

١٣٣

تأريخ المصريين

دار الهندوب السامي في مصر

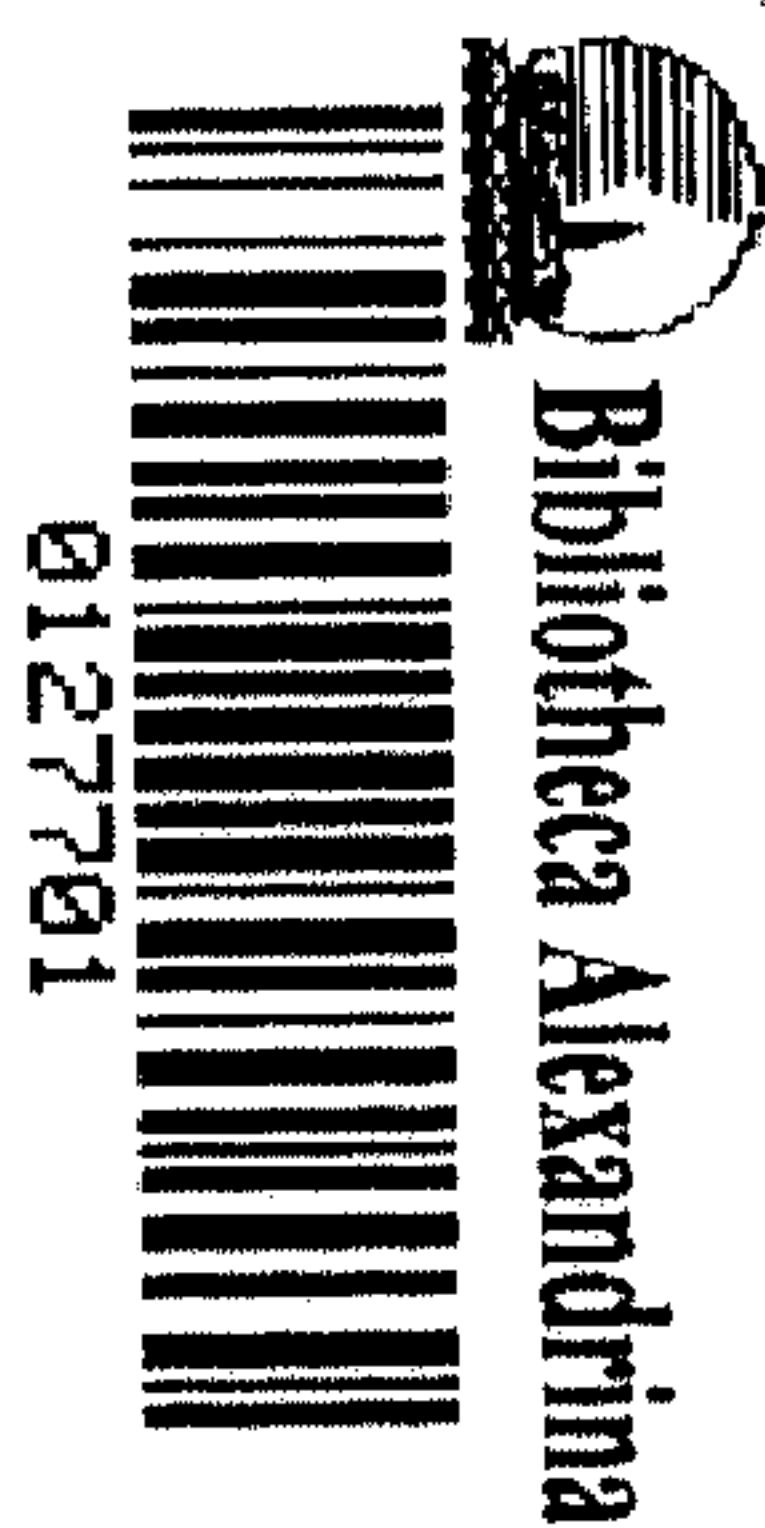
(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الثاني

د. ماجدة محمد صمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب



● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



دار المندوب السامي في مصر

(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الثاني

د. ماجدة محمد حمود

الهيئة العامة للثقافة	
رقم التوثيق	٩٥٢٠٩
رقم التوثيق	٤٥٧٦٩



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

محمود الجزار

الاشراف الفنى

الاشراف الفنى

محمود الجزار

الفصل الرابع

دار المندوب السامي

وبدايات ثورة ١٩١٩

دار المندوب السامي وبدايات ثورة ١٩١٩

ظهرت بشائر ثورة ١٩١٩ في مصر قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى نتيجة لأسباب خارجية وأسباب داخلية ، أثرت في حياة مصر السياسية كما كان لها أثرها في نفوس المصريين .

فقد كان لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧ ، وسماع صدها في مصر « مما أدى الى انبعاث موجة من التفاؤل ، وبأن العالم القديم يحطم الأغلال وينطلق في حرية جديدة (١) ، كما كانت لمناداة الرئيس الأمريكي ويلسون (*) بمبدأ حق تقرير المصير تأثيرها السريع والحاسم على المصريين ، لأنها كانت تعبيرا عن العواطف التي تختزن في صدور الطبقة المتعلمة في مصر (٢) .

والى جانب هذا فقد أصدرت في ٧ نوفمبر ١٩١٨ كل من فرنسا وبريطانيا تصريحاً مشتركاً . عبرتا فيه عن رغبتهما في تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للاحتلال التركي (٣) ، ولا شك أن هذا التصريح قد أثر على المصريين أيضاً حتى أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت الى مندوبها السامي في مصر تسأل حول تأثير هذا التصريح على المصريين .

(١) د . عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ،

ج ٢ ، ص ١٢٥ .

(*) انظر مذكرات عبد الرحمن فهمي ، يوميات مصر السياسية ، ج (١)

مبادئ درلسون ، ١٤ ، ص ٤١ - ٤٤ .

(٢) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٤ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة .

أجاب السير ريجنالد وينجت بأنه من المحتمل أن يكون لهذا التصريح رد فعله بين الوطنيين المصريين ، الذين يرغبون من غير شك في الحصول على معاملة مماثلة لمصر ، وأضاف قائلاً « انه ليس لديه رأى محدد على أن أعمال الاثارة بهذا المعنى مرجح الحدوث في الوقت الحاضر ولكن هناك شائعات لا يمكن تجاهلها ، تفضى بأن المصريين يتقربون الى ممثل أمريكا هنا حتى يتسنى تبليغ أمانيهم الى ويلسون » (٤) .

وقد سأل وينجت وزير خارجيته ، عما اذا كان في امكانه أن يزوده ببعض التوجيهات بالنسبة لوجهات نظر حكومة جلالته ، في حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر ، لأنه في ذلك مساعدة كبيرة له (٥) .

وقد رد بلفور على هذا السؤال بقوله « بأنه الى هذا الوقت لا توجد لديهم توجيهات تجاه هذه الفورات القومية وأيضا تجاه ما سوف يتخذونه .

وأنه بعد أخذ الوجهات نظر القادة البريطانيين والسلطات المحلية ، سوف يقررون ما يتخذون ، وأضاف بلفور « ويجب أن تكون متأكدا أنه لن يتقرر أى شيء الا بعد التشاور معك ، ويجب أن تبقينى على دراية تامة لأية تطورات فى الاتجاه الذى ذكرته » (٦) .

وكان لسماع المصريين عن استقلال بلاد العرب ، التى تعتبر متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم ، مما دفعهم الى

F.O. 407/183 No. 140 Wingate to Balfour Nov. 8, 1918. (٤)

Ibid. (٥)

F.O. 407/183 No. 141 Balfour to Wingate Nov. 13, 1918. (٦)

الشعور بالمرارة والاحباط (٧) . ثم كان الاعلان عن انتهاء الحرب الأولى في نوفمبر ١٩١٨ ، بمثابة الشرارة التي انطلق على إثرها المصريون للمطالبة بحقوقهم في الاستقلال والتي كانت تلك الحرب قد خففت من صوته ولكن لم تقض عليه تماما ، فمنذ لحظة اعلان الحماية التي كانت ايدانا بتغيير وضع مصر السياسى ، « انشغل المصريون حكاما ومحكومين بمستقبل بلادهم وظل هذا الاهتمام يظهر ويختفى غير أنه لا يكاد ينقطع فى أى من الحالتين ، وكل ما كان يحدث هو تغيير أمر القائمين به واختلاف وسائل كل منهم ، تبعا لتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بمصر (٨) . وفى نوفمبر ١٩١٨ شكل المندوب السامى لجنة خاصة لبحث مستقبل الجمعية التشريعية برئاسة حسين رشدى وعضوية كل من عدلى وثروت وشتيهام وبرونيت (*) .

وقد طلب رشدى من الأخير وضع مذكرة حول اصلاح الدستورى فى مصر ، لتكون أساس مناقشات اللجنة فى عملها . - الا أن برونيت وضع مشروعا تجاهل حقيقة مهمة اللجنة وهى التوصية باتخاذ الوسائل اللازمة للتقدم الدستورى (٩) . وجعل مصر مستعمرة بريطانية لا أمل فى استقلالها وكان هدفه اقناع الأجانب بالموافقة على الغاء امتيازاتهم ، حتى تنحصر السلطة كلها فى يد المندوب السامى (١٠) ، وما كاد يستلم رشدى هذا المشروع فى أواخر أكتوبر ١٩١٨ حتى استاء منه أشد الاستياء ، وعلى الرغم من أنه يعتبر وثيقة سرية ، فقد حرص على اذاعته ونشره فى طول

(٧) قانون رقم ٨٠ ، ص ٤٤٤ .

(٨) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، الجزء نفسه ، ص ١٢١ -

(*) هذه اللجنة متفرعة من لجنة الامتيازات التي كانت قد تشكلت لاعادة النظر

فى نظام الامتيازات ، انظر المرجع السابق والجزء ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٩) د . عبد الخالق لاشين - المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(١٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٠ - ٩١ .

البلاد وعرضها (١١) وفي الوقت نفسه باذر بنشر مشروعه الدستوري (*) الذي وضعه بالاشتراك مع عدلى يكن يعارض فيه مشروع برويت .

وقد عم السخط بين المصريين على السياسة البريطانية عندما اذيع المشروع والرد عليه اذ اوضح لهم حقيقة أهداف السلطة البريطانية في مصر من اهدار لاستقلالها الداخلى التى نالتة منذ عام ١٨٤٠ ، ولأنه أى مشروع برويت أشد ايلاما لها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ (١٢) . وكان طبيعيا أن يبارك اللورد كيرزون وهو المعروف بأنه من غلاة الاستعماريين هذا المشروع ، فأبلغ السير وينجت « عن تقديره وابعجابه بالتقرير المهم الذى أعده برويت ؟ » (١٣) .

وفي حقيقة الأمر فإن هذا المشروع قد أنزل مصر الى مرتبة المستعمرات بجعل الكلمة العليا فى التشريع فى يد مجلس الأعيان ، الذى يتألف من المستشارين والموظفين البريطانيين و ١٥ أجنبيا ، و ٣٠ مصرية لا تؤلف منهم أغلبية هذا المجلس (١٤) .

وهكذا تأكد المصريون من هدف السياسة البريطانية ، ورغبتها فى الاحتفاظ بمصر ودعم الوجود الانجليزى بها (١٥) . ومع كل ذلك ظل البحث فى مستقبل مصر يؤرق الساسة والمصريين عامة ،

-
- (١١) د . لطيفة سالم - المرجع السابق ، ص ٧٧ .
(*) انظر منكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢١٦ - ٢٢٤ عن مشروع رشدى .
(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٨ .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ .
(١٤) نفس المصدر ، ص ٩١ .
(١٥) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٢٥ .

ففي اجتماع في ٣ نوفمبر ١٩١٨ بين السلطان فؤاد والسير وينجت المندوب السامي ، أعرب الأول عن رغبته في جعل مصر ملكية دستورية لها مجلس وطني (١٦) ، وعندما أعلنت الهدنة في ١١ نوفمبر ، بعث فؤاد ببرقية الى الرئيس الأمريكي ويلسون يهنئه بانتصار الحلفاء ، ورجا السلطان في نهاية برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكي وعطفه (١٧) .

وقد انزعج وينجت عندما علم بأمر البرقية ، حيث أن السلطان فؤاد كان قد بعثها من وراء ظهره ، فلم يعلم عنها شيئا ، الا بعد وصول الرد الى وكيل أمريكا المفوض الذي أباهه بأمرها ، وعندما سأل المندوب السامي عن برقية السلطان ، قال انه لا يدري عنها شيئا (١٨) . الا أن وينجت استطاع أن يحصل على نسخة منها من مكتب التلغراف المصري بصفة شخصية (١٩) .

وكان تعليق المندوب السامي عليها ، بأنها نتاج ذهن أذكى بكثير من ذهن السلطان وأنه يعتقد أنها من اعداد رشدي بالاشتراك مع محامي ايطالي قدير صديق للسلطان ، كما أنه يعتقد أيضا أن لحزب سعد زغلول « المتطرف » أصعبا فيها (٢٠) .

وعلى أية حال فإن رشدي وعدلى بتأييد من السلطان كانا يعترضان السفر الى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر (٢١) .

(١٦) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٨١ وانظر أيضا د. لاشين ، المرجع السابق ، نص ١٢٧ - ١٢٩ « بأن فؤاد طالما أعرب لوينجت عن رغبته في الحصول لمصر على حكم ذاتي طبقا لمبادئ ويلسون » .

(١٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ وأيضا المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(١٨) المصدر ، ص ١١٩ .

(١٩) المصدر نفسه والصفحة .

(٢٠) المصدر نفسه والصفحة .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

وقد شغلت فكرة البحث عن مصير مصر بعد الحرب أذهان العديد من المصريين سواء كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية ، أو مواطنين عاديين فمن سعد زغلول إلى محمد محمود أو من طوسون إلى أخنوخ فانوس وغيرهم دلالة على أنها حركة عامة لم تكن مقصورة على طائفة دون أخرى ، بل كان هذا التفكير عاما ، وكأنما قد أوحى إلى الأمة بجميع طبقاتها أنه قد حان وقت العمل لتقرير مصير البلاد ، فكانت جماعات كثيرة من الأمة تفكر فيما يجب عليها أن تعمل (٢٢) .

وقد توالى اجتماعات سعد زغلول وزملائه (*) سواء في منزله بالقاهرة أو في عزبته بمسجد وصيف وكان ثمرة تلك اللقاءات والاجتماعات تأليف الوفد المصري كما هو معروف . وقد أثارت هذه التحركات رغبة وينجبت فهو على علم بكل ما يدور فيها وبتحيز المصريين ضد بلاده ، فأسرع بمحاولة احتوائها وأقام حفلة في الاسكندرية في ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ دعا إليها الأمراء وكان من بين المدعوين حسين رشدي وعدلى يكن وسعد زغلول وآخرين ، وبالرغم من أن وينجبت قد بث عيونه وأرهف سمعه لكل ما كان متوقعا أن يتبادله هؤلاء من أحاديث سياسية فقد انتهزوا فرصة هذا اللقاء وتحدثوا في الوضع الراهن ، وفي ضرورة عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح (٢٣) .

(٢٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ج ١١ ، ص ٤٦ .
(*) محمد محمود - لطفى السيد - عبد العزيز فهمي - على شعراوي وانضم إلى هؤلاء الخمسة محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتي وشكلوا الوفد المصري الذي سرعان ما ضم العديد من المصريين ، انظر : د . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ص ٩٣ - ١٠١ والرافعي ١٩١٩ - ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ٧١ .

(٢٣) د . لطيفة سالم - المرجع السابق ، ص ٧٨ وانظر كذلك د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٨٥ ان الأمير طوسون تحدث مع سعد زغلول في

وقد انتهت تلك الاجتماعات والمشاورات الى أن قرر سعد وزملاؤه من حزب الأمة ، ورشدي باشا وعدلى باشا ، تأليف وفدين أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية مكون من رشدي وعدلى ، والثانى أهلى يمثل الأمة المصرية يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة البريطانية (٢٤) . كما اتفقوا أيضا على انتداب ثلاثة منهم ، سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، للذهاب لدار الحماية ومقابلة المندوب السامى بغرض طلب الترخيص لهم بالسفر الى انجلترا ، لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية (٢٥) . أو كما ذكر سعد زغلول فى مذكراته عن ذلك بقوله ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر (٢٦) .

وفى يوم ١١ نوفمبر قابل سعد زغلول ياور (*) المندوب السامى فى نادى محمد على وطلب منه تحديد موعد مع وينجت (٢٧) .

وبعد يومين حدد المندوب السامى مقابله للزعماء الثلاثة (٢٨) ، وكان قد انتابه نوع من التردد ماذا يفعل ؟ هل يمهلهم حتى

حفلة رشدي باشا فى ٩ أكتوبر ١٩١٨ عن ضرورة ارسال وفد للمطالبة بحقوق مصر الى مؤتمر انصليج .

(٢٤) محمود أبو الفتح - المسألة المصرية ، ص ٤٣ - ٤٤ وأيضا د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٨٦ وانظر أسباب الالتجاء الى الحكومة الانجليزية بدلا من مؤتمر الصلح الذى كان مقررا من قبل السفر اليه ، اعلان الأحكام العرفية ، نصيحة المندوب الأمريكى ، معظمهم رجال من حزب الأمة ...

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ٦٦ .

(٢٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ١٦١ .

(*) ياور وينجت هو Ulich Alexander الكسندر .

(٢٧) د . عبد الله غريبوى ، حزب الوفد منذ نشأته حتى عام ١٩٣٦ ،

ص ٢٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها وانظر الرافعى المرجع السابق ،

ص ٦٦ . رشدي هو الذى حدد الموعد .

يستأذن حكومته وقد حسم تردده بأنه من المفيد أن يلتقى بهم ،
وان كان قد خشى أن يعتبر هذا اللقاء « اعتراف رسمي بريطاني » ،
بأن هؤلاء الزعماء يمثلون الشعب المصرى ولكنه تغلب على مخاوفه
هذه بتحديد موعد للقائهم ، لا لأنه يريد معرفة رأى سعد وجماعته
فحسب ، بل لأنه كان يعلم أيضا أنهم لم يطلبوا مقابلاته بدون
موافقة السلطان ووزرائه ، وبأن هذه المقابلة لن تكون الا مناوشة
أولية لابد وأن يليها طلبات رسمية من السلطان والوزراء (٢٩) .

وينجت ومقابلة ١٣ نوفمبر :

وفى يوم ١٣ نوفمبر تم اللقاء المشهور بين وينجت والزعماء
الثلاثة ، وفى هذه المقابلة حاول كل طرف معرفة ماذا يريد الآخر ،
وما هى أهدافه بالنسبة للمسألة المصرية وفى بداية اللقاء أراد سعد
معرفة ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم وخاصة أن المصريين
قلقون على مستقبلهم ، وقد رد وينجت طالبا منهم ألا يتعجلوا وأن
يكونوا متبصرين فى سلوكهم واتهم المصريين بأنهم لا ينظرون
للعواقب البعيدة (٣٠) .

وعندئذ استفهم سعد عن معنى هذه العبارة ، فأجابه المندوب
السامى « بأن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » ، فنفى سعد
ذلك بأنه منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام
القاهرة ، وكان انتخابه بمحض ارادة الرأى العام برغم معارضة
الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابه ، وكذلك الأمر مع زميليه ،

(٢٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٨٣ وانظر مذكرات سعد زغلول ،
ج ٧ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الاول ص ٤٨ . وايضا ٥٠ عاما
على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٢ .

فرد السير وينجت « محذرا أيّاهم من المصير الذى انتهت اليه حركة
الحزب الوطنى قبل الحرب وأنها اضرّت مصر ولم تنفعها ، ثم تساءل
ما هى أغراض المصريين ؟ » فرد شعراوى « اننا نريد أن نكون
أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر (٣١) . وقد
اندعش وينجت عند سماعه ذلك فصاح قائلا « انتم تطلبون
الاستقلال » ، فأجابه سعاد « نعم ونحن أهل له وماذا ينقصنا ليكون
لنا استقلال كباقي الأمم المستقلة » فما كان من وينجت الا أن أجاب
ان الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » (٣٢) .

فرد عبد العزيز فهمى « نحن نطلب الاستقلال التام ، ثم دافع
عن مبدأ الحزب الوطنى بأنه كان يعبر عن أمل المصريين جميعا فى
الاستقلال التام ، وهو مبدأ حزب الأمة نفسه الا أن طريقته أخف
فى الحدة من الحزب الوطنى ، وان كان الغرض منه تحقيق الهدف
نفسه بطريقة تمنع الاعتراض ، وأكد فهمى على أن طلبهم للاستقلال
التام ليس مبالغ فيه ، بل ان مصر أرقى حضارة من البلغار والصرب
والجبل الأسود الذين نالوا استقلالهم قديما وحديثا وقد تحجج
وينجت بأن نسبة الأميين فى مصر كبيرة عنها فى البلاد التى ذكرتها ،
فرد عبد العزيز فهمى « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق
باستقلال الأمم ، وأن شروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، فان
لها تاريخا قديما وسوابق فى الاستقلال التام ، وسكانها عنصر واحد
ذو لغة واحدة ، وهم كثيرون العدد وبلادهم غنية (٣٣) .

(٣١) المصدر نفسه ، الجزء نفسه والصفحة وأيضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ،
ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٣ . ومذكرات فهمى - الجزء
نفسه ، ص ٤٩ .

(٣٣) المصدر نفسه والصفحة ، ص ١٢٤ . ومذكرات فهمى ، الجزء
نفسه ، ص ٤٩ .

فقال وينجت « ان بلاد العرب التي حصلت على استقلالها لن
تقدر على حكم نفسها فرد فهمي بأن ذلك راجع للمستقبل ، وبلاد
العرب دون مصر بمراحل وقد حصلت على استقلالها وبالتالي فمصر
أجدر بذلك » (٣٤) .

فأجابه وينجت أن مصر كانت عبدا لتركيا ، أفتكون أحط منها
لو كانت عبدا لانجلترا ، فرد شعراوى « نحن نريد أن نكون
أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » ، وفى النهاية
قال وينجت ولكن مركز مصر حريبا وجغرافيا يجعلها عرضة
لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا ، فرد سعد
قائلا ، « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها
ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون
غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها
عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » (٣٥) .

ثم قال سعد زغلول « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا بصفتك
ممثلا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساغر للتكلم فى شأنها
مع ولاة الأمور فى انجلترا ولا نلتجئ هنا لسواها ، ولا فى الخارج
لغير رجال الدولة الانجليزية » .

فرد عليه المنسوب السامى بأنه يعتبر هذه المحادثة غير
رسمية ، بل بصفة حبيه فانه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة
البريطانية فى هذا الصدد (٣٦) .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ . المصدر نفسه والجزء ، ص ٥٠ .

(٣٥) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩ . وأيضا مذكرات
عبد الرحمن فهمي ، الجزء نفسه ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٣٦) المرجع نفسه والصفحة ، وأيضا المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ .

وقد استطاع وينجت أن يخرج من هذا اللقاء الذي تم بصورة
بعده ملحوظات :

: أنه قد عرف تماما ما يطلبه الزعماء لبلادهم « الاستقلال
الذاتي » التام لمصر الذي لا يترك لبريطانيا الا حق الاشراف
على مسألة الدين العام ، والتسهيلات الخاصة بقناة
السويس « (٣٧) وهو ما كان يريد أن يعرفه .

١ : تأكيده من رغبة الزعماء الثلاثة في السفر الى لندن لتقديم
مطالبهم (٣٨) .

١ : تأكيده من رغبة الزعماء الثلاثة في السفر الى لندن لتقديم
في ١٧ نوفمبر وبعد خمسة أيام من المقابلة بقوله « ومن
المرجح أن تتخذ الحركة الجديدة شكلا أوسع ، وقد سمعت
أن المصريين البارزين يستعدون لعقد اجتماعات لبحث هذه
المسألة » (٣٩) ، كما كان رأى وينجت كذلك « بأنه ليس
هناك شك كبير في أنه لا سلطان مصر ولا الوزراء يشعرون
بأنهم على درجة كافية من القوة تمكنهم من معارضة المطالب
الوطنية مهما بدت غير مقبولة » (٤٠) .

٢ : أدرك المندوب السامي من هذا اللقاء أن الوزراء المصريين
وحدهم لم يعودوا يمثلون رأى العام المصرى (٤١) .

(٣٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ ، وثيقة ١٥٠ .

(٣٨) المصدر نفسه والصفحة والوثيقة .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

(٤٠) المصدر نفسه والصفحة .

(٤١) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

خامسا : تسليم وينجت بحق المصريين فى الافصاح عن مطالبهم ونقلها مباشرة الى لندن دون تدخل من الحكومة المصرية (٤٢) .

أما عن اللقاء نفسه فقد وصف ريچنالد وينجت بحق لحكومته موقفه من الحديث الذى جرى بينه وبين الزعماء الثلاثة ، « بأنه قد ندد بأقصى الألفاظ بالحركة الوطنية السابقة (*) » ، وانتقد انتقادا صريحا مختلف وجهات نظر الزعماء كما حذرهم بأن عليهم أن يتحلوا بالصبر ، وأن يضعوا فى اعتبارهم التزامات الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت » (٤٣) .

وبعد ساعات قليلة من مقابلة السير وينجت للزعماء فى ١٣ نوفمبر ، تم لقاء بينه وبين رئيس الوزراء ، الذى طلب منه هو الآخر أن يسافر هو وعدلى باشا الى لندن ، « بغرض تحديد الحماية ومعرفه كنهها وماهيتها ، وحقوق مصر على بريطانيا تحت الحماية » (٤٤) .

وقد تطرق الحديث الى مقابلة سعد وزملائه ، فأبدى وينجت دهشته من أن ثلاثة من الرجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم صفة التحدث باسمها . فأجابه رشدى بأن لهم هذه الصفة اذ أن سعد هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى عضوان فيها (٤٥) . كما أخبره

(٤٢) المرجع نفسه ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(*) عدلى يكن - كان وزيرا للمعارف فى وزارة رشدى .

(٤٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ .

(٤٤) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٥ وأيضا د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٩٣ ود . عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٤٥) د . عبد الله عزباوى ، المصدر السابق ، ص ٤١ . د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

علم بخطتهم وأنه يرى من الأفضل السماح لهم بأن تسمع
نظرهم في لندن ، لأنه في حالة رفض طلبهم فإن تهمة عدم
التمثيل بالنسبة للمسألة المصرية يمكن عندئذ أن تثار ضد
المصريين المسئولين كما سيحدث إذا سافروا هم وحدهم إلى
(٤٦) .

وقد كتب وينجت إلى حكومته تقريراً عن هاتين المقابلتين
لها علماً بهذه التطورات وقد تنبأ المندوب السامي « بأن هذه
التي ستتخذ شكلاً أوسع » كما سبقت الإشارة كما اقترح عليها
ح للوزيرين بالسفر إلى لندن وأن تستدعى ولیم برونييت
ير شتيهام في الوقت نفسه حيث أن الأول ملّم بمسألة
زات ، والثاني على دراية واسعة بجميع المسائل المصرية
بة (٤٧) .

وكان من رأى المندوب السامي أيضاً بأنه « إذا لم تعالج هذه
المشكلة الآن فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات في
نبل ، وأنى أعتقد أنه من العدل أن يعرف السلطان والوزراء
أ موقعهم » (٤٨) .

وفي الحقيقة فقد كان وينجت ميلاً لهذا الطلب فقبل انتهاء
ب بعامين كان قد نصّح حكومته بالمسارعة بتحديد ماهية
ية حتى يهدأ قلق السلطان والوزراء والوطنيين المعتدلين والرأى
م كله .

(٤٦) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٠ وثيقة ١٥ وأيضاً د . عبد الله
ي المصدر نفسه والصفحة .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .

(٤٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

ولكن طلباته لم تعر أى اهتمام من حكومته ، وكان أن قدم اقتراحات أخرى بشأن إرسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف ولكن مصيرها كان مصير الاقتراحات السابقة (٤٩) .

* * *

وعلى أية حال فقد واصل السير وينجت برقياته وتقاريره الى حكومته عن الوضع فى مصر الذى يتطور بسرعة كبيرة ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم ترد على مندوبيها السامى الا بعد ١٠ أيام « فى ٢٧ نوفمبر » حتى أنه أبدى قلقه لعدم وصول أى رد على برقياته (٥٠) .

ومرة أخرى يكتب المندوب السامى الى حكومته بأخبار تكوين الوفد وجمع التوقيعات « أى فكرة التوكيلات » فيقول منبها اياها قام سعد زغلول وعبد العزيز فهمى بالعمل على اصفاء الشعبية على حركتهم من خلال تجميع الأنصار من المديريات والحصول على عون أعضاء الجمعية التشريعية على وجه الخصوص وقد طلبوا منهم التوقيع على بيان يمنح الوفد السلطة الكاملة لتشكيل لجنة لتبحث بالوسائل السلمية والطرق القانونية كيفية الحصول على الاستقلال التام وفقا لمبادئ الحرية والعدالة التى أقرتها بريطانيا وحلفاؤها خلال الحرب للشعوب الضعيفة (٥١) . وقد علق وينجت لحكومته على هذه الحركة « وهدف هؤلاء الزعماء أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم

(٤٩) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٠) انظر ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٠ وثيقة ١٤ ، ص ١٥٠ وثيقة ١٥ .

(٥١) F.O. 407/183 No. 144. Wingate to Balfour, Nov. 75, 1918.

ممثلين لمصر المتحدة وبالتالي يضغطون على رأى العام فى انجلترا
وفى أى مكان آخر « (٥٢) .

ولما كان قد بدا أن هناك حملة مرتبة ضد الحماية ، حيث
صدرت بعض النشرات بغرض اجتذاب طلاب المدارس فى مختلف
أنحاء البلاد ، مما ولد موجة من المشاعر السياسية (٥٣) ، حملت
المندوب السامى أن ينبه رشدى بأن أى اجتماعات عامة تعقد بغرض
تغيير الوضع القانونى القائم عرضة لأن تمنع ، كما أن الداعين اليها
عرضة لأن يعتقلوا ، وفى الوقت نفسه وجه تحذيرا اليه « بأن هذا
الأمر موضع جدل ، ويتطلب منى أن أبحثه » (٥٤) .

ولما كانت منشورات توكيل الوفد قد انتشرت فى الأقاليم
بصورة كبيرة ، فقد ذكر وينجت لحكومته بأنه « قد خول بكل
ارتياح » مستشار الداخلية ، ومدير الأمن العام سلطة إيقاف هذه
المنشورات حسب طلبهما (٥٥) .

وواصل المندوب السامى اخبار حكومته بأمر سعد وصحبه
وقد أطلق عليهم توصيف « المتطرفين » ، بأنهم شكلوا لجنة (*) من
١٤ فردا ، وأن سعد زغلول قد قدم له هذه الأسماء ، ومعها التماس
مكتوب بأن يسمح لهم بالسفر الى انجلترا فورا وفى ظل النظام
القائم فان السلطة العسكرية هى التى تمنح تصاريح السفر
وللأسباب الملحة (**) . ولم أستطع أن أوصى القائد العام بتسهيل

Ibid. (٥٢)

(٥٣) د . عبد الخالق لأشدين ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٥٤) ٥٠ عاما على الثورة وثيقة ١٤ ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٥٥) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١١٤ .

(*) انظر محمود أبو الفتوح ، المسألة المصرية ، ص ٤٨ - ٤٩ .

(**) لأن مصر كانت تحت الأحكام العرفية فان السلطة العسكرية هى التى

كانت تمنح التصاريح بالسفر .

رحلاتهم بدون موافقتكم (٥٦) . وقد حرص وينجت لكي يخلى مسئوليته امام حكومته أن يؤكد بأنه عندما قابل هؤلاء الزعماء في ١٣ نوفمبر « لم يعط لهؤلاء اى وعد بتسهيل رحلاتهم وأنه أبلغهم أنهم أحرار أن يقدموا آراءهم الى لندن بالطريقة التى يرونها وفى الوقت نفسه اعترف بأن سعد زغلول وعبد العزيز فهمى « ينتهزان الفرصة التى أتيت لهما لاستقبالهما فى دار المندوب السامى باظهار شرعية حركتهما وأنه لا ضرر من الانضمام اليها (٥٧) .

أى أن وينجت قد اعترف باستفادة الوفد من هذا اللقاء وهو ما اعتبرته حكومته خطأ منه .

وفى النهاية فان المندوب السامى قد أكد على تحبيذه لفكرة السماح بالسفر للمصريين فقال « ومازلت أعتقد أنه من الأفضل بمجرد اسقاط القيود على السفر ، أن يسمح فى لندن باستقبال الساسة المصريين الذين يودون مخاطبة وزارة الخارجية رأسا » (٥٨) .

استاءت وزارة الخارجية البريطانية من موقف وينجت فى ١٣ نوفمبر ورأت أنه كان عليه أن يكون أكثر حزمًا مما كان ، وأن يعنف هؤلاء الوطنيين ، كما انتقدت دار المندوب السامى بأنها لا تعمل بالتنسيق والاتصال الواجبين مع القصر (٥٩) (*) . واتهمته كذلك بالضعف وأنه كان عليه كبح جماح الحركة (٦٠) . ولا شك أن هذا النقد الموجه لوينجت من حكومته لم يكن منصفًا تمامًا :

(٥٦) F.O. 407/183 No. 144, Op. Cit.,

Ibid. (٥٧)

Ibid. (٥٨)

(٥٩) المصدر نفسه والصفحة .

(*) اتهام الخارجية للدار بذلك ، لأن حركة الوفد قد لاقت تشجيعًا من السلطان والوزراء انظر ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ .

(٦٠) المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

١ - فإنه لم يكن يستطيع رفض طلب الزعماء ، لأنه يعلم أن هذا الطلب كان بموافقة السلطان والوزراء ، كما كان مدركا تماما بأن مصر كلها ترغب في تغيير وضعها السياسى (٦١) . فبلقائه مع زعمائها تأكد من معرفة ما يريد المصريون جميعا .

٢ - وبالنسبة لاتهامات الخارجية للدار « بعدم التنسيق مع القصر » ، فقد كان غير واقعى فطالما فرضت الدار ارادتها على القصر ، وليست أزمة تغيير الوزارة ببعيدة ، وأيضا طالما عبر السلطان حسين ومن بعده فؤاد للمندوب السامى عن رغبتهما فى منح مصر درجة أكبر من الحكم الذاتى والذى نقلها بدوره لحكومته (*) .

وعلى أية حال فقد حدد مستر بلفور موقف حكومته من رغبات المصريين فى رسالة بعث بها الى ممثله فى مصر فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ بدأها بقوله ، « لا أستطيع أن أخفى عليكم أن استقبال الزعماء المصريين الذين تقدموا بمطالب مبالغ فيها قد خلقت انطبعا سيئا هنا ، وأتمنى ألا يكونوا قد تلقوا تشجيعا من جهة ما ، السلطان أو الوزراء » (٦٢) . كما رفض بلفور أيضا سفر سعد وصحبه بقوله « وإن تكون ثمة فائدة للسماح للزعماء الوطنيين أن يأتوا الى لندن ويقدموا طلباتهم المتطرفة التى لا يمكن النظر فيها ، وسوف تكون

(٦١) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ود . عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(*) انظر الفصل الأول علاقة دار المندوب السامى بالسلطان حسين وفؤاد .

(٦٢) F.O. 407/183 No. 143 Balfor to Wingate - Nov. 27, 1918, Tel. No. 1428.

وأيضا ٥٠ عام على الثورة ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

الحكومة البريطانية مستعدة دائما للنظر بالعطف لأى اقتراحات معقولة من جانب الوزراء أو غيرهم من المصريين » (٦٣) .

وقد رأى وزير الخارجية أن زيارة الوزيرين ليست مناسبة الآن ، « وان كان قد رحب بزيارة يقوم بها رشدى باشا وعدلى باشا للتعبير عن آرائهم » (٦٤) ثم خاطب وينجت بقوله « وأن كان من المرغوب فيه أن تتبنوا الاقتراح الذى قدمته لقيام لجنة لزيارة مصر وكتابة تقرير عنها قبل اتخاذ قرار بشأن أية اصلاحات » (٦٥) .

نلاحظ موافقة وزير الخارجية على فكرة وينجت الذى كان قد قدمها لهم بارسال لجنة لدراسة الأوضاع فى مصر ، وهى التى رفضت من قبل وهى نفسها أيضا التى ستنفذ بعد قيام الثورة بارسال لجنة ملنر .

وفى النهاية رأى بلفور ضرورة حضور وينجت فى أثناء وجود الوزراء فى لندن كما طلب اعداد مجموعة القوانين التى سوف تصدر للمحاكم الجديدة مع السير وليم برونيت ، الذى عليه أن يركز جيوده فى هذا الشأن (٦٦) .

وهكذا نظرت الخارجية البريطانية للحركة الوطنية المصرية نظرة سخط وأنكرت على رشدى اصراره على عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة بل استاءت من مندوبها أيضا لأنه كان غير مدرك أن وزارة الخارجية لديها مسائل عالمية أهم من المسألة المصرية .

Ibid. (٦٣)

Ibid. (٦٤)

Ibid. (٦٥)

407/183 No. 143, op. cit. (٦٦)

وفى الحقيقة فإن وينجت كان مدركا تماما للصعاب والمشاكل
التي تمر بها حكومته وقد اعترف بذلك فى إحدى برقياته للورد
هاردينج ، ولكن المسألة المصرية الملحة والتي كانت تتطور تطورا
سريعا ، الأمر الذى كان وينجت يحتاج فيه الى مشورة حكومته
وخاصة أنه ليس اللورد كرومر أو كتشنر الذى يستطيع أن يستقل
بقراره عن حكومته .

كما أن بلفور أيضا قد تنكر لسياسة الحكومة البريطانية
التي طالما أعلنتها والقائمة على التدرج بالحكم الذاتى لمصر ، بحجة
أن المصريين غير مؤهلين وقتذاك لهذا الحكم ؟ .

فكان على المندوب السامى ومساعديه من رجال الدار
أو مستشارى الحكومة المصرية من الانجليز أو السلطة العسكرية أن
يقرروا سياستهم بعد رفض حكومتهم سفر الزعماء أو الوزراء
المصريين الى لندن فكان عليهم مواجهة الحركة الوطنية « الوفد »
والسلطان والوزارة .

أولا : الحركة الوطنية :

حاولت دار المندوب السامى أول ما حاولت الحد من انتشار
نفوذ الوفد فى البلاد بعد أن انتشرت حركة التوكيلات انتشارا
واسعا ، مما أوشك أن يكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال
التمام ، فما كان من السلطة العسكرية الا أن عملت على احباطها ،
فأصدر المستر هينز مستشار الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين
بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل مالهيم من قوة (٦٧) .

(٦٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ وأيضا عباس العقاد -
سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ٢٠٣ ومذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ١٧٦ .

فلبت الإدارة هذا الأمر وزادت شدة إذ صادرت بعض التوكيلات التي تم التوقيع عليها (٦٨) .

كما قام مستشار الداخلية بالضغط على الأعيان وتهديدتهم لكي لا يشتركوا في هذه الحركة وأن يمتنعوا عن التوقيع على التوكيلات ، واستدعى أربعة من بين أعضاء الوفد وحملهم مسئولية « ما ينتج عن هذه الحركة » ولكنهم رفضوا أن يتحملوا هذه المسئولية وأوضحوا له أنهم يستعملون حقا مشروعا ، ولا يمكنهم أن يسألوا عن استعمال هذا الحق (٦٩) .

وإزاء هذا المسلك من جانب السلطات البريطانية ، امتنع الأفراد عن التوقيع ، وانقبضت صدورهم ، كما تركت الأثر نفسه على موقف الناس من الوفد ، حيث « أمسك أغلب الذين كانوا يترددون علينا عن الاختلاف اليينا » (٧٠) كما يذكر سعد في مذكراته ، مما دفع الوفد أن يحاول تعويض ما فاتته من تلك التوكيلات بإثبات منعها ومصادرتها ، لأن إثبات ذلك يقوم مقام التوكيل ، ويزيد عليه أن يثبت تصرف الانجليز فقام بالاتفاق مع رشدي نفسه بصفته وزيرا للداخلية بتقديم احتجاج كتابي (*) على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها ، وقد أجاب رشدي باشا بأن هذه الأوامر قد صدرت من مستشار الداخلية ، نظرا لأن البلاد

(٦٨) عباس العقاد ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٢ .

(٦٩) مذكرات سعد زغلول ، الجزء نفسه والصفحة ، د . عبد الله عزبجاري .

المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٧٠) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(*) أرسل الوفد خطابين يومي ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر إلى رشدي ، انظر عباس

العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

ما زالت تحت الأحكام العرفية، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت
مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام (٧١) .

وفى هذا الرد اثبات للتوكيلات واثبات المنع ، ولصدور
الأمر من السلطة الانجليزية (٧٢) مما يعد إخراجاً لها وفى الوقت
نفسه تأييداً للوفد (٧٣) .

كما قامت السلطة العسكرية أيضاً بمنع الاجتماعات العامة
التي كان الوفد يستغلها فى التحدث عن القضية المصرية فى الأندية
والجماعات العامة ، فأصدر القائد العام للقوات البريطانية أمراً بمنع
كل اجتماع يصل خبره إليها (٧٤) ، فمنع اجتماع كان سيعقد قد
اعتزم إقامته فى داره بحجة الإخلال بالأمن ، ثم أعقبه برسالة أخرى
« بأنه لا مانع عنده من أن تنشروا إعلاناً آخر تصرحون فيه أن دعوتكم
منعت قهراً » (٧٥) .

واستمرارا فى سياسة حصار الوفد وتحجيم نشاطه رفضت
السلطة العسكرية طلب رئيس الوفد فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ ،
بإعطائهم تصريحاً للسفر إلى إنجلترا ، وعندما استعجل سعد زغلول

(٧١) عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ د. عبد العظيم رمضان
المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، ود. عبد الله عزيباوى ، المرجع السابق ،
ص ٥٨ .

(٧٢) عباس العقاد ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ ، عبد العظيم رمضان ، المرجع
نفسه ، ص ١٠٧ .

(٧٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٧٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ وانظر الرافعى ،

المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

(٧٥) محمد على علوية ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ وعباس العقاد ،

المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

طلبه هذا ، أجابت بأنه قد ظهرت صعوبات تمنع من اجابة طلبه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ستبادر باعطائه ومنحه الجوازات التي يطلبونها ، وفي يوم ٢٩ نوفمبر بعث الوفد بخطاب الى المندوب السامي يطلب اليه فيه التوسط بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية لتسهيل سفر الوفد سريعا لأهمية وجوده بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر (٧٦) . وقد رد وينجت على الوفد في أول ديسمبر ١٩١٨ من خلال القائم بعمل سكرتيره الخاص أن المندوب السامي قد رأى بعد استشارة حكومته أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الشأن ، وأن الوفد له اذا رأى أن يقدم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر كتابة الى المندوب السامي بما لا يخرج عن سياسة الحكومة البريطانية أى عن دائرة الحماية (٧٧) .

وبذلك حدد وينجت سياسة حكومته القائمة على رفض السماح للوفد بالسفر الى لندن مما يعنى حصر نشاطه في دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمحادثات بسيطة مع دار المندوب السامي (٧٨) ، ولأنها رأت أيضا في السماح بسفرهم اعتراف منها بانتدابهم كممثلين شرعيين للشعب المصري واعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية ، يضاف الى ذلك أنهم قد يلجئون الى اثاره المشاكل أمام مؤتمر السلام في حالة عدم تحقيق مطالبهم في لندن ، الأمر الذي قد يسبب للحكومة البريطانية المزيد من

(٧٦) مذكرات عبد الرحمن غهمي ، المصدر السابق ، ص ٦٣ - ٦٥ .
وأيضا عبد الله عزباوى المصدر السابق ، ص ٦٠ وأيضا عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(٧٧) محمود أبو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥٠ وأيضا د. عبد الله عزباوى المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٧٨) د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١٠ وأيضا المرجع السابق والصفحة .

الخرج (٧٩) • كما يدل أيضا على تمسكها بالحماية (٨٠) • وقد أثار هذا الرد اعتراض الوفد فأرسل سعد إلى وينجت « يبلغه بأنه ليس في وسعه ولا في وسع أى عضو من أعضاء الوفد ان يعرض اقتراحات » ولا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التى أعطيت لنا « كما أوضح الهدف من سفرهم وهو أن يكون الوفد على اتصال برجال السياسة والممثلين للأمة الانجليزية ومن يتولون توجيه رأى العام البريطانى الذين لا شك فى تأثيرهم على اقرارات الحكومة » (٨١) كما أنه من ناحية أخرى رأى استحالة وصول الوفد الى أغراضه من خلال تبليغات تقدم فى مصر فقط مما يعنى ضرورة السماح له بالسفر باعتباره الممثل الموكل عن الأمة المصرية (٨٢) • ويلاحظ أن سعد زغلول فى رده على وينجت رفض التفاوض على أساس الحماية (٨٣) • وقد ترتب على تنفيذ وينجت لأوامر حكومته بمنع سفر الوفد والتمسك بالحماية أن بعث فى ٤ ديسمبر ١٩١٨ برقية الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يشكو فيها الحصار المضروب على البلاد ، ومنعه من السفر الى أوروبا (٨٤) •

وقد أصدر وينجت أمرا الى الرقابة بمنع ارسال هذه البرقية ، وفى الوقت نفسه بعث بترجمتها الى لندن •

(٧٩) د • عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ و ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ ، ٢٦٧ •

(٨٠) د • عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق والصفحة ود • عبد الله عزباوى المرجع السابق والصفحة السابقة •

(٨١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر والجزء السابق ، ص ٦٦ والمرجع السابق ، ص ٦١ •

(٨٢) المصدر نفسه والجزء والصفحة • د • عبد الخالق لاشين • المرجع السابق ، ص ١٧٧ •

(٨٣) د • عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ •

(٨٤) محمود أبو الفتوح ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ •

كما غير الوفد من خطته بالاتجاه نحو تدويل المسألة المصرية بدلا من حصرها في إنجلترا وحدها ، فأعلن عن تأليف الوفد ووضع برنامج سياسى جديد فى ست نقاط ، أهم ما فيه طلب الاستقلال التام ، وقيام حكومة دستورية تتعهد باحترام الامتيازات الأجنبية ، وحيدة قناة السويس (٨٥) .

وفى ٦ ديسمبر بعث الوفد بكتاب الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، كما أرسل الى الرئيس ويلسون يبلغهم فيه بتشكيل الوفد المصرى ، وبرنامجهم وموقف السلطات البريطانية منه (٨٦) .

وهكذا أدى تعنت الحكومة البريطانية ، برفضها نصيحة ممثلها فى مصر بالسماح بسفر المصريين الى انبعث الحركة الوطنية، وظهور الوفد كممثل لتلك الحركة ...

ثانيا : مع السلطان والوزراء :

بعد أن رفضت الحكومة البريطانية طلب رشدى وعدلى السفر الى لندن ، رأى هؤلاء أن لا سبيل أمامهم الا رفع استقالة الوزارة الى السلطان ، ولكن السير وينجت تدخل فى الأمر محاولا تفادى الآزمة ، فقام بزيارة للسلطان فؤاد الذى دافع بحماسة عن استقالة الوزراء ، وأضاف أن الشعور الوطنى والرغبة فى الاستمتاع بحق تقرير المصير تتصاعد بين المصريين ، الأمر الذى يتطلب من الحكومة البريطانية وضع ذلك موضع الحسبان ، وأنه من المستحيل عليه فى الوقت الحالى أن يرسل لاستدعاء المتطرفين كما تطلب الحكومة

(٨٥) ٥٠ عاما على الثورة ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٨٦) ١٠١ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

البريطانية (*) ، وقد طلب السير وينجت من السلطان أن يرسل للوزراء ويحثهم على سحب استقالاتهم فذكر أنه قد فعل ذلك ولكنهم اعتدروا . وقد أرسل إليه رشدي باشا مذكرة يشرح فيها معنى الحماية وهي في رأيه تعني ببساطة الضم ، أو من ناحية أخرى سيادة تتضمن مصالح القوة الختامية على حساب الدولة المحمية وأنه في الوقت الذي تنتزع فيه بريطانيا الاعتراف بحمايتها على مصر فإن ذلك يتناقض تماما مع المصالح المصرية وأنه لا هو ولا عدلي باشا ينويان اتارة المسألة المصرية في مؤتمر الصلح (٨٧) . وأمام هذا الوضع نصحت الخارجية البريطانية مندوبيها السامى بضرورة البحث عن وزراء آخرين يشكلون وزارة جديدة ، فحاول وينجت اقناع ثروت ولكنه ابدى تخوفا من أن يعمل منفردا بمعزل عن رشدي وعدلي ، واعترف بقوة الرأي العام على مسلكه . ولكنه في الوقت نفسه نصح بأن تشكل وزارة محايدة يرأسها اما مظلوم باشا أو اسماعيل سري باشا (٨٨) (**) .

ويبدو ازاء محاولات دار المندوب السامى في البحث عن مخرج ، أن التقى سير برونيات مرة أخرى بعدلي باشا وثروت باشا ، وقد اعترف رشدي باشا أن مؤتمر السلام لن يقر شكلا محددا من الحماية وان كان سوف يحظى الوضع القائم بموافقة دولية وأنه لا يستطيع أن يبقى وزيرا الى أن تأتي مثل هذه اللحظة ، وقد تحدث عدلي وثروت في المعنى نفسه ، وقد قال عدلي باشا أنه في ظل

(*) انظر د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ كانت الخارجية قد طلبت من السير وينجت أن يطلب من السلطان أن يستدعي الزعماء الوطنيين ويهددهم .

(٨٧) F.O. 407/183 No. 157 Wingate to Balfour Dec., 18, 1918.

(٨٨) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(**) مظلوم : كان رئيس الجمعية التشريعية ، اسماعيل سري : كان وزير

الأشغال في وزارة رشدي .

السيادة الاسمية لتركيا كان لمصر حقوق معينة وأنهم يريدون العبا
ماذا سوف تكون حقوق مصر في ظل الحماية (٨٩) *

وقد علق وينجت بأنه من الواضح أنهم لا يقدمون مطال
محددة وبالتالي ليس لديهم أى برامج بناءة ، « وقد قال ثروت أ
المطلوب من جانبنا القيام ببعض اجراءات غير تقليدية منها خا
السلطان الذى اعتبره مسئولا عن انتشار حالة الهيا
السياسى » (٩٠) *

وقد طلب السير وينجت تخويله حق أن ينصح السلطان بقبو
استقالة الوزارة ، ويقترح أن يكلف مظلوم باشا بتشكيل الوزا
الجديدة وان يصدر السلطان مرسوما يدين فيه حركة المتطرفين
وان كان من غير المتوقع أن يقبل السلطان اصدار مثل هذا المرس
ان لم يتم تهديده ان مثل هذا الرفض قد يكلفه منصبه (٩١) *

وبناء على ذلك فقد خولت الخارجية البريطانية مندوبها الس
فى ٢٣ ديسمبر سلطة نصيح السلطان بضرورة قبول استق
رشدى ، وتشكيل وزارة جديدة سواء برئاسة مظلوم باشا أو
باشا لأن بالامكان قبول كل منهما رئاسة الوزارة (٩٢) *

ولكن نتيجة لرفض هذين المرشحين مظلوم وسرى ق
تشكيل الوزارة ، اضطرت دار المندوب السامى الى ارجاء البت

(٨٩) D. 407/183 No. 185 Wingate to Balfour Decl, 18, 1918.

(٩٠) d.

(٩١) d.

(٩٢) د عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق والصفحة ١٠٠

استقالة رشدي وعدلى اللذين عاودا تقديمها من جديد في ٢٣ ديسمبر (٩٣) ، ولكن السلطان فؤاد رفضها ايضا . كما أخذت دار المندوب السامي تحاول من جديد اثناءه عن الاستقالة فألح عليه المستشار هينز مستشار الداخلية . وعاد رشدي فقرر ضرورة قبول استقالته في خطاب ثالث بعث به الى السلطان في ٢٠ ديسمبر ١٩١٨ ، يستعجل قبولها (٩٤) . ولكن يبدو أن وينجت قد نجح في استثناء الوزراء على الوفد ، حيث يدر المندوب السامي لحكومته أن الوزراء أصرا على ذلك حتى يظهر زغلول وزملاؤه عجزهم عن الوفاء بعهودهم ، نظرا لأنهم لن يجدوا آذانا صاغية من جانب الحكومة البريطانية لاستحالة استقبالهم رسميا من جانبها ولهذا فسيعودون الى مصر « خالي الوفاض » (٩٥) وإن كانت مذكرات سعد زغلول تؤكد على أنه هو الذي ضغط على رشدي وعدلى لكي يشترطا سفر الوفد ، فقد كانا موافقين على السفر دونه (٩٦) . وعلى كبل حال فقد بعث السير وينجت في ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رئيس الوزراء ويحثها على قبولها . الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية الى استدعائه ليشرح الموقف بنفسه (٩٧) ، وفي الوقت نفسه أشار المندوب السامي على وزير خارجيته بضرورة ارجاء اتخاذ أي قرار الى حين وصوله الى لندن (٩٨) .

-
- (٩٣) المرجع نفسه والصفحة وانظر محمود أبو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥٤ خطاب استقالة رشدي والرائعي ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٠٧ .
(٩٤) المرجع السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ وعباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
(٩٥) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .
(٩٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
(٩٧) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ويفل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .
(٩٨) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

غادر السير وينجت القاهرة فى ٢١ يناير متجها الى باريس
لمقابلة المسئولين البريطانيين (*) الذين يشاركون فى مؤتمر السلام،
وكان يحدوه أمل كبير فى اقناع حكومته بالموافقة على ما توصل اليه
مع وزراء مصر .

وفى ٢٩ منه وصل باريس ، وقابل على الفور اللورد هاردنج
Harding وفى اليوم التالى تقابل مع مستر بلفور Balfour
ومسئولين آخرين ، وفى خلال تلك الفترة ومع اشتعال الروح
الوطنية ظل المندوب السامى يحاول اقناع حكومته باجابة طلب
رئيس الوزراء ، وأمام مناورات وينجت وتأزم الموقف فى مصر
خاصة مع اصرار رشدى على الاستقالة وافقت الخارجية البريطانية
فى اول يناير ١٩١٩ على قبول سفر الوزيرين فقط الى لندن خلال
شهر فبراير ، وفى الوقت نفسه فانها لم تتمكن من استقبالهما
الا فى شهر مارس واقترحت الخارجية أن يسبق السير وينجت
الوزيرين الى لندن على أن يتبعاه خلال أسبوع أو عشرة أيام (٩٩) .
على أن رشدى وعدلى رأيا أن هذه الدعوة جاءت متأخرة للغاية وأن
الحكومة البريطانية سوف تكون فى تلك الفترة قد استصدرت قرارا
بقبول الحماية من مؤتمر السلام ، ومن ثم سوف يكون مركزهم
ضعيفا للغاية عند السفر الى لندن (١٠٠) ، وأنه لا قيمة بالسماح
لهم بالسفر الى العاصمة البريطانية ان لم يقترن ذلك باجراء يعيد
لهم بعض شعبيتهم ، وأكدوا أن موقفهم سيصبح لا قيمة له ما لم

(*) البريطانيون الذين قابلهم وينجت (بلفور - روبرت سسل - هاردنج
ولويد جورج والسير اير كير - وعينيب كير) ، انظر د . عبد العظيم رمضان ،
المرجع السابق ، ص ١١٢ .
(٩٩) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ - عباس العقاد -
المرجع السابق ، ٢١٤ - ٢١٥ .

(١٠٠) F.O. 407/184 Inc. in No. 31 Notes on Conversations by
R. Wingate on Jan 14, and 15, 191.

يسمح لسعد زغلول بالسفر الى لندن والعودة خاوي
الوفاض (١٠١) . وشرح لهما وجهه نظره ، ومقترحاته لحل
الأزمة ، وقد وافق عليها بلفور بشكل عام ، الا أنه نظرا لأن اللورد
كيرزون كان يتولى أعمال وزارة الخارجية آنئذ كان عليه أن يتوجه
الى لندن ، لمناقشة المسألة معه ، وسوف يقوم كيرزون باتخاذ القرار
اللازم في شأن السياسة التي يجب اتباعها ويبلغه بها في
باريس (١٠٢) .

وصل وينجت الى لندن في ٣ فبراير ، ولكنه ظل أسبوعين
ينتظر قبل أن يتمكن من مقابلة كيرزون (١٠٣) ، وربما يعزى ذلك
التأخير الى رغبة القائم بعمل وزير الخارجية في إتاحة فرصة دراسة
القضية المصرية قبل مقابلة المندوب السامي . يضاف الى ذلك أن
كيرزون كان من غلاة الاستعماريين الذين يرون في الأفكار الوطنية
خطرا يهدد بريطانيا ويؤدي الى قيام الثورات والاضطرابات (١٠٤) .

وطوال المدة التي قضاها وينجت في باريس ولندن لم ينقطع
شتيهام القائم بأعمال المندوب السامي ، عن الكتابة الى حكومته بأن
الوزيرين قد عادوا الى عملهما طبقا لوعدهما للسير وينجت ، بأنهما
سيعملان بصفة غير رسمية ، الا أنهما قلقان بشأن السفر ، لأن
وينجت كان قد وعددهما حسب قول حكومته بأنهما سيكونان في
لندن بعد وصوله بعشرة أيام (١٠٥) (*) ، ولهذا ردت الخارجية

F.O. 407/184 No. 23 Wingate to Curzon, Jan, 16, 1919 (١٠١)
Tel. No. 23.

(١٠٢) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(١٠٣) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(١٠٤) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٠٥) المرجع نفسه ، ص ١٨٥ .

(*) وانظر أيضا منكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ توضيح

قلق الوفد من تأخر رد وينجت واتصالهم بشيتهام ورد فعل رشدي وعطلي
على ذلك التأخير .

على القائم بعمل المندوب السامى بأن المسألة ماتزال محلا للتشاور مع المندوب السامى وبدا لهيئة دار المندوب السامى فى القاهرة أن وينجت قد فشل فى مهمته (١٠٦) .

وأخيرا نجح الرجل فى الاجتماع بكيرزون فى ١٧ فبراير، حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للادلاء بوجهات نظرهما فى المسألة المصرية ، وذلك فى أى وقت يلائمهما ، مع السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين بالسفر من مصر ، وبهذا يستطيع زعماء الوفد السفر الى لندن مع الوزيرين . وقد أوضح السير وينجت لرئيسه أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر ويرضى السلطان والوزراء ، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته فان الزعماء الوطنيين سوف يرهبون السلطان والوزراء مما يجعل تشكيل الوزارة فى المستقبل أمرا مستحيلا (١٠٧) .

على أن كيرزون رفض قبول وجهة نظر السير وينجت، فقد رأى أن الزعماء الوطنيين « يصوبون مسدسا الى رؤوسنا » ، ولم يستطيع أن يدرك أن السلطان والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخذوا جميعا موقفا واحدا وأنه لا السلطان ولا الوزراء يجرءون على اتخاذ أى خط يتعارض مع خطة الوطنيين حتى لو أرادوا ذلك . وانتهت المقابلة بأن أعلن كيرزون أنه سوف يعرض مشروع وينجت على باريس ، ولكنه اعترف صراحة ، بأنه سوف يرفقه برأيه الذى توصل اليه والذى سوف يتعارض معه ويخالفه وهذا ما فعله (١٠٨) .

(١٠٦) عبد الخالق لاشين ، المرجع نفسه والصفحة .

(١٠٧) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٣ وأيضا

د . عبد الخالق لاشين ١٨٦ .

(١٠٨) المرجع نفسه والصفحة : د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ،

ص ١٨٦ .

ويبدو أن الاختيار أمام الوفد البريطاني في باريس لم يكن سهلاً ، مما يفسر تأخيره لمدة أسبوع ، فهم جميعاً يعرفون وينجبت جيئداً وسبق لهم أن استمعوا الى وجهه نظره في باريس ، غير ان كيرزون كوزير مسئول عارض نصيحته وينجبت ، وأكد لهم أنه ما من نتائج سيئة يمكن أن تؤدي اليها نصيحته ورأيه ، وبذلك كان الاختيار في النهاية بين رأى ممثل حكومة بريطانيا وبين رأى وزير ضمن هيئة الوزارة ، الأمر الذى جعلهم يرجحون رأى كيرزون (١٠٩) .

وقد صور تغليب رأى كيرزون عن أنه كان مؤيداً ومتمشياً مع سياسة الحكومة البريطانية الراضية اعطاء مصر أى قدر من الاستقلال ، محبذة استمرار نظام الحماية بدليل وثيقة ٢٧ نوفمبر التى أرسلها بلفور الى وينجبت وأيضاً فان موقف كيرزون كان متفقاً مع تفكيره بدليل ثنائه على مشروع برونيت مما يدل على شكل الاستقلال الذى يؤيده .

وأيضاً فانه رغم الحاح وينجبت على حكومته بتأييده فكرة سفر الزعماء والوزراء ، الا أنها لم تستمع لنصيحته بل عنفته لمقابلة ١٣ نوفمبر ووصفته بالضعف الى حد مخز وأنه أخطأ لأنه استقبلهم وطلبت منه كبح جماح الحركة (١١٠) . وان كان البريطانيون قد اعترفوا في مجلس النواب البريطانى عند مناقشة أسباب ثورة ١٩١٩ بخطئهم عندما رفضوا طلب زغلول بزيارة لندن (١١١) .

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على رأى كيرزون كتب الى شتيةهام .القائم بعمل المندوب السامى فى مصر فى ٢٦ فبراير ١٩١٩ ، بمنع سفر الوفد فان التسليم بسفره ، يعنى اعطاءه الصيغة الرسمية بأنهم يمثلون رأى العام .

(١٠٩) عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١١٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٨ .

(١١١) الأهرام : ٢٩ - ٥ - ١٩١٩ المسألة المصرية فى مجلس النواب

البريطانى .

الامر الذى يعطيه الفرصة لاستغلال الموقف كما فعل بعد
مقابلة ١٢ نوفمبر وطلب كيرزون من شتيهام ابلاغ السلطان بتجديد
دعوة الوزيرين أو أى وزراء آخرين ينتدبهم السلطان للسفر الى
لندن فوراً، كما أن الحكومة البريطانية ستمنح هؤلاء كل التسهيلات
كما سيلقون كل ترحيب، وستكون أى مقترحات يطرحونها موضع
الاعتبار، « سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين مصر والدولة
الحامية - أو بالنسبة للاصلاحات الداخلية المصرية (١١٢) » .

كما أعرب له عن أنه لا يمكن التسليم بأن الوزراء المصريين
المدعويين من جانب حكومة جلالة الملك لزيارة هذا البلد يسمح لهم
بأن يملوا الشروط التى يجيئون على أساسها (١١٣) .

وبهذه السياسة حددت إنجلترا رسمياً موقفها بعد طول
مراوغة وأسفرت عن نواياها الحقيقة ، ولم تسمح لوينجت بالعودة
الى مصر لممارسة عمله بل استبقته فى لندن بدعوى أن نصيحته
مطلوبة منها (١١٤) . اذ كان معنى تودته الى مقر عمله أن يقف
وجهاً لوجه أمام وزير خارجيته ، مما يصبح معه الموقف من وجهة
نظرها امراً مستحيلاً (١١٥) .

وكان على دار المندوب السامى فى القاهرة أن تواجه « خطأ »
قرار حكومتها عن طريق قمع الحركة الوطنية ثم تشكيل وزارة
جديدة ومن هنا « بدأ الصراع الذى استمر أسبوعاً سعت خلاله كل

(١١٢) د . عبد الخالق لاشين . ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(١١٣) مصطفى النحاس - المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(١١٤) لاشين - المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(١١٥) د . عبد الخالق لاشين . المرجع السابق والصفحة .

من السلطة البريطانية من جانب والحركة الوطنية من جانب آخر
الى تأكيد غلبتها « (١١٦) .

وذلك على الرغم من أنها لم تكن تتوقع امكان حدوث ثورة
« فالمستر هينز مستشار الداخلية وهى الجهة المسؤولة عن حفظ
النظام والقانون ، قد ازدري بفكرة احتمال حدوث اضطرابات
خطيرة » (١١٧) . بل أن السير شتيهام أيضا وقبل وقوع الثورة
بأسبوعين كتب الى وزيره يقلل من شأن الحركة التى يقودها الوفد،
وبأن سعد ورشدى وعدلى قد فقدوا شعبيتهم ، وساد الانقسام
معسكر الوطنيين وبدأت أعمال « الاثارة » تقل ورأى أن هذه الحركة
تبدو مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ (*) ، وكما أن رأى العام لم يتغير
الا قليلا ، ولكن حماسه قد زاد منذ شهر نوفمبر بكلمات مبالغ فيها
عن حكم جديد من الحرية والحكم الذاتى ، وأن هذه الحركة لا يمكن
أن تقارن بأهميتها بحركة مصطفى كامل ، وليس هناك سبب يجعل
هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار الحكومة البريطانية بخصوص
المسائل الدستورية فى مصر والشكل المناسب الذى ستكون عليه
الحماية (١١٨) . وبذلك وقعت دار المندوب السامى هى أيضا فى
خطأ آخر بعدم ادراكها تماما لخطورة الوضع الداخلى وهى التى
تعاصر الأحداث بل أن شتيهام أيضا قد قلل من أهميتها عندما
شبهها بما حدث فى عام ١٩١٤ وبذلك فإن حكومته سوف تبني
قراراتها التالية على أساس خاطئ . وعلى أية حال فبمجرد علم

(١١٦) د يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٠٧ .

(١١٧) د عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(*) عندما رفض السلطان حسين والوزراء قبول الحماية دون الحصول على
بعض المزايا لمصر التى لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لمنحها ، انظر
الفصل الأول .

(١١٨) Lord Lloyd - Op. Cit., pp. 290 - 291.

الوزراء المصريين برفض الحكومة البريطانية سفر الزعماء الوطنيين ،
قدم رشدي باشا استقالته في الأول من مارس عام ١٩١٩ وعندئذ
رأى شتيةهام ومساعدوه أن هذا الموقف سوف يؤدي الى اضعاف
هيبة الوجود البريطاني مما دعا نائب المندوب السامي الى أن يطلب
من السلطان فؤاد قبول استقالة رشدي (١١٩) .

وقد انزعج الوفد من قبول السلطان للاستقالة ، ورأى أنها
دليل على أن السلطات البريطانية في مصر لا تقيم وزنا لأي اعتبار
لا يتفق مع مظامعها (١٢٠) . وأن قبول الاستقالة وتأليف وزارة
جديدة معناه تثبيت لنظام الحماية ، وأيضا فان عدم قبول السلطان
لها هو تأييد وتقوية لموقف الحركة الوطنية وحكومة رشدي تجاه
السلطات الانجليزية ، ومن هنا كانت بداية تغير موقف السلطان
واذعائه لدار المندوب السامي (١٢١) .

وقد سارع الوفد متصديا لهذه المحاولة ، فصمم على سد
الطريق أمام المندوب السامي والسلطان بمنع أي مصري من تشكيل
وزارة جديدة ، وفي الوقت نفسه أرسل احتجاجا الى السلطان
وصفه شتيةهام « بأنه صيغ بكلمات متواضعة في نواح عدة الا أنها
نددت بالحماية وحذرت السلطان من الاستماع الى ما يدور في
مجالس دار الحماية كما أنها تضمنت تهديدات مقنعة بقناع رقيق
ضد السلطان اذا مضى في الاشتراك في تشكيل الوزارة » (١٢٢) .

(١١٩) F.O. 407/184 No. 60 Cheetham to Curzon, March 2,
1919, Tel. No. 333.

(١٢٠) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق والجزء ، ص ١٢٨ ،
وأيضا د. عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(١٢١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ود. عبد العظيم
رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(١٢٢) د. عامر على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٣ ، وثيقة ١٩ .

وقد اهتمز السلطان من هذا الاحتجاج الذى يعتبر امتهانا له ،
وسارع بطالب حماية دار المندوب السامى من اساءات أخرى قد
توجه اليه (١٢٣) .

وقد فكر نائب المندوب السامى بتقديم سعة للمحاكمة ولكن
ثبت قانونيا أن لغة الاحتجاج لا تبرر رفع الدعوى ضده كما أن
هناك صعوبات فنية تمنع تقديمه للمحاكم العسكرية
البريطانية (١٢٤) .

وازاء هذا الموقف المتحدى من جانب الوفد رأت دار المندوب
السامى التعجيل بتشكيل وزارة جديدة ، فعقد شتيهام القائم بعمل
المندوب السامى فى ٤ مارس اجتماعا مع أقوى العناصر فى الوزارة
الرشدية المستقلة (سرى - وثروت ووهبه) وأبلغهم بأنه يقع على
عاتقهم تشكيل الوزارة الجديدة (١٢٥) .

فاشترط كل من سرى ووهبه لكى يشتركا فى هذه الوزارة
أن يؤلفها ثروت ، وكان الوفد قد زار ثروت وحثه على عدم تأليف
الوزارة (١٢٦) ، فلما ضغطت دار المندوب السامى عليه لتحمله
على القبول ، صمد أمام ضغوطها ، ونصح شتيهام أن يفرض إدارة
مباشرة على البلاد فى ظل الأحكام العرفية لمدة كافية مما يتأكد معه
للسعب المصرى أن لا جدوى من وعود الزعامات الوطنية مما سوف
يؤدى الى همدوء الموقف الذى يمكن بعده تشكيل وزارة جديدة

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ، وأيضا :
Deep Marius - Party Politics in Egypt, p. 41.

(١٢٤) المصدر نفسه والصفحة السابقة ، مصطفى النحاس ، المرجع السابق ،

ص ٧٧ .

(١٢٥) F.O., 407/184 No. 60, Op. Cit.

(١٢٦) د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١١٦ .

وأضاف أنه بعد ذلك على استعداد لتأليف الوزارة وليس قبله (١٢٧) .

وكان تعليق شتيةهام لحكومته أمام تصاعد المواجهة بين الدار والوفد بأنه لا يمكن أن يتغاضوا ازاء حملة التهديد بمنع تشكيل حكومة مصرية في ظل الحماية ، وخاصة أن سعدا يحاول إثارة نقابة المحامين الوطنية لتوجيه احتجاج الى السلطان وهو الأمر الذي تم ، كما أنه أيضا يحاول شل حركة المحاكم الوطنية عن طريق اضراب المحامين (١٢٨) .

ورأى القائم بأعمال المندوب السامي بأنهم اذا سمحوا لمثل هذه الاجراءات فان عليهم أن يتوقعوا حدوث مؤامرة توجه ضد اطاعة القوانين الحكومية مباشرة وازدياد صعوبة تشكيل الوزارة (١٢٩) .

وعلى ضوء ذلك طلب شتيةهام من القائد العام للجيش البريطاني الجنرال واطسون تهديد سعد ورفاقه ، فاستدعى واطسون اليه سعد زغلول وسبعة من أعضاء الوفد (*) . في ٦ مارس وقرأ عليهم انذارا ، حذرهم فيه من احداث أى عمل يؤدي الى عرقلة مسيرة الادارة وذكرهم بوجود قانون الأحكام العرفية مما يجعلهم عرضة للمعاملة الشديدة (١٣٠) .

F.O. 407/184 No. 64 Cheetham to Curzon, March, 15, (١٢٧)
1919 Tel., 347.

(١٢٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ .

(١٢٩) المصدر نفسه والصفحة .

(*) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٩ . أعضاء الوفد هم : سعد وشعراوي ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتي ومحمد على علوبة .

(١٣٠) محمد على علوبة ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

وفى الوقت نفسه توصل شتيهام الى أن تلك الاجراءات لن تكون كافية لردع الوفد ، وبناء عليه فقد استقر رأيه مع زملائه المستشارين الرئيسيين (*) ، الى ضرورة ابعاد سعد الى خارج البلاد ، حيث أنهم رأوا أن حركته قد وصلت الى نقطة يتحتم معها الالتجاء الى وسائل أشد عنفا للاحتفاظ بقبضتها على طبقة المثقفين وطلب من حكومته تخويله القاء القبض عليه وابعاده فورا (١٣١) . وقد تصورت دار المندوب السامى أن هذا العمل العنيف ، وهو خطؤها القاتل ، سوف يخمد كل صوت للمعارضة كما كتب شتيهام أن نفى سعد « سينقذ سمعة السلطان باعتباره ذا أهمية سياسية لهم » ، وسيسهل الموقف ويتوقع أن يوافق سرى باشا أو وهبة باشا على تأليف الوزارة الجديدة (١٣٢) . ولكن لم تلبث أن خابت تصورات دار المندوب السامى وتوقعات رجالها . فبمجرد موافقة الخارجية البريطانية على قرار النفى ، فى ٧ مارس طلب شتيهام فى ٨ مارس من الماجور واطسون Watson أن يقوم على وجه السرعة باعتقال القادة المهيجين « سعد زغلول - اسماعيل صدقى - محمد محمود وحمد الباسل » لنفيهم الى مالطة ويصف شتيهام ذلك لحكومته بأنه « قد تم تنفيذ هذه الاعتقالات دون أى حادث عصر اليوم ، وقضى « الجناة » ليلتهم فى ثكنات قصر النيل ، ونقلوا فى سيارة مغلقة الى القطار الذى يقوم الى بورسعيد فى الساعة ١١ من صباح اليوم التالى وفى ٩ مارس تم وضعهم على ظهر السفينة « كالدونيا »

(*) اقترح شتيهام أن تكون الهند أو سيلان .

(١٣١) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١٨٥ وأيضا د . مصطفى النحاس - المرجع

السابق ، ص ١٧٧ .

(١٣٢) F.O. 407/189 No. 69 Cheetham to Curzon March, 9, 1919 Tell No. 364.

Caladonia التي أبحرت بهم الى مالطة في مساء اليوم نفسه « (١٣٣) .

ولكن نائب المندوب السامي ومستشاريه في مصر كانوا واهمين فما لبث أن اندلعت وفي اليوم نفسه الذي بعث فيه شتيهام برسالته السابقة الى حكومته في ٩ مارس الشرارة الأولى ايدانا بميلاد احدي الثورات العظيمة في تاريخ مصر الحديث .

واجهت السلطات البريطانية الثورة وكان سلاحها استخدام العنف فلم يكن ثمة مظاهرة الا وأطلقت القوات البريطانية عليها النار (١٣٤) ، كما قامت السلطات العسكرية أيضا باحراق القرى وتدميرها في الصعيد والوجه البحري ، وذلك بعد رفض الفلاحين انذاراتها بوقف أعمال الثورة كما قاموا أيضا بانشاء المحاكم العسكرية في القاهرة وغيرها وكانت هذه المحاكم فورية تعاقب بالحبس والجلد الى جانب الأحكام الأخرى كالاعدام أو السجن (١٣٥) ، حتى أن بلفن القائد العام للقوات البريطانية قد اعترف « بأن تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة يجعل من غير الممكن أن يتحقق

F.O. 407/184 No. 151 Cheetham to Curzon, March 22, (١٣٣)
1919 Tell No. 364.

F.O. 407/184 No. 151 Cheetham to Curzon, March 22,
1919.

Ibid., No. 69 Cheetham to Curzon March 9, 1919 No.
364.

« وبها وصف للأربعة المنفيين ورأى شتيهام أن رد الفعل يتسم بالعطف على المتمردين المنفيين » .

(١٣٤) محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٩١ .

(١٣٥) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٨٣ وانظر الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

قمعها دون اللجوء الى أشد أعمال القمع ؟؟ » (١٣٦) ، وقد استخدم القائم العام للقوات العسكرية لمعاونة قوات البوليس نتيجة لاشتداد الثورة (١٣٧) ، كما واصل إصدار الانذارات حتى ١٠ مارس أصدر انذارا بإحراق أى قرية تدمر محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية الأخرى ، كما دعا بعض الوزراء والاعيان وهددهم باللجوء الى خطة هجومية ضد الحوادث الجارية ، مما سيكون وبالا على البلاد من تدمير العمائر وتخريب القصور وحرق القرى واراقة الدماء الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف (١٣٨) . وقد تصور النعاسي بعمل المدرب السامي ان ضرب الثورة بعنف سوف يودى الى هدوء الاحواض وامكان حل الأزمة الوزارية - ولكن على النقيض ازدادت الأمور اشتعالا من أدنى البلاد الى أقصاها ، وعندما وصل الجنرال بلفن لقيادة قوات الاحتلال فى مصر فى منتصف مارس كان أول طلباته « الاسراع بتشكيل وزارة مصرية لتتعاون مع الجيش فى إعادة الهدوء الى البلاد » (١٣٩) .

كل ذلك وغيره أرغم القائم بالأعمال البريطانية ، على أن يقترح على حكومته التوصية ببعض الاستجابة للمشاعر الوطنية ، وخاصة أن التقارير الأخيرة تشير الى ظهور دعوة للتوقف عن العمل ، « وقد تساءل شتيهام اذا كان فى سفر المصريين الى أوروبا اذا وجدوا سبيلا الى السفر ، أى إحراج لسياسة حكومته » (١٤٠) .

-
- (١٣٦) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وأيضا ٥٠ عاما على الثورة ص ٢٣٨ .
(١٣٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٨ .
(١٣٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .
(١٣٩) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .
(١٤٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢٧ وعبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

الا أن كيرزون رفض التصريح بسفر الزعماء بدعوى « أن السماح لهم بالمجيء إلى لندن بعد الحوادث الأخيرة من شأنه أن يبدو وكأننا خضعتنا للقوة » كما أن مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد ، وسيصبح من العسير على السلطان والعناصر الوزارية المعتدلة المحافظة على موقفهم أمام هؤلاء الزعماء » (١٤١) .

كما طلب كيرزون من ممثله في مصر ، أن يركز على إعادة القانون والنظام بالاشتراك مع القائد العام ، وضرورة اتخاذ مزيد من اجراءات القمع والشدة لإعادة النظام وأن يحاول العمل بالتعاون مع السلطان والعناصر المعتدلة (١٤٢) . وقد رد القائم بعمل المندوب السامي ببرقية عاجلة جدا شرح فيها خطورة الوضع في مصر فأشار إلى فقدانهم أية وسائل لاستعادة السيطرة على الصعيد الذي لا نعرف عنه أية أنباء وأن تموين القاهرة قد يكون صعبا وأضاف شتيهام أن وسائل القمع قد نجحت حتى الآن لأن الشعب أعزل ولكن ذلك لن يتم الا على حساب أرواح كثيرة كما أن هذه الحركة حركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى (١٤٣) . وقد قدم شتيهام اقتراحات محددة وهي :

- ١ - اصدار بيان بأن مؤتمر السلام اعترف بالحماية البريطانية على مصر .
- ٢ - اصدار بيان مماثل بقبول بريطانيا الانتداب على مصر .
- ٣ - الغاء جميع القيود المفروضة على سفر المصريين بمن فيهم الوفد لأننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة واجماع الشعور المؤيد للوفد .

(١٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

(١٤٢) المصدر نفسه والصفحة .

(١٤٣) F.O 407 No. 87 Cheetham to Curzon March, 17, 1919
Tel. No. 403 Very Urgent.

٤ - أن توفد على الفور لجنة الى مصر ، لبحث الموقف والتقدم بتوصياتها ، وأشار القائم بعمل المندوب السامي أن الجنرال بلفن هو صاحب هذا الاقتراح ولكنه شكك في فائدته نتيجة لحالة الحماس الذي يجتازه الشعور العام .

وفي نهاية برقيته أكد شتيهام على ضرورة تقديم بعض التنازلات وامكان الاعتماد على تأييد المعتدلين اذا تم الاعلان عن موقف جديد ومحدد (١٤٤) ،

If a new and definite situation could be announced.

ويبدو أن شتيهام قد بنى معظم مقترحاته على أساس موقف بعض المعتدلين المصريين الذين روعهم العنف « الثورى » والعنف المضاد لآخماد الثورة خاصة أن عدلى قد تقدم باقتراح « أن يمنح مؤتمر السلام بريطانيا الانتداب على مصر » لأنه يرى أن ذلك « سيترك الأوضاع على ما هى عليه فى الوقت الذى يهيم فيه السبيل للوصول الى نوع من الحل لهذه الأزمة » .

كما أن مظلوم باشا وغيره وقد اتصلوا بالقائم بعمل المندوب السامي « بروح المستعد للمساومة » ، « ولكن مع التعبير عن ضرورة سفر وفد مصرى للتهدة » (١٤٥) . وعلى أية حال فإن شتيهام لم يبين اقتراحاته من فراغ وإنما بناها على أساس من خبرته ، ودرايته الكاملة بالشئون المصرية ، فضلا عن معاشسته أحداث الثورة هو والفريق الذى يعمل معه .

ibid. (١٤٤)

(١٤٥) ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٣٤ .

تعيين اللنبي مندوبا ساميا على مصر :

وأمام تفاقم الأحداث تأكد الوزراء البريطانيون أن هناك مسألة مصرية وأنه لابد من مواجهتها وأنها ليست مجرد عملية تحريض أو تهيج يمكن أن تنتهى بنفى مجموعة من القادة المصريين ، ولكنها حركة وطنية واسعة النطاق لا يمكن انكارها ، وبدأ أن المسألة فى حاجة الى رجل قوى لمواجهة الأزمة ، الأمر الذى أدى الى قرار بارسال اللنبي (١٤٦) ، كما كانت الحكومة البريطانية أيضا ساخطة على سوء تصرف دار المندوب السامى (١٤٧) .

ولهذا فقد بعث بلفور فى باريس الى كيرزون وزير الخارجية فى لندن فى ١٨ مارس يعرب عن ضرورة إعادة النظام وتشكيل حكومة ذات كفاءة على الفور وأيضا عن استعداد الحكومة البريطانية لبحث « المظالم المصرية المزعومة » مع وزراء مصريين فى لندن والسماح لهم باستصحاب من يرون حتى لو كانوا من المتطرفين المصريين (١٤٨) .

كما أن وزير الخارجية الذى أدرك تزايد وعنف الثورة فى مصر من برقية ممثلة قد أرسل الى بلفور فى باريس يقترح عودة اللنبي بسرعة الى مصر « ويبدى ثقته من أن بلفور سيستطيع اتخاذ الاجراءات التى تكفل الاسراع بمهمته فى باريس بحيث يستطيع السفر الى مصر قبل نهاية الأسبوع » (١٤٩) .

Chirol Valentain the Egyptian Problem, p. 190. (١٤٦)

Marlow John - The Anglo Egyptian Relation. p. 233. (١٤٧)

(١٤٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٣٠ .

F.O. 407/184 No. 29 Curzon to Balfour March 19, 1919 (١٤٩)
Tel. No. 328.

وعلى الفور استدعى اللنبى من مؤتمر الصلح بباريس بعد أن
قضى يومين فحسب ليتولى منصب المندوب السامى حيث كان هناك
ليدلى بآرائه فى المسألة السورية (١٥٠) . فى الوقت نفسه الذى
كان فيه ريجنالد وينجت ما يزال يشغل منصب المندوب السامى
رسميا ، رغم استدعائه وبقائه فى لندن (١٥١) ، بل « واستشارته
بشأن الموقف فى مصر » (١٥٢) . ولهذا فقد كتب مستر بلفور وزير
الخارجية البريطانى الموجود فى باريس الى وينجت فى لندن موضحا
له ان تعيين اللنبى « لا يعنى أى تغيير فى مركزك » ؟ كما كتب بعد
ذلك أيضا « أن هذا لا يمس مركز المندوب السامى العالى » (١٥٣) .

ومن الجائز أن الذى دعا بلفور الى قول ذلك ، أنه لم يكن
متأكدا تماما من استمرار اللنبى بعد أداء مهمته فى انتهاء الثورة ،
وربما وهو الأرجح أنه وهو الذى كان مؤيدا من قبل لآراء وينجت
عندما ذهب اليه فى باريس وثبتت بعد ذلك صحة تلك الآراء فان
رجوعه الى منصبه بعد القضاء على الثورة أمر جائز . وفى الحقيقة
فان مسئولين كبيرين كانا لا يمكنهما ممارسة وظيفتهما معا فى آن
واحد ، ولهذا مادام أن اللنبى هو الذى سيتولى أمر الأزمة القائمة
فلم تعد حاجة لخدمات وينجت (١٥٤) .

وقد علق « بولسون نيومان » على هذا التعيين « أن الحكومة
البريطانية قد سحبت من مصر السير وينجت الذى كان يفهم بواطن
الشعور المصرى حق الفهم وعينت محله شخصا آخر لا يعرف شيئا

(١٥٠) الأهرام : ١٤/٣/١٩١٩ .

Chirol Valentine Op. Cit., p. 190. (١٥١)

F.O. 407/184 No. 29 Op. Cit. (١٥٢)

(١٥٣) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ترجمة

(١٥٤) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ٢٢٩ - ٢٣٠ .

عن مصر سوى القيادة للقوات العسكرية التي كانت قاعدتها مصر ،
وفوق ذلك فإن اللورد اللنبي كان قد عباد توا من قيادة حملة
عسكرية ولم يكن والحالة هذه لا ثقا لأن ينهمك بشئون مصر
السياسية (١٥٥) . وان كنت أرى أن أحداث ثورة ١٩١٩ والتي
تفاقمت بعد استدعاء وينجت الى لندن في ٢١ يناير ١٩١٩ كانت أهم
الأسباب التي أدت بالحكومة البريطانية الى اختيار اللنبي بصفته
واحدا من أهم العسكريين الذين حققوا للحلفاء النصر في
فلسطين (١٥٦) . وبالتالي فإن هذه السمعة العسكرية في مصر
وغيرها ، كانت من أهم العوامل التي رجحت اختياره كمندوب سامي
على مصر ، وليس كما يذكر نيومان ، كما أن قوله بعد عودته من
حملة عسكرية لا يستطيع أن ينغمس في شئون مصر السياسية فهو
مردود عليه بأن كتشنر ثم وينجت (*) كانت لهما مثل تلك الظروف
تماما فضلا عن كونه كان قائدا عاما للقوات البريطانية في مصر
بما للسلطة العسكرية في ذلك الوقت من « يد عليا » في حكم البلاد ،
كما أن الهيبة التي يمثلها اسم اللنبي في مثل هذه الظروف كانت
ذات قيمة إدارية كبيرة ولم يكن بين البريطانيين اسم أشهر ولا أكبر
تأثيرا من اسمه « (١٥٧) . وعلى العموم فإن تعيين اللنبي في نفس
وقت وجود وينجت كمندوب سامي على مصر سابقة لم تتكرر في
تاريخ المندوبين السامين في مصر .

كما أن في إعلان تعيين اللنبي مندوبا ساميا « فوق العادة » ،
ظاهرة أخرى حيث لم يطلق على أحد من المعتمدين أو المندوبين هذا
اللقب ، وربما تعزو هاتان الظاهرتان الى ظروف اشتعال ثورة

(١٥٥) New Man Pulsion Op. Cit., p. 225.

(١٥٦) المقطم : ١٩٢٥/٦/٢١ .

(*) وينجت انظر الفصل الأول .

(١٥٧) وادي النيل : ١٩٢٥/٥/٢٠ .

١٩١٩ التي جاء فيها النبي والتي لم يسبق لمدوب سام من قبله
أو من بعده أن شهدها *

ومن الأسباب أيضا التي أدت بالحكومة البريطانية الى اختيار
النبي كانت خبرته بالشئون المصرية عندما كان قائدا للقوات
البريطانية في مصر ، ومن ثم فقد كان النبي هو « الشخصية
المرموقة ، صاحب السمعة العسكرية الكبيرة في البلاد » (١٥٨) .
مما يجعل تعيينه في ظروف الثورة مناسبا للغاية بالإضافة الى أنه
كان « أكثر شكيمة وأقوى بأسا من وينجبت مما يجعله أفدر على
مواجهة الثورة وقمعها » (١٥٩) كما كانت له حظوة عند المستوين
في الحكومة البريطانية ولم يكن النبي على شاكلة سلفه الذي
لم يستطع أن يؤثر على السلطات البريطانية التي اتهمته في
غير ما انصاف بشجيعة للخطاب المصرية (١٦٠) .

وعلمت التيمس على تعيين النبي مندوبا على مصر بقولها « ان
ملاءمة تعيين النبي في الوقت الحاضر ظاهرة للعيان ، وان خدماته
ومزاياه غنية عن البيان ، كما ذكرت الغازت » بأنه اذا استثنينا
المنصب الذي شغله اللورد « فرنش » حاكم أيرلندا ، لا نجد بين
كبار القواد من عهد اليه بمهمة أثقل على طبعه من مهمة اللورد النبي
في مصر ، فقد عهد اليه ، وهو الذي لا يدعى العلم بالسياسة أن
يؤيد بالقوة العسكرية نظام حكم غير محبوب خلال فترة مملوءة
بالتهيج السياسي الشديد ومن دون أن تكون هناك سياسة جريئة
للترقى الاقتصادي (١٦١) .

(١٥٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
(١٥٩) عبد الرحمن الراجحي ثورة ١٩١٩ مظ ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ١٦٦ ج (١) .
وأيضا عبد الرحمن فهمي ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠ .
(١٦٠) د . عفاف لطفي السيد - تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ .
(١٦١) الأهرام : ١٧/٦/١٩٢٥ .

وعلى أية حال أعلنت الحكومة البريطانية عن تعيين الجنرال (٢) آدموند هينمن اللنبى « Admond H. Allenby » محل السير ريجنالد وينجت مندوبا ساميا فوق العادة على مصر والسودان فى ٢٥ مارس ١٩١٩ وقائدا عاما للقوات البريطانية فيها (١٦٢) . وقد أعلن عن هذا الخبر فى القاهرة فى يوم ٢٥ أى اليوم التالى لعودة اللنبى رغم أن هذا الخبر قد أعلن فى لندن فى يوم ٢٢ مارس (١٦٣) ، وربما الذى دعا الى ذلك التكتم هو ما تمر به البلاد من ثورة ، حيث أن شمتيها قد علم بالخبر فى برقية من حكومته يوم ٢١ مارس وجاء فيها أيضا شكر الحكومة لخدماته وأيضا « اعتذارها » للقائم بعمل المندوب السامى عن تعيين اللنبى بأنه يفهم الظروف التى احاطت بهذا التعيين وأنه لا يحمل معنى التقليل فى تقدير حكومة جلالة الملك للخدمات الطيبة التى قدمها شمتيها فى موقف عصيب كهذا (١٦٤) .

درس اللنبى فى الكلية الملكية الحديثة التى تخرج فيها مكماهون (١٦٥) . وخاض معركة آراسى فى فرنسا ، حيث كان يتولى قيادة الفيلق الانجليزى برتبة لواء التى اكتسبها فى حرب البوير ، وكان قبل قيام الحرب الأولى مفتشا لقوة الفرسان (١٦٦) ، ثم عين قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر ايان الحرب الأولى خلفا للجنرال أرشبايلد مري (**) ، وفى يوليو ١٩١٧ قاد الحملة

(*) حصل اللنبى على رتبة « فيلد - مارشال » فى صيف ١٩١٩ انظر ويفل اللنبى فى مصر ، ص ٦١ .

(١٦٢) المقطم : ١٩١٩/٣/٢٦ ، الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٦ .

(١٦٣) Chirol Volentine - Op. Cit., p. 191.

(١٦٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٨٧ .

(١٦٥) ويفل : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(١٦٦) الأهرام : ١٩٢٩/٣/٢٦ .

(**) انظر السلطة العسكرية ، الفصل الاول ، عين فى يونيو ١٩١٧ قائد

عام فى مصر .

على فلسطين وسوريا وفتح بيت المقدس ، حيث ذاع صيته كمحرر
لفلسطين وسوريا وفي ٢٤ نوفمبر عام ١٩١٨ استقبل في القاهرة
رسميا باحتفال عظيم .

وفي ٧ فبراير ١٩١٦ دخل الأستانة وقابل وزير خارجيتها
وأمل عليه شروط امتلاك الأراضي العثمانية التي فتحها وصارت
تحت إدارته (١٦٧) .

وقد أنعم على اللنبي بلقب « فيكونت » ، وأعطى ٥٠ ألف جنيه
كمكافأة كما حاز على لقب لورد ، ثم رقى في يوليو ١٩١٩ إلى رتبة
فيلد مارشال ، وفي عام ١٩٢٠ عين كولونيلا في فرقة « حرس
الحياة » فخوله ذلك حمل « العصا الذهبية » (١٦٨) .

ويعتبر اللورد اللنبي رابع أربعة من العسكريين الذين دخلوا
انجلترا في مصر ، مكماهون وينجت وكتشنر والينبي وكان الثلاثة
الأخرون جنودا عاملين وقتما عينوا (١٦٩) .

كما أن كلا من كتشنر والينبي كانا قد اكتسبا شهرة عسكرية
كبيرة (١٧٠) ونلاحظ كذلك أن اللنبي قد اختلف عن بقية المعتمدين
والهندوبين السامين بأنه كان أيضا قائدا عاما للقوات البريطانية في
مصر .

(١٦٧) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٦١ هذه الألقاب الأخيرة مثل لقب لورد
وفيلد مارشال حصل عليها بعد تعيينه مندوب سامي على مصر .

(١٦٨) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

(١٦٩) الأهرام : ١٤/٣/١٩١٩ .

(١٧٠) Marlow John - Op. Cit., p. 233.

وعلى أثر وصول اللنبى الى القاهرة ، بدأ أولا فى تنظيم البيت
من الداخل حتى يتمكن بعد ذلك من مواجهة الثورة ، ومعه جهازه
الذى سيعمل معه على تنفيذ سياسته ، « فرأى ضرورة التخيير فى
الأشخاص وليس فى النظام ، ففي وزارة الداخلية حيث كان الفشل
واضحاً من وجهة نظره ، خلف السير ريجنالد كلايتون Clayton
المستتر هينز مستشاراً وتمت عودة السير بول هارفى الذى كان قد
استقال أيام كتشنر الى منصب مستشار المالية ، وهو المنصب الذى
استمر خاليا منذ وفاة اللورد ادوارد سيسيل Cecil وخلف السير
شيلتون آموس Amos السير برونيات مستشاراً للحقانية وأصبح
المستتر باترسون Paterson مستشاراً للمعارف بدلاً من
دنلوب » (١٧١) . ولا شك أن اللورد اللنبى كان موفقاً فى سياسته
هذه ، فان هينز مستشار الداخلية كان هو المسئول عن الأمن العام
فى البلاد .

وان كان ليس فى مقدوره وحده كبح جماح ثورة الا أنه بهحكم
وظيفته كان يعرف المصريين جيداً ، لم يستطع أن يتنبأ ما يمكن أن
يحدث لعدم تلبية طلب المصريين بالسفر ، بل أنه حتى نفى تماماً
امكان وقوع أى اضطرابات وبالنسبة لبرونيت فقد كانت له الكلمة
العليا فى دار المندوب السامى مع وينجت وكان مشروعه سبباً من
أسباب غضب المصريين جميعاً ، وبالتالى أصبح التخلص منه مرغوباً
لتهدة الحال فى البلاد ، وكذلك الشئ بالنسبة لدنلوب الشخصية
البغيضة لدى المصريين ، اذا فمثل تلك التغيرات ستكون نوعاً من
الترضية للمصريين وخاصة أنها تغير أشخاص وليس تغير سياسات
فلن تضر مصالحهم .

وقد علق فالنتين على ذلك « بأن هذه التعيينات لم تغير في النظام القديم الا انها قوبلت بترحاب كبير وقد لقي الأخير ترحيبا كبيرا من المصريين حيث كان دنلوب مرفوضا تماما منهم (١٧٢) .

أما عن موظفي الدار فلم يحدث للنبي أى تغير فيهم وبمجرد الاعلان عن تعيين اللورد النبي مندوبا سياسيا ، صدر بلاغ رسمي من حكومته تخوله السلطة المطلقة في جميع الأمور العسكرية والملكية ، ومنحته أيضا حرية اتخاذ القرارات والتدابير التي يرى وجوب اتخاذها لاعادة القانون والنظام وإدارة جميع الشئون بما تتطلبه المحافظة على نظام الحماية المفروض على مصر (١٧٣) .

ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين الأولى - القضاء على الثورة واعادة القانون والنظام ، والثانية العمل على تثبيت الحماية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضروري لم يكن له خيار فيه (١٧٤) . وقد عبر النبي عن تنفيذ هذه السياسة في حديث له فقال « ان حكومة جلالة الملك أكدت الحماية ثانية في نص تعييني ، وليس في وسعي أن أقول شيئا آخر عنها ، فواجبي محدد تحديدا جليا ، ولا بد من اعادة النظام أولا ، فقد جئت لاختماد الفتن الحالية وحكم البلاد على أحسن طريقة » (١٧٥) .

وفي واقع الأمر فان النبي قد اتبع سياسة « العصا والجزرة » فبينما ترك الاجراءات العسكرية تحدث مفعولها في اخماد الثورة

Chirol Valentine - Op. Cit., p. 220. (١٧٢)

Marlowe John - Op. Cit., p. 235. (١٧٣)

وأيضا وادى النيل : ١٩١٩/٣/٢٦ والمقطم ١٩١٩/٣/٢٦ . والأهرام :

١٩١٩/٣/٢٦ .

(١٧٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(١٧٥) وادى النيل : ١٩١٩/٤/٦ . المقطم : ١٩٢٥/٦/٢١ مهمة النبي

رأى التيمس .

بالحديد والنار حيث اتبع طريقة الجنرال يلفن نفسها فى قمع الثورة (١٧٦) لجأ أيضا الى ازالة أسبابها عن طريق التفاوض مع رجال الوفد .

ففى يوم ٢٦ مارس استدعى اللبى أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد وطلب منهم أن يقدموا تقريرا له بأسباب الشكوى كذلك استدعى اليه حسين رشدى وأعضاء وزارته المستقيلة لكى يتعرف منهم على آرائهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة (١٧٧) .

وفى المساء قابل اللبى جماعة من « كبار الأمة وأعيانها » وألقى عليهم بيانا أنه جاء الى مصر من أجل أغراض ثلاثة :

- ١ - وضع حد ونهاية للاضطرابات الحالية .
 - ٢ - عمل تحريات دقيقة لمعرفة الأسباب التى حملت المصريين على الشكوى .
 - ٣ - العمل على ازالة كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالته
- ثم طلب منهم مساعدته على تحقيق هذه الأغراض من أجل اعادة الأمن الى البلاد وأنه متى تحقق ذلك فسينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكوى واجراء كل ما يلزم السعادة الشعب المصرى وراحته (١٧٨) .

(١٧٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ والمارشال ويفل ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ورأى آخر فى سياسة اللبى « تدريب المصريين على حكم أنفسهم موضع التنفيذ » .

(١٧٧) نفسه - المرجع السابق ، ص ١٤٩ وأيضا مصطفى النحاس والمرجع السابق ، ص ٨٩ وعبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(١٧٨) الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٧ وادى النيل : ١٩١٩/٣/٢٨ المقطم : ١٩١٩/٣/٢٦ .

وقد أصدر المندوب السامي في ٣١ - ٣ - ١٩١٩ بلاغا أعلن فيه عن ارتياعه من تناقص «الاضطرابات والتعدييات وتخريب الأملاك» وطلب من أعضاء الوفد تقديم تقرير بمطالبهم من أجل إعادة الهدوء والسكينة (١٧٩) .

وفي الوقت نفسه الذي سارت فيه سياسة التهذئة التي اتبعها اللنبى جنبا الى جنب مع سياسة «الحصا» فقد استمرت اجراءات السلطة العسكرية العنيفة فى قمع الثورة وارسال الانذارات للمصريين بتهديدهم بأقصى العقوبة (١٨٠) .

وعلى العموم فقد رد أعضاء الوفد على دعوة اللنبى لهم بالتعاون معه بأن قدموا له تقريراً حول المسألة المصرية ، والأسباب التي دعت الى الثورة (١٨١) ، فانهم لم ينظروا الى الحماية الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية وقتذاك وتأليف وزارة جديدة تقدم لها ترضيات يرضى عنها الشعب للمقضاء على الاضطراب والفوضى (١٨٢) وقد وصف اللنبى هذه المذكرة بالاعتدال (١٨٣) .

وفي اليوم التالى ٣١ مارس استدعى اللنبى الوزراء السابقين وأبلغهم عن نيته فى مقابلة أعضاء الوفد وطلب اليهم ابداء رأيهم

-
- (١٧٩) نفسها : ١٩١٩/٤/١ . New Man Op. Cit., p. 223.
(١٨٠) انظر الرافعى : المرجع السابق والجزء ، ص ١٧٩ - ١٨٢ .
والأهرام : ١٩١٩/٣/٢٧ وانظر الأخبار ١٩٢٢/٩/١٢ . (النبى نفذ الأحكام العرفية بشدة وأقام الحكم العسكرى التقليدى) .
(١٨١) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .
(١٨٢) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ونص تقرير الوفد الى المندوب السامى ، انظر مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ١ ، ص ١٨٧ - ١٩٣ .
(١٨٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩٧ .

وخاصة رشدي وعدلى باشا ، فكان من رأييهما أن ترفع القيود أمام كل من يريد السفر من مصر بدون استثناء (١٨٤) . وقد تأكد اللنبى من صواب هذا الرأى وذلك لاستحالة اعادة الأهور الطبيعية الا به فكتب الوزير خارجيته بأن هذا الاجراء الذى لا يحمل أى اعتراف رسمى من جانبه من شأنه أن يعيد الهدوء بطريقة أوتوماتيكية ويضمن تشكيل الوزارة .

واقترح كذلك أن تصدر جوازات السفر للمصريين الذين يرغبون فى زيارة أوربا دونما نظر الى نوع مطالبهم كما هو متبع فى فلسطين وسوريا وهو ما من شأنه أن يضع المصريين على قدم المساواة مع غيرهم من الشعوب بالنسبة لحركة الحرية وأن هذا الاجراء سيكون له تأثير طيب (١٨٥) .

ويبدو أن الذى دفع اللورد اللنبى الى هذا القرار كان استمرار الخطر وصعوبة تشكيل الوزارة كما جاء فى برقيات (١٨٦) الى حكومته ففى احدها يذكر « أنه استطاع أن يجمع بقوة السلاح معظم مظاهر الاضطرابات فى مصر ، ولكنه يعترف أيضا بأن أسباب القلق والضيق ما تزال على ما كانت عليه من قوة ، وأنه لا يرى أى مظهر للتحسن فى ظل الظروف الحالية » (١٨٧) ، لذلك نظر اللنبى الى توجيهات بلفور باعادة النظر أولا على أنها سياسة غير صحيحة

(١٨٤) المصدر نفسه والصفحة ، د . عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ،

ص ٧١ .

(١٨٥) المصدر السابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(١٨٦) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١٨٧) المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

وأخذ بوجهة نظر شتيهام (١٨٨) ومساعديه الآخرين مثل الجنرال كلايتون مستشار الداخلية والجنرال بلفن (*) .

وكان وقع هذه البرقية على كيرزون بمثابة الصدمة ، فلم يمضى على وجود اللنبى فى مصر أسبوع ، مما أدى الى نشوب أول معركة بين اللنبى ووزارة الخارجية وعلى الأخص اللورد كيرزون .

فقد كتب كيرزون الى بلفور فى باريس « عما هاله فى ادتهاج سياسة كهذه كانت الحكومة البريطانية تقاومها منذ نوفمبر ١٩١٨ ، وقال كيرزون أن اللنبى أخطأ فى الحكم على المواقف بأن ركز كل التركيز على ضرورة تشكيل وزارة مصرية لكن كيرزون لم يلق استجابة لا من « بلفور » ولا من لويد جورج فهما اللذان عيننا اللنبى » (١٨٩) .

فقد رد مستر بلفور عليه بأن نصيحة اللنبى لا يمكن تجاهلها ، وأن عليهم أن يؤيدوا المقترحات التى يراها لاعادة الهدوء ، كما أن التوصيات التى ضمنها برقيته يجب أن يوافقوا عليها وأنه من المهم تجنب أى مظهر من مظاهر عدم الثقة بسياسته الحالية ، وفى نهاية البرقية نبة بلفور كيرزون بأنه بينما اللنبى على معرفة تامة بوجهة نظرهم ، « فأننا لسنا على معرفة تامة بالأحوال المحلية الحاضرة » (١٩٠) .

ويبدو من موقف بلفور أنه قد استوعب الدرس من تجربة وينجت لذلك سارع بالموافقة على رأى مندوبه فى مصر الذى هو

(١٨٨) مصطفى النحاس ، المرجع السابق والصفحة السابقة .

(*) انظر المصدر السابق ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ .

(١٨٩) مصطفى النحاس ، المرجع السابق والصفحة .

(١٩٠) ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩٩ بلفور الى كيرزون ، ٢ أبريل ١٩١٩ .

أكثر دراية بالأحوال المصرية المحلية عنهم كما تدل أيضا على مدى الثقة برأى اللبى على عكس المندوب السابق .

واستنجد كيرزون بالسير وينجت لكى يساعده فى اقناع حكومته بتغيير موقفها المؤيد دون جدوى (١٩١١) ، على الرغم من أن وينجت قد رفض نصيحة اللبى بأن اللحظة المناسبة للسماح للسفر قد فاتت وان اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر بعد نشوب الاضطراب سيؤخذ على أنه استسلام (١٩٢) .

فقد واصل اللبى الحاحه على حكومته بالموافقة على سياسته فعاد يكتب مجددا اقتراحه مرة أخرى فى ٤ أبريل ومحدرا اياها أن الحركة بدأت تؤثر فى سوريا وفلسطين فضلا عن مصر وأن الخطر جسيم جدا وأنه فى الاستجابة « لطلبه سوف يستطيع أن يشكل الوزارة ثم يحذرهم من تجديد الاضطرابات » (١٩٣) .

كما أرسل واطسون الى بلفور عن طريق هاردنج يقول « اذا لم تهدأ مصر فسيكون الحاجة الى استدعاء مزيد من القوات » (١٩٤) .

ثم أكمل المندوب السامى رسم هذه السياسة لحكومته باقتراحه فى ٤ أبريل ١٩١٩ أن يقترن السماح بالسفر للمصريين ، بضرورة الحصول على اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحماية

(١٩١) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(١٩٢) Lord Lloyd., Op. Cit., Vol. 1, p. 302, 509.

(١٩٣) ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٥ - ١٠٦ برقية اللبى الى كيرزون ، ٤ أبريل

١٩١٩ .

(١٩٤) مصطفى النحاس جبر ، نفس المرجع والصفحة ،

البريطانية على مصر (١٩٥) ، وبذلك يحبط خطوة الوفد القادمة وفشل كيرزون في تغليب وجهة نظره ، وأرسل الى اللنبى فى الخامس من أبريل يخبره بأن سياسته قد حظيت بالقبول ، وأنه سيلقى كل تأييد فى تنفيذها (١٩٦) . وفى اليوم التالى أى فى ٦ أبريل ١٩١٩ أبقى اللنبى الى الخارجية بخطته التى سيسير عليها ، فأبلغها أن السلطان سيصدر بياناً يدعو فيه الأمة الى الهدوء والنظام ، كذلك أصدر بياناً فى اليوم التالى يقول فيه انه لما كان النظام قد أعيد بنجاح عظيم فبالاتفاق مع السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مغادرة البلاد تكون لهم هذه الحرية ثم أعلن اللنبى الافراج عن سعد وصحبه ومنحهم حرية السفر الى أوروبا (١٩٧) .

وهكذا وضعت خطة اللنبى على أساس السماح للمصريين بالسفر الى الخارج والافراج عن المنفيين الأربعة وتشكيل وزارة تجدد لها الدعوة لزيارة لندن وكل ذلك بعد أن تأكد لبريطانيا اعتراف الحلفاء بالحماية على مصر ، وبذلك لم يعد هناك خطر من وراء عرض قضية مصر فى لندن أو باريس (١٩٨) .

وقد علق اللنبى على خطته هذه بأنه على الرغم من اعطائه الحرية لسعد وصحبه بالسفر الى أوروبا فان سعدا لم يستقبل بصفة رسمية من أى دولة من الدول (١٩٩) ، ومعنى هذا الكلام

-
- (١٩٥) ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٦ .
 - (١٩٦) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .
 - (١٩٧) الأهرام : ١٩١٩/٤/٨ .
 - (١٩٨) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ . وانظر : عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .
 - ويذكر Marlo أن هذه المفاوضات كانت تهدف الى إلغاء الحماية ، ص ٢٣٧ .
 - (١٩٩) الأهرام : ١٩٢١/٣/٥ .

أنه قد أحكم الحصار على الوفد في باريس ليظهر عجزه عن تحقيق وعوده ، كما أن اللنبى رفض في هذا الحديث إعطاء سعد أى صفة رسمية ، فأوضح « أن سعد زغلول ليست له صفة الوكالة السياسية وعلى ذلك من الخطأ أن يذكر اسمه بصفة رئيس الوفد ، فهو لم يخرج عن أنه مصرى ذو مكانه يبدى رأيه فى المسائل الحالية » (٢٠٠) .

وراح اللنبى يبعث الى حكومته بالعديد من البرقيات مشيراً عليها بالخطبة التى تتبع اتجاه الوفد فى باريس فقد رأى ضرورة أن يستقبلهم الوفد البريطانى فى المؤتمر وكذلك وفود الدول الأخرى شريطة أن يؤكدوا لهم حقيقة الحماية البريطانية على مصر ، وإذا اعتزم سعد الذهاب الى لندن فيجب « ألا ينظر بأى حال من الأحوال على أنه وفد أو يمنح أى ترصية تمكنه من أن يبدو بطلا عند عودته الى مصر » (٢٠١) . وبالفعل كانت هذه الخطبة هى التى نفذتها الحكومة البريطانية .

على أية حال نجح اللنبى فى تأليف وزارة رشدى الرابعة فى ٩ أبريل ١٩١٩ أى فى اليوم التالى من قراره الافراج عن المنفيين والسماح للمصريين بالسفر الا أنها لم تكمل فى الحكم أسبوعين حتى قدمت استقالتها تحت ضغط الثورة ، وذلك على الرغم من أنها قد تألفت من أقوى العناصر حسب وصف اللنبى لحكومته وعلى الرغم أيضا من ابعاد العناصر الموالية للانجليز من تشكيلها حيث كان اللنبى يهدف من ذلك على أن تكون وزارة تهدئة (٢٠٢) سوف تضع حدا للاضطراب فى المصالح العمومية كضرورة أولية لأعمال

(٢٠٠) الدورية نفسها والعدد .

(٢٠١) د . عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٢٠٢) د . يونان لمبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

سياسية لاحقة (٢٠٣) . الا أن رشدي لم يستطع القيام بتلك المهمة لتفاقم الاضطرابات فقد أضرب الموظفون في ١٢ من أبريل تلاهم أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات وقد طالب الموظفون لكي يعودوا الى أعمالهم أن تعترف الوزارة الرشدية بصفة الوفد الرسمية ، وأن تعلن أن تشكيلا لا يقيد الاعتراف بالحماية والغاء الأحكام العرفية (٢٠٤) .

وكانت الوزارة على وشك الاعتراف بأغلب هذه الطلبات وكتبت منشورا بذلك لاذاعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال اللنبي قبل نشره لم يوافق عليه فأهملته (٢٠٥) .

وقد حاول رشدي بكل الطرق انهاء اضراب الموظفين باصدار منشور في ١٣ أبريل أو الاتصال بالموظفين وحثهم على العودة لأعمالهم دون جدوى .

وكانت وجهة نظر رشدي « بأنه لا يستطيع الاعتراف بصفة الوفد الرسمية لأن معنى ذلك الاخلال بالاتفاق الذي كان قد أبرمه مع اللنبي والذي على أساسه أطلق سراح زعماء الوفد ، ومن الغريب أن يصرح رشدي بذلك في حين تؤكد الوثائق البريطانية ، أنه تقدم الى اللنبي في ٢٠ أبريل يدعو الى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر كما طالب الموظفون » (٢٠٦) .

ويؤكد اللنبي أن هذا المطلب هو الذي عجل باستقالة رشدي وجعل بقاءها مسألة وقت (٢٠٧) ، فضلا عن فشله في انهاء الاضراب

(٢٠٣) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٠٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٢٠٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٢٠٦) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٢٠٧) المرجع نفسه والصفحة .

وإعادة النظام ، فاستقال في ٢١ أبريل بعدما قضى في منصب
الوزارة اثني عشر يوما وترك اللنبى مرة أخرى منفردا
بالحكم (٢٠٨) .

وإزاء فشل اللنبى فى تأليف وزارة مصرية أخرى ، قرر أن
يعمل بالسلطة التى يخولها له قانون الأحكام العرفية كقائد عام
للقوات البريطانية فى مصر (٢٠٩) . فأصدر فى ٢٨ أبريل قرارا
بأن يؤدى كل وكيل وزارة جميع أعمال الوزير (٢١٠) ، كما انتحل
المندوب السامى لنفسه سلطات مجلس الوزراء وبأشر المهام التى
كان يقوم بها هذا المجلس (٢١١) .

وقام اللنبى كذلك بإصدار عدة بلاغات رسمية تحوى تهديدات
بالرقت أو الحبس أو الإغلاق ، وغيرها من الاجراءات أعاد بها
أحكام السيطرة على البلاد فعاد الموظفون والمحامون الى ممارسة
أعمالهم (*) . وعمال العنابر الى عنابرهم ، وتم أيضا فى الوقت
نفسه اصلاح السكك الحديدية وأعمال البريد كما انتزع
البريطانيون فى تلك الأثناء اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية ثم
اعتراف مؤتمر الصلح بها (٢١٢) . وألقى كيرزون كذلك بخطاب
أمام مجلس اللوردات فى ١٥ مايو يؤكد على الحماية (٢١٣) ، كما

(٢٠٨) New Man, Polson, Op. Cit., p. 224.

(٢٠٩) Ibid.

(٢١٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢١١) د. يونان لمبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(*) بولسون يذكر أن الطلاب كنتيجة لتهديد اللنبى لهم بإغلاق المدارس

قد عادوا اليها ، ولكن الرافعى ينفى ذلك ، انظر : ١٨ - ١٩ .

(٢١٢) د. يونان لمبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ الرافعى ، المرجع

السابق ، ١٤ - ٢٠ .

(٢١٣) المرجع نفسه والصفحة ، مصطفى الخطاس جبر ، المرجع

السابق ، ص ٩٩ .

أعلن عن اعتزامه إرسال لجنة كبرى برياسة ملنر الى مصر لتحقيق أسباب الاضطراب وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامي لتقدم الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية فى ظل الحماية (٢١٤) . وكان مطلوب بعد هذا التصريح تأليف وزارة جديدة تقبل به من جانب وتستقبل اللجنة من جانب آخر (٢١٥) .

وقد استطاع اللنبى الحصول على موافقة محمد سعيد بتشكيل الوزارة فى ٢٠ مايو مدعيا أنها وزارة ادارية ، ولاشك أن قبوله الوزارة كان يهدف الى « كسر شوكة الثورة » ، خاصة وأنها جاءت بعد تصريح كيرزون واعلانه عن ايفاد لجنة تحقيق الى مصر متجاهلا تماما وجود الوفد المصرى كممثل حقيقى للرأى العام المصرى (٢١٦) ، كما قصد منها أيضا اللنبى تدعيم التيار المعتدل وذلك بأن يسعى سعيد باشا الى تأليف جماعة سياسية جديدة تمثل هذا التيار وتتعاون مع الوجود الاحتلالى لتواجه الوفد (٢١٧) . ولم يلبث محمد سعيد أن اختلف مع دار المندوب السامى ، حول تحديد ميعاد قدوم لجنة ملنر الى مصر اذ كان من رأى سعيد تأجيل قدومها الى ما بعد تنفيذ برنامج السياسى حيث ان وصول لجنة ملنر فى المستقبل القريب يعنى تدمير جهوده لاقامة حزب معارض لسعد زغلول (٢١٨) ، كما ذكر اللنبى أيضا أن سعيد كان معترضاً على صيغة بلاغ ١٤ نوفمبر (٢١٩) وقد جدد رئيس الوزراء طلبه الى

(٢١٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢١٥) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة .

(٢١٦) المرجع نفسه والصفحة .

(٢١٧) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢١٨) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ . والأهرام :

١٩١٩/١١/١٥ .

(٢١٩) الأهرام : ١٩١٩/١١/١٥ ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر

السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

دار المندوب السامي بتأجيل قدوم اللجنة محذرا بأن الجو السياسي غير موات ، لأن تجديد نشاط حزب سعد زغلول قد خلق رأيا عاما معاديا تماما للجنة (٢٢٠) . ولما لم يؤخذ برأيه وجد من اللازم عليه أن ينفذ تهديده بالاستقالة وتم ذلك فعلا في ١٥ نوفمبر ١٩١٩ (٢٢١) ، ولكن السلطان لم يقبلها الا في ١٩ نوفمبر أثر مشاوراته مع اللنبى (٢٢٢) وكان على المندوب السامي مرة أخرى أن يبحث عن رجل يقبل الوزارة في ظل تلك الظروف الصعبة ، وقد وجد ضالته في يوسف وهبة الذى شكل الوزارة في ٢١ من نوفمبر ١٩١٩ ، وقد استهدف اللنبى من اختيار يوسف وهبة بالذات ضرب الوحدة الوطنية المصرية والتي كانت أهم سمات ثورة ١٩١٩ كما حرص أيضا في اختياره للوزراء أن يكونوا من المواليين للانجليز (٢٢٣) .

دار المندوب السامي ولجنة ملنر :

كانت بداية فكرة ارسال لجنة الى مصر قد طرأت على ذهن اللورد كيرزون للتحقيق في أسباب قيام الثورة ووضع تصوراتها لنظام حكم قائم على الاستقلال الذاتى على أساس الحماية ، وقد اقترحها على اللنبى في ٥ من أبريل بتكوين لجنة على أعلى مستوى برئاسة اللورد ملنر وحدد كيرزون مهمتها « بأنها للتحقيق فيما يجرى في مصر ولتستمع الى جميع الأطراف المعنية وتقديم تقريرها عما

(٢٢٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، المصدر السابق ، ٣٨٣ - ٣٩٤ .

وأیضا ٣٦٢ - ٣٦٥ .

(٢٢١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٢٢٢) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ . وانظر د. يونان

لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ ويذكر أن السلطان قبل الاستقالة في ١٧ من نوفمبر .

(٢٢٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

تقترحه من النظم التي ترى بأن تقوم عليها الحماية في المستقبل « (٢٢٤) .

ثم ترك اللورد للمندوب السامي مهمة الحكم على صحة الفكرة في هذه الظروف وأنه أيا كان قراره فسيؤيده .

وبذلك حدد كيرزون مهمة اللجنة في مصر ألا وهي التمسك بالحماية وأن أي نظام سوف يطبق على مصر سوف يكون على أساسها .

وقد رفض اللنبي هذا الاقتراح موضحا أن اللجنة قد تكون مفيدة في المستقبل « أما الآن فحضورها عبث » (٢٢٥) .

ألا أن فكرة ارسال اللجنة الى مصر قد عادت من جديد في ١٥ مايو ١٩١٩ حيث صرح كيرزون في خطابه أمام مجلس اللوردات عن نية حكومته بارسال لجنة تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بإدارة البلاد في المستقبل (٢٢٦) ، على أن المندوب السامي بعث الى حكومته في ٢٤ مايو مقترحا مرة أخرى ارجاء ارسالها الى ما بعد شهر سبتمبر كي تتاح للوزارة الجديدة (*) فرصة تهدئة الموقف كما أن السلطان لم يكن أيضا مجبدا لحضورها في ذلك الوقت (٢٢٧) .

(٢٢٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٧ .

(٢٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٢٢٦) د. يونان لبیب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ وأيضا عبد الرحمن

الرافعی ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(*) وزارة محمد سعيد .

(٢٢٧) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

كما كتب شتیهام القائم بعمل المندوب الساسمی فی ۲۶ سبتمبر ۱۹۱۹ الى حكومته بأن « المتطرفین » الوفديین نجحوا فی أن تصبغ البعثة بصبغة مناورة خطيرة من جانب بريطانيا للتأثير علی مؤتمر السلام « (۲۲۸) . وحذر حكومته أيضا من حدوث اضطرابات نتيجة لوجودها ، وأنها سوف تقابل بمقاطعة منظمة واستنتج بأن أعمال اللجنة لن تؤدي الى نتائج حقيقية لأن « الغليان الحاضر » علی حد قوله لا يعكس حقيقة الشعور فی البلاد (۲۲۹) .

علی أية حال فان الخارجية البريطانية كانت قد وافقت علی رأى اللنبی وخاصة أنه كان من الصعب علیها ایجاد رجال ذوی كفاءات وخبرات بمصر ومسألتها فی تلك الفترة القصيرة وعدم ملائمة فصل الصيف لقيام اللجنة بأعمالها (۲۳۰) .

يضاف الى ذلك أمل الحكومة البريطانية فی أن ينتهی مؤتمر الصلح من حسم المسألة الشرقية (۲۳۱) ، وأخيرا رغبة اللورد ملنر ذاته فی تأجيلها حتی لا تظهر الحكومة البريطانية كما لو أنها انزعجت وفزعت من الموقف (۲۳۲) .

وأضاف اللورد كيرزون فی خطابه فی ۲۵ نوفمبر ۱۹۱۹ سببا آخر الى جانب هذه الأسباب الا وهو غياب اللورد اللنبی فی باريس

(۲۲۸) ۵۰ عاما علی ثورة ۱۹۱۹ ، ص ۲۸۴ .

(۲۲۹) المصدر نفسه ، ص ۲۸۴ .

(۲۳۰) ويفل ، المرجع السابق ، ص ۶۱ .

(۲۳۱) مذكرات عبد الرحمن فهمی ، ج ۲ ، ص ۱۹۲ وعبد الرحمن الرافعی

ص ۵۸ - ۵۹ .

(۲۳۲) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ۲۵۶ .

في أوائل الخريف ولما كانوا يريدون الانتفاع بآرائه ومشورته فلم يجذبوا العمل وهو غائب عن مصر ولما عاد الى القاهرة أشار بعد دراسة الموقف بسفر اللجنة مع « أقل تأخير ممكن » وعلى هذا الأساس حدد ميعاد وصولها في ديسمبر ١٩١٩ (٢٣٣) .

وقد كان هذا التأخير في صالح الحركة الوطنية إذ أعطت لها الفرصة لاستكمال قرار المقاطعة ، كما أثار الاعلان عن مجيئها في سبتمبر موجة عارمة من الغضب في مصر ، فقامت المظاهرات والاحتجاجات في القاهرة والاسكندرية (٢٣٤) .

أصدر اللبى بلاغا رسميا في ١٤ - ١١ - ١٩١٩ بمناسبة قدوم لجنة ملنر حدد فيه سياسة حكومته في مصر ، الهادفة الى اقامة حكم ذاتي تحت الحماية برياسة « حاكم وطني (*) » والدفاع عن مصر ضد أى خطر خارجي أو تدخل أجنبي ، وتأسيس نظام دستوري يزيد من نفوذ المصريين على مر الأيام .

كما حدد أيضا مهمة اللجنة بأن هدفها أن تدرس الأحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الاصلاحات اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها آخر الأمر ، وأن يكون ذلك بالاتفاق مع السلطان ووزرائه (٢٣٥) . وكان لهذا

(٢٣٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(٢٣٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٠٤ وعبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٦٠ - ٦٢ . « مظاهرات القاهرة والاسكندرية » .
(*) الأهرام : ١٩١٩/١٢/٥ ، ذكر أن هذا البلاغ نشر في الجريدة الرسمية غيرت فيه كلمة حاكم وطني بسلطان مصري كما جاء لفظ عظمة السلطان بدلا من سمو .

(٢٣٥) الأهرام : ١٩١٩/١١/١٥ مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس الجزء

ص ١٥٦ .

البيان رد فعله على المصريين اذ اشتعل الموقف وقامت المظاهرات من جديد في الاسكندرية والقاهرة ، كما اشتركت النساء في المظاهرات وردت لجنة الوفد المركزية ببيان اذاعته في ١٦ نوفمبر ١٩١٩ ، أنكرت فيه نظام الحماية التي تريد بريطانيا فرضه على مصر بأنه مخالف لمبادئ ١٨٤٠ ومخالف للمبادئ التي أعلنتها الحلفاء من تحرير الشعوب الصغيرة كما أكد البيان على تمسك المصريين بحقوقهم (٢٣٦) ، وقد رد اللبني على تلك المقاومة الوطنية باستخدام أشد اجراءات القمع ، وكانت لندن قد زودت المنادوب السامي حين عودته بتعليمات بضرورة الشدة المتناهية (٢٣٧) ، فاستدعى اللبني أعضاء لجنة الوفد المركزية وهددهم بأقصى الكلمات وأمرهم بمغادرة القاهرة الى مزارعهم وحدد اقامة عبد الرحمن فهمي (٢٣٨) .

كما أصدر أوامره بوقف بعض الصحف عن الصدور وكان يستدعى أصحاب الجرائد ورؤساء تحريرها ويهددهم بقفل جرائدهم ان لم يعتدلوا في لهجتهم ويحذروهم من التعرض للسلطان أو الوزراء واشترك أيضا مستشار الداخلية في حملة ارباب الصحف (٢٣٩) .

وأصدر اللبني كذلك منشورا يحذر فيه من التخريض على المظاهرات ، وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الاخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية (٢٤٠) .

(٢٣٦) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ٦٥ - ٦٧ .

(٢٣٧) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق .

(٢٣٨) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٦ -

١٦٧ و ٥٠ عاما على الثورة ، ٣٦٩ .

(٢٣٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٠١ .

(٢٤٠) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

وقبيل وصول اللجنة الى مصر كتب اللنبى الى حكومته بأن
الحالة العامة فى الوقت الحاضر أصبحت أهذا مما كانت عليه من
قبل ، وأنه يتوقع عدم استجابة المصريين جميعا لقرار
المقاطعة (٢٤١) .

وصلت لجنة ملنر فى ٧ من ديسمبر الى مصر ، وقد غادرها
المنسوب السامى فى ٧ من يناير الى جدة ثم السودان (٢٤٢) الذى
بقى فيها ٦ أسابيع من عام ١٩٢٠ لكى يفسح الميدان أمام
اللجنة (٢٤٣) .

وقد صرح اللنبى فى أول حديث له منذ تولى منصب المنسوب
السامى فى مصر لجريدة « الديلى ميل » عن مهمة لجنة ملنر وموقفه
منها ، بأنه خارج دائرة اللجنة ولا يتدخل مطلقا فى أمورهما ، ولا فى
حرية الاعراب عن الراى أنه يحدوه أمل كبير فى أن اللجنة التى
تبحث مسألة الحكومة الذاتية ستتمكن بما تعده من بيانات من تحديد
دقيق للمسائل المصرية يكون كفيلا بأقصى المنافع لمصر (٢٤٤) .
وأن الفرق بين المطالب المصرية وما هم مستعدون لمنحها اياه انما هو
فى الشكل أكثر من الجوهر (٢٤٥) .

ومن الغريب أن يؤكد اللنبى على أن محور التفاهم هو بلاغ
١٤ نوفمبر الذى يؤكد الحماية وقيم الحكم الذاتى على أساسها ،
رغم ثورة المصريين واعتراضهم عندما أذيع البيان .

(٢٤١) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ٣٩٩ .

(٢٤٢) الأهرام : ١٩٢٠/١/٧ ، ١٩٢٠/١/٩ ويفل ، المرجع السابق ،

ص ٦٤ .

(٢٤٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٢٤٤) الأهرام : ١٩٢٠/١/١٠ .

(٢٤٥) نفسها : ١٩٢٠/١/٢٢ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ٢ ،

ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

وذكر اللنبى كذلك أن اللجنة تعمل على أساس هذا البلاغ
وأنها لم توفد لغرض صدور دستور معين على المصريين بل لفحص
آراء ذوى النفوذ لما هو أصح لمصر (٢٤٦) .

وقد علقتم المقطم على دور اللنبى ولجنة ملنر بقولها « لم تكن
المسألة السياسية من الشئون التى عهد بها الى اللورد اللنبى فى
أول الأمر بل تركت الى لجنة ملنر وتقلبت هذه المسألة فى أدوار
عديدة (*) » لم يكن للمندوب السامى اليد المباشرة فيها ، الى أن
حبطت المفاوضات الرسمية ، وامتنع الوزراء بعد استقالة وزارة عدلى
عن تأليف وزارة جديدة فبدأ دور اللنبى من هنا (٢٤٧) .

ويبدو هذا التعليق صحيحا الى حد كبير لأنه جاء « لتنفيذ
سياسة حكومته فى حفظ النظام واقامة الحكم الذاتى على أساس
الحماية » ورغم النصيحة (**) التى قدمها اليها الا أن خطة اللنبى
التي رسمها لحكومته والتي سبق الحديث عنها لم تخرج عن اطار
الحماية .

قضت لجنة ملنر ثلاثة شهور فى مصر لدراسة أحوال البلاد
عامة حتى تتمكن من وضع تقريرها لشكل الحكم الصالح للبلاد تحت
نظام الحماية واستطاعت اللجنة بالرغم من مقاطعة الأمة لها أن تجمع
المعلومات اللازمة ، ليس فقط عن طريق السجلات والتقارير
والأوراق التى ذودتها بها الخارجية البريطانية ولكن أيضا عن
طريق دار المندوب السامى فى مصر ، حيث أقام المندوب السامى

(٢٤٦) نفسها ، العدد نفسه ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ .

(*) مفاوضات ملنر والوفد ، ومفاوضات عدلى - كيرزون .

(٢٤٧) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ .

(**) حرية السفر للمصريين والافراج عن المعتقلين ثم حصار الوفد فى

فى ياريس .

لجنة الاستعلامات التي جمعت كثيرا من البيانات المهمة من أجل اللجنة (٢٤٨) ، كما قام قلم المخابرات الموجود بالدار بجمع المعلومات أيضا ووضعها تحت يدى اللجنة ، بالإضافة الى ملفات الدار التي تضم الكثير من البيانات (٢٤٩) .

وقد استفادت اللجنة أيضا من الموظفين البريطانيين الذين أمدوها بشهاداتهم ونصائحهم ويذكر تقرير ملنر عن ذلك « بأنهم قد استطاعوا من خلال مساعدتهم من معرفة الحوادث الأخيرة ، وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه ، كما قسموا العمل على « لجينات » ألقت من لجنة ملنر » وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى اللجنة الأصلية ، التي اجتمعت كلها معا فى جلسة واحدة لسماع آراء كبار الموظفين البريطانيين وآراء السير برونيات الذى كان قائما بأعمال المستشار المالى (٢٥٠) .

وتذكر جريدة الأهرام فى ٦ - ١٢ - ١٩١٩ جانبا مما قدمه المستشارون للجنة ملنر على سبيل المثال أن مستشار المالية ، « يشتغل بجده ونشاط ، فوضع خطته وأعماله وأبقاها سرا لأنه يبعد ويرتب ما يخطر له ليعرضه على ملنر عند وصوله الى مصر » (٢٥١) .

(٢٤٨) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٣٩ .

(٢٤٩) د . محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٥٠) قانون رقم ٨٠ بالصفحة نفسها .

(٢٥١) الأهرام : ١٩١٩/١٢/٦ .

وعلى أية حال أدت لجنة ملنر مهمتها في مصر بعد أن غيرت من خطتها القائمة على بلاغ ١٤ نوفمبر ، الى اعلانها في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بتوسيع دائرة المناقشة والذي دعت فيه أن يعطى المصريون آراءهم للجنة بلا محذور على فريق من الفريقين ، مما يعنى خروجها عن دائرة الحماية .

وقد جرت خلالها ميساه كثيرة تحت الجسور انتهت بموافقة اللجنة على التفاوض مع الوفد كما انتهت بمشروع ملنر (*) .

وفي خلال ذلك كان اللنبى يقوم بأجازته في أغسطس في لندن فنصح حكومته بأن يقدم المشروع في الحال الى مجلس الوزراء ، وأن يعلن في حالة اقرارهم له كحل من جانب الحكومة البريطانية ، وبأن لا يسمح بنشر نصوص ذلك المشروع بحال ما قبل أن يدرسها مجلس الوزراء ، ولكن لم يؤخذ بنصيحة اللنبى أو لعلها وصلت متأخرة على حد قول مؤرخ تاريخ اللنبى (٢٥٢) . اذ تقدم ملنر بمشروعه الأخير الى سعد ، الا أن الوفد « رأى عدم صلاحية المشروع للدخول في مفاوضات مع بريطانيا ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها الغاء الحماية (٢٥٣) » . وبذلك صح توقع اللنبى برفض المصريين للمشروع « اذ اعتبروه أدنى عرض قدمته بريطانيا » (٢٥٤) .

وبناء على مساعى المندوب السامى سمحت الحكومة البريطانية بنشر تقرير ملنر في الصحف البريطانية في ١٧ فبراير ١٩٢١ ، حيث أنه كان قد توصلت الى قرار بشأن المسألة المصرية بعد أن

(*) انظر قانون رقم ٨٠ ص ٢٥١ - ٢٦٢ « مباحثات ملنر زغلول حتى صدور التحفظات » .

(٢٥٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢٥٣) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢٥٤) ويفل : المرجع نفسه والصفحة .

اقتنعت بضرورة الغاء الحماية لأنها لم تعد تشكل علاقة مرضية (٢٥٥) ، ومن ناحية أخرى أدركت أن لا خلاف يذكر بين المعتدلين والمتطرفين وذلك بعد بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ (٢٥٦) .

ولهذا خولت اللبى مندوبها السامى فى مصر ، سلطة ابلاغ السلطان فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأنها ترى أن الحماية لم تعد تشكل علاقة مرضية بين مصر وانجلترا وتطلب إليه تشكيل وفد رسمى للشروع فى تبادل الآراء فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر (٢٥٧) . وقد أوضح اللبى أن المفاوضين المصريين ليسوا مقيدى بمشروع ملنر ، ولا بسواه ولا الحكومة البريطانية مقيدة بغير امكان الغاء الحماية وأكد كذلك على أنه لن يتدخل فى مسألة المفاوضين وتعيينهم ولا فى برنامج عملهم (٢٥٨) . وبالرغم من هذا النفي القاطع بعدم التدخل فى شئون السياسة المصرية فإن المندوب السامى ومساعديه بدأوا فى البحث عن أشخاص يحظون بالاحترام لتوقيع المعاهدة ، فوضع اللبى تصوره للوفد المقترح تشكيله بأن يملك فى يده القوة اللازمة للسيطرة على الموقف فى البلاد ابان المفاوضات، وأن يتمكن من الحصول على موافقة الهيئة النيابية فى المستقبل على الاتفاق المراد عقده ، فضلا عن اتفاهه بصفة عامة مع السياسة التى تتبناها الحكومة البريطانية (٢٥٩) .

ولما كان السلطان قد قرر الاحتفاظ بوزارة نسيم مع تأليف هيئة المفاوضات برئاسة أحمد مظلوم ، غير أنه بتنحى الأخير عن

-
- (٢٥٥) د . عبد الخالق لاشين - المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .
(٢٥٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .
(٢٥٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .
(٢٥٨) الأهرام : ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٢٥٩) F.O, 407/188 No. 164 Allenby to Curzon, March, 8, 1921 Tel. No. 147.

رياسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نبدأ اختياره (٢٦٠) ، أدى الى أن يعرض على عدلى رياسة وفد المفاوضات مع بقاء نسيم رئيسا للوزراء ولكن عدلى رفض هذا العرض لعدم ثقته بسياسة نسيم ودسائسه فضلا عن أن عدلى كان يهدف الى اعلان الدستور (٢٦١) .

فتدخل المندوب السامي لحسم الأمر وخاصة أنه كان قد استقر على أن عدلى هو الرجل المناسب نظرا لعلاقاته الوثيقة مع معظم أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقات على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، فنبه السلطان الى ضرورة اعطاء كل الاهتمام لآراء عدلى باشا فيما يتعلق بتشكيل الوفد المصرى (٢٦٢) .

وفى اليوم نفسه بادر اللبى الى دعوة عدلى ليستمع الى آرائه فرأى أن الوفد على النحو الذى فكر فيه السلطان يستوفى فى تشكيكه الشرط البريطانى بأن يكون قادرا على الحصول على موافقة الجمعية التشريعية على الاتفاق كما رأى أن عدد أعضاء الوفد يجب أن يكون محدودا وأن يتكون من رجال يحترمهم الرأى العام فى البلاد على أن يكونوا متعاطفين بوجه عام مع السياسة البريطانية .

كما أعرب عدلى أيضا وفى حضور توفيق نسيم للمسؤولين البريطانيين عن رأيه بأن الوزارة القائمة لن تتمكن من الوفاء

(٢٦٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣١١ وانظر محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١١٦ والذى يذكر أن السلطان رشح مظلوم رئيسا للوزراء لا لتتولى المفاوضات بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى .
(٢٦١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٤٩ ود . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق .

(٢٦٢) F.O. 407/188 No. 222 Allenby to Curzon, March 18, 1921, Desp. No. 225.

بالشرط البريطاني بتمرير الاتفاق الذي سيتوصل اليه في الهيئة التشريعية القادمة ، وقد وافقه نسيم على هذا الرأي (٢٦٣) .

ولما كان اللبى وحكومته قد عقدا آمالهما في عدلى وجماعة المعتدلين الذين يؤيدونه ، فقد أرسل المندوب السامى الى فؤاد ينصحه بعدم تعيين محمد سعيد (٢٦٤) ، وكان السلطان يفكر في جعله رئيسا للوزراء بالنيابة ابان سفر الوفد للتفاوض في لندن ، فلما اعترض عدلى ورشدى عليه خوفا من أن يبت العراقيل أمامهما في مصر ، أيد اللبى هذا الرأي (٢٦٥) ، وذكر السلطان بأن نصيحته تعكس رأى خارجيته الذى ينبغى العمل بها (٢٦٦) .

وهكذا جىء بعدلى رئيسا للوزراء أمام ضغوط اللبى المتوالية على السلطان للاسراع بتشكيل الوفد والوزارة ، وضرورة الاستماع الى آراء عدلى ، والتي وصلت الى ما يشبه الانذار قدمه المندوب السامى الى السلطان فى ١٤ مارس ١٩٢١ (٢٦٧) بأن لا يتدخل فى المفاوضات .

وفى ١٥ مارس شكل عدلى وزارة الثقة وعرض على سعد الاشتراك فى المفاوضات فى الوقت الذى لم يكن سعد راضيا عن تأليف الوزارة « لأنها ستتركز على الوفد لهدمه » ، وعاد سعد الى مصر فى أوائل أبريل ، وقدم شروطه المعروفة للاشتراك فى المفاوضات ووافق عدلى عليها جميعها ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد (٢٦٨) ، فنصح اللورد اللبى عدلى ألا يعبا بسعد زغلول

(٢٦٣) F.O. 407/188 No. 222 Op - Cit.

(٢٦٤) مصطفى النحاس جبر المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٢٦٥) F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit.

(٢٦٦) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٢٦٧) F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit.

(٢٦٨) د . أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٥ .

وأن يستمر في طريقه (٢٦٩) ، وقبل رئيس الوزراء النصيحة ولكنه
خسر مع هذا القبول تأييد الوفد .

فقد استفحل الصدام بينه وبين سعد ، ذلك الصدام الذي
نتج عنه انقسام الأمة الى سعديين وعدليين ، وتراشق الزعماء
بالاتهامات وما شهدته البلاد من حوادث عنف دموية (٢٧٠) ، مثل
حوادث الاسكندرية الأمر الذي أفسد جو المفاوضات .

وقد أدان اللبني مظاهرات القاهرة والاسكندرية « المقترنة
بالعنف » على حسب قوله ، ووصفها بأنها مظاهرات سياسية ،
وأنه ليس من اختصاصه التعرض لسياسة الأحزاب وبذلك ادعى
وقوفه على الحياد من تلك الخلافات الحزبية المصرية ثم ذكر أنه
يقوم بواجباته في حفظ النظام اذا اختل وبذلك برر نزول الجيش
البريطاني الى شوارع الاسكندرية (٢٧١) . كما تحدث اللبني عن
السياسة ، فأكد على أنه لم يتدخل في اختيار المفاوضين بقوله « ان
الأمر جرى في طريقة الدستورية فأشار رئيس الوزراء على السلطان
بالتعيين فأصدر أمره بذلك » (٢٧٢) .

ونفى المندوب السامي أنه قدم أي نصيحة أو مشورة بصفته
الرسمية فقال في بلاغه الصادر في ٢٦ مايو ١٩٢١ ، « وعليه
لا يسعني الا أن أعرب عن رجائي بأن المصريين يتبصرون في هذه
الأزمة حقائق الأمور ، ويتبعون مقتضى الدواعي الوطنية السلمية
فيقدرون اخلاص سياسة الصداقة التي هو ممثل لها حق قدره ،
ويسيروا في معاملتهم بعضهم لبعض في سبيل السلام » (٢٧٣) .

(٢٦٩) وأيضا المرجع نفسه والصفحة .

(٢٧٠) د . أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق والصفحة السابقة .

(٢٧١) الأهرام : ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٢٧٢) الدورية نفسها والعدد .

(٢٧٣) نفسها .

كما أكد النبي على أنه يحب مصلحة مصر ، وأنه يحذو حذو
المعتمدين البريطانيين السابقين ، الذين عملوا على ترقية مصر
وتقدمها (٢٧٤) .

وقد علقت جريدة الأهرام على ذلك بقولها ، « تبرؤ المارشال
من أنه لم يقدم نصيحة ولا مشورة بصفته الرسمية لم يمنعه من أن
يبذل النصيحة بصفته محبا لمصلحة البلاد ، وهذا كلام حسن ،
نقبله من مصدر الحب لا من مصدر السياسة وإذا كان قد وقع
بيننا خلاف فما ذلك الا لشدة حرص المصريين على مصالحتهم
وحقوقهم ، ولو أنه كانت لنا هيئات نيابية ومجالس شورى يكشف
فيها عن كل شيء لما أدخل على ذهن الناس أنه مكلف بهذه
المهمة » (٢٧٥) .

وقد انتقد المندوب السامي من جانب حكومته لسماحه بعودة
زغلول الى أرض الوطن ، كما اتهم بعدم اتخاذ الاجراءات الرادعة
بمنع حوادث الاسكندرية أو بقمعها في الوقت المناسب . ودافع
المارشال ويفل عن النبي بقوله « انه وان كان معروفا أن عودة سعد
اجراء خطير قد يعكر صفو السلام ، ولكنه كان من الصعب أن
يرفض السماح بالعودة الى مصر لشخص يسمح له بالمفاوضة مع
انجلترا ولشخص كان عدلى نفسه في مفاوضات معه لتأليف وفد
مشترك (٢٧٦) .

• (٢٧٤) نفسها

• (٢٧٥) نفسها

• (٢٧٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٧٨ .

وقد برر ويفل عدم تدخل اللنبي بالجيش البريطانى فور وقوع الاضطرابات لأنه رأى اذا كان المصريون أهلا للاستقلال فعليهم وحدهم أن يقيموا اضطراباتهم (٢٧٧) .

ويبدو هذا التبرير غير منطقي ، فان المنسوب السامى طالما استخدم الجيش فى قمع الثورة ، واستخدمه أيضا فى تلك الحادثة وربما كان تأخره عن قمع الاضطرابات أن البوليس والجيش المصرى كانا يقومان بتلك المهمة ثم انه لم يتوان عن استخدام جيشه عندما اندلعت المظاهرات والثورة على أثر نفي سعد الثانى .

وعلى كل حال فان سيطرة سعد زغلول على الموقف الداخلى كانت تامة وأكتسح خصومه مما لم يدع مجالا للامل بنجاح عدلى فى تنفيذ أى اتفاق يمكن أن يتوصل اليه فى مفاوضاته مع لندن (٢٧٨) . كما أن سير هايتر William Hayter « (*) » قد كتب عن امكانه توقيع عدلى على معاهدة على أساس مقترحات ملنر بقوله « لا يستطيع أى وزير مصرى ان يوقع معاهدة لا تحصل مصر بمقتضاها على استقلالها الكامل ، وأنه اذا ما فعل ذلك فسوف يفقد أى مستقبل سياسى له ، بل أنه ممكن أن يتعرض للاغتيال ، وعندما حدث واغتيال بطرس غالى كان السبب الأول الذى قدمه الوردانى لهذا الاغتيال ، أن بطرس وقع اتفاقية ١٨٩٩ التى تعطى نصيبا لبريطانيا فى حكم السودان ، وقد حقق ثروت فى هذا القضية بصفته مدعيا عاما ، ولا أظن أن الوزراء قد نسوا هذه الحقائق ومن

(٢٧٧) المرجع نفسه ، ص ٦٨ .

(٢٧٨) د. يونان لبيب رزق - المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، د. عبد العظيم

رمضان ، المرجع السابق ، ٣٣٧ .

(*) هايتر ، المستشار القانونى البريطانى بوزارة المالية .

المحتمل أن عدلى يعلم أنه لو وقع معاهدة تترجم تقرير اللورد ملنر ،
فانه يوقع فى الوقت نفسه شهادة وفاته (٢٧٩) .

نتيجة لكل تلك الأسباب تغير موقف دار الحماية من وزارة
عدلى ورهانها على المعتدلين ، ومن فكرة المفاوضة الى حد كبير ، ففى
حين كان المندوب السامى متلهفا فى البداية الى التعجيل باجراء
المفاوضات الى حد انذار السلطان عندما تلقا فى تشكيل الوفد
الرسمى اذا به يسوف فى القبول ببدئها ، رغم الحاج عدلى فى المطالبة
بالسفر من أجل القيام بهذه المفاوضات ، فكان اللنبى ينصح ببعض
التأخير ، ويسأل رئيس الوزراء عما يمكن أن يحدث اذا ما استمرت
الاضطرابات والمستولين عن ادارة البلاد غائبين عنها (٢٨٠) .

ومن هذا المنطلق حاول اللنبى وكبار الموظفين البريطانيين الى
تحليل الاوضاع السياسية فى البلاد ، بهدف رسم الخطط التى
تسير عليها سياسة الحكومة البريطانية (٢٨١) ، للخروج من هذا
المأزق . ففكر اللورد اللنبى فى ايجاد سياسة بديلة نتيجة للموقف
السياسى القائم ، سياسة تسعى الى الحصول على تأييد الفلاحين ،
واعتماد الحكومة البريطانية على عون هذه الطبقة من المصريين على
النحو الذى كان قائما أيام وجود اللورد كرومر فى مصر ، ولفحص
الاقتراح فقد طلب من المستر ايموس Amos المستشار القضائى
للحكومة المصرية ، والمستر باترسون Patterson مستشار
المعارف ، وقد وصفهما اللنبى بأنهما من أكفأ الشخصيات وأكثرها
دراية بالمسألة المصرية ، أن يدليا برأيهما فى هذا الموضوع (٢٨٢) .

F.O. 141/484 XP 05 352 Memorandum on Political (٢٧٩)
Settlement in Egypt by W.g. Hayter 516/1921.

Lloyd - Op. Cit., p. 44 Vol. 2. (٢٨٠)

(٢٨١) ذ . طلعت رمضان ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز ،

ص ٢٨ .
F.O. 407/188 No. 62 Allenby to Curzon April, 16. 1921. (٢٨٢)

وقد رفض كل من ايموس وبترسون تلك السياسة ورأوا أن وضع أى مشروع يمكن عن طريقة كسب الفلاحين ومساندتهم لبريطانيا هو مجرد أمل زائف وأضاف بترسون مستشار وزارة المعارف « أنه حتى لو نجحت مثل هذه السياسة في البداية فأننا لابد وأننا سنواجه في النهاية المشكلات نفسها من جانب زعماء الفلاحين الذين رفعناهم من القاع » (٢٨٣) .

كما أن كرومر حاول تنفيذ هذه السياسة لكنه لم يحظ بالنجاح المطلوب وضربوا مثلاً على ذلك « بمحمود باشا سليمان ذلك الفلاح القح صنيغه اللورد كرومر وابنه محمد باشا محمود الذى كان صاعوده السريع نتيجة عمله فى الوكالة البريطانية (٢٨٤) (*) » . ويذكر المندوب السامي أنهم ما اقترحه المستر ايموس هو التالى :

١ - الغاء الحماية .

٢ - اعادة الهيئات الدستورية التى كانت موجودة ١٩١٣ واعادة المسئولية الدستورية الى الوزراء والابقاء على وظائف المستشار المالى على ما هي عليه .

٣ - تعيين وزير مصرى لشئون الخارجية واقامة تمثيل دبلوماسى على الا يتعارض ذلك مع المصالح البريطانية .

(٢٨٣) د . طلعت رمضان ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز في الادارة المصرية ١٩٢٠ - ١٩٣٦ ص ٣٩ .

(٢٨٤) المرجع نفسه والصفحة .

(*) لم يعمل محمد محمود في الوكالة البريطانية ، وان كان أول عمل له كان وظيفة وكيل مفتش غير دائم في المالية ثم رقى نائب مفتش بها من ١٩٠١ - ١٩٠٣ الى سكرتير خاص للإدخلية ١٩٠٥ فمديراً للهيوم ١٩٠٦ ويعتبر هذا تدرج سريع في الوظائف نتيجة لمساعدة الانجليز ، انظر ماجدة محمد حمود - محمد محمود ودوره في السياسة المصرية من ١٩١٩ - ١٩٤١ .

٤ - الإبقاء على جيش الاحتلال وأن تلغى الأحكام العرفية ويمكن أن يتم هذا الإلغاء بشكل مشروط .

٥ - وضع نظام خاص للموظفين الأجانب في الحكومة المصرية ليوفر لهم عددا من الوظائف المعروفة (٢٨٥) .

وقد وافق المندوب السامي على هذه الاقتراحات فكتب يقول « في رأيي أن هذه المقترحات هي التي دافع عنها اللورد ملر بعد تعديلات محدودة ، وأنه يمكن وضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ دون موافقة الحكومة المصرية التي اعتبرها اللورد ملر شيئا ضروريا » (٢٨٦) .

ويتضح من رأي اللورد اللنبي هذا ظهور فكرة التصريح من جانب واحد في هذا الوقت المبكر وقبل أن تبدأ مفاوضات عدلي - كيرزون وأعتقد أن ذلك نابع من معرفة دار المندوب السامي بحجم قوة المعتدلين الحقيقي الذي اتضح بعد رجوع سعد وخلافه مع عدلي .

ويواصل المندوب السامي شرح فكرته هو وموظفيه بأنه إذا لم يحصلوا على موافقة الحكومة المصرية على هذه الخطة ، « فانه لابد من اصدار تشريع مصري يقر بنودها ، وأنتم تعلمون بالطبع العراقيين التي تواجه الإدارة المصرية خلال العامين الماضيين فانه مع نشوء طبقة جديدة من الموظفين المحليين ممن لا تنقصهم القدرة ولا الخبرة الإدارية ولا الطموح بأن استمرار النظام الإداري مرهون بالأوضاع التي كانت قائمة قبل الحرب ، ومسألة اتخاذ قرارات خاصة على

(٢٨٥) المرجع نفسه ، ص ٤١ - ٤٤ .

(٢٨٦) F.O. 407/188 No. 62 Allenby to Curzon Aril 16, 1921.

مسئولية الحكومة البريطانية قد بدأت تصبح مطروحة بين هؤلاء » (٢٨٧) .

وأضاف اللبى بأن أحداث العامين السابقين قد أدت الى وصول هذه القضية الى ذروتها مما وضع مسألة الصلاحيات ، التى سوف تتمتع بها السلطات البريطانية فى المستقبل موضع التساؤل ومما يمكن أن يضع عقبة خطيرة فى مواجهة التقدم الادارى ، « وسوف يكون من الضرورى فى هذه الحالة اصدار بيان يتضمن الإشارة الى ضرورة أن نتحمل قدرا من المسئولية وأن الحادث الآن فى وضعنا السياسى القائم ينبغى ألا يؤثر على هذه الصلاحيات » (٢٨٨) .

كما أعد رجال دار الحماية أيضا مذكرة فى ٢٦ أبريل عام ١٩٢١ رصدت الفرق بين أنصار عدلى وأنصار سعد ، ورأوا أن عناصر الاختلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل فى قوة التأثير فى جموع الناس ، واعتقد آموس أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وان كانوا يضمون نفرا من ذوى النشاط السياسى المؤثر فى الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدا فى القرى من خلال الصحف وخطب المساجد (٢٨٩) .

ونتيجة لهذا الموقف المتأزم الذى أمست فيه مصر رأت وزارة الخارجية البريطانية أن الموقف قد أفلت من يد اللبى وأصبح رجال الخارجية البريطانية فى حيرة وارتباك فقد كانت « المظاهرات تهتف لسعد والبرقيات تؤيد عدلى » فما كان من الحكومة البريطانية

Ibid. (٢٨٧)

Ibid. (٢٨٨)

(٢٨٩) د. أحمد موكزيا الشلق : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

الا أن فكرت في ارسال « هارى بويل (*) » الى مصر ليدرس الموقف السياسى عن كثب ، ويقدم لها تقريراً وافياً عن رغبات المصريين وموقفهم الصحيح تجاه سعد ورجاله وعدلى ووزرائه (٢٩٠) . ويبدو أن الداعى الحقيقى لارسال « بويل » هو موقف اللنبى ومستشاريه من كبار الموظفين البريطانيين ، الذين تيقنوا من رهانهم على عدلى ومؤيديه فى مواجهة سعد قد فشل بدليل انتشار المظاهرات التى عمت مصر والأغلبية التى انحازت الى سعد ، ومن هنا تقدموا باقتراحاتهم الى حكومتهم لاصدار تصريح ، أقرب الى مشروع ملنر من جانب واحد لاستحالة عقد معاهدة مع المصريين وهو الأمر الذى لم توافق عليه الخارجية فأرسلت بويل لاستكشاف الموقف على الطبيعة وخاصة أنهم لم يعودوا يثقون فى مندوبهم الثقة الكاملة ، فيذكر بويل « أن دسائس قوية تدبر ضد اللنبى فى مصر ولندن على السواء » (٢٩١) .

وقد كان وجود هارى بويل فى مصر بصفة سرية ، فلم يعلن عن وصوله حتى صرحت بذلك جريدة « الاجيسيان غاريت » فذكرت أنه يشتغل بالسياسة (٢٩٢) . وقد أربك حضوره جميع الدوائر السياسية . فلم يكن اللنبى موافقاً عن حضور مبعوث خارجيته الى مصر ، ويذكر بويل أنه من الجائز أن يأمره بمغادرة البلاد فى الحال (٢٩٣) . كما كتب المندوب السامى كذلك لحكومته يقول ان اخفاء سبب وجود بويل فى مصر يضر بالمصالح البريطانية ، ويؤيد

(*) هارى بويل ، هو السكرتير الشرقى على عهد كرومر .

(٢٩٠) آخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٢ العدد ٢٤٨ .

(٢٩١) آخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ .

(٢٩٢) آخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ .

(٢٩٣) الدورية نفسها : ١٩٣٩/٤/٢ ، العدد ٢٤٨ .

الاشاعات والأقاويل (٢٩٤) . وقد كان موظفو دار المندوب السامى لا يرحبون أيضا ببقائه فى مصر (٢٩٥) .

ظل بويل فى القاهرة ما يقرب من شهر يدرس الأحوال ويجمع المعلومات ويشاهد بنفسه ، وقد تلقى العديد من العرائض فى أثناء وجوده فى البلاد كما يذكر أنه استطاع الحصول على التاريخ السرى لكل وزير فى وزارة عدلى عن طريق سكرتير مجلس الوزراء .

وقد أجرى العديد من المقابلات ، فيذكر بويل أنه قد حضر لزيارته العشرات من « الباشوات والعظماء » ، كما تقابل مع أحد رجال سعد ، واجتمع كذلك برئيس الوزراء عدلى يكن ، ثم بمظالم باشا الذى استطاع على حد قوله « أن يأخذ منه المعلومات دون أن يدري » (٢٩٦) . ويبدو أن بويل قد اجتمع مع سعد عدة مرات منها التى أرسل فيها زعيم الأمة إليه خطابا قصيرا يدعو لمقابلته ، ولم يرسله بويل الى الخارجية لأن رجال دار المندوب السامى رأوا أنه من الممكن استخدامه لتجريح سعد (٢٩٧) وكان مندوب الخارجية يبدأ لقاءه مع سعد بالجملة التى كان يكررها فى كل لقاء له بأى سياسى مصرى أنه ليس موفدا من قبل دار المندوب السامى ، وعند انتهاء المقابلة كان يسرع بإبلاغ دار المندوب السامى بتفاصيلها ثم يبرق بها الى الخارجية البريطانية (٢٩٨) . وقد كان انطباع بويل عن سعد بأنه « رجل عظيم وحديثه ممتع وظريف » وأن مقابلته حدث كبير ، ولكن التعاون معه يستحيل من الوجهة

(٢٩٤) الدورية نفسها : ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ .

(٢٩٥) نفسها : ١٩٣٩/٤/٢ .

(٢٩٦) نفسها : ١٩٣٩/٤/٩ .

(٢٩٧) ، العدد نفسه .

(٢٩٨) الدورية نفسها ، وانظر العدد ١٩٣٩/٤/٢ ، ١٩٣٩/٤/٩ .

السياسية لأن مطالبه غير معقولة (٢٩٩) . وبالطبع قام بويل بمقابلة اللورد اللنبى عدة مرات واستعرضا المشاكل السياسية التى تواجهه ، كما طلب منه المندوب السامى البحث عن معلومات تهمة (٣٠٠) ، وأخبره انه سئم مصر والسياسة والمصريين وان أسعد يوم فى حياته يوم يغادر هذه البلاد الملعونة (٣٠١) ، دلالة على الموقف الصعب الذى وجد اللنبى نفسه فيه .

وكان مبعوث الخارجية عندما يعلم بأشياء خطيرة يسرع بإبلاغها الى المندوب السامى وإخطائه بالأمر (٣٠٢) .

وفى النهاية قدم المستر هارى بويل تقريره الى حكومته ادعى فيه « أن غالبية أصحاب المصالح الحقيقية فى مصر ، الذين يهمهم تقدم ورخاء البلاد يرون بقاء السيادة البريطانية فى مصر ، ويعتقد هؤلاء أن استقلال مصر سوف يؤدى الى فساد الحكم فى البلاد لأن النقص الخلقى فى حياة الزعماء المصريين لا يجعل منهم حكاما عادلين ، ويخاف المصريون أن يعود مع الاستقلال ذلك الخراب الذى كان يعم البلاد فى عهد اسماعيل » (٣٠٣) !!

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التقرير سوف يكون عاملا مؤثرا الى جانب العوامل التى سبق ذكرها فى الموقف المتشدد التى وقفتها الحكومة البريطانية ازاء مفاوضات عدلى كيرزون .

(٢٩٩) انظر أيضا الدورية نفسها والأعداد نفسها .

(٣٠٠) الدورية نفسها والعدد .

(٣٠١) الدورية نفسها ١٦/٤/١٩٣٩ ، العدد ٢٥٠ .

(٣٠٢) نفسها : ٩/٤/١٩٣٩ .

(٣٠٣) نفسها : ١٦/٤/١٩٣٩ .

وعلى كل حال فقد سافر عدلى الى لندن فى ٧ يوليو ١٩٢١ بعد أن رفضت وزارة الخارجية طلبه بتعيين وزير خارجية فى حكومته لتدعيم موقفه أمام سعد وكانت حجتها أن ذلك يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية للمفاوضات (٣٠٤) وقد أرسل اللنبى الى حكومته يطلب السماح بسفر بعض الموظفين الانجليز لشرح وجهة نظرهم بشأن أوضاعهم حتى تكون حكومتهم على بينة تامة فى أثناء المفاوضات الجارية فيقول :

بالنظر الى المفاوضات الجارية مع الوفد المصرى الرسمى « وفد عدلى » أرى أنه قد حان الوقت لاتخاذ اجراء بشأن وضع الموظفين البريطانيين .

وقد بحث المستشارون فى الحكومة المصرية المسألة واقترحوا على أن أفضل حل سوف يكون بارسال ممثلين عنهم الى لندن لشرح وجهة نظرهم ، وقد أشارت هذه اللجنة غير الرسمية الى رسالة المستر سكوت فى ٢٥ أكتوبر والتى يصلح محتواها لوضع اقتراحات محددة فى هذا الشأن « فهل توافقونى على القيام بترتيبات لانتخاب ممثلين عن المصالح البريطانية للذهاب الى لندن لبحث هذا الأمر .

ويبدو أنه من الأفضل أن يأتى معهم عدد من ممثلى الموظفين الأجانب الآخرين وأن يكون هناك متحدث باسمهم من أصحاب الوظائف العليا » (٣٠٥) .

وربما كان استدعاء ايموس بعد ذلك للسفر الى لندن فى أكتوبر ١٩٢١ فى أثناء انعقاد المفاوضات لبحث هذه النقطة ، فقد

(٣٠٤) د يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ص ٢٢٣ .

(٣٠٥) F.O. 407/188 No. 214 Allenby to Curzon March 25, 1921.

ذكرت الصحف أن وجوده مرغوب فيه لوضع المعاهدة المصرية
الانجليزية (٣٠٦) .

أما عن دور اللبى فى المفاوضات فقد سافر فى أغسطس الى
بلاده (٣٠٧) ، وقيل ان المندوب السامى ليس فى أجازة عادية بل
انها لزيارة خاصة تتعلق بالوفد المصرى (٣٠٨) . وأنه سيستشار
فى رغبات المصريين وفى امكان الغاء الأحكام العرفية واجراء انتخابات
حرة للتحقق من رغبات المصريين (٣٠٩) . وقد سئل هذا السؤال
عن حقيقة مهمة اللبى فى أنه سيستشار فى هذه الأمور أجاب
وكيل الخارجية ، ان رأى اللورد اللبى سيؤخذ فى هذه المسائل
وغيرها من الأمور وقد غلقت الأهرام أن رد وكيل الخارجية بأن
المندوب السامى يستشار فى كل شئ ولم يرد كما هو ظاهر اللفظ
والمعنى أن الحكومة الانجليزية تنوى اجراء ذلك كله . وبناء على
ما تقدم لا نعقد أهمية كبرى على رد وكيل الخارجية (٣١٠) .
كما ذكرت أيضا جريدة « الايفنج نيوز » عن مهمة اللورد اللبى ،
انه غادر مصر ليحرب عن آرائه فى الحوادث الأخيرة فى الشرق ،
« والمفهوم أن له آراء قوية فيما يتعلق بتوزيع القوات البريطانية
فى مصر ، فيأسف لتوصيات ملنر التى تنتقص الاحتلال البريطانى
الى أقل حد ممكن ولا ريب أن تشرشل يؤيد اللبى فى
آرائه » (٣١١) .

-
- (٣٠٦) الأهرام : ١٩٢١/٩/٣٠ والعدد ١٩٢١/١٠/١٤ وجود ايموس مقدمة
للدور الأخير للوصول الى معاهدة .
(٣٠٧) نفسها : ١٩٢١/٨/٢٤ .
(٣٠٨) نفسها : ١٩٢١/٨/٢٤ .
(٣٠٩) الأهرام : ١٩٢١/٨/١٠ .
(٣١٠) نفسها : ١٩٢١/٨/١١ .
(٣١١) نفسها : ١٩٢١/٨/١٦ .

وقد ذكر لويد في كتاب مصر منذ عهد كرومر أن اللورد اللنبى كان مخالفا لرأى حكومته (٣١٢) . وقد كانت عودة المندوب السامى الفجائية على حد قول « المورننج بوست » دليلا على خطورة الأزمة المصرية (٣١٣) .

وفى الحقيقة أن المندوب السامى كان ضد سياسة التشدد التى تنتهجها حكومته ويرى اعطاء مصر قدرا من الاستقلال « فقد أعرب خلال الاثنى عشر شهرا الماضية عن رأيه أكثر من مرة بأنه لا يمكن تنفيذ أى اتفاق من الوجهة العملية ما لم تكن الحكومة مستعدة لاغطاء مصر قدرا من الاستقلال أعلى من المستوى الذى تميل الى منحه » (٣١٤) .

كما أن اللورد اللنبى لم يدع حكومته فى شك من خطورة الحالة فى مصر ، وان جميع المصريين يرغبون فى المفاوضات مثل الشين فين (٣١٥) .

ويبدو أن رأى اللنبى من موقف حكومته فى أثناء مفاوضات عدلى - كيرزون بل وقبلها ، أدت الى ظهور بوادر خلاف فى الرأى بينهما ، فظهرت اشاعة بنقله من مصر بناء على طلبه ، وقد نفت وزارة الخارجية ذلك وبأنه لا صحة مطلقة لهذه الاشاعة (٣١٦) .

وفيما يتعلق بعدلى ومفاوضاته بدأت الأخبار تصل الى مصر ودار المندوب السامى بأن المفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود ،

(٣١٢) Lloyd - Op. cit., p. 61.

(٣١٣) المقطم : ١٩٢٢/٢/١ .

(٣١٤) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٤ نقلا عن الأهرام ١٩٢٢/٣/٨ .

(٣١٥) الأهرام ١٩٢١/١/٢١ الشين فين ، حركة استقلال ايرلندا .

(٣١٦) نفسها ، العدد نفسه وانظر : ١٩٢١/١٠/٢٤ .

مما أزعج وأثار قلق رجال دار المندوب السامي ، وكبار الموظفين البريطانيين الذين عقدوا اجتماعا في ١٧ نوفمبر لدراسة الموقف والخروج برأى ، وكان من ضمن الحاضرين مستشار الداخلية ، والقائم بأعمال مستشار وزارة المالية ومستشار وزارة المعارف والقائم بأعمال مستشار الحقانية .

وقد تبينوا جميعها الرأى القائل بأن أى قرار لا يقوم على أساس القبول باستقلال مصر والحفاظ على الحماية هو بمثابة مخاطرة شديدة لقيام الثورة في أنحاء البلاد ، وفي أى الأحوال سوف يؤدي الى شكل من أشكال الفوضى الادارية ويجعل ادارة الحكومة مستحيلة (٣١٧) . ونبه كذلك الموظفون حكومتهم عن طبيعة الادارة في مصر بأن بناء الحكومة في مجمله مصرى وأن دور الموظفين البريطانيين غالبا هو دور الاستشارة والتفتيش والقيام بالجوانب الفنية ومن ثم فانه من المستحيل ممارسة أى سيطرة بريطانية دون تعاون مصرى في شتى فروع الادارة كما أظهرت التجربة في ربيع ١٩١٩ وذلك عندما جرت محاولة لادارة الحكومة بدون وزارة وبدون اســــــــــهم قوى من الموظفين المصريين الذين كانوا مضربين (٣١٨) .

وحذرت المذكرة أيضا الحكومة البريطانية من استحالة قيام وزارة مصرية بقولها « واذا لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة أن تبدي اهتماما لآمال المصريين والمؤسسة من الناحية الشرعية من أسس السياسة الواضحة للحكومة البريطانية خلال العامين الماضيين فسوف يكون من المستحيل تشكيل أى وزارة » .

F.O. 407/191 No. 34 Allenby to Curzon, Nov. 17, (٣١٧)
1921.

Ibid.

(٣١٨)

وسوف يؤدي ذلك الى اضرابات ينظمها موظفو الحكومة وفي مثل هذه الحالة هناك احتمال أن يؤيد البوليس وربما الجيش الغالبية العظمى (٣١٩) .

وأوضح الموظفون البريطانيون كذلك استحالة السيطرة على الأمن في الأقاليم « بأن أى قوة حربية كبيرة تقوم بأعمال العنف يمكن أن تتخذ اجراءات معينة للحفاظ على الأرواح والاملاك في المدن الكبيرة وأن مثل هذا العمل سيكون صعبا في المديریات . وبالتالي فلا أمل لدى أى ادارة عسكرية في الحل محل الادارة المدنية المعقدة أو تمنع انزال ضرر بالغ بالمصالح المالية والاقتصادية (٣٢٠) .

وقد توصل المندوب السامى وموظفوه الى ضرورة انتهاز سياسة أكثر ليبرالية ، فيذكر اللنبى لحكومته ، « ويتبنى المستشارون فكرة اتباع سياسة تقوم على اعطاء تنازلات ليبرالية واعطاء هذا الانطباع للوزراء المختلفين وغيرهم ممن يتصلون بهم ، وهم يشعرون عندئذ بأنهم ملتزمون بالإشارة الى أنه اذا اتبعت سياسة مضادة لذلك فلن يستطيعوا الحفاظ على ثقة الوزراء المصريين أو تقديم صفة ذات قيمة فى المستقبل على حين اذا تم برنامج ليبرالى من جانب الحكومة البريطانية فهم على ثقة أنهم سوف يتعاملون مع الموقف القائم وتشكيل وزارة لتنفيذه حتى اذا لم يد أى وزير قائم حاليا الاستعداد لتوقيع اتفاقية رسمية تتضمن مثل هذا البرنامج الذى لا يلبي الطلبات الكاملة للمصريين (٣٢١) .

ويتضح لنا من هذه المذكرة ومن المواقف التى مرت بها قبل ذلك للمندوب السامى ورجال داره والموظفين البريطانيين اتفاقهم

Ibid. (٣١٩)

F.O. 407/191 No. 34., Op. cit. (٣٢٠)

Ibid. (٣٢١)

جميعا على فكرة أن تنفذ الحكومة البريطانية ما وافقت على منحه لمصر حتى لو لم يكن من خلال اتفاق رسمي ، وهذا ما كانت ترفضه حكومتهم ، وقد دفعهم الى اتخاذ هذا الموقف معاشيتهم للأحداث ورؤيتهم لها عن قرب فكونوا بذلك قوة ضغط لها قيمتها في تشكيل سياسة بلادهم تجاه مصر رغم ما سيحدث بينها وبينهم من صدامات .

وقد رد كيرزون على اللبى بعنف ولامه لأنه لم يوضح للمستشارين البريطانيين خطأ وجهة نظرهم التي تجعل حجبتهم « واهية » على حد قوله ، على الرغم من أنه كان حاضرا جلسة مجلس الوزراء للنظر في الشروط التي تعرض على عدلى ، فذكر وزير الخارجية « أنه مندهش لأنكم لم تبينوا للمستشارين أنهم كانوا يجهلون تماما حقيقة الموقف عندما وصفوا في مذكرتهم قرار الحكومة بأنه احتفاظ بالحماية وأنه رفض لقبول المبدأ الخاص باستقلال مصر .

فهذه الغلطة التي يجب أن توضحوها لهم تجعل حجبتهم واهية الى درجة كبيرة (٣٢٢) . وواصل وزير الخارجية تعليماته الى مندوبه السامى بقوله « وعليكم أن تحملوا اليهم سرا خلاصة عامة للمنح التي ليست الحكومة مستعدة لتقديمها فقط ، بل قد قدمتها فعلا في مشروع المعاهدة التي سلمت لعدلى ورفضها » .

وفي النهاية كتب كيرزون « وأملنا أن تدافعوا عن المنح السخية التي لا تتردد الحكومة في اعطائها وأن تدحضوا بالبرهان سوء تصوير نياتنا » (٣٢٣) .

(٣٢٢) الكتاب الأبيض ، نقلا عن الأهرام ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة (٣) .

(٣٢٣) المصدر نفسه والعدد .

ويبدو من هذا الرد مدى اصرار الحكومة البريطانية وتشدد موقفها بالنسبة لمصر حتي أن نصوص مشروع كيرزون الذي يصفها المندوبه بالسـيـخاء هو أسوأ من مشروع ملتر الذي رفضه المصريون من قبل .

وعلى أية حال فشلت مفاوضات عدلى - كيرزون وعاد رئيس الوزراء الى بلاده فى ديسمبر ١٩٢١ وقدم استقالته الى السلطان وكان على دار المندوب السيامى وكبار الموظفين البريطانيين مواجهة الموقف الجديد المتأزم . . .

الفصل الخامس

دور النبي وكبار الموظفين البريطانيين

في التمهيد لسياسة التصريح

the 1990s, the number of people in the world who are under 15 years of age is expected to increase from 1.1 billion to 1.5 billion. The number of people aged 65 and over is expected to increase from 200 million to 400 million. The number of people aged 15 and over is expected to increase from 3.5 billion to 4.5 billion. The number of people aged 15 and over is expected to increase from 3.5 billion to 4.5 billion. The number of people aged 15 and over is expected to increase from 3.5 billion to 4.5 billion.

دور اللبى وكبار الموظفين البريطانيين فى التمهيـد لسياسة التصريح

وازاء فشل مفاوضات على - كيرزون ، تحرك المندوب السامى لمواجهة الموقف العصيب الذى كان مقدرا أن تمر البلاد به ، فخطب خطبة أمام الجمعية الايكوسية (*) ، فى ٢ ديسمبر ١٩٢١ ، رغم أنه منذ تولى زمام السلطة فى مصر لم يكن كثير الأحاديث ، ومنذ بدء المفاوضات بين الوفد المصرى والوزارة الانجليزية حتى يوم قطعها لم يبح بشئ يتناول نية انجلترا فى المستقبل (١) . لذلك اعتبرت هذه الخطبة لدى الرأى العام المصرى ذات قيمة كبيرة وذات مغذى . فانه قد أكد لمستمعيه بأنه لا داعى لخوفهم ، فان خطة بريطانيا فى هذه البلاد « ستكون خطة حرة سخية مقترنة بسياسة الحزم وأنه ما يزال ينتظر التعليمات ، ولكن السياسة التى ستعلنها انجلترا ستكون سياسة سخاء تضمن فيه مصالح الجميع » (٢) .

وقد علقت الأهرام بأن الجل الذى يتبناه اللورد اللبى لم يأت باتفاق بين الجانبين ليكون مرضيا للمصريين ، فالوفد المصرى لم يجد فى ما عرضه عليه كما أبلغ الأمة رسميا ما يشجع على إبرام الاتفاق وفى قول المندوب السامى « بأن انجلترا ستملى على مصر ارادتها وتتبع ذلك الاملاء بما وصفه اللورد بسياسة الحزم لتكره مصر على قبوله » ؟ يخالف أقوال جميع الوزراء البريطانيين من

(*) الجمعية الايكوسية مكونة من الاسكتلنديين البريطانيين الذين هم من أصل اسكتلندى ويعملون فى مصر أو لهم مصالح بها .

(١) الأهرام : ١٩٢١/١٢/٣ .

(٢) نفسها : ١٩٢١/١٢/٢٠ .

اللورد ملتر الذى أعلن أن الغرض من مهمته إبرام اتفاق بين إنجلترا ومصر ، الى بلاغ كيرزون للسلطان لاستبدال الحماية بعلاقة مرضية (٢) .

وانتهت الأهرام الى رفض فكرة التصريح من جانب واحد بقولها « فاما اتفاق نريده ونقره مختارين واما خلاف يتحمل معه الانجليز منفردين تبعة سياستهم وان كان حزمها مقرونا بالسوءاء » (٤) .

ويبدو أن الذى حدا بالنبي ليصرح بهذا التصريح هو علمه بالبلاغ الذى كانت سوف تصدره حكومته فى ٣ ديسمبر والذى أمر بتقديمه الى السلطان فى اليوم التالى مباشرة لهذا الخطاب على يهذى من غضب المصريين وربما كان للنبي كذلك قد وضع خطته التى صمم على تنفيذها لمنح المصريين ما تريد الحكومة منحه اليهم من جانب واحد .

وعلى العموم فقد استمرت سياسة الحكومة البريطانية القائمة على تجاهل نصائح مندوبيها وموظفيها فى مصر فى هذه الأزمة ، فأصدرت تبليغ (*) أشبه بالانذار فى ٣ من ديسمبر ١٩٢١ أثر قطع المفاوضات مع عدلى ، فى قالب من الوعيد والتهديد ويؤكد اصرارها على التمسك بسياستها .

وأحدث هذا التبليغ تدهورا خطيرا فى الموقف داخل مصر حيث شعر المصريون بخيبة أمل مما نتج عنه رد فعل عدائى من جميع المصريين على اختلاف توجهاتهم (٥) . فى الواقع أن هذا الانذار

(٢) الأهرام : ١٢/٣/ ١٩٢١ .

(٤) العدد نفسه .

(*) انظر قانون رقم ٨٠ - ٢٨٠ - نص التبليغ .

(٥) () ويقل : المرجع السابق ، ص ٦٩ ، د. عبد العظيم رمضان ، المرجع

السابق ، ص ٢٤٩ .

قد عاد بمصر الى نقطة البداية ، وكان جهاد المصريين في ثورة ١٩١٩ قد أصبح هباء ، فالى جانب الوعيد والتهديد فانه نص « على ان ما تحرص عليه حكومة جلالة الملك هي ان تتم العمل الذى بدا في عهد كرومر ، لا ان تبدأ من جديد » (٦) بما يعنيه ذلك من عودة الى حكم كرومر الذى طالما كرر أنه يهدف الى تدريب المصريين على حكم أنفسهم الى ان يصلوا الى الحكم الذاتى وهو ما لم يحدث أبدا طوال أربعين عاما على أرض الواقع .

وقد ردت صحيفة الاهرام على هذا البلاغ بأنه أظهر حقيقة السياسة الانجليزية حيث كانوا صريحين للدرجة القصوى فقالوا هذا أقصى ما نمنحه لكم « ونرد انما لم نطلب منحه وانما نطلب حقا اغتصبتموه » (٧) . وان كان للتبليغ أهمية أخرى فقد ظهر في اتحاد الأمة وتناسى الماضى أمام عدوها الذى خلع ثوب الرياء . ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم لجنة ملتر ، فقد خسرت بريطانيا عطف المعتدلين بعد أن عوملوا بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم ، كما ظهر من استقبال الشعب لعدلى عند عودته من لندن (٨) .

ونتيجة لما أحدثه هذا التبليغ من رد فعل عنيف بعد فشل المفاوضات كان من رأى اللبى توجيه كتاب الى السلطان يهدف الى ازالة الأثر السئ الذى أحدثه التبليغ الذى قدم الى السلطان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ويؤكد على حسن نية الحكومة البريطانية ويعد فى هذا الكتاب بالغاء الحماية ، حتى يستبقى العناصر المعتدلة من المصريين الى جانبهم ، وقد بلغ من ضيق المندوب السامى بالموقف أن صرح فى ختام برقيته الى وزير خارجيته بقوله « أن الأمر لابد أن

(٦) قانون رقم ٨٠ من ٣٨٣ .

(٧) الاهرام : ١٩٢١/١٢/٨ .

(٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ . وأنظر د . محمد

حسين هيكل ، المرجع السابق ، ١٢٦ وصف لسوء استقبال المصريين لعدلى باشا .

ينتهي أما الى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما الى التسليم التام من جانبنا » (٩) .

ولم يغضب الانذار المصريين فقط بل انتقدته كذلك بعض الصحف الانجليزية فذكرت جريدة « نيو ستيتسمان » التي أشادت بسياسة اللنبي بأن اقتراحات المندوب السامي هي تماما على عكس السياسة الضارة المنطوية على « الغباوة » التي كانت تتبعها الوزارة والتي أدت الى ايجاد روح الكراهية لبريطانيا وتقوية الروح الوطنية المصرية (١٠) .

كما أدانت الصحيفة سياسة الحكومة البريطانية نحو مندوبيها والموظفين البريطانيين في مصر فذكرت أيضا « أن هناك نتيجة أخرى أقل توقعا من جانب المستعمرين وهي ترسيخ الشكوك في أدمغة المندوب السامي والموظفين الانجليز في مصر ، على قاعدة الرواية الهزلية المنطوية على الخداع التي قدمت في البلاغ الذي أرسلته وزارة الخارجية الى السلطان » (١١) .

كما حث السير فلنتين تشيرول Chirol Valentine البرلمان على نشر المراسلات التي دارت بين لندن ودار الحماية بالقاهرة في أثناء السنة الماضية ، مؤكدا على أن نشر هذه المراسلات أعظم عامل في تدعيم موقف اللورد اللنبي وضمان عودة الوزارة البريطانية عودا نهائيا الى السياسة المنيرة (١٢) .

(٩) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥١٢ .

(١٠) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٧ .

(١١) نفسها : العدد نفسه ، انظر المقطم : ١٩٢٢/٢/١ آراء الصحف

الانجليزية في البيان البريطانى .

(١٢) الدورية نفسها ١٩٢٢/٢/٨ . المقطم : ١٩٢٢/٢/٨ .

« وخاصة أن المندوب السامي لم يعد راغباً في تحمل تبعات السياسة التي جاءت بالذاكرة الخارقة للعادة التي أرسلت إلى السلطان بعد قطع المفاوضات » (١٣) .

وبالنسبة للموقف في مصر بعد فشل المفاوضات فقد استولى الفرع لأول وهلة على أكثر الموظفين البريطانيين المسؤولين الذين رأوا بكل وضوح مستر تشرشل لا اللورد كيرزون قابضاً على دفعة الحكومة البريطانية وسائراً بها مباشرة نحو الصخور (١٤) .

وخاصة أنهم كانوا مدركين بأنه ليس في إمكان أي مفاوض مصري تمرير اتفاقية تقوم على شيء أقل من استقلال مصر ، وأن أي ترتيب لا يسبقه اعتراف بريطاني بمبدأ الاستقلال المصري لا يمكن تحقيقه إلا بالقوة ويستلزم بقاء القوات البريطانية في مصر لمدة غير محددة (١٥) .

وعلى ذلك اقترح كبار الموظفين « أسلوب تعايش » كحل لتسوية سياسية مع الحكومة المصرية ومع ذلك فقد استبعد الموظفون تأييد المصريين لمثل هذا الترتيب .

وقد قام هذا الاقتراح على أساس افتراض أنه من الضروري تحقيق الالتزامات والاتفاق العسكري وبعد ذلك الوصول إلى اتفاق مع مصر (١٦) . وأن هذا الحل يمكن المؤسسات المصرية من المضي في نهجها الطبيعي نحو التنمية في ظل الحماية البريطانية ! فإذا

(١٣) نفسها : العدد نفسه .

(١٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/٨ .

(١٥) ٠١ طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٦) المرجع نفسه ، ص ٤٦ .

طلب من المصريين استقلال غير تام فانهم سيرفضون خشية أن تبعد آمالهم في المستقبل ، في حين أن أسلوب تعايش لمدة عشر سنوات سوف لا يتضمن أى قرار نهائى بالنسبة لمستقبلهم (١٧) . وبعد الحديث عن الجانب العسكرى والجانب الادارى لاقتراح الموظفين الذين أطلقوا عليه « بأسلوب التعايش » Modus Vivendi فيمكن تلخيص آراء كبار الموظفين البريطانيين فيما يتعلق بالبحث عن إمكانية تحقيق تسوية مقبولة أنهم كانوا على اقتناع تام بأن أساس أى مشروع عملى فى هذا الشأن يمكن ايجازه فى ثلاثة أمور (١٨) .

أولاً : يجب أن يكون الجيش البريطانى متاحا وتحت تصرف المندوب السامى البريطانى لحماية أرواح وممتلكات الأجانب والمصالح البريطانية بشكل عام .

ثانياً : الرقابة على الحكومة المصرية يجب أن تتركز فى أيدي المندوب السامى البريطانى وليس سواه .

ثالثاً : أى تسوية يكون لها أثر فعال يجب أن تنحصر فى أسلوب تعايش يتبع لفترة محددة (١٩) .

كان اللورد اللنبى مصرا على اتباع السياسة التى يرى أنه لا بديل غيرها ، ولما كان مقتنعا أن غرض بريطانيا كما كانت تعلن

(١٧) د . طلعت اسماعيل، رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(١٨) نفس المرجع ، ص ٦٠ - ٦٥ .

(١٩) المرجع نفسه والصفحة ٠ وانظر مذكرة هايتر عن اقتراحاته عن المسألة المصرية تتضمن منها السيطرة على النيل - المندوب السامى ممثلا للقوى صاحبة الامتيازات حماية ورعاية مصالح الأجانب عن طريق المندوب السامى وضع الموظفين البريطانيين فى مشروع ملنر - اعادة تنظيم القضاء .

دائما هو تدريب المصريين على أن يحكموا أنفسهم ، فقد رأى أنه آن الأوان لخراج هذا الهدف الى حيز الحقائق الملموسة (٢٠) .

لذلك وجد ضالته في مشروع عدلى كيرزون ليحقق كل ما تصبو اليه الحكومة البريطانية وأرسل اليها فى ١ ديسمبر أى يوم وصول عدلى الى مصر موضحا « بأنه ليس لديه فى الوقت الحاضر معلومات معينة فهل من الممكن ابقاء الوزارة الحالية أو تأليف وزارة جديدة على مبادئ التصريح الذى أعلنته الحكومة أخيرا . !! » ، ثم يذكر خطته بأنه يرى الوقت الحاضر ملائما لتتبع الحكومة خطة قوية تهدف الى تقديم برنامج عملى الى الذين لا يحجمون عن معاونتهم ، ولقد حدث أن عدلى فى أثناء مقابلاته الأخيرة معك سأل لماذا لا تنفذ الحكومة البريطانية من نفاق نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة التى رفضت ، ولم يكن جوابك على ما يظهر ينفى امكان اجراء مثل هذه الخطوة على شرط أن تؤلف وزارة مصرية تكون مستعدة للعمل معنا . وعلى أن الفقرة الأخيرة تصرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى جميع الوسائل التى يمكن بها تنفيذ المشروع متى أرادت الحكومة المصرية ذلك » (٢١) .

وتساءل المندوب السامى لوزير خارجيته ، « هل أنت مستعد لاعطائى سلطة اختيارية لكى أخبر السلطان ، اذا رأيت أن الوقت قد حان ، أن الحكومة البريطانية مستعدة أن تنفذ حسبما تقتضيه الظروف الاقتراحات الأساسية التى يشتمل عليها المشروع الذى تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن أقدمه كبرنامج اما للوزارة الجديدة أو الوزارة الحالية اذا بقيت فى مناصبها (٢٢) . انى أقدر أن العمل

(٢٠) المقطم : ١٩٢٢/٢/٧ .

(٢١) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٤ - نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ .

(٢٢) المصدر نفسه .

الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية
بتصريح من جانب واحد وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت
من الأوقات ولا أدري لماذا لم تخطى ؟ أن الحجة الرئيسية التى يدلى
بها للأصرار على لفظ الحماية تكمن قيمتها ونفعها فيما يتعلق
بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة
فإن اللفظ مدلوله ضئيل ، يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب
المصريون فى بغضها الى أقصى حد (٢٣) .

وأضاف اللبى بأن تصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة
اعلان مبدأ « مونرو بریطانى » على مصر ، وبمقتضى هذا التصريح
لا تستطيع أى دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى استخدامه
لنحدد علاقتنا مع مصر وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية ،
لذلك سيبطل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا
اخترنا أن نتغاضى عن الحماية المعلنة فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر
كدولة ذات سيادة كما هو مبين فى مشروع المعاهدة .

ويكرر اللبى على حكومته ، « بأنه لم يشر باتساع تلك
الاقتراحات التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلع آراءهم
فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل (٢٤) .

على كل حال فقد قدم عدلى استقالته الى السلطان فى
٨ ديسمبر (*) ، بعد أن أبلغ اللبى بها ، وبأن السلطان سيعرض
الوزارة على ثروت باشا .

(٢٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٠ .

(*) لم تقبل استقالة عدلى الا فى ٢٤ ديسمبر انظر د . يونان لبيب رزق ،
المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

وقد رأى المندوب السامى أن ثروت سيجد مشقة فيما يتعلق بالبرنامج الذى يستطيع بموجبه أن يؤلف الوزارة ، وأنه سوف يأتى لمقابلته من أجل استشارته فى البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به المنصب (٢٥) .

وبدأ اللبى تنفيذ سياسته لتخليص حكومته من المشكلة التى هى السبب فيها ، فنفذ الأحكام العرفية بشدة ، وأقام ذلك الحكم العسكرى التقليدى ولم يكن هذا وحده كافيا لحل المشكلة وفى الوقت نفسه بدأ ينفذ السياسة التى اعتزم عليها فجرت بينه وبين اللورد كيرزون مكاتبات حادة من أجل اقناع حكومته بتنفيذ سياسته (٢٦) .

ففى ١١ من ديسمبر عزز اللورد اللبى طلبه ببرقية أخرى الى كيرزون قال فيها :

« لا يسعنى الا أن أطلب اليكم وإلى الحكومة أن تصادقونى فى ذكر الحقيقة وهى أنه ليس ثم مصرى مهما كان رأيه الشخصى يستطيع أن يوقع وثيقة يراها لا تتفق مع الاستقلال التام ، وعليه يجب التخلي نهائيا عن الفكرة القائلة بإمكان تسوية المسألة المصرية بأبرام معاهدة ، وعلى الحكومة والحالة هذه أن تقطع الأمل بالحصول على فوائدها من المعاهدة مقابل منح قد تقدمها الى المصريين » (٢٧) .

واستمر المندوب السامى فى محاولة اقناع حكومته فذكر « بأن علاقة بريطانيا بمصر تشبه علاقة تركيا بها قبل الحرب ، وقد اتبعت تركيا فى اعطائها الامتيازات خطة تتضمن المنح من

(٢٥) المصدر السابق ، نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ .

(٢٦) الأخبار : ١٩٢٢/٩/١٢ .

(٢٧) الكتاب الأبيض نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة ٧ .

جانب واحد ، فمنح خديوى مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من
الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ ، ١٨٩٢ ، وكانت أهم هذه المنح فى عام
١٨٧٢ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقة
الخارجية (٢٨) . وان ما أقدمت عليه بريطانيا من حرمان مصر
مما كانت قد وهبتها اياه تركيا لهو أعظم عمل يثير العواطف اليوم ،
« اوأنه يشعر أن المصاعب التى تعانيها الادارة البريطانية فى هذه
البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ، ومن الضرورى من
وجبة نظره ايجاد قاعدة جديدة يصوغ عليها سياستهم ، كما أن هذا
من المرغوب فيه من المصريين .

وختم النبي برقيته بقوله لما كان أهم أغراض السياسة
البريطانية اكتساب صداقة مصر ، « فان لم نكن على استعداد لنبرهن
بعملنا على أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن
نحملهم على التعاون معنا » (٢٩) .

كان طبيعيا ازاء فشل عدلى فى التوصل الى معاهدة مع
كيرزون ، أن يقدم استقالته فى أعقاب عودته الى أرض الوطن فى
٥ ديسمبر ، قام يلبث أن تقدم بها الى السلطان فى ٨ ديسمبر .

الا أن كلا من النبي والسلطان حاول تأخير قبول الاستقالة
حتى يتم العثور على البديل المناسب وحتى يمكن تقرير مصير سعد
زغلول الذى اعتبره النبي عقبة أمام نجاحه فى القضاء على ما أسماه
بالاضطرابات (٣٠) ، وأمام أيضا تشكيل وزارة جديدة بل وأكثر

(٢٨) المصدر السابق .

(٢٩) المصدر السابق .

(٣٠) د. يوتان لبيب رزق - المرجع السابق ، ٢٣٤ .

من ذلك فقد أدرك المندوب السامى أنه ما من سبيل الى التخلص
من مأزق العلاقات الانجليزية المصرية مادام بقى سعد وأصحابه فى
مصر (٣١) .

بدأ المندوب السامى تنفيذ سياسته القائمة على العمل فى
اتجاهين فى الوقت نفسه كما سبق الاشارة ، الأولى تمهيد الجو
المناسب لقيام وزارة من المعتدلين ، والثانية أن تقوم الحكومة
البريطانية بمنح مصر ما تريده « عن طريق القيام بأية حركة تعبر
عن حسن نواياها » (٣٢) .

وقد أدرك اللبى أن كلا الاتجاهين قد يبوء بالفشل فور
معارضة سعد زغلول لهما على الملأ وتحقيره من شأنهما ، وأن الوسيلة
الوحيدة ليقطع خط الرجعة على هذه المعارضة المحتمومة هو اتخاذ
اجراء ايجابى ونفى زغلول خارج البلاد حتى تستقر الأمور (٣٣) .

ولم تكن تلك الفكرة وليدة اللحظة بل سبق أن اقترحها
كبار مستشارى اللبى من الموظفين البريطانيين ، وعندما لم يستطع
عدلى تآليف وفد للمفاوضات نتيجة اشتداد هجوم سعد والوفد على
وزارته ، وعلى ذلك اقترح الموظفون البريطانيون تأليف وزارة
يشكلها مظلوم ، وكان من رأيهم ألا يذهب أى وزير الى لندن بل
يدعى سعد الى الذهاب الى هناك ، وعندما يخرج من البلاد ، فإنه
يجب ألا يسمح له بالعودة بمجرد أن يحدث الخلاف المحتوم فى
لندن (٣٤) .

(٣١) ويفل - المرجع السابق ، ٦٩ - ٧٠ .

(٣٢) عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية ، ص ٩٩ .

(٣٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ٣٥٤ .

(٣٤) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

كان المندوب السامى يعد ثروت ليخلف عدلى فى تولى الوزارة عقب قبول استقالته وقد واجه ثروت مشقة كبيرة لاعداد برنامجها الذى سيتولى بمقتضاه الحكم ، كما استعان كذلك بمشورة النور الدين النبى (٣٥) .

وفى ١١ من ديسمبر قدم ثروت الى المندوب السامى شروطه التى سيتولى على أساسها الحكم كان من أهمها إلغاء الأحكام العرفية - وإلغاء الحماية وسحب المستشارين تدريجيا وإنشاء نظام نيابى دستورى وإعادة وزارة الخارجية (٣٦) .

ولا شك أن الدينبى كان موافقا على تلك الشروط ، بل يمكن القول أن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى و ثروت (٣٧) ، وهو الأمر الذى يعترف به المندوب السامى فى برقية لحكومته بأن ثروت قد استعان بمشورته وأيضا عندما أرسل يشرح لها شروط ثروت ويوصى بقبولها والثقة به (*) .

وقد علق الدليل نيوز على هذه الشروط بقولها « ان ثروت يعلم أنه من الصعب الوصول الى اتفاق الآن ، لأن « المتطرفين يصرخون طالبين بانفصال الادارة المصرية عن الارشاد البريطانى تماما ، فاذا تمت الموافقة على مقترحاته فإنه يقبل تأليف الوزارة ، وهو واثق من تأييد العناصر المصرية المعتدلة ، والظاهر أن الدينبى متفق مع ثروت ولم يبق غير موافقة الحكومة البريطانية (٣٨) .

(٣٥) الكتاب الأبيض ، نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة (٥) .

(٣٦) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ وانظر الراقى ، المرجع السابق ٢٤ - ٢٥ .

(٣٧) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(*) انظر الكتاب الأبيض ، نقلا عن الدورية نفسها الوثيقة (٩) .

(٣٨) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٤ .

وجاء رد الحكومة البريطانية على اللنبي بالموافقة « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا ، على أنه من الضرورى فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا لكل سوء تفاهم - أن تذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم تعهدا بالغناء الحماية ، والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة وانما عرضت فقط ان تنتهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر .

ولست راغبا فى أن أسبب ارتياحا فى حسن نياتنا أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظه تعهد بكلمة « عرض » فى البرنامج الذى اقترحه ثروت (٣٩) .

وقد اعتبر اللورد اللنبي هذا الرد من حكومته بمثابة موافقة على برنامج ثروت وعلى كل حال فقد رفض عدلى باشا تأييد ثروت باشا فى تأليف الوزارة على هذه الشروط معتبرا المنح التى وافقت عليها الحكومة البريطانية غير كافية (٤٠) .

وسبب هذا الموقف عجز ثروت عن تأليف الوزارة . مما دعا اللنبي الى بذل كل طاقته لاقتناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة المقترحة اذا كان يشعر أن هذا الحزب ممزق لا محالة « ما لم يتقدم الآن واذ ذاك يكون زغلول باشا هو الوحيد الذى يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبهم » (٤١) . ولما كان اللنبي يعلم أن احجام

(٣٩) أحمد شفيق ، جوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ٢ ، ص ٥٢٨ .

(٤٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٤١) الكتاب الأبيض ، المصدر نفسه وثيقة (١١) و ٥٠ ، عاما على ثورة ١٩١٩ ،

عدلى عن تأييد ثروت فى تولى انوزارة على تلك الشروط انما يعود الى بقاء سعد طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحبطها فلهذا عزم على تنفيذ خطته وافساح الطريق أمام حزب عدلى للتقدم (٤٢) .

وقد جاءت الفرصة عندما دعا سعد الى عقد اجتماع عام فى ٢٣ ديسمبر للنظر فى الأحوال الحاضرة ، وكان اللبى قد أخبر حكومته بعزمه على ابعاد سعد فى أقرب ما يمكن على حد قوله (٤٣) . فوجه مستشار الداخلية كلايتون فى ٢١ ديسمبر ١٩٢١ انذارا يعنى حظر اشتغاله بالسياسة فى ظل الأحكام العرفية ، ويطلب منه الإقامة فى بيته ، كما وجه أيضا انذارا مماثلا لعدد من أنصاره وقد احتج سعد وزملاؤه على هذا المسلك من جانب السلطة العسكرية ، باعتباره أمرا ظالما ، ولما رفضوا الخضوع لتلك الأوامر ألقى القبض على سعد وخمسة من زملائه (٤٤) . تمهيدا لترحيلهم . وقد كتب اللبى الى حكومته يقترح نفى سعد وزملائه الى سيلان بقوله ، قد أصدرت فى الليلة الماضية أوامرى باعتقال زغلول وحنان والنحاس ومكرم وفتح الله - وعاطف بركات ولم تحدث أى مقاومة عند الاعتقال صباح اليوم ، ومن الضروري اخراجه هو وزملاؤه من البلاد فورا . واقترح أن يكون النفى الى سيلان ، مما سيترك أثرا مهما هنا لارتباطها بعرايى .

(٤٢) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٤ وانظر الاخبار ١٩٢٢/٩/١٢ « أن أى تعيين علقى لسعد عن آرائه يتمر تلك البناء الواهى الذى كان فى دور الانشاء » .

(٤٣) الكتاب الأبيض - نقلا عن المصدر السابق واتخذ تحقيق ، المرجع السابق ، ٥٥٦ .

(٤٤) اوراقى : المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ . الاخبار : ١٩٢٢/٩/٢١ .

وفى نهاية برقيته أكد للنبي على أهمية نفى سعد بقوله
مادام زغلول باقيا فى البلاد فلن يسود الأمن ولن يحدث أى تقدم ،
وقد تحدث على باشا مع أحد رجال دار الحماية وأعرب عن رضائه
عن الخطوة التى اتخذت (٤٥) .

وقد علق التيمس على نفى سعد بقولها « وبمهما كانت الحالة
السياسية فى الماضى فالفضل الأكبر للورد اللبى والسير كلايتون
فى المهارة التى أبدياها فى ملاقاتهما فقد قررا أن يقدموا على تلك
المجازفة وليس فى وسع أحد ما ينطوى عليه عملهما من الشجاعة
إلا إذا كان يعرف شيئا عن الوفد والطرق التى يحافظ بها زغلول
باشا وأتباعه على نفوذهما (٤٦) » .

وعند مناقشة البرلمان الانجليزى للمسألة المصرية رفض رئيس
الوزراء لويد جورج الاجابة عن الأسئلة الخاصة بزغلول « قائلا ان
الورد اللبى حر فى ما يوصى به » (٤٧) .

على أن الثورة كانت قد اشتعلت فى البلاد احتجاجا على نفى
سعد زغلول وزملائه فمزقت خطوط السكة الحديدية والتلغراف ،
وهوجمت مراكز البوليس وأقيمت المتاريس فى الشوارع وأضربت
المدارس جميعها (٤٨) ٠٠٠٠ الخ .

ولكن اللبى كان قد اتخذ للأمر عدته ، فوزعت قواته فى
شوارع القاهرة التى قمعت بها المظاهرات فى الحال ، وأرسلت

F.O. 407/199 No. 50 Allenby to curzon, Dec. 23, 1921. (٤٥)

(٤٦) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٨ .

(٤٧) نفسها : ١٩٢٢/٢/٣ .

(٤٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق . وانظر أيضا أحمد شفيق ،

٥٥٨ - ٦٠٢ .

السفن الحربية الى السويس والاسماعيلية والاسكندرية وفي الوقت الذي أخذت الوحدات البحرية تدرع النيل (٤٦) • وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة ، والدلتا وغير ذلك من اجراءات القمع (٥٠) • وبعد نجاح اللنبى فى اخماد الثورة فى ديسمبر ١٩٢١ ، قرر الوفد اتباع المقاومة « السلبية » التى تعنى عدم التعاون مع البريطانيين ، ومقاطعة كل ما هو بريطانى (٥١) •

وقد أيدت الصحف الانجليزية موقف اللنبى من قمع الثورة بالعنف والشدة فذكرت الديلى تلغراف « قامت ادارة اللنبى بواجبها فى حفظ النظام وقمع أعمال التحريض على العنف والفوضى ، ولكن الحالة ما تزال خطيرة على رغم أن الأحوال أصبحت أكثر هدوءا فانه لا يوجد الى الآن مصرى يريد تأليف وزارة ملكية مدنية تحل محل وزارة عدلى فى حين وقفت الأعمال » (٥٢) •

كما علقت جريدة « الديلى كرونكل » بقولها ، ربما أفضى اتخاذ تدابير أقل شدة من التدابير التى اتخذت ضد « المشاغبين » الى زيادة الاضطرابات وليس اللورد اللنبى من رجال السياسة ، ولكن يحتمل أن يكون أحسن حكما فيما يجب عمله لحصر الأعمال التى تعكر السلام ويجب ألا يعرقل أحد أعماله (٥٣) •

قبلت استقالة عدلى باشا فى ٢٤ ديسمبر بعد نفى سعد زغلول ، وقد اضطر اللورد اللنبى فى ٢٨ ديسمبر أن يصدر قرارا

(٤٩) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٠ •

(٥٠) د • عبد العظيم رمضان ، ص ٣٥٥ •

(٥١) د • عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ٣٤٢ •

(٥٢) الامرام : ١٩٢٢/٢/٢ •

(٥٣) نفسها : ١٩٢١/١٢/٣٠ •

يخول به وكلاء الوزارات وظيفه الوزراء وسلطتهم فى المسائل
الاداريه الى ان تتألف الوزارة الجديد (٥٤) .

وفى مناقشة لمجلس العموم البريطانى سئل أحد الأعضاء
حول أن أمور مصر تدار بواسطة موظفين بريطانيين حتى أن مكاتب
التيمنس فى القاهرة يتفقد منصبها فى وزارة الزراعة ، فنفى وكيل
الخارجية ذلك مؤكدا أن أمور مصر لا تدار بيد موظفين بريطانيين
بل بيد وكلاء وزارات وموظفين دائمين فى خدمة الحكومة
المصرية (٥٥) .

وبابعد سعد زغلول يكون الأمر قد تمهد للمندوب السامى
لارساء سياسته الجديدة وارغام حكومته على الاعتراف بحقائق
الموقف .

فكتب الى حكومته أن ثروت قد وفق الى استمالة أعظم العناصر
حكمة ورزانة فى مصر وقد قبل السياسيون الذين ذكرتهم « أسماء
الوزراء » أن يعملوا تحت رئاسة ثروت على قاعدة مشروع خطابه
للسلطان .

« وان الوعد بإلغاء الحماية لهو الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ
بحسن نية تلك العناصر السياسية فى مصر التى عاملتنا باستقامة
وأعطينا تأييدها فى أوقات كان من الصعب عليها القيام بذلك ،
وبهذه الوسيلة أيضا ستخفف من عداة العناصر المعادية وان الوقت
الحالى هو أوفق الظروف لاعطاء هذه المنحة » .

(٥٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ٧١ ، أحمد شفيق : المرجع نفسه والجزء ،
ص ٦٠٣ .

(٥٥) المقطم : ١٩٢٢/٢/٢٤ .

وواصل النبي محاولا اقناع وزير خارجيته بقوله ، ولا يمكننا
الأمل ببقاء جو الانتظار الهادئ السائد الآن ما لم نقدم دليلا حسيما
على موقفنا موقف المسألة فإذا خيبت آمال مصر مرة أخرى ، فإنه
ليس لا يكون من المستحيل فقط تأليف وزارة مصرية بل أنه ليتولاني
اليأس من أى مستقبل للبلاد التي ستتدهور الى حالة تتراوح بين
وقوع اضطرابات واتخاذ وسائل القمع التي تعود بالأذى والضرر
على مصر وبريطانيا وقد شهدت من هذه الحالة ما يكفي . ولربما
كانت النتيجة أحد أمرين فاما ضم بلاد معادية عداء شديدا تحكم
بالقوة واما تسليم الحكومة البريطانية التام .

واختتم النبي برقيته بأن قدم اقتراحاته هذه بعد مفاوضات
طويلة مع ثروت باشا وأصدقائه الأخصاء الذين هم على اتصال
بشطر كبير من الرأي العام ، وكذلك مع عدلى باشا الذي كانت
ارشاداته خالية من الغرض ذات قيمه كبيرة . على حد قوله
ثم ذكر .

« وأننى أجد من المستشارين تأييدا قلبيا تاما ، ولا خلاف
بينى وبينهم على شئ ما فعلى اذن أن ألح على « سيادتكم » كل الالحاح
لتحملوا الحكومة على الترخيص لى بأن أسلم خطابى الى السلطان
بدون تأخير وبلا تعديل » (٥٦) .

وقد عرفت المانشتر جارديان على هذا الاتفاق ، « بأن النبي
يعتقد أن ثروت باشا على فرض قبولنا لشروطه يستطيع انشاء حكومة

(٥٦) الكتاب الأبيض - وثيقة ٢٣ نقلا عن الأهرام ١٩٢٢/٣/٨ وانظر ويفل ،
المرجع السابق ، ص ٧٣ الذى يذكر أن النبي توصل للاتفاق مع ثروت عن طريق
أحد مرؤوسيه ، وهذا كلام ليس دقيقا تماما فقد يكون النبي باشتراك مع السكرتير
الشرقى أو أحد موظفيه حاضرا تلك المفاوضات وهو أمر كثيرا ما يتكرر .

مستولة « كما ادعت انه وعدلى يمثلان السواد الأعظم من رأى
العام المصرى (٥٧) » .

وعلى غير ما كان يتوقع اللورد اللنبى من موافقة حكومته على
مقترحاته التى طالما حاول اقناعها بها منذ فشل مفاوضات عدلى
كيرزون .

ظهر التردد على موقفها اذ جاءه الرد فى ١٨ يناير ١٩٢٢
من وزير خارجيته « ردا على خطابكم الخاص بتشكيل الحكومة
المصرية الجديدة . . . فقبل التوصل الى قرار نهائى بشأن اقتراحاتكم
فان الحكومة البريطانية ترغب فى الحصول على معلومات كاملة عن
طبيعة الوضع الحالى فى مصر . وان تعرف طبيعة الجهات التى تنوى
استشارتها فى هذا الشأن واقتراح أن ترسل الى انجلترا فى أقرب
وقت كلا من آموس وكلايتون اذا ما رأيت أنهما قادران على توضيح
الأمر أكثر » (٥٨) .

وكان اللنبى قد أبرق كذلك الى كيرزون برقية خاصة يطلب
مساعدته ، فأجابه بأنه سيبذل أقصى ما يستطيع ليحصل على قرار
سريع من الوزارة ، وبأنه يرجو أن تكون الاجابة مناسبة ، ولكن
وزير الخارجية فشل فى اقناع مجلس الوزراء بقبول اقتراحات
النبى (٥٩) .

وهنا احتدم الخلاف بين اللنبى والمستشارين البريطانيين فى
الحكومة المصرية وأيضا رجال دار المندوب السامى من ناحية ، وبين

(٥٧) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٧ .

(٥٨) E.O. 407/192 No. 25 Carzon to Allenby Jan. 18, 1922.

وأيضا أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء ، ص ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٥٩) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

وزارة الخارجية البريطانية من ناحية أخرى اذ أصر كل طرف على موقفه (٦٠) .

وقد رد اللنبي على برقية كيرزون التي أرسلها له في ١٨ يناير بأن النصيحة التي قدمها لحكومة جلالتها توصلت إليها بعد دراسة شاملة مع كل المستشارين الذين معه ، وأنه على يقين أنه إذا ما قبلت المقترحات التي تضمنتها هذه النصيحة فإن ذلك سيؤدي الى طول عمر التسوية التي يمكن أن تعقد مع مصر أما اذا اعترض الوزير عليها فلا يرى مناصا سوى مزيد من القمع وضم البلاد والذي لن يحل مشكلة البلاد وانما سيزيد الصعوبات المتعلقة بها وفسر ذلك على النحو التالي :

١ - ليس من مشكلة في تأليف وزارة ثروت باشا غير أن النجاح أو الفشل في هذا الصدد مرتبط بالوسائل الدستورية والقانونية التي تتبع في هذا الشأن .

٢ - أن الإبقاء على الوضع القائم لم يمكنه فقط من تجميع العناصر من المصريين الراغبين في التسوية ولكنها أضعفت كثيرا تأثير الوفدين ومن ثم أمكن جذب عديد من عناصرهم القيادية في رأيه وأنه لو لم نأخذ الحكومة الانجليزية بالاقتراحات التي قدمتها فلن تجد أي تجمع من المصريين ، حزبا كان أو طبقة أو فئة يمكن أن تقدم لنا مساعدة نعقد عليها .

٣ - ان الطريقة التي نفذها لنفي سعد زغلول كانت تعتمد على الخطوة التالية وهي اتباع سياسة تقوم على التوفيق وأن أي مساعدة يمكن أن يقدمها الوزراء المصريون سوف تعتمد

(٦٠) د. طلعت اسماعيل المرجع السابق ، ص ٨١ .

بالأساس على إلغاء الحماية وتقديم نظام برلمانى وأن حكومة
جلالته ممكن أن تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات فى أعقاب
توقيع المعاهدة فضلا عن صعوبة الدفاع عن مثل هذا الموقف
الذى تصنعه الصحافة التى تكون رأيا عاما معاديا وهناك
ما يبعث على الاعتقاد أن تشكيل برلمان من خلال ثروت باشا
وأصدقائه يمكن أن يهدى من الصحافة ويحملها على الالتزام
بالاعتدال (٦١) .

٤ - وأنه يقدر أن حكومة جلالته تعلم أن مصر كان يديرها المصريون
من قبل وبنصيحة ومعونة مجموعة صغيرة من الانجليز والذين
أدوا أعمالهم فقط من خلال العلاقات الطيبة مع المصريين وأنه
إذا ما تم تدمير هذه العلاقات فسوف ينهار البناء الحكومى
وسوف يصعب عندئذ استعادة كفاءته وأنه من المفترض أن
الانجليز لا يحاولون فى فترات الهدوء أن يحكموا البلاد الا من
خلال عملية تعاون واسعة مع المصريين الذين شغلوا غالبية
المناصب . وأن التوتر السياسى الذى غلب على تلك العلاقات
خلال الثلاث السنوات الأخيرة جعل الانجليز على حافة الفشل
وأنهم لن يكون لهم حول ولا قوة فى حالة رفض المقترحات
التي تقدمت بها (٦٢) ، واستطرد قائلا ان الوقت عنصر مهم
فى التعجيل باشاعة روح الاعتدال والوفاق ولا يمكن الاستمرار
فى هذا الموقف المتردد من جانب الحكومة البريطانية والذى
يمكن أن يقضى على كل نفوذ للمندوب السامى وأن ارسال
بعض معاونيه الى انجلترا لن يفيد فى شىء فان آموس وكلايتون
وباترسون ودوسن يتفقون تماما مع كافة الآراء التى أبدوها .

F.O. 407/192 No. 30 Allenby to Carzon. Jan 20. (٦١)
1922.

Ibid. (٦٢)

٥ - وأضاف أنه مستعد أن يقدم كل المعلومات المطلوبة بالبرق وأن تستفسروا عما يعن لكم منها من المستر سلبى الذى سيصل انجلترا يوم الأحد ويمكن أن يقدم لكم تفسيرات محددة ومعاصرة فى الوضع السياسى فى البلاد (٦٣) .

وقد أجاب كيرزون فى ٢٤ يناير ١٩٢٢ ، موضحا له رغبة حكومته فى الوصول الى حل سلمى للأزمة بتشكيل وزارة مصرية برئاسة ثروت باشا ، وأضاف ومع تقديره لاقتراحاتك وما تلقاه من تأكيدات منه فان مجلس الوزراء يشعر شعورا قويا بأن الحكومة البريطانية قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعدده حيويا للامبراطورية واذا كانت هذه التأكيدات مقدمة باخلاص وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مفيدة (٦٤) .

فانه لن تكون هناك صعوبة لا يستطيع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة ، أما فى شكلها الحاضر فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد . بل ويرفضه وقد تتعرض بذلك الحكومة البريطانية الى اتهامها بحق بالتخلي عن مركزها الرئيسى بدون ضمانات للمستقبل لأنه اذا حصلت الموافقة على الغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك ، فقد يجدون أنفسهم مواجهين لظروف لا تكون الحكومة البريطانية ولا البرلمان مستعدين للتصديق عليها وانتهى كيرزون وبذلك تؤول الحالة الى فشل أشد فظاعة مما يطرأ على فكرهم ولا يكون لوجود الجنود البريطانية داخل البلاد ، أية ضمانات فعلية ضد اضطراب مخيف ولا فائدة من وصولنا الى الحل السلمى الذى ننشده جميعا .

Ibid. (٦٢)

(٦٤) د . أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٦٦٠ الكتاب الأبيض

وثيقة (٣١) . المصدر نفسه .

وللحكومة الرغبة الثامة فى أن تكون المسائل المحتفظ بها قاعدة لمباحثة ودية غير مقيدة بين الطرفين ولكن ينبغى أن يكون ذلك قائما على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقط التى علفت بحق عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التى جرت لك مع السياسة المصريين والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعرفها بدون مشقة تعريفا هو أحكم لحدودها وأضبط (٦٥) » .

وفى ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزون فأرسل الى اللورد اللنبى نص بيان ذكر فى برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى اصداره فى لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة وذلك ليصدره اللنبى فى الوقت نفسه وفيه تحدد بريطانيا الضمانات التى تحدث عنها فى البرقية السالفة الذكر (٦٦) . وتنكر وزارة الخارجية فى هذا البيان أن بريطانيا عدلت أو أنها توشك أن تعدل من موقفها حيال الأمانى المصرية ، أو أنها ترغب فى استخدام مركزها الخاص فى مصر للاحتفاظ بنظام سياسى وإدارى لا يتفق على الحرية التى صرحت باستعدادها للاعتراف بها . وتقول وزارة الخارجية ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على أساس المبادئ الآتية (٦٧) .

« أن حكومة جلالة الملك فى حين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه على اعتباره حق فى ذاته فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة عن مصر والاعتراف بمصر

(٦٥) د . أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٦٩٠ - ٦٩١ الكتاب الأبيض ، الوثيقة نفسها والعدد .

(٦٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ والمصدر السابق وثيقة (٣٢) المصدر نفسه .

(٦٧) الأخبار : ١٩٢٢/١/٣١ . المقطم : ١٩٢٢/١/٣١ .

كدولة ذات سيادة ، والموافقة على انشاء برلمان مصرى واعادة وزارة الخارجية المصرية متى استؤنفت من الشروط الآتية التى تعدها حيوية لمصالح مصر والامبراطورية فلا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على :

- ١ - أن تؤمن مواصلات الامبراطورية التى تعد جوهرية لها .
- ٢ - أن تحتفظ بريطانيا بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية ضمانات تتوقعها الحكومات التابعة لها .
- ٣ - حماية مصر من كل اعتداء أجنبى .

وبمجرد ابرام اتفاق ينص على هذه الشروط بين مصر وبريطانيا ، فان الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه (٦٨) .

وقد أحدث هذا البيان رد فعل سئ لدى الرأى العام المصرى ولدى دار المندوب السامى على السواء .

فعلقت الأهرام على هذا البلاغ بقولها ، بأنه لا يختلف عن مشروع كيرزون وملنر - ولا يتفق فى شئ مع مطالب المصريين وشروطهم لقبول الاتفاق مع انجلترا حتى ولا قبول تأليف الوزارة وأنه بصدور هذا البلاغ تتحدد خطة السياسة الانجليزية (٦٩) .

(٦٨) المقطم : ١٩٢٢/١/٣١ . الأخبار : ١٩٢٢/١/٣١ .
(٦٩) الأهرام : ١٩٢٢/١/٣١ . وانظر الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ رأيا فى البيان .

كما ذكرت المانشستر جارديان أن اللنبى يسخر من تخوف
تشرشل ورجال وزارة الحربية الذين يصرون الى الآن على الحصول
على ضمانات مكتوبة مع الحكومة المصرية كشرط لالغائهم
الحماية (٧٠) ، كما وصفت التيمس البلاغ ، « بأنه بلاغ تردد ومطاوله ،
وطلبت من الحكومة البريطانية أن تضع ثقتها في اللورد اللنبى
قائلة » أنه اكتسب ثقة المصريين بحزمه وحسن سياسته وأنه من
العبث الاصرار على ضمانات فى حين ما يلزم هو توطيد الثقة فى
نفوس المصريين » (٧١) .

على أن اللورد اللنبى لم يلبث أن رفض سياسة حكومته ، وقد
رد عليها بأنه لا يوجد مصرى الآن يرضى العمل بتلك الشروط ولهذا
لم يجد أمامه غير تقديم استقالته وبصورة نهائية وفى الوقت نفسه
أبلغ المستشارون الرئيسيون الأربعة فى الحكومة المصرية وهم الذين
قدمت اقتراحات اللنبى بشورتهم وزارة الخارجية بأن استقالة
اللنبى تشمل أيضا استقالتهم جميعا من مناصبهم (٧٢) .

وقد ذكرت جريدة انجليزية عن نبأ استقالة اللنبى ، بأنه من
الصواب أنه ليس من موظف ينتظر منه أن ينفذ سياسة يخالفها
مخالفة تامة ، فاذا وجد مثل هذا الخلاف الجوهرى بين الحكومة
والمندوب السامى ، فلا محل لمؤاخذته اذا هو طلب الاستغناء من
وظيفته ، ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن املاء سياسة على
الحكومة البريطانية من أحد موظفيها ، ان الحكومة لا الموظف هى
التي تتحمل المسئولية النهائية (٧٣) .

(٧٠) نفسها : ١٧/٢/١٩٢٢ .

(٧١) المقطم : ٧/٢/١٩٢٢ . والأهرام : ٤/٢/١٩٢٢ .

(٧٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ،

ص ٨٥ .

(٧٣) الأهرام : ١١/٢/١٩٢٢ .

وأضافت الصحيفة : « ونحن واثقون أن رجلا كبيرا مثل اللورد
النبى يعلم كل ما يحيط بهذه الحقيقة » (٧٤) .

وعلى الرغم مما فى هذا الرأى من بعض الصحة ، فان تاريخ
المندوبين الساميين يذكر لنا أمثلة لفرض المندوبين الساميين آراءهم
على حكومتهم كما كان يفعل كرومر وكتشنر (*) ، وما سيحدث مع
النبى بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير كما أن رفض النبى ومستشاريه
قرار حكومتهم بتقديم استقالتهم احتجاجا على تلك السياسة ،
ثم طلبهم بعد ذلك السفر الى لندن ، جعلهم يأملون فى امكان اقناع
حكومتهم فان لم يتوصلوا الى ذلك ألقوا عن عاتقهم مسئولية لا تتفق
مع معتقدتهم السياسى (٧٥) .

وفى واقع الأمر فان تقديم الموظفين البريطانيين لاستقالتهم
أيضا ، والذي كان مجلس الوزراء البريطانى يعتمد عليهم فى تسيير
مهام الحكومة المصرية زاد الأمور تعقيدا مما دفعهم الى اتخاذ الاجراء
المناسب لذلك الموقف وتصرفوا بحكمة وشجاعة بما تقتضيه مصالح
بلادهم ، خاصة أن شئون الدولة كان يصرفها وكلاء الوزارات منذ
فشل مباحثات عدلى - كيرزون ولم تكن هناك محاولة لعلاج مثل
هذا الموقف البالغ السوء (٧٦) . وخاصة مع تردى الحالة السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة لأحداث الثورة وعدم وجود وزارة
على رأس السلطة .

وما كادت تصل الى الخارجية البريطانية استقالة النبى
ومستشاريه ، حتى سارعوا بعقد اجتماع طويل ، انتهى بارسال

(٧٤) نفسها : نفس العدد .

(*) انظر الفصل التمهيدي والفصل الأول .

(٧٥) الأهرام : ١٩٢٢/١/٣١ .

(٧٦) د . طلعت اسماعيل رمضان ، ص ٨٥ .

برقية اتهم مطولة للدورد النبي في ٢٨ يناير صيغت بلهجة شديدة ،
اتهمته فيها الوزارة هو ومستشاريه البريطانيين بأنه قد غير فجأة
وبدون تنبيه منه سياسة استشارته فيها الحكومة وسياسة كانت
في معظمها نتيجة لنصائحه هو ، كما اتهمته بتضليلهم فيما يتعلق
بعدم امكان تأليف وزارة تقبل العمل بتلك السياسة (٧٧) ، وانه
بذلك قد خالف السياسة التي قررها مجلس الوزراء البريطاني
بعد استشارته (٧٨) ، وبأنه الآن راح يقدم انذارا نهائيا للحكومة
ويطلب منها اجابة في الحال بغير مناقشة ثم ختمت البرقية بأمر
النبي العودة الى إنجلترا لاستشارته وفي صحبته آموس وكليتون
وكلاهما من مستشاريه الرئيسيين (٧٩) .

وفي الحقيقة فقد كانت الحكومة البريطانية قد قررت تعيين
آخرين مكان النبي ومستشاريه ، وكان القصد من تلك البرقية أن
تعد الوزارة مبررات عملها هذا فيما بعد (٨٠) .

وقد علق الجنرال ويفل مؤرخ تاريخ النبي على موقف حكومته
بقوله « ان هذه البرقية كانت في الواقع خطأ تام في فهم الموقف ،
وما أسهل دحضها بل لقد أعطت النبي حجة قوية للرد عليها (٨١) .
أعد النبي بالاشتراك مع المستشارين الانجليز في الحكومة
المصرية على وجه السرعة ردا على الاتهامات الموجهة اليهم من قبل

(٧٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ٧٦ د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ،
ص ٨٥ .

(٧٨) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .

(٧٩) ويفل ، المرجع السابق والصفحة السابقة وانظر أيضا المرجع السابق ،
الصفحة نفسها .

(٨٠) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ و ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ،
ص ٥٢٣ - ٥٢٦ .

(٨١) ويفل المرجع السابق ، ص ٧٦ .

حكومتهم (٨٢) ، وقد وصف هذا الرد بأنه قد قلب حجج وزارة الخارجية رأسا على عقب (٨٣) .

وقد أكدوا في هذا الرد تمسكهم برأيهم حيال الحماية بأنها لن تقوى على الاستمرار وأنه لا بد من الغائها لأنها أعلنت من جانب واحد وأنه لا بد من تنفيذ المقترحات التي أوصوا بها (٨٤) .

ومن ضمن ما جاء في هذا الرد ما ذكره النبي « أن المهمة التي كلفته بها حكومته هي أن يبقى حماية « جلالته » على مصر ، ولقد وفي بذلك مع اعتقاده بأنها كانت غير قادرة على البقاء بل لقد نصح « الآن » بانهايتها بتصريح من جانب واحد كما سبق أن أعلن ولقد بين للحكومة البريطانية اتجاهها يرى اتفاقه مع التقاليد العامة للسياسة البريطانية ، ثم هو في صميم مصلحة الامبراطورية زيادة على ملائمته لنمو مصر السياسي ، ذلك النمو الذي حاولت أن تشجعه دائما الحكومة البريطانية ، والذي كان هدف الأعمال التي قام بها من سبقوه من أولئك الرجال الذين عملوا على رفاهية الشعب المصري في الوقت الذي خدموا فيه وطنهم » (٨٥) .

وقد علقت جريدة « نيو سبيتسمان » على موقف النبي ومستشاريه بقواها لقد نزل النبي وكليتون وآيمرس الى الميدان ضد الرجعيين فاكتسبوا أعظم ثقة واستحقوا امتنان المصريين ، وقد فازوا في الدور الأول من المصارعة ولكن أمامهم أعمال شاقة تتطلب حذقا كبيرا واقداما لتذليلها » (٨٦) .

(٨٢) طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٨٣) ويفل ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٤) د . طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٥) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٨٦) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٧ .

وفى الحقيقة فإن موقف الخارجية البريطانية الراضى لسياسة مندوبها فى مصر والذي كان يتمتع بثقتها التامة منذ ثلاث سنوات يجعلنا نبحث عن طبيعة الوزارة البريطانية التى كانت تحكم فى ذلك الوقت ، وقبل الحديث عن سياستها وجب الإشارة الى ان طبيعة الحزبية للحكومة البريطانية ووزرائها التى لا شك ستؤثر على السياسة الخارجية ، فان هناك وزراء ينتمون الى مدرسة الهند الاستعمارية هم ما نطلق عليهم غلاة الاستعماريين وبالتالي كانوا يؤيدون سياسة التشدد والغلو .

كما أن هناك أيضا وزارات بعينها لكلمتها أهمية قصوى كوزارة المستعمرات أو وزارة الحربية ، وفى المقابل فإن هذا الكلام ينطبق على المندوبين الساميين وإلى أى مدرسة ينتمون هل هم من رجال المدرسة الهندية ، أو من العسكريين أو من الخارجية ، بالإضافة الى طبيعة شخصية كل مندوب سامى المختلفة عن الأخرى ولا شك أن تلك العوامل تؤثر تأثيرا كبيرا فى العلاقة بين المندوب السامى ووزارة الخارجية (*) .

وبالنسبة للخلاف الواقع بين اللبى وحكومته ، فقد كان راجعا لسيطرة غلاة الاستعماريين فى الحكومة البريطانية على مجلس الوزراء ، وهو ما يستشف من ذلك الخلاف ومن أقوال صحف تلك الفترة .

وقد كان عزم اللورد اللبى على الاستقالة لو لم تجب مطالبه ، قد وجه الأنظار الى سياسة المستر لويد جورج والخطبة التى أنتهجها فى إدارة سياسة إنجلترا الخارجية (٨٧) فإنه لأول مرة يذاع أمر

(٨٦) ...

(*) انظر الفصل الأول عن المندوب السامى ...

(٨٧) الأهرام : ١٩٢٢/٤/١ .

الخلاف في الرأي بين الحكومة البريطانية ومعتمدها في مصر والمرة الأولى أيضا التي يشعر فيها المصريون بخلاف بين الحكومة البريطانية ومعتمدها منذ بدء الاحتلال البريطاني (٨٨) . مما يجعلنا نبحث هل السبب في سياسة الوزارة الحالية ؟ أم الى سيطرة رجال مدرسة الهند الاستعمارية على أمور السياسة البريطانية في ذلك الوقت ورفضهم السماح بهذا القدر الضئيل من الاستقلال الذاتي للبلاد وقد نشر الأهرام عن سياسة وزارة لويد جورج وصفتها بالتفكك واختفاء المسؤولية الوزارية عنها مما يتخالف التقاليد المرعية في تلك البلاد والتي تستمد قوتها من احتفاظها بتقاليدها مهما كانت توجهات القابضين على السلطة في البلاد .

وتذكر أن لويد جورج أصبح منذ نجاحه في الانتخابات عام ١٩١٨ الحاكم بأجرة ينقض ويرى ما يشاء دون استشارة زملائه الوزراء ، وقد جرى الوزراء على خطة رئيسهم فأصبح كل منهم الأمر الناهي في دائرة وظيفته دون التقيد بسياسة الحكومة العامة ، فالمستتر تشرشل بصفته وزير الحربية ثم المستعمرات يعمل عمل السيد المستقل في الشرق الأوسط ، وكثيرا ما تجيء تصريحاته على تناقض تام مع سياسة الوزارة التي هو عضو فيها ، وقد نشأ من ذلك الوضع اضطراب لم تعرفه إنجلترا في ادارة سياستها الخارجية (٨٩) .

وفي الغالب أن تشدد كل من لويد جورج رئيس الوزراء وتشرشل وزير المستعمرات هو السبب الأساسي في معارضة ورفض سياسة اللوبي بحكم انهما من غلاة الاستعماريين فعلى الرغم من أن كيرزون وزير الخارجية لم يكن في الواقع موافقا على السياسة التي

(٨٨) انقطم : ١٩٢٢/٢/٤ .

(٨٩) الأهرام : ١٩٢٢/٤/١ .

فرضتها الوزارة البريطانية على مندوبيها في مصر ، كما يظهر من برقياته التي تبادلها مع المندوب السامي ، « أنه سوف يؤيد وجهة نظره ، أنه سيعيد استعادته للمجلس اذا رضى سياسته اللبني (٦٠) ، الا أنه لم يستطع فرض رأيه أو اقناع زملائه بوجهة نظره ، في حين استطاع تشرشل فرض آرائه على الحكومة البريطانية التي رفضت طلب اللبني ، حتى أن الديلي نيوز علقت بأن مجلس الوزراء منقسم في المسألة وأن النفوذ القديم قد فاز (٩١) . وأن لفظ الوزارة معناه تشرشل (٩٢) .

وذلك لأن تشرشل قولا مشهورا عن المسألة المصرية بقوله « لو أطلقت يدي في مصر لأبعدت زغلول غدا ، ولا بعدت اللورد اللبني في اليوم الذي يليه » (٩٣) كما دافعت التيمس عن موقف اللبني تجاه الوزارة البريطانية بقولها « لما كانت مصر محكومة حكما جيدا كان الفضل في المسائل المهمة موكلا للورد كرومر وكانت النتائج باهرة » (٩٤) . ما يعنيه ذلك القول من اطلاق يد اللبني في مصر دون تدخل من الخارجية مثل كرومر .

على العموم استدعت الخارجية البريطانية مندوبيها السامي في مصر ، وطلبت منه اصطحاب ايموس مستشار الحقانية ، وكليتون مستشار الداخلية ، وحرصت وزارة الخارجية حتى لا يحدث سوء

(٩٠) انظر ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٩١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١ . وانظر الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٢ التي علقت بأن

كون الوزارة منقسمة في شأن المسألة المصرية يجعل الحالة حرجة .

(٩٢) الأخبار ١٩٢٢/٢/١٦ . والأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ رأيها في موقف تشرشل

من اقتراحات اللبني .

(٩٣) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(٩٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٧ . وانظر العدد ١٩٢٢/٢/١١ ، ١٩٢٣/٢/٢٦ .

فهم فيما يتعلق بسياسة الحكومة البريطانية وموقفها الحاضر ،
أو بالظروف التي دعى فيها اللنبي الى الحضور الى لندن
للمباحثة (٩٥) . فذكرت في بيان ٢٠ يناير الذي صدر في القاهرة ،
ولندن أن ذلك لغرض أن يبدى رأيه في الحالة الحاضرة في مصر
والاطلاع منه على ما دار من المحادثات بينه وبين الوزراء المصريين
السابقين فيما يختص بالحكومة الجديدة (٩٦) .

غادر اللورد اللنبي مصر في ٣ فبراير الى إنجلترا وبمصحبته
مستشار الداخلية ومستشار الحقانية (٩٧) ، الذي هو مستشار
دار الحماية أيضا ذلك أن الأخير يمثل العنصر الواقف على دخائل
الأمور المصرية فيما يختص بالتشريع والمحافظة على مصالح الأجانب ،
والآخر يمثل العنصر الواقع على ما يختص بالأمن العام ، الى جانب
معرفة التامة للمصريين بحكم منصبه ، وهاتان النقطتان ترجع اليهما
عادة تدليلات الحكومة البريطانية فيما يختص بالضمانات التي
تطلبها (٩٨) .

وقد أثار هذا الاستدعاء الصحف البريطانية بين مؤيد
ومعارض ، فمن قائل أنه مسافر لارضاء الأمانى وتحقيق المصالح
البريطانية في الوقت نفسه . أو أنه مؤيد من معظم المصريين

(٩٥) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٣٢ نقلا عن الأهرام : ١٩٢٢/٣/٨ وأيضا
أحمد شفيق المصدر السابق ، والجزء ٧٠٩ .

(٩٦) الأهرام : ١٩٢٢/١/٣١ . المقنن : ١٩٢٢/١/٣١ . الأخبار :
١٩٢٢/١/٣١ .

(٩٧) F.O. 407/192 No. 51 Scott to Curzon, Feb., 4, 1922.

وقد ذكر انهم غادروا الاسكندرية الساعة الثانية متجهين تريسنا على الباخرة
فيينا .

(٩٨) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ .

والجاليات الأخرى في مصر ، وتدل على ذلك بمظاهر توديعه عند مغادرته البلاد (٩٩) ، أو تذكر أن هدف البريطانيين تدريب المصريين على حكم أنفسهم ، ويرى اللنبى أن الساعة قد قربت لتحقيق غرضه إلى حقائق ملموسة (١٠٠) . أو أن استدعاء اللنبى لاستشارته خطوة متأخرة وربما كان معناها أنه سيؤجل كل شيء في هذا الوقت العسير ثلاثة أسابيع أخرى أو أكثر والحقيقة أن الشعب لا يدرك خطورة الحالة للتكتم الذي يحيط الآن بالدور الذي وصلت إليه المسألة المصرية (١٠١) .

كما طعن جريدة الديل اكسبريس طعنا شديدا على اللنبى الذي ينوى أن يحض الوزارة بقوة على اتخاذ سياسة حرة على قواعد الآراء الوطنية « وهناك شعور بأن نفوذ الوزراء ظاهرة في هذا الطعن من محاولات يقصد بها تسفيه آراء اللنبى مقدما (١٠٢) ، ونشرت « النيشن » أن القمع لبريطانيا والاحتجاج ما زال في مصر ولكن كل شيء معلق حتى تظهر نتيجة زيارة اللنبى لبريطانيا ، ويقول أصدقائه ان استعمال السيد العسكرية الثقيلة ليست أحب إليه من الدور الذي قام به كيرزون في ايجاد سياسة تبارى سياسة تشرشل ولكن مثل الأزمة الحاضرة تحتاج الى شخصية أقوى مما أظهره كلاهما (١٠٣) ، وقد اختلفت التفسيرات في الأسباب الحقيقية لاستدعاء اللنبى ، فمن قائل أيضا أنه من أقطاب القواد

(٩٩) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ ، ١٩٢٢/٢/٤ ، ١٩٢٢/٢/٧ ، ١٩٢٢/٢/٨ .

(١٠٠) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٦ ، الأهرام : ١٩٢٢/٢/٤ .

(١٠١) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ .

(١٠٢) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٢ ملحوظة الديلى اكسبريس هي لسان حال المستر تشرشل . انظر أحمد : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٧١٦ وآراء الصحف الانجليزية : ٧١٦ - ٧٤٥ .

(١٠٣) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٢٦ .

البريطانيين الذين يفخر الشعب البريطاني بهم ، فاذا خذلتهم حكومتهم « الآن » خذلتها جماهير كبيرة منهم في الانتخابات العمومية المقبلة وأن المستر لويد أعلم الناس بذلك ووزارته تحذر عاقبته « فتتساهل للورد اللنبي حيث تتصاعب لم لا يكون مقامة كمقامة » (١٠٤) .

كما يذكر البعض أن سبب الاستدعاء هو قرب انعقاد البرلمان البريطاني والخوف من مناقشات الأعضاء خاصة مع سوء الأحوال في مصر ، فأراد مجلس الوزراء أن يحتاط للأمر فاستدعى اللنبي كدليل على اهتمامه بالمسألة المصرية ، والرجوع إليه في الوقت نفسه لأخذ المعلومات منه وفي الوقت نفسه تحاول أن تدافع عن سياستها المنطوية عليها مذكرة كيرزون ، فاذا حازت القبول في البرلمان استمرت عليها وحاولت تنفيذها ويكون للورد اللنبي الخيار أما تنفيذ هذه السياسة أو البقاء في منصب آخر ، وإذا رفضها البرلمان فأنها تكون مرغمة على تعديل سياستها إزاء مصر (١٠٥) *

ويبدو من تلك الآراء وغيرها أن غالبية الصحف البريطانية (*) كانت تؤيد موقف اللنبي وشكلت بذلك قوة ضغط على حكومتها ، كما يبدو كذلك أن الوزارة البريطانية كانت تهدف من استدعاء اللنبي ومستشاريه إلى إقالتهم من مناصبهم والاتيان بغيرهم لتنفيذ سياستها ، « وانها بهذا الاستدعاء كانت تعد مبررات عملها هذا فيما بعد » (١٠٦) ، ولكن أمام قوة حجج المندوب السامي ومستشاريه لم تستطع الاصرار على رأيها وتتحمل مسئولية القرار باعتبار أن

(١٠٤) المقطم : ١٩٢٢/٢/٧ .

(١٠٥) ويقل ، المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(*) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/١١ ، ١٩٢٢/٢/٧ ، ١٩٢٢/٢/٩ . وانظر :

ويقل : المرجع السابق ، ص ٧٧ وأحمد شفيق المصدر السابق من الدور الذي لعبته

الصحافة البريطانية في هذا الصراع .

(١٠٦) المرجع نفسه والصفحة .

النبى وزملاءه على معرفة تامة بالأحوال المحلية فى مصر باعتبارهم معاشين للأحداث عن قرب ، الى جانب تأييد أغلب الصحف له .

النبى وتجار الموظفين والصراع مع حكومتهم لأصدار التصريح :

بدأت المعركة الثانية فى لندن بمجرد وصول النبى ومستشاريه وأوضح المندوب السامى لأصدقائه أنه لن يتزحزح قيد أنمله ولن يحاول اقناع أحد ، ثم توجه على الفور الى وزارة الخارجية لتقديم التقرير الذى أعده ردا على الاتهام « الخبيث » على حد قوله ، أى برقية الخارجية البريطانية التى أرسلتها له فى ٢٨ يناير (١٠٧) .

وكان النبى قد أعد تقريره فى القاهرة ، ثم هذبه ورتبه فى أثناء سفره عن طريق البحر (١٠٨) ، وما كاد اللورد كيرزون يقرأ صفحاته الأولى ، حتى أسرع بالاتصال بوزارة الخارجية ليمنع عرض التقرير على الملك والحكومة طبقا للعادة المتبعة فى مثل هذه الوثائق الحكومية ، وعند اجتماعه باللورد النبى فى المساء بادره على الفور بوصف الوثيقة أنها قوية تماما ولا بد أن من كتبها شخص ماهر جدا وأنك لم تكتبها بنفسك ، فمن كتبها لك كما أنها وثيقة لا يناسب عرضها على الملك أو الحكومة ، اذ أنها ليست من نوع الوثائق التى اعتادت الحكومة تسلمها من ممثليها فى الخارج (١٠٩) .

وقد نفى النبى أنه كاتبها ثم أكد أنه موجود فى كل كلمة من كلماتها ومستعد أن يمضى كل سطر منها اذا كانت لا تعجب حضرة اللورد ثم وصف الرجل الذى كتبها بأنه « رجل حاذق جدا » ثم

(١٠٧) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٠٨) العدد نفسه .

(١٠٩) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

تأسف المندوب السامي على أن الوثيقة غير معتادة في تاريخ الخارجية ولكنه أصر كذلك على عرضها وكانت وجهة نظره بما أن اللورد كيرزون قد تقدم ببعض الاتهامات ضده في البرقية المرسلة إليه ، وقد عرضت هذه البرقية على الحكومة فربما تكون هذه الرسالة رداً منه على تلك الاتهامات ومن الواجب لذلك أن يصر أيضاً على عرضها (١١٠) .

وقد زود اللنبى تقريره ببيان شفهي مع كيرزون مما زاده شرحاً ، ورد على أسئلة وزير خارجيته (١١١) ، الذي حاول اقناعه بسحب استقالته قائلاً أنه عندما كان نائبا للملك في الهند كثيراً ما كانت الحكومة ترفض مقترحاته ، ومع ذلك لم يفكر في الاستقالة (١١٢) .

وقد رد المندوب السامي بأنه لا يريد أن يقارن بين عمله وبين عمل اللورد كيرزون « فان مسلكه واضح وأن كلمته كانت حينئذ عملة سائرة بين القاهرة والخرطوم فاذا هو وافق على العودة الى القاهرة بعد رفض مقترحاته ، فمعنى ذلك أنها لن تساوى قيمة الورق التي كتبت عليه ، وثانياً أنه لا يستطيع أن يضحى بأى ثمن بالثقة التي يتمتع بها في مصر ، فسأله كيرزون عن صعوبة إيجاد خلف له وخاصة في تلك الظروف ، فقال اللنبى « لو سألتني النصيح لقلت لك أرسل رجلاً في مثل كفاءتي أو خير مني لو استطعت أن تجده (١١٣) .

(١١٠) المرجع نفسه ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(١١١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١١٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(١١٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

وان كنت أعتقد أن طلب وزير الخارجية من اللورد اللنبى
بسحب استقالته أنه قد وافق على تأجيلها الى حين مباحثاته مع مجلس
الوزراء ليعرف مصير اقتراحاته غير دقيق تماما (١١٤) ، وأرى أن
الرأى القائل بأن اللنبى قد أبلغ كيرزون بأنه يستحيل عليه تنفيذ
سياسة لا يؤمن بها وأنه سيستقيل اذا فشلت المفاوضات هو الأقرب
الى الصحة (١١٥) .

كما أن قول ويفل نفسه بأن الحكومة البريطانية كانت تعد
لاقالة اللنبى ومستشاريه لا يتمشى مع قوله « بتوسل كيرزون »
لللورد اللنبى بأن يسحب استقالته (١١٦) . وقد انتهى الحديث
بين اللنبى ووزير الخارجية الذى استمر ساعة ونصف بنقطة شديدة
من كيرزون على مسلك المستشارين لتقديم استقالتهم تضامنا مع
اللنبى ، فأجاب اللنبى بأنه يعتبرهم قد خدموه بولاء كما خدموا
حكومة جلالة الملك ، وبأنه لا يسمح بالمناقشة فى هذه النقطة (١١٧) .

ويتضح من هذا الحوار مدى قوة شخصية اللنبى واصراره
على موقفه ، فقد كان ندا لوزير الخارجية ورفض الاصغاء لنصيحته ،
وهذا على عكس ما كان بين وينجت وخارجيته فرغم صواب رأيه
فانه لم يستطع اقناع الخارجية به .

وأمام اصرار اللنبى قدم كيرزون التقرير الى رئيس الوزراء
مشفوعا بمذكرة منه عليها ملاحظاته ليكون رئيس الوزراء على بصيرة

(١١٤) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ ، ١٩٢٢/٢/١١ ، المقطم : ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١١٥) المقطم : ١٩٧٢/٢/٤ ، وانظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٥ . أن كيرزون رفض
الاستقالة .

(١١٦) انظر ويفل ، ص ٨٠ .

(١١٧) المرجع نفسه ، الأخبار : ١٩٢٢/٣/١٣ .

قائمة بالمسألة من وجهة النظر البريطانية تمهيدا للبحث فيها
مجلس الوزراء (١١٨) .

وفي الوقت نفسه اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في غيبا
لويدي جورج للبحث في المسألة العسكرية بدليل اشتراك المارشال
ولسن رئيس هيئة أركان حرب الأمبراطورية فيه (١١٩) ، وعلة
المقظم على هذا الاجتماع بأن الوزراء الذين حضروا هم الذين يعارضون
في حل المسألة العسكرية الحل الذي تريده مصر ، وما دعوا
للمارشال « ولسن » الا لتأييد موقفهم بالحجة العسكرية الفنية
لأن رأى « ولسن » معروف ولا يحتمل أن يغيره بنفسه ، ومع ذا
لا يمكن الأخذ برأيه اذا رفضه مجلس الوزراء والبرلمان ، لأن الحد
النهائي لهاتين السلطتين حتى في الأمور العسكرية (١٢٠) .

ومن الواضح أنه كان بين الوزراء البريطانيين انقسام
الرأى على كيفية حل المسألة المصرية ، فقد كان بين كبار الوزراء
البريطانيين أفراد يعارضون في التساهل (١٢١) ، مثل موقف
تشرشل الذي كان متمسكا بضرورة تقديم مصر الضمانات اللازمة
لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية في مصر قبل أن تعلن انجلت
الموافقة على إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وكان مصرا على تمسك
هذا مهما كان تصميم المصريين (١٢٢) . وقيل ان هؤلاء الوزراء
يتشبهون بكل وسيلة لتنفيذ خطتهم حتى أنهم لم يترددوا في انقاذ
المستر لويدي جورج قبيل حسم المسألة الأيرلندية ، وبعد حديث

(١١٨) المرجع نفسه ، ص ٨٠ - ٨١ .

(١١٩) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٣ . المقظم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٢٠) المقظم : العدد نفسه وانظر العدد ١٩٢٢/٢/١٥ تعليق فالندين .

النفوذ القوى لتشرشل في مجلس الوزراء الذي تغلب على كيرزون .

(١٢١) المقظم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٢٢) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ .

المشهور مع عدلى (*) باشا فكان ظهور مشروع كيرزون نتيجة ذلك
الضغط (١٢٣) .

وقد سارع اللورد اللنبى والسير كليتون مستشار الداخلية
لمقابلة رئيس الوزراء فى قصره الريفى ومحدثته محادثة غير رسمية
تمهيدا للبحث الرسمى الذى سيعقد فى مجلس الوزراء ، ويبدو أن
لنهابهما علاقة بمذكرة كيرزون حيث استشف اللنبى من حديثه
مع كيرزون أن مهمته ستلقى المعارضة التى توقعها البعض من وزارة
الخارجية وبعض الوزارات الأخرى ، فكانت الباعث للصحف
الانجليزية على حملاتها الأخيرة على اللورد كيرزون ، أو أن اللنبى
رأى اختيار هذا السبيل حتى لا يقتصر المستر لويد جورج فى ابداء
حكمه على ما أرسل اليه من الأوراق (١٢٤) . ويبدو أن اللقاءات
والمحادثات قد تعددت بين اللنبى وزملائه من ناحية ورئيس الوزراء
وبعض زملائه من ناحية أخرى وذلك للبحث والتشاور عله يقنع
أحدهم الآخر قبل أن تجرى المناقشة فى مسألة مصر فى مجلس
الوزراء ككل (١٢٥) .

ففى ١٧ من فبراير تم لقاء بين اللورد اللنبى ورئيس الوزراء
دام مدة طويلة ، قيل ان الغرض منه سماع آراء اللنبى حتى يستطيع
لويد تكملة تقريره الذى وضعه عن المسألة المصرية (١٢٦) .

(*) انظر عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٤٥ حديث
لويد جورج مع عدلى واقتراحه ذفى سعد ثم بعد ذلك استئناف المفاوضات .
(١٢٣) المقطم ، العدد نفسه .
(١٢٤) المقطم : العدد نفسه .
(١٢٥) انظر الاخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ .
(١٢٦) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٧ .

كما قابل أيضا اللبني يصحبه السير كلايتون المستر آيموس ،
المستر لويد جورج واللورد كيرزون ومستر تشمبر لين وقد وصفتها
جريدة « الديلي نيوز » بأنها المقابلة المنتظرة منذ زمن طويل (١٢٧) ،
وما كادوا يجتمعون حتى قوبل اللبني بنيران حامية من الأسئلة
والاعتراضات على مقترحاته ، ولكنه بإدراهم باظهار نفاذ صبره شاكيا
تعدد المرات والقرصن التي رفضت فيها نصائحه (١٢٨) .

فرد رئيس الوزارة ولكنك تطلب مني الآن أن أترك مركزنا
في مصر دون أي ضمان فقطاعه آيموس قائلا « ليس ذلك يا سيدي
وصفا صحيحا لمقترحات اللورد اللبني » . فاستمر لويد مكررا
اعتراضات الحكومة ، فرد المستشار القضائي عليها وبينما المناقشة
مستمرة تدخل اللبني مقاطعا « حسنا يا سيدي لا فائدة اذن من
المناقشة أكثر من ذلك ، لقد أخبرتك بما اعتقدت ضرورته ، وليس
من شأنى أن أرغمك عليه ، ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر
القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك ، وسوف
أخبر زوجتى لكى تعود الى الوطن (١٢٩) » .

فرد لويد « أنك انتظرت خمسة أسابيع ، فهل يضيرك أن
تنتظر خمسة دقائق أخرى » ، ثم أعلن موافقته على مشروع
اللبني (١٣٠) ، وذلك عن طريق اعداد مقترحات معينة مبنية على
ما جاء فى هذا المشروع مع تعديلات أخرى ، ثم بعد ذلك تقدم هلم

-
- (١٢٧) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٧ وتذكر كذلك أن المندوب السامى وزميله
عادوا وقابلوا رئيس الوزراء وأيضا الأخبار ١٩٢٢/٢/١٧ .
(١٢٨) ويفل : المرجع السابق ، ص ٨١ .
(١٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٨٢ وانظر أحمد شفيق المصدر السابق والجزء .
ص ٧٧٠ . « أنه قدمت اقتراحات معينة فى أثناء هذا اللقاء فى نقطتين قبلهما
اللبني لأنهما لا تمسان مركزه » .
(١٣٠) ويفل - المرجع السابق ، ص ٨٢ .

المقترحات الى مجلس الوزراء (١٣١) . فرد المندوب السامي أنه سيفحص تلك التعديلات ، ثم يعطى اجابته النهائية عليها ، ولكن مستشارية الدين وضعت أمامهم التغيرات المقترحة بعد الاجتماع أكدوا له أنها تغييرات في الصيغة لا أهمية لها على الإطلاق وبأنه قد حصل على كل ما أراد (١٣٢) .

وعندما اجتمع مجلس الوزراء بالكامل أطلع على التقرير الذي وضعه لويد جورج ثم تقرير كيرزون واقتراحات اللنبى (١٣٣) . ولم تأت المعارضة من أعضاء الحكومة الذين سبق وأن رفضوا المشروع ولا من تشرشل الذي كان أكثرهم تصميمًا على رفضه بل أتت من اللورد كيرزون الذي كان في الأصل يؤيد هذا الحل ، اذ أخذ يصر على الرأي القديم بأنه لا سبيل الى الغاء الحماية الا بعد الاتفاق على مسائل التحفظات ، وقد قيل أن معارضة كيرزون لأنه « ينفر كل النفور عن التنازل عن سلطة وزارته » (١٣٤) .

ويبدو أن نقطة الخلاف التي كانت بين اللنبى ومستشاريه من جهة ولويد ووزارته من جهة كانت حول الضمانات التي تستطيع مصر أن تعطيها لتأمين المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبي ، واستبقاء بريطانيا للحق والسلطة في حماية الجاليات الأجنبية (١٣٥) . ويرى اللنبى أنه اذا تولت بريطانيا السيطرة على طرفى القناة من الشمال والجنوب واحتفظت بالمطارات

(١٣١) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٧ .

(١٣٢) ويقل : المرجع نفسه والصفحة : .

(١٣٣) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٧ .

(١٣٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١٣٥) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٢٤ .

فى هليوبوليس وأبى قير ، فانها تؤمن أمانا تاما على مواصلاتها مع
بلدان الامبراطورية الواقعة فى الشرق (١٣٦) . ولكن كانت فكرة
لويد الموافقة لنظرية أركان حرب الامبراطورية ، هى أن المواصلات
لا تؤمن بالاقتصار على احتلال أجزاء من القناة ، ولا بد لتأمينها من
احتلال الاسكندرية والقاهرة ، ولا سيما الأخيرة لتأمين ترعة
الاسماعيلية التى تشرب منها الحامية على القناة (١٣٧) .

وقد تغلبت وجهة نظر الحكومة البريطانية بقبول اللبى اقتراح
لويد ببقاء الحماية البريطانية فى القاهرة والاسكندرية وفيما عدا
ذلك فقد كانوا متفقين عليه وعلى أية حال فقد انتهى الأمر الى موافقة
مجلس الوزراء البريطانى على اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،
بعد ادخال تعديلات قليلة عليه « أهمها أنه جعل الأمر فى البرلمان
شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك فى أصل المشروع ، وذلك
تمشيا مع السياسة البريطانية فى احتضان العرش ، وبسبب الرغبة
فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان (١٣٨) .

ولا شك أن صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يعد نجاحا
للورد اللبى ومستشاريه الذين ضحوا بمناصبهم تضامنا معه ،
فأمام اصراره وقوة صلابته فى مواجهة معارضييه استطاع أن ينشزع

(١٣٦) المقظم : ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١٣٧) المقظم : ١٩٢٢/٢/٢١ وانظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٥ الشروط التى يلج

اللبى فى طلبها من حكومته منها الغاء الامتيازات - حماية انجلترا مصالح
الأجانب ، ابقاء الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية فى مناصبهم من عام الى
خمس أعوام حسب النظام الذى يوضع - السودان - الغاء مركز المندوب السامى
ويعاد لقب قنصل جنرال وان كنت استبعد هذا الشرط الأخير - ونلاحظ أن معظم
هذه الشروط قد وافقت عليها باستثناء « الامتيازات » وهذا كان غير ممكن فى مثل

تلك الظروف لارتباطه بمصالح الدول الأخرى .

(١٣٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

منهم الموافقة على مقترحاته حتى صدق القول أنه « حارب وزارتي الخارجية والمستعمرات بيد ، وقمع الشعب المصري باليد الأخرى ، بعد أن قدم إلى بلاده يحمل استقالته في جيبه ، مصرا على ضرورة إطلاق يده » (١٣٩) .

ولم يكن ذلك بالطبع هو العامل الوحيد في خضوع الحكومة البريطانية لرأى مندوبيها السامي فقد كان هناك الراى العام البريطانى وصحافته التى كانت تؤيد اللبى ، كما كان وهو الأهم أن هذا المشروع يعد مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر ، بمعنى أنها وجدت فيه خروجا من المأزق الذى وضعت نفسها فيه ، فهى قد رفضت التعامل مع الممثل الحقيقى للشعب المصرى أى سعه زغلول باعتبار ذلك اذعانا ، وفى الوقت نفسه فشلت فى الاتفاق مع جماعة المعتدلين الذين راهنت عليهم ، ولم يكن أمامها غير الضم واستخدام العنف على حد قول اللبى وهو أمر مخفوف بالمخاطر . وخاصة أن بريطانيا لم تخسر كثيرا بهذا المشروع فالمقترحات موضوعة على أساس نصوص كيرزون التى هى أسوأ من نصوص مشروع ملر (١٤٠) ، وبهذا كان التصريح خطوة الى الأمام .

وفى النهاية كان هناك سبب مهم لوقوف اللبى ومستشاريه من ضرورة اصدار التصريح وفى الوقت نفسه موافقة حكومتهم ، الا وهو استمرار المقاومة المصرية للوجود الاحتلالى مما انعكس على تدهور الأوضاع فى مصر ، من صعوبة تشكيل وزارة مصرية ، واستخدام الانجليز لسياسة القمع ، الى تدهور الحالة المالية

١٣٩ (الأخبار : ١٩٢٢/٩/١٢ •

(١٤٠) انظر : د. عبد العظيم رمضان ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

والاقتصادية في البلاد ، وتعرض مصالح البريطانيين للخطر ، الى جانب أيضا صعوبة وضع الموظفين البريطانيين القائمين على أمر الادارة في مصر وقد كان رأى الصحف البريطانية على نجاح اللنبى فى اصدار التصريح « بأنه فاز فوزا قاطعا على الذين كانوا يعكرون الماء فى مجلس الوزراء البريطانى ، فان الاستقلال الذى يعرض على مصر الآن حقيقة » وأن الوطنية المصرية استطاعت عن طريق اللنبى تحقيق آمالها التى هى مصالح مصر ومصالح بريطانيا (١٤١) !! .

فان المقترحات تعطيههم دستورا جديدا تنال به مصر كل طلب معقول من الأمنى القومية (١٤٢) ، ولا ننوى التدخل فى شئون مصر ولكننا ننوى أن لا ندع أحدا غيرنا يفعل ذلك (١٤٣) . وقد علق الكولونيل الجود بأن اللنبى قد نجح حيث فشل ملتر وكيرزون اللذان يعدان من رجال السياسة الذين يفوقونه حنكة وسياسة ، فالفكرة كانت فكرته دون سواه (١٤٤) ، بل هى ثمرة اختباره (١٤٥) . فان الاتفاق بين مصر وانجلترا كان بعيد المنال بالمفاوضات ، كما أن التحالف مستحيل كنتيجة للمحادثات ، وإذا كانت الحكومة البريطانية تريد تسوية ، فان عليها أن تقطع هى الخطوة الأولى ، وقد كانت هذه هى فكرة اللنبى « الحكيمة » فاقتنع مجلس الوزراء بصحتها (١٤٦) .

(١٤١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٩ .

(١٤٢) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٨ .

(١٤٣) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٢ .

(١٤٤) الأهرام : ١٩٢٢/١٠/٢٣ . المقطم : ١٩٢٢/٢/١٠ .

(١٤٥) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٠ .

(١٤٦) الأهرام : نفس العدد .

وقد اعترف اللورد اللنبى فى خطابه لشركة صانعى الجلد
ببلندن بحقيقة تصريح ٢٨ فبراير الذى هو صانعه الأول بقوله : ان
تصريح ٢٨ فبراير يسير بمصر بصورة جلية نحو الحكم الذاتى
لا نحو الاستقلال التام الذى تطلبه مصر ، وأن غالبية المصريين
ممتنون مما عملناه وراغبون فى التوصل الى اتفاق نهائى (١٤٧) ،
فردت الصحف بلهجة غاضبة على هذا القول أن اللورد كرومر
واللورد ملنر وغيرهما من رجال السياسة البريطانيين قالوا هذا
القول عاما بعد عام ثم جاء اللنبى الآن وردد القول نفسه . ولكن
الحكم الذاتى لا يرضى المصريين لأنهم لا يقنعون الا بالاستقلال
التام (١٤٨) .

كما ردت وادى النيل على موقف اللنبى هذا بأنها لن توجه
اليه اللوم على تقديره « المنحة الانجليزية » يقصد التصريح بأنها
أكثر مما كان ينتظره ، وله أن يحكم بأشد حكم على المصريين مادام
قد وجد بين المصريين نفرا كان عونهم أثمن للسياسة الانجليزية من
جميع العوامل الأخرى التى تستند اليها .

والحقيقة أن الانجليز جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير ، وهو
لا يختلف فى عناصره عن الحماية باعتبارها منحة ، أما اذا كان القصد
جعل تصريح فبراير صلة للصداقة مع المصريين فان الأجدار باللنبى
والانجليز ان يحسبوا لها حسابا ، لأنه فى الواقع هوة بينهم وبين
المصريين (١٤٩) .

(١٤٧) نفسها : ١٩٢٣/١٠/٢٥ . وايضا : ١٩٢٣/١٠/٢٢ .

(١٤٨) الدورية نفسها والعدد وايضا ١٩٢٣/١٠/٢٣ ، رد على خطاب اللنبى .

(١٤٩) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٢٣ .

أما السير « ايموس » وهو من الذين شاركوا في صنع تصريح فبراير ، فقد كان رأيه أن التصريح ليس صادوا عن ضعف بل عن حكمة فان النبي والمستر لويد جورج باقداهما على تلك الخطوة الجريئة ، قد حالا دون وقوع « صفحة موجهة بين انجلترا ومصر ، وذهب كثيرون أبعد من ذلك فيقولون ان هذا التصريح لم يدرأ أخطارا عظيمة فحسب بل انه أعاد التقاليد الصحيحة لسياسة كرومر ! »

وأضاف ايموس بأنه لا شك أن التصريح كان له أثر ظاهر في تلطيف شعور العداء في مصر (١٥٠) .

وقد ردت كوكب الشرق بحق على هذا الرأي بقولها « ان الانجليز لم يعطونا بذلك التصريح شيئا وأخذوا منا أشياء كثيرة متسلحين بالتحفظات الأربعة التي وردت فيه هذه التحفظات يتذرعون بها كل يوم للتدخل في شئوننا الداخلية قبل الخارجية (١٥١) .

وفي الحقيقة فانه كثيرا ما تدخل الانجليز في شئوننا الداخلية والخارجية بحجة التحفظات الأربعة فتدخلوا في الدستور والبرلمان ، وفي تعيين الوزارات أو الاطاحة بها ، وفي مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات وفي أزمة الجيش في سلسلة من الانتهاكات للحياة السياسية المصرية .

وعلى كل حال ظلت الصحف البريطانية تشن على التصريح وصانعه ، وتدعى أنه ليس مقيدا بشروط مطلقا (١٥٢) ، وكان

(١٥٠) الأهرام : ١٩٢٣/٣/٢ ، مقال ايموس نشر في مجلة القرن ١٩ الانجليزية ، .

(١٥١) كوكب الشرق : ١٩٢٩/٣/٢ .

(١٥٢) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٢١ .

التحفظات ليست قيودا كما أطلقت على اللنبى أنه واضح أسس
السياسة البريطانية التي قام عليها البناء السياسى فى مصر (١٥٣) ،
وتمتدح رئيس الوزراء مستر لويد جورج لتقديره أهمية الحقائق
التي قدمت له ، وأن التعديلات التي ارتآها قد زادت من قيمة
مقترحات اللنبى (١٥٤) .

وتمتدح التصريح بأنه لم يكن معاهدة بل منحة من بريطانيا
التي احتلت مصر وأقرت الأمن فيها ووفرت لها الرخاء فى عهد
كرومر ثم سلمتها فى أحسن حال لحكومة دستورية أقيمت على
عجل (١٥٥) .

وقد علق الأستاذ أمين الرافعى بأن الاتفاق لا يحقق أمانى
مصر فى الاستقلال التام ، بل وجهات نظر الانجليز متفقة فى مسألة
بقاء الحماية البريطانية فى مصر واختلافها مقصور على طريقة توزيعها
وأماكن وجودها . ورأى أن الهدف من تلك السياسة تمهيد الطريق
لمفاوضة جديدة تنال منها انجلترا ما لم تنله بوسائل شدتها
وضغطها (١٥٦) .

وعلى العموم فإنه كان طبيعيا أن تمتدح الصحف البريطانية
التصريح باعتباره لم يقلل من مكانة الاحتلال الشىء الكثير ، بل ظلت
قوات الاحتلال موجودة فى مصر كما ظلت الكلمة العليا لدار المندوب
السنامى .

• (١٥٣) الأهرام : ١٩٢٦/٥/٥

• (١٥٤) المقطم : ١٩٢٢/٢/٢١ • والأخبار : العدد نفسه .

• (١٥٥) الأهرام : ١٩٢٨/٣/٦

• (١٥٦) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٩

وقبيل رجوع اللنبى الى مصر حاملا التصريح أعلن أنه مترشح الى النتيجة التى وصل اليها مع مجلس الوزراء ، وأنه يعود مملوءا آملا بمستقبل مصر ، وأن جميع الأمور ستنتهى على ما يسرام ، كما أن مصر ليست فى الحقيقة فى حالة سيئة ، (١٥٧) . وألقى المستر لويد رئيس الوزراء البريطانى بيانا عن المسألة المصرية فى البرلمان البريطانى ، أوضح السبب فى كون التصريح صادرا من طرف واحد راجعا الى عدم وجود حكومة مصرية فى الوقت الحاضر . تستطيع أن تربط مصر بعلاقة مع بريطانيا وتقدم الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الامبراطورية البريطانية .

ثم أكد على أن اللورد اللنبى مؤيد لهذه الخطة بكل قلبه كما أيدها موظفو الحكومة الانجليزية من جميع المراتب ، ثم أعلن على ثقته على موافقة البرلمان والشعب البريطانى عليها (١٥٨) .

وقد تأجل نشر الوثائق الخاصة بالتصريح حتى يوم ٢٨ فبراير ليكون اللنبى قد وصل الى مصر حتى تنشر فى الوقت نفسه فى لندن والقاهرة حسب طلب المندوب السامى ، الذى رغب فى عدم الخوض فيها فى دوائر بريطانيا السياسية الرسمية وغير الرسمية قبل وصوله الى مصر ، فكان أن أصدرت الحكومة البريطانية على كتمان الاقتراحات حتى تقديمها الى السلطان بوصول اللنبى (١٥٩) .

وعند بحث المسألة فى مجلس العموم البريطانى ، طلب أحد الأعضاء من المستر لويد ألا تعرض المقترحات على ولاة الأمور فى مصر قبل أن يطلع عليها البرلمان وينظر فيها ، وقد رفض رئيس

(١٥٧) المقطم : ١٩٢٢/٢/٢١ .

(١٥٨) أحمد شفيق ، تمهيد ، ج ٣ ، ص ٢٧ نص الخطاب من ٢٠ - ٣٠ .

(١٥٩) المقطم : ١٩٢٢/٢/٢٣ .

الوزراء إجابة هذا الطلب ، ورد أن هذه الاقتراحات تعرض على مصر
مع تفهيمها جيدا أنها تعرض عليها شرط موافقة البرلمان البريطاني
عليها قبل أن تصبح نافذة المفعول .

كما طلب أحد الأعضاء نشر المكاتبات التي دارت بين المندوب
السامي في مصر وبين الحكومة البريطانية ، وأجابه لويد بأنه ليس
موقفا بأن هذا الأمر مما يرغب فيه ، ولكنه سيستشير اللنبي في
هذا الأمر (١٦٠) .

ونلاحظ من أقوال رئيس الوزراء البريطاني في مجلس النواب
حرصه على أن يؤكد على موافقة اللورد اللنبي والموظفين البريطانيين
في مصر على التصريح ، مما يعنيه ذلك من دلالة على أن توافقتهم
أثرها على النواب ، باعتبارهم المعاشين للحالة في مصر ، وفيما يتعلق
بسؤال نشر المكاتبات حرص أيضا لويد رغم عدم موافقته على ذلك
على استشارة اللنبي فيما يؤكد على ثقته التامة بمندوبه السامي
وصواب رأيه .

وصل اللنبي إلى مصر يوم ٢٨ فبراير يرافقه المستر ايموس ،
والكابتن كلايتين ياوره في حين تأخر كليتون (*) لبعض
الوقت (١٦١) .

وقد اجتمع كين بويد السكرتير الشرقي لدار الحماية ،
وعبد الحميد بدوي سكرتير مجلس الوزراء ، وبعض موظفي المجلس
في المحطة بعد استقبال المندوب السامي ثم ساروا معا ومعهم طرفان

(١٦٠) نفسها : ١٩٢٢/٢/٢٤ .

(*) كليتون : مستشار الداخلية .

(١٦١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٩ .

كبيران يحتويان على الأوراق المهمة التي تتعلق بالمسألة المصرية ومهمة اللورد اللنبني (١٦٢).

أبلغ المندوب السامي السلطان بتصريح ٢٨ فبراير وهو عبارة عن وثيقتين الأولى تحمل عنوان تصريح لمصر وهو يتضمن إلغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد صدور قانون التضمينات مع احتفاظ بريطانيا بتتولى المسائل الآتية إلى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- ٤ - السودان (١٦٣) .

والوثيقة الثانية عبارة عن كتاب مفصل إلى السلطان وصفها مؤرخ الحركة الوطنية بأنه وثيقة سياسية على جانب كبير من الخطورة ، وهو يشمل ١١ فقرة تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها إزالة الأثر السيئ لتبليغ ٣ ديسمبر ، وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في مشروع كيرزون بشأن المستشفيات البريطانيين في وزارتي المالية والحقانية فتذكر أن الحكومة البريطانية لم تهدف بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شئون مصر ،

(١٦٢) نفسها : ١٩٢٢/٣/١ وانظر أحمد شفيق ، المصدر السابق والجزء ١ ، ص ٢ ، ١

(١٦٣) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٣٦ وأحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ١ ، ص ٥ .

وكل ما قصده أن تستبقيهم أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية . وفي الفقرة السابعة تقرر الحكومة البريطانية التدابير التي اتخذت ضد سعد زغلول ، وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشرة الموافقة على المبادئ التي اشتمل عليها برنامج ثروت باشا ، فتوافق على إعادة منصب وزير الخارجية وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر ، والثانية لإنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسية والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصري (١٦٤) (*) .

وقد أيد البريطانيون في مصر سياسة اللبني في إصدار التصريح فقد قدم اللبني إلى وزارة الخارجية البريطانية كتابا من مجلس الاتحاد البريطاني بمصر يذكر « أن المجلس بعد إمكان النظر بدقة في مذكرة اللبني إلى السلطان مع مشروع المعاهدة يرحب بالتصريح بصفته أهم تصريح يتعلق بالسياسة البريطانية في مصر منذ تقرير اللورد جرانفيل في يناير ١٨٨٤ (١٦٥) .

وبالإضافة إلى تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد موافقة البرلمان الانجليزي عليه ، أبلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية تبليغا هو جزء من وثائق التصريح تعلن فيه تمسكها بالتحفظات الأربعة ، وتعد تدخل أية دولة أخرى في شئون مصر عملا غير ودي بالنسبة لبريطانيا (١٦٦) .

(١٦٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ٣٥٩ - ٣٦٠ . الرافعي .
المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(*) أدخل الانجليز تعديلات على تلك الفقرة يجعل البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، انظر المرجع والصفحة السابقة .

(١٦٥) الأهرام : ١٩٢١/١٢/٢١ .

(١٦٦) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

أثر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ في وضعية دار المندوب السامي :

أولا : بالنسبة للمندوب السامي :

لم يغير تصريح ٢٨ فبراير من مركز المندوب السامي ونفوذه في مصر بل استمر يمثل القوة الأولى من القوى السياسية الموجودة في البلاد على الرغم من قدر الاستقلال الداخلي والخارجي الذي منحه التصريح لها ، فقد ظنت سلطته قائمة على دعائم التحفظات الأربعة (*) . وقد كانت « الجارديان » الصحيفة الانجليزية محقة في وصفها ، « أن اللورد اللنبي والجنود البريطانيين هم الذين يحكمون مصر بمساعدة ثروت باشا » فالاستقلال الصحيح لا يمكن مطلقا أن يتفق مع بقاء الحكم بيد السلطة المثلثة تبرم ما تشاء وتنقض ما تشاء والوزارة لا تفعل سوى مساعدتها على ذلك (١٦٧) .

وعلى الرغم من الغناء الأحكام العرفية فإن الفيلد مارشال اللنبي لا يزال مندوبا ساميا لانجلترا في مصر ، هذا اللقب يكمله لقب آخر وهو قائد القوات الانجليزية في مصر ليعطي المصريين صورة صريحة لماهية الاستقلال وقد أجاب صحفي انجليزي عن هذا السؤال فقال انهما يشوهان الاستقلال ويلغيانه (١٦٨) .

وكان اللنبي بالفعل قد كتب الى حكومته مقترحا تغيير لقب المندوب السامي الى لقب سفير ، حتى يدل على التغيير الذي أصاب العلاقة بين مصر وانجلترا فيكون له تأثير حسن على المصريين

(*) انظر الفصل الاول .

(١٦٧) الاخبار : ١٩٢٢/٩/٢٩ .

(١٦٨) وادي النيل : ١٩٢٣/٧/٢٠ .

مما يعاون حكومة ثروت على اقرار الأمور ولكن حكومته رفضت هذا الاقتراح كما سبقته الإشارة (*) .

ومن الغريب قول ايفنج نيوز « لما منحنا - مصر استقلالها لم يعد للمندوب السامي البريطاني من السلطة التي تمتع بها اللورد كرومر الا ظلها ، فقد انتقلت الأجزاء الجوهرية من سلطة المندوب السامي الى الوزارة المصرية (١٦٩) » .

وهذا قول مناف للحقيقة فقد ظل اللبى يتدخل فى شئون الحياة السياسية المصرية التى تلت التصريح .

كما لم يتغير الدور الاجتماعى الذى كان يقوم به المعتد أو المندوب السامى فى ظل الاحتلال ثم الحماية عنه عندما حصلت مصر على استقلالها المحدود بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

فعلى سبيل المثال نجد اللبى يقوم بزيارة الى دمنهور ، فيستقبله مدير البحيرة وكبار الموظفين والأعيان فيزور مدرسة الصنائع ومسجد الجيش وقد تلقى فى أثناء زيارته تلك احتجاجات عديدة على الحالة الحاضرة مذيلة بتوقيع المحامين والأطباء والأعيان (١٧٠) .

كما يقوم المندوب السامى وزوجته والمستتر كار السكرتير الأول والكاتبة هندى بزيارة مزرعة بهتيم التابعة للجمعية الزراعية

(*) انظر الفصل الأول .

(١٦٩) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ . وانظر الأهرام : ١٩٢٩/٢/٢٣ . رأى

الميجر تويدى فى مهمة المندوب .

(١٧٠) نفسها : ١٩٢٢/٦/٢٧

السلطانية ، وكان معهم الأمير كمال الدين حسين وفؤاد اباطة مدير الجمعية فطافوا بالمزرعة ومحل تجاربها في زراعة القطن والقمح وفي تربية الخيول والبقر .

وقد يبرهن مما رأينا من الهمة التي تبدلها الجمعية في تربية المواشي والطيور ومشاريعها الزراعية (١٧١) .

وهكذا نرى أن المندوب السامي استمر في ممارسة دوره الاجتماعي قبل وبعد التصريح ، مما يدل على أن حتى هذه الأمور الاجتماعية استمر يقوم بها دون تغيير باستثناء عدم وجود دور اللورد اللنبي بالنسبة لتشجيع التعليم الانجليز على عكس جميع المندوبين السامين سواء كانوا قبله أو بعده .

وبمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أنهى الحماية البريطانية على البلاد ونص على أن تكون مصر مستقلة ذات سيادة أمكن إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى في عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر .

وفي اليوم التالي من صدور التصريح تألفت وزارة عبد الخالق ثروت وبها وزارة الخارجية والتي تولى هذه الوزارة رئيس الوزراء نفسه (١٧٢) .

وكان اللنبي قد طلب الاذن من حكومته لكي يبلغ الممثلين الأجانب في القاهرة بأنه قد توقف عن القيام بعمل وزير الخارجية ، وأن ثروت باشا قد بدأ في القيام بهذه المهمة (١٧٣) .

(١٧١) نفسها : ١٤/٦/١٩٢٣ وانظر مثلاً الأهرام : ٢٠/٧/١٩٢٢ وقد السيدات

المصريات عند اللنبي ١٦/١٢/١٩٢٠ في بنها ١٥/١٢/١٩٢٠ اللنبي في طنطا .

(١٧٢) د . يونان لبيب رزق - الخارجية المصرية ، ص ٨٠ .

(١٧٣) F.O. 407/192 No. 101 Allenby to Curzin, March, 4, 1922.

وعلى أثر إعلان استقلال مصر في ١٥ مارس بعد موافقة مجلس النواب البريطاني على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (١٧٤) . وكتبت وزارة الخارجية الى معتمدي الدول السياسيين في مصر تبلغهم خبر إلغاء الحماية ، وطلبت منهم أن يبلغوا دولهم هذا النبا وأن العلاقات تكون من الآن فيما يتعلق بشئون الخارجية بينهم وبين وزير الخارجية المصرية (١٧٥) . وفي الوقت نفسه كتبت دار المندوب السامي مثل هذا الكتاب الى معتمدي الدول المذكورين وأبلغهم أن علاقاتهم أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية (١٧٦) . وفي واقع الأمر أنه رغم عودة وزارة الخارجية المصرية فان حكومة لندن أبت إلا أن تنتقض من السيادة الخارجية للبلاد . كما انتقضت من السيادة الداخلية بالتحفظات الأربعة .

وكان اللبى أول من فكر في وضع قيد على العلاقة التي ستنشأ بين وزارة الخارجية وبين الدول الأخرى ، وذلك عن طريق ما أسماه بمبدأ مونرو البريطاني « الذي يمنع الدول من التدخل في الشئون المصرية على غرار مبدأ مونرو الذي أعلنته الولايات المتحدة لمنع الدول من التدخل في شئون جاراتها ، وقد رأى أن تطبيق هذا المبدأ سوف يقلل من احتمالات تدخل أى دولة في شئون مصر (١٧٧) » فكان أن أرسلت الحكومة البريطانية في ١٥ مارس الى ممثلها في الخارج وذلك بعد موافقة البرلمان الانجليزي على التصريح أعلنت ما أسماه اللبى « بمبدأ مونرو البريطاني » ليبلغه هؤلاء الى حكومات المعتمدين (١٧٨) . لديها كما سبقت الإشارة .

١٧٤ (١٧٤) الأمر رقم ١١/٣/١٩٢٢ .

١٧٥ (١٧٥) نفسها : ١٧/٣/١٩٢٢ .

١٧٦ (١٧٦) نفسها : العدد نفسه .

(١٧٧) F.O. 407/191 No. 40 Allenby to Curzon Dec. 5, 1921.

(١٧٨) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٨٠ الرافعى ، المرجع

السابق ، ص ٤٣ .

وقد جاء فى هذا التبليغ ما يلى :

- أن انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فى مصر فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر .
- سيكون للحكومة المصرية حرية إعادة انشاء وزارة للخارجية تمهيدا لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلا دبلوماسيا وقنصليا .
- ولن تمد بريطانيا العظمى فى المستقبل حمايتها على الرعايا المصريين فى البلاد الأجنبية الا فى الحدود التى تطالبها بها الحكومة المصرية ، الى حين اتمام تمثيل مصر الدبلوماسى فى تلك البلاد .
- ان رخاء مصر وسلامتها ضروريان لأمن الامبراطورية البريطانية ، ولذلك فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينهما وبين مصر مصلحة بريطانية أساسية وقد تحددت هذه العلاقة الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد أثبتته حكومة صاحب الجلالة من حيث أنه من الأمور المتصلة بحقوق الامبراطورية ومصالحها اتصالا حيويا ، ولن تسمح بمناقشة من جانب أى من الدول الأخرى .
- وبناء على هذا الأساس تعد الحكومة البريطانية أى محاولة من تلك الدول للتدخل فى شئون مصر عملا عدائيا كما ستعتبر أى عدوان على الأراضى المصرية عملا تعاقب عليه بكل الوسائل التى تملكها (١٧٩) .

(١٧٩) المرجع نفسه والصفحة د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ ، الرافعى ، ص ٤٣ - ٤٤ . انظر نص التبليغ .

ويعتبر هذا التبليغ الذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو البريطانى »
بخصوص مصر جزء من وثائق تصريح ٢٨ فبراير (١٨٠) .

وقد علفت جريدة الأخبار على ذلك بقولها ان المعنى الحقيقى
الذى تقصد اليه انجلترا من انتهاء الحماية أن تبقى مصر فى حكم
البلاد الذى يعتبره الانجليز جزءا من امبراطوريتهم لذلك فقد تضمن
تبليغ انتهاء الحماية للأملاك الانجليزية ، أنها لا يترتب عليه تغيير
فى الحالة الحاضرة بالنسبة لبقية الدول فى مصر ، فالحكومة
البريطانية خشيت أن يكون تصريحها بانتهاء الحماية مؤديا الى
اعتبار مصر مستقلة فى نظر الدول فبادرت الى القول بأنها ستبلغ
هذه الدول معنى السياسة الجديدة .

أى لتنفى عن الغاء الحماية الصفة الدولية باعلانها للدول أن
هذا القرار لا يخرج مصر عن موقفها الحاضر .

فان أرسلت مصر سفراء وقناصل للدول الأجنبية ، فان
الحكومات لا تعامل هؤلاء السفراء باعتبار أنهم ممثلون لحكومة
مستقلة وأن تقدمهم باعتبارهم تابعين لوزارة الخارجية البريطانية
أى أن مصر تصبح حكما حكم الممتلكات المستقلة الانجليزية ،
فيما تؤذن للأخيرة بإرسال سفراء الى الدول الأجنبية (١٨١) . اذا
فان التمثيل السياسى الخارجى الذى يعتبر مظهرا من مظاهر السيادة
الخارجية قد انتزعت منه الحكومة البريطانية هذه الميزة بما قررت
من ابقاء علاقتها بمصر علاقة خاصة لا تهم الدول الأجنبية وبذلك

(١٨٠) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٢ حيث ذكرت أن النفوذ البريطانى سيمثل
بمذهب مونرو وأيضا د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .
(١٨١) الأخبار : ١٩٢٢/٣/١٢ . وانظر أيضا الأخبار : ١٩٢٢/٣/٥ ،
ضمانات انجلترا تهدم الاستقلال .

فإن هذا التمثيل مظهرا شكليا ، وإذا كانت إنجلترا قد سلمت به
فذلك لعلها إن هذا التسليم لا يكسب مصر أية فائدة مادامت الحالة
الحاضرة بالنسبة لموقف الدول في مصر لن يتغير (١٨٢) . وفي
الحقيقة فإن رغم عودة وزارة الخارجية فإن الحكومة البريطانية
قد قبلتها بهذه القيود بحيث لا تستطيع مصر أو أى دولة أخرى
إقامة علاقات لا ترضي عنها إنجلترا أو تضر بمصالحها . فإني
جميع المسائل التي لها أهمية لبريطانيا فإنها سوف تقوم بالتدخل
بينها وبين الدول الأجنبية . وبذلك عادت وزارة الخارجية وتوليها
هذه الوصاية البريطانية بها ترتب عليه نقص من سيادتنا الخارجية
أيضا . وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعيد به منصب وزير
الخارجية لم يذكر أيضا من اختصاص هذا الوزير المصري إلا العمل
على تحقيق التمثيل السياسي والقنصلي في الخارج .

ولم يشر الى نظام المخابرات والاتصالات بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الأجنبية بعد اعادة منصب وزير الخارجية (١٨٣).

وهذا يفسر امتنع الوزارة المصرية الموظف الذي كان مكلفا
بمهام الشؤون الخارجية من قبل مدار المندوب السامي قبل إعادة
منصب هذا الوزير ، فان النبي يقول في التغرافه الى كيرزون
« ليس عند ثروت اعتراض في تعيين من يخلف كريج في وزارة
الخارجية » (١٨٤) ، وبهذا حرصت الحكومة البريطانية على استغلال
هذا الموقف بأن تضع عينا على الوزارة الجديدة فكان أن عينت
المستتر كين بويد السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي مديرا
عاما بوزارة الخارجية المصرية (١٨٥) . وهو المنصب نفسه الذي

(١٨٢) المدورية تحفظها أو العبدة. منجم ١٧٧٢/١٧٧٣ : ١٧٧٤ (١٨٢)

• ۱۹۳۲/۳/۵۵ : ۱۸۳ (۱۸۳)

١٨٤ (المقطم) : ١٩٠٢/٢٧٢٥

(١٨٥) د. يونان لمبيد رزق ، المرجع السابق ، كمن ٨٨ .

كان يشغله مستر كريج ، وكان إدارة الأعمال الخارجية قد بقيت بعد هذا التغيير على الحالة التي كانت عليها قبله في يد ذلك الموظف البريطاني أو على الأقل تحت عينيه .

وقد مارس المندوبون الساميون التفاوض نيابة عن الحكومة المصرية مثل مقابلة المندوب السامي لويد الموسولينى فى إيطاليا والتفاوض حول الحدود المصرية الليبية نيابة عن مصر ، وزيارته كذلك الى باريس وبحثه المسائل المتعلقة مع الحكومة الفرنسية رغم وجود ثروت آنذاك فى باريس :

ثانيا : موظفو دار المندوب السامى :

وفيما يتصل بموظفى دار المندوب السامى فلم يكن لتصريح ٢٨ فبراير تأثير مباشر على وضعهم باعتبارهم موظفين لدى حكومتهم ، وإنما كانت التنقلات التى حدثت بينهم هى اجراء عادى كانت الدار تتعرض له كآى هيئة دبلوماسية فقد استندى المستر سيلبى السكرتير الاول لدار المندوب السامى الى بلاده (١٨٦) ، وعين خلفا له المستر « ارشيبالد جون كى » فى وظيفة السكرتير الاول للوكالة البريطانية (١٨٧) .

كما اعتزل هندرسون السكرتير الشرقى للدار كذلك الخدمة نتيجة لمرضه ، وخلفه المستر « فرنس » ، الذى سيلعب دورا مهما مع اللبى ، وكان يشغل منصب مفتش فى الاسكندرية برتبة بكباشى ، وعين فى أثناء الحرب رئيسا لرقابة الصحف فى الاسكندرية ثم نقل الى الدار فى أواخر الحرب (١٨٨) .

لحمى زيمرمان

(١٨٦) الأخبار : ١٩٢٢/١/١٥ .

(١٨٧) الأهرام : ١٩٢٢/٧/١ .

(١٨٨) نفسها : ١٩٢٢/١٢/٣٠ .

وفى عام ١٩٢٥ عين جرافتى سميث سكرتيرا شرقينا مساعدا
بدار المندوب السامى خلفا للمستتر تويدي (١٨٩) .

**ثالثا : أثر تصريح فبراير فى وضعيه الموظفين الانجليز فى الادارة
المصرية :**

حرصت الحكومة البريطانية على اقرار نفوذها فى مصر من
خلال وجود المستشارين المالى والقضائى ، بالاضافة الى الموظفين
الانجليز فى الادارة المصرية ، وبدا ذلك واضحا قبل تصريح
٢٨ فبراير ، واستمر بصورة أكثر وضوحا فى أعقاب
التصريح (١٩٠) .

فقد نص مشروع على كيرزون فى ديسمبر ١٩٢١ فيما يختص
بالادارة المالية على :

١ - تعيين الحكومة المصرية بعد استشارة الحكومة البريطانية
قوميسيرا ماليا توكل اليه فى الوقت المناسب الحقوق التى
يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير
المالى مسئولا عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعييدها .

(أ) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

(ب) جميع المعاشات والمستويات الأخرى المستحقة للموظفين
الأجانب الحاليين للمعاش وورثتهم .

(ج) ميزانيتى القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين
التابعين لهما .

(١٨٩) نفسها : ١٩٢٥/٤/٤ .

(١٩٠) د طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

٢ - لأجل أن يؤدي القوميسير المالى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الشئون الداخلية فى دائرة وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ؟؟ .

٣ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة حكومية بدون موافقة القوميسير المالى (١٩١) ١ .

وفيما يختص بالادارة القضائية :

١ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة انجلترا قوميسيرا قضائيا يكلف بسبب التعهدات التى تحملتها بريطانيا بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

٢ - لأجل أن يؤدي القوميسير القضائى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية (١٩٢) .

وقد رد على رئيس الوفد المصرى محتجا على ذلك التدخل فى الشئون المصرية وأن هذا التدخل باسم حماية المصالح الأجنبية قد يصل فى بعض الأحوال فيما يختص بالمندوب المالى الى شل سلطة الحكومة والبرلمان « وأننا لا نريد أن نكرر ما سبق لنا ابدأؤه من الاعتراضات فى مذاكرتنا » (١٩٣) .

• (١٩١) الاهرام : ١٩٣٥/٤/٣ .

• (١٩٢) الدورية نفسها والعدد .

• (١٩٣) الدورية نفسها والعدد .

وعلى الرغم مما جاء في كتاب اللنبى الى السلطان في تصريح
٢٨ فبراير الصادر أول مارس ١٩٢٢ ، بنفى رغبة انجلترا في
التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأن أضيق رغباتها هو أن تترك
للمصريين إدارة شئونهم ، فلم يخرج مشروع الاتفاق ورأى مشروع
كيرزون الذى عرضته بريطانيا عن هذا المعنى ، ويواصل الكتاب
نفيه لتلك الحقيقة بقوله : « وإذا كان قد ورد في الكتاب ذكر
الموظفين البريطانيين لوزارتي المالية والحقانية ، فإن الحكومة
البريطانية لم تهدف الى استخدامهما للتدخل في شئون مصر ، وكل
ما قصده هو أن تستقى إدارة اتصال تشنعيها حماية المصالح
الأجنبية (١٩٤) !! »

وكانت رغبة بريطانيا في استبقاء كبار الموظفين البريطانيين
ظاهرة في مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية ، وأن معارضة
المصريين لكل نص من هذا القبيل ، قد دفعت الحكومة البريطانية الى
التعويض من وجودهم وسيتر حقيقة اختصاصهم ونفوذهم فقد أسست
المستشارين موظفين في مشروع ملنر ، وقوميسيرين في مشروع
كيرزون ، ثم مستشارين في مشروع تشمبرلين ، وذكرتهما في
ملحقات مشروع هندرسون ولم تذكرهما في صلبه وجعلت
منصبيهما موقوتا (١٩٥) .

من كل ذلك يتضح لنا مدى أهمية وجود المستشارين المالي
والقضائي فمهما كانت الألفاظ والعبارات لا تهم الانجليز الا بمقدار
ما يثبت وجود هؤلاء المستشارين يعملون في الحكومة المصرية ،
أما نفوذهم ومعانيه فانه يجيء من النفوذ البريطاني وقوة الجيش
والبحرية وباغتنام الفرص واستغلال الظروف (١٩٦) .

• (١٩٤) الدورية نفسها والعدد

• (١٩٥) الدورية نفسها والعدد

• (١٩٦) الدورية نفسها والعدد

فمنذ الاحتلال رأينا حواشي الدستور كروم على خلق منصب
الوكيل المالي الانجليزي الذي منى بعد ذلك بالمستشار المالي ، فقد
فرض اللورد ستورم كاول وتيلى على بعض الاحتلال وتتم معارضة رياضي
باشا يونيس الوزراء في ذلك الوقت معارضة شديدة ، وأمام استمرار
كروم لم يملك رئيس الوزراء إلا أن يجيب ، اذ كان قولك أمرا
فيما لي شوى أن أطيع (١٩٧) . وذلك لما لهذا المنصب من أهمية
قصوى ، فهو مطلع على كل شئ في المالية المصرية ، بل على كل شئون
الوزارات المصرية ، وله حق حضور جلسات مجلس الوزراء بل
يسيطرته على قراراته (*) .

وبمقتضى تصريح ٢٨ فبراير كان قد تقرر انسحاب بعض
المستشارين الانجليز من العمل في خدمة الحكومة المصرية ، ومع
ذلك فانهم لو انسحبوا جميعا فان وجود المستشار المالي كان
كافيا لشل العمل في جميع الوزارات (١٩٨) .

فما بالك والمستشار القضائي موجود وهو المنصب الذي يابه
أهمية دلالة على استمرار النفوذ البريطاني في الشئون الداخلية
المصرية ، فقد كانوا أداة من أدوات المندوب السامي فاذا خرج
مستشار الداخلية ومستشار المعارف فان وجود هذين المنصبين كاف
للوفاء بالغرض تحت صجة حماية مصالح الأجانب ، وإلى جانبهم
يوجد كثير من الموظفين البريطانيين المنتشرين في أكثر المصالح أهمية
بالنسبة للانجليز .

(١٩٧) الأهرام : ١٩٢٣/١٢/١ .

(*) انظر الفصل التمهيدى .

(١٩٨) الأخبار : ١٩٢٢/١/١٨ .

وقد انتقل المستشار المالى والأقلام التابعة له من وزارة المالية الى دار خاصة تكون ديوانا للمستشارين المالى والقضائى اللذين سيطلق عليهما فيما بعد لقب القومسیر المالى والقومسیر القضائى وفصل ميزانية كل منهما عن ميزانية المالية والحقانية فيتألف منها باب مستقل فى ميزانية الحكومة بعنوان « ديوان المستشارين المالى والقضائى » (١٩٩) . ورغم هذا التغير الشكلى فانه استمر استخدام لفظ المستشارين سائرا ، وعلى الرغم من أن المستشار المالى لم يعد يحضر جلسات مجلس الوزراء ، فان نفوذ المستشارين ظل مستمرا فى السيطرة على الادارة المصرية بوجود المندوب السامى وجيشه . وقد استمرت سلطة المندوب السامى فى تعيين المستشارين البريطانيين الذين يخدمون فى الحكومة المصرية . رغم صدور التصريح وحصول مصر على استقلالها فقد سأل ثروت باشا رئيس الوزراء اللبى هل يوافق على تعيين دوسون Dowson مستشارا ماليا Financial Adviser .

وقد وافق المندوب السامى بقوله ، بأنه ليس عنده اعتراض على ذلك على ألا يخل ذلك من تعيين مندوب مالى Financial Commissioner اذا ما دعت الحاجة الى ذلك (٢٠٠) .

وعلى الرغم أنه من أول الأعمال التى قامت بها وزارة ثروت باشا تمصير الادارات المصرية بتعيين وكلاء لها من المصريين لهم سلطات تنفيذية تتفوق على سلطات زملائهم الانجليز فى المنصب

(١٩٩) الأهرام : ١٩٢٢/٣/١٨ .

(٢٠٠) F.O. 407/192 No. 104 Allenby to Curzon March, 6, 1922.

نفسه ، فان المندوب السامى قد وصف ذلك لحكومته بأن هذا التغيير قد جرى بسرعة كبيرة مما افتقد فى كثير من الأوقات للكفاءة اللازمة ، غير أن وزارة المالية لم يصيبها ما أصاب الوزارات الأخرى من تغيير ففيها نجح اسماعيل صدقى باشا فى ادارة شئون الوزارة بكفاءة كبيرة ، وابقاء أمورها بأيدي كبار الموظفين البريطانيين الذين أصابهم تغيير محدود (٢٠١) .

وكان من نتائج تصريح ٢٨ فبراير الاستغناء عن مستشارى الداخلية والمعارف ، ففي مايو ١٩٢٢ أقام المصريون حفل وداع حضره كبار الأعيان والوزراء منهم ثروت مستشار الداخلية السير « جلبرت كليتون » وقد أشاد ثروت بالمستشار لأنه كان من الساعين الى حل المسألة المصرية ، « فقد كان يعمل وهو موقن أن من آثار هذا العهد التضحية بمركزه ، ولكنه قدم المصلحة العامة وهى حسن التفاهم بين مصر وانجلترا » (٢٠٢) .

كما صرح باترسون مستشار المعارف قبيل رحيله عن مصر ، أنه شخصيا كان يفضل أن تنال مصر استقلالها بالتدريج لأن مصاعب مصر قد ازدادت زيادة عظيمة بمواجهتها مسائلها جميعا فى لحظة واحدة على الرغم من موافقته تماما لسياسة اللبى لأنها كانت أحسن خطة تتبع فى ذلك الوقت الذى كان أصعب المواقف ، « ولم يكن لدينا سبيل آخر غير السياسة الحالية » (٢٠٣) .

ويتضح من رأى مستشار المعارف أنه على الرغم من كونهم موظفين لدى الحكومة المصرية فانهم يخدمون مصالح بلادهم فى المقام

F.O. 407/196 No. 14 Memorandum on the Political (٢٠١)
Situation in Egypt by J. Murrag, Jan. 4, 1923.

(٢٠٢) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٨ ، ١٩٢٢/٥/١٢ والأخبار : ١٩٢٢/٥/١٢ .

(٢٠٣) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٦ .

الأول فيشير بأنه يفضل أن تنال مصر استقلالها بالتدريج وكان هذا
القدر المحدود من الاستقلال هو استقلال تام .

أما بالنسبة لرأى الموظفين البريطانيين في التصريح ، فقد
أظهروا أسفهم لأن مراكزهم لم تعدل تحت الحكم الجديد وأخذت
روح الاستياء تشتد بينهم (٢٠٤) .

ومن منطلق حرص الحكومة البريطانية على ألا يتأثر نفوذها
نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير والذي سوف يترتب عليه تخفيض في
عدد الموظفين الانجليز ، عملت على ألا يشغل هذه المناصب موظفين
أجانب على اعتبار أنه لن يؤخذ رأيها في تعيينهم .

وقد تمكن آيمورس المستشار القضائي من أن يحصل على تعهد
من حكومة ثروت في ٢٠ يناير ١٩٢٢ بأن الحكومة المصرية لا تنوى
أن يكون ترشيح الضباط أو الموظفين الأجانب للعمل في خدمة
الحكومة المصرية على نطاق واسع ، كما أن تجديد خدمة أى ضابط
أجنبي في الجيش أو الشرطة أو أى موظف أجنبي في منصب مدني
قيادي لا يتم الا بموافقة اللجنة العليا (٢٠٥) (*) .

ويبدو أن « دوسن » المستشار المالي في ذلك الوقت أصبح
يشك في جدوى استمرار هذه اللجنة في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ،

(٢٠٤) نفسها ١٩٢٢/٦/١٩ .

(٢٠٥) المرجع السابق .

(*) اللجنة العليا : كانت بريطانية في تشكيلها إذ كان المستشار المالي
رئيسا وعضوية كل من المستشار القضائي ومستشارى وزارات المعارف والداخلية
والمواصلات ووكيل وزارات الأشغال العمومية ووكيل وزارة الزراعة ، د . طلعت
اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

وبذلك عندما طلب منه المندوب السامي في ٢٥ مارس ١٩٢٢ بضرورة مراعاة ما جاء في العهد الذي التزمت به حكومة ثروت في ٢٠ يناير من العام نفسه . وذلك لأن هذه اللجنة لو استمرت فإنها ستفقد أغلبيتها من الانجليز ، كما أنه سيكون من الصعب منع حق الاعتراض من جانب الحكومة المصرية على تعيينات غير المصريين وسيؤدي الى الهياج . مما يتعذر معه وجود الوسائل الفعالة التي تمكن المستشار المالي أو غيره من ممارسة الإشراف على تعيين الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية (٢٠٦) . غير أن دوسن طمأن دار المندوب السامي أنه بالرغم من أن المراقبة على تعيين الموظفين الأجانب في مصر لم تمارس في أي أسلوب من التعاون مع الحكومة المصرية ، فاذ إرادات الحكومة المصرية ظلت تحت تصرفه من أجل تحقيق الإشراف الفعلي على تعيين الموظفين الأجانب ، كما أن جميع المسائل التي لها مساس بالنواحي المالية والتي تعرض على مجلس الوزراء يحاط بها غلما ، وأن الإشراف من جانبه بالنسبة لتعيين الأجانب في الوظائف الكبرى يمكن أن يكون فعالا (٢٠٧) .

كما حذر « دوسن » من أنه ان لم تمارس أي رقابة على شغل الموظفين الأجانب لها فبمضي الوقت فان العنصر البريطاني السائد الآن بين الموظفين الأجانب سيكون مصيره سيئا . فأشار الى أنه من المتوقع أن تنتهج الحكومات المصرية مستقبلا سياسة ترقية صغار الموظفين الأجانب غير الانجليز الى المناصب الكبرى ، بهدف مواجهة النفوذ الانجليزي في الادارة المصرية ، كما أشار المستشار المالي الى احتمال زيادة استخدام اللغة العربية في المعاملات الرسمية والمكاتبات الحكومية ، واحتمال العودة الى استخدام اللغة الفرنسية بدلا من الانجليز في المصالح الحكومية ، مما يجعل من الصعب منع

(٢٠٦) المرجع نفسه : ص ١٣٥ .

(٢٠٧) د : طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

ترقية الموظفين الأجانب غير الانجليز ، وأنه في هذه الحالة سنواجه بمقاومة الانجليز في الادارة المصرية ليس فقط لصالح المصريين بل أيضا لصالح أمم أخرى بصفة عامة (٢٠٨) .

انعكس التغيير الذي أصاب مركز مصر السياسي على حالة الموظفين البريطانيين والأجانب الذين يعملون في مصر سواء فيما يتعلق بآمالهم في المستقبل أو فيما يتعلق بالظروف التي يقومون فيها بخدماتهم (٢٠٩) .

وقد كان طبيعيا ازاء هذا الوضع الجديد أن يقالون من الخدمة أو يعتزلونها وكانت تلك من أوائل المشاكل التي واجهت دار المندوب السامي وحكومة عبد الخالق ثروت على السواء حتى أن كيرزون قد كتب الى اللنبي قائلا « لا تنسوا ان قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار الدستور » (٢١٠) . وفي واقع الأمر فإن فكرة تعويض الموظفين الانجليز الذي يخرجون من خدمة الحكومة المصرية هي قضية قائمة منذ مباحثات سعد - ملنر ثم عدلى - كيرزون .

وكان طبيعيا أن تهتم حكومتهم بمستقبلهم ، كما كان منطقيا أن يهتموا هم كذلك بأمر أنفسهم ولم يكن ذلك وليد التصريح وإنما يرجع تاريخه الى مفاوضات سعد - ملنر كما سبق الذكر فقد سارعوا في ٢٢ يناير ١٩٢١ ، بتأليف نقابة أو رابطة ترعى مصالحهم في الحال المستقبل وذلك حتى لا يمسه سوء أو طرد من أى نظام أو تغيير قد يطرأ على الادارة المصرية كنتيجة للمفاوضات الرسمية المقبلة .

(٢٠٨) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢٠٩) الأهرام : ١٩٢٢/٧/١٤ .

(٢١٠) F.O. 407/196 No. 88 Curzon to Allenby. Feb. 17, 1923.

وقد انزعج سعد زغلول عندما علم بهذا الأمر ورآه فى منتهى
الخطورة ، لأن تكوين الحكومة المصرية فى ذلك الوقت كان يمنع على
الوزراء المصريين البت فى أى موضوع الا بعد أن يبت فيه المستشارون
البريطانيون أولا كما سبق الاشارة كما أن عدد الانجليز ووظائفهم
فى الحكومة بالمقارنة بالمصريين كان كبيرا جدا (٢١١) .

وقبل أن نتعرض لمشكلة هؤلاء الموظفين بعد صدور التصريح
وجب الحديث قبل ذلك فى نبذة سريعة لبيان مدى الخطورة التى
يمثلها هؤلاء الموظفون فى الادارة المصرية ، ومدى تأثيرهم وأهميتهم
أيضا على مصر وبريطانيا على السواء باعتبارهم أداء للمندوب وذلك
من خلال استعراض سعد زغلول لعدد الموظفين الانجليز ووظائفهم
فذكر :

١ - جميع وظائف المستشارين فى كل الوزارات يشغلها
الانجليز ، ولا يجوز اجتماع مجلس الوزراء فى غياب
المستشار المالى الانجليزى .

٢ - جميع وظائف وكلاء الوزارات يشغلها الانجليز .

٣ - جميع وظائف مديرى العموم يشغلها الانجليز .

٤ - كل وظيفة سكرتير عام أو سكرتير مالى يشغلها الانجليز .

٥ - جميع الوظائف الرئيسية فى الجيش والبوليس يشغلها
الانجليز « والصغرى يشغلها المصريون » .

٦ - جميع وظائف المراقبين ورؤساء الأقسام واللجان يشغلها
الانجليز .

(٢١١) محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

٧ - تسعة أعشار الدرجات الأولى يشغلها الانجليز « والعشر يشغلها المصريون » .

٨ - ثلاثة أرباع الدرجات الثانية والثالثة والرابعة يشغلها الانجليز والربع يشغلها المصريون .

٩ - الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة وما هو أقل منها يشغلها المصريون .

١٠ - حوالى ٤٠٪ من ميزانية الموظفين تذهب الى جيوب الانجليز مع أن عددهم لا يكاد يزيد على ١٠٪ من عدد موظفى الحكومة من المصريين .

١١ - وفى السنتين الأخيرتين عين الانجليز عددا كبيرا من أبناء وطنهم فى الوظائف التى كان يشغلها المصريون قبل خروجهم الى المعاش .

ويتضح من ذلك أن الادارة الحكومية بما فيها الجيش والبوليس تحت السيطرة الكاملة للانجليز فان شاءوا شلوها دفعة واحدة أو بالاضراب جملة اذا كانت لهم طلبات وترفضها حكومة مصر « المستقلة » فكل حكومة مصرية مستقلة ستكون تحت رحمتهم بالاضافة الى أن وراء هؤلاء الموظفين الانجليز مندوبو ساميا بريطانيا ينتصر لهم دائما وجيش احتلال يؤازرهم ، مما يدل على خطورة الوضع (٢١٢) .

وهذا السلاح كثيرا ما لوحوا به بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير وقبله أيضا ، وقد شخص سعد واقع الحالة بدقة ، حتى أن اللنبى

(٢١٢) محمد كامل سليم ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

قد ذكر أيضا ان جميع نظام المصالح الحيوية تنهدم اذا قبل طلبات
الاقالة المقدمة وأنه يبذل كل ما له من نفوذ لحملهم على الاستمرار
في أعمالهم ولا سيما أن الحكومة المصرية ترغب في ذلك (٢١٣) .

كما علق مكاتب « برمنجهام بوست » بقوله ان الفلاحين
المصريين يرون بالاجماع تقريبا أنه مهما يحدث في مصالح الحكومة
الأخرى فإن الموظفين الانجليز يجب أن يبقوا في مصلحة الري ،
ويزيد عدد الموظفين البريطانيين في مصلحة السكة الحديد عن عددهم
في أية مصلحة أخرى من مصالح الحكومة المصرية فيخشى اذا
استقالوا جماعات أن يكون الحل الوحيد بيع السكة الحديدية الى
احدى الشركات (٢١٤) .

والحقيقة أنه اذا ترك الموظفون البريطانيون جميعا مصر في
وقت واحد فان مصر كانت سوف تصاب بأضرار نتيجة للملايين
التي ستدفعها لهم كتعويض أو أن بعض المصالح قد يصيبها التوقف
ان لم تعوض بآخرين حتى لو كانوا من الموظفين الأجانب ، ولكن
أعتقد أن القول بأنهم سيتركون مصر جميعا نتيجة لمركز مصر الجديد
يصدور التصريح كان من باب التهويش ، فانهم أرادوا أن يحصلوا
على ضمان مالى كبير تحسبا للمستقبل عندما تملأ الوظائف
بالوطنيين ، كما أن الحكومة البريطانية حريصة على « بقاء هؤلاء
الموظفين اللازمين لتأمين مواصلات الامبراطورية والمحافظة على المصالح
الأجنبية كما تشيع تحت دعوى أن التصريح الذى تستمد مصر منه
مركزها الجديد يقيد بالضرورة حرية مصر فى العمل على تأمين
مواصلات الامبراطورية وصيانة مصالح الأجانب يقتضيان بقاء قسط
من السيطرة البريطانية » (٢١٥) .

-
- (٢١٣) الامرام : ١٩٢٢/١١/١٨ .
(٢١٤) الدورية نفسها والعدد .
(٢١٥) المقطم : ١٩٢٧/٥/٢٨ .

كما أن هؤلاء الموظفين الانجليز قد يكونوا قد قل عددهم ، وخاصة أنهم دائماً ما كان عددهم أكثر مما هو مطلوب على أرض الواقع (٢١٦) . إلا أنهم ظلوا في مصر حتى حصولها على استقلالها التام ففي عام ١٩٢٧ استمر ٨٠٪ من الموظفين معظمهم من الانجليز الذين كانوا من المقرر اعتزالهم الخدمة في هذا العام بعد المفاوضات التي دارت بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي (٢١٧) .

وعلى كل حال ففي أثناء مفاوضات سعد - ملنر تطرق الحديث عن مستقبل هؤلاء الموظفين البريطانيين ، فاقترح سعد أن مصر المستقلة ستكون حرة في ابقاء ما تريد واخراج من تريد مع اعطائهم التعويض المناسب وهو مرتب شهر عن كل سنة خدمة ، ولكن رفض هذا الاقتراح وحذر ملنر من غضب الموظفين وبأنهم قد يتركون الخدمة جميعاً من تلقاء أنفسهم وأنهم لو فعلوا ذلك لوقعت كارثة (٢١٨) .

وقد اقترحت لجنة ملنر أن الضباط البريطانيين في الجيش والبوليس والموظفين البريطانيين الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية ، وتحدد المعاهدة المعاش والتعويض الذي تمنحه الحكومة المصرية لهؤلاء الضباط والموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القسانون المصرى (٢١٩) .

(٢١٦) انظر مذكرات اللورد ادوارد سيسل أوقات فراغ موظف مصرى ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢١٧) المقطم : ١٩٢٧/٤/١ .

(٢١٨) محمد كامل سليم ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٢١٩) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر قانون رقم ٨٠ الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

وكان معنى ذلك فى رأى سعد وهو ما لم يخرج كثيرا عما حدث
فى الواقع .

١ - أن تدفع لهم الحكومة ملايين الجنيهات على سبيل التعويض
لخروجهم قبل سن المعاش .

٢ - أن تدفع لهم ملايين الجنيهات باسم معاشات تدفع لهم مدى
الحياة .

٣ - أن تدفع لهم ملايين الجنيهات باسم مجموع ماهياتهم حتى
بلوغهم سن الستين وهو سن الاحالة على المعاش .

٤ - أن تدفع ملايين الجنيهات على سبيل التعويض للانجليز الذين
لا يستحقون معاشا لأنهم بعقود تتجدد (٢٢٠) .

وفى مفاوضات عدلى كيرزون لم تخرج مسألة تعويض الموظفين
البريطانيين عن ذلك كثيرا فقد نص على أن للحكومة المصرية الحق
فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت شاءت
بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط منح هؤلاء الموظفين تعويضا ماليا فوق
المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم ،
ويكون للموظفين البريطانيين هذه الشروط نفسها فى الحق فى
الاستعفاء من الخدمة بعد نفاذ هذه المعاهدة .

● تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى
المعاش من الموظفين .

المرجع نفسه والصفحة (٢٢٠)

● تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديریات والهيئات المحلية الأخرى .

● الموظفون المرفوتون أو المستقيلون تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياهم لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتماعه الى بلاده .

● يوضع جدول للموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين عن التعويضات بمعرفة رئيس حسابات التأمين (٢٢١) .

وفور تفجير مشروع تعويض الموظفين البريطانيين اتصل اللبى بالموظفين الانجليز أصحاب الشأن ، وأخذ رأيهم فى المشروع الذى تلقاه من حكومته وقد وصف بأنه أخف نوعا من مشروع عدلى كيرزون (٢٢٢) .

ويبدو أن المندوب السامى قد أدخل على المشروع بعض التغيرات الطفيفة بحيث تكون توليفة بين المبادئ التى وضعتها الحكومة البريطانية فى المفاوضات التى دارت مع الوفد المصرى فى العام الماضى ، ومراعاة مقترحات الحكومة الشروتية الجديدة (٢٢٣) .

ويندر الملاحظة أن المشروع الذى أصبح أساس مشروع تعويض الموظفين قد اقترحه أساسا لجنة (*) الموظفين البريطانية فى مصر وأرسلته الى حكومتها فأدخلت الأخيرة عليه بعض

(٢٢١) قانون رقم ٨٠ ، ص ٣٥٤ ، ٣٧٦ .

(٢٢٢) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٣ ، ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٢٣) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٤ .

(*) لجنة الموظفين التى تكونت منذ مباحثات ملنر زغلول وانظر أيضا قانون

رقم ٨٠ ، ص ٣٥٤ .

التعديلات (٢٢٤) . وقد استمرت هذه الجماعة بعد التصريح وكانت مهمتها الدفاع عن التعويض الذى اعتبروه حقا وقد وصف المشروع بأنه لم يوضع لصيانة مصالح البريطانيين فقط بل لمصالح الآخرين أيضا (٢٢٥) أى الموظفين الأجانب الذين يشتغلون أيضا فى الحكومة المصرية وقد وافقت عليه لجنة من جميع المستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، وعمه اللورد اللنبى بمثابة حل عادل دائم (٢٢٦) وقد شمل المشروع الموظفين الدائمين وغير الدائمين (٢٢٧) وقد نشأ خلاف بين الوزارة من ناحية ، والدار من ناحية أخرى حول قيمة التعويض وحول أحقية الموظفين « الظهورات » فى أخذ معاش .

ويقال ان اللورد كيرزون كان قد قدم طلبا بتسعة ملايين من الجنيهات فى حين قدر الوفد الرسمى هذا التعويض على القواعد الانجليزية ذاتها مع مراعاة السن والمرتب والعمل والشهادة ومدة الخدمة بمبلغ ٣ ملايين ونصف ، ولكن اللورد اللنبى تقهقر بالمبلغ الذى طلبه كيرزون أو بعبارة أصبح طلبه الموظفون الانجليز على يد وزارة الخارجية رفعه الى ٦ ملايين جنيه (٢٢٨) .

وقد صرح وكيل الشئون الخارجية بمجلس العموم « أن الحكومة الانجليزية لا ترضى بمبلغ أقل من المبلغ الذى طلبه اللنبى » (٢٢٩) .

(٢٢٤) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٦ .

(٢٢٥) الدورية نفسها ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٢٦) الدورية نفسها والعدد .

(٢٢٧) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ . وأيضا : ١٩٢٢/٧/١٤ . وانظر أحمد شفيق -

المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٢٢٨) نفسها : العدد نفسه . ويذكر أن الوفد الرسمى قدرها ١٠ ملايين

أى أكثر من كيرزون وهذا غير دقيق .

(٢٢٩) نفسها : العدد نفسه .

ويبدو غرابة هذا القول لما فيه من التحكم بمصر وبأموالها
تحكم المنتصر في طلب الغرامة من المنهزم (٢٣٠) ، رغم أنه لم يمتص
على حصول مصر على استقلالها بضعة شهور ، وقد علق الأهرام على
ذلك بقولها « أن المسألة تسامح منا في أرضاء هؤلاء الموظفين
لا مسألة حق علينا ، يجب أن نؤديه ونحن صاغرون ، لأن الحق هو
ما يحكم به قانون ولنا قانون مالي ، خدم هؤلاء الموظفين على حكمه
وسننه بكل ما يحتمه علينا هذا القانون المالي تخضع له ، وما زاد عنه
كان تسامحا وكرما منا (٢٣١) » .

وقد قيل عن موقف اللبى أنه تمسك بالمطالبة بتسوية هذه
المسألة تمسكا قد يؤدي إلى قطع العلائق بين قصر الدوبارة والوزارة
الأمر الذى قد ترتب عليه استقالة ثروت (٢٣٢) . وخاصة مع
ضغط البرلمان الانجليزى لحل هذه المسألة (٢٣٣) . وكان اللورد
اللبى قد علق على وضع الموظفين الانجليز فى تصريح ٢٨ فبراير
فى حفل أقامته له شركة تجار الجلود بلندن ، « بأنه مما لا شك فيه
أن هناك كثيرا من الموظفين الذين خابت آمالهم كانوا يأملون بمستقبل
باهر فى مصر ، ولكننى لا أرى سببا للظن أن حظ رجال الانجليز
فى مصر أو فى بلد آخر أقل من ذى قبل ، ففى مصر موارد تجارية
عظيمة ومصر الموالية متاجر عظيم ، وعمل بريطانيا لكسب ذلك الولاء
هو تنفيذ للسياسة التى جرت عليها أربعين عاما » (٢٣٤) .

ولا شك أن اللبى كان يهدف الثناء على سياسة التصريح
بإعطاء مصر جرعة من الاستقلال ، فى مقابل مضر الموالية ، نظير

(٢٣٠) الدورية نفسها والعدد .

(٢٣١) الدورية نفسها والعدد .

(٢٣٢) أحمد شفيق - المصدر السابق والجزء : ص ٢٤٧ .

(٢٣٣) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٦/٢٤ ، ١٩٢٢/٧/١٢ ، ١٩٢٢/٨/٢ .

(٢٣٤) الأهرام : ١٩٢٣/١٠/٢٢ .

مخرج بعض الموظفين الانجليز ، فهو يعلم تماما بأن « السخاء »
الذى سيعامل به هؤلاء الموظفون الذين يتركون خدمة الحكومة
المصرية ، والذين لم يكونوا يحلموا به سوف يعرضهم برأس مال
كبير ، ينصح اللورد باستثماره فى مصر كما ينصح التجار أيضا
بأن يستعينوا بالموظفين البريطانيين السابقين فى الاتجار مع مصر
واستغلال مواردها .

درس ثروت باشا المشروع درساً وافياً ووضع ملحوظات عليه
متفقة مع ملاحظات الوفد الرسمى ١٩٢١ ، ثم أرسل الى المندوب
السامى بهذه الملاحظات التى أرسلها الى حكومته (٢٣٥) .

ويبدو أن رئيس الوزراء أراد أن يتخلص من البت فى هذا
المشروع المجهف بمالية مصر ، فأبلغ دار المندوب السامى أنه يعد
نفسه غير مخول لتوكيل يمنحه قبول المشروع الذى بعث به المندوب
السامى ، والذى بموجبه تتعهد البلاد بتخصيص نفقة مالية تدفع
عن سنوات عديدة معتقداً أن هذه المسألة تستوجب بالضرورة
مصادقة البرلمان المصرى (٢٣٦) .

وأكد رئيس الوزراء أنه لا يمانع فى تناول كل حالة بصفة
فردية كما أنه لا يرغب فى الاستغناء عن خدمات الموظفين البريطانيين
إلا على حسب النظام الذى يقدمه (٢٣٧) .

كما اقترح ثروت أن تضع بدل جداول اللنبى الجداول التى
قدمها وفد عدلى فى لندن وهى الجداول التى عدتها الحكومة
البريطانية غير قائمة على أساس صحيح (٢٣٨) .

(٢٣٥) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٣ .

(٢٣٦) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٣ ، والعدد : ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٣٧) الدورية نفسها والعدد : نفس الدورية والعدد .

(٢٣٨) العدد نفسه والدورية . وانظر : ١٩٢٢/٦/١٧ .

وقد ترتب على موقف رئيس الوزراء من هذه المشكلة احتمال حدوث أزمة وزارية (٢٣٩) . حتى أن جريدة الأخبار قد علقت بقولها كيف تكون الوزارة مستقلة والوزارة تبقى إذا رضى الانجليز وتستقيل إذا غضبوا ، فانهم يهددون الوزارة في كل طلب يطلبونه بالاستقالة ، فلانهم يشعرون بتردد قليل من الوزارة في طلب الموظفين البريطانيين تعويضا ضخما تؤيدهم فيه الوكالة البريطانية فانهم يشعرون سلاح التلويح بالاستقالة « مما يخشى معه أن يكرهوا حكومتنا بهذه الوسيلة على اجازة كل ما يريدون اجازته حتى اذا التأم مجلس النواب لم يجد المجلس شيئا جديا يستطيع أن يفعله (٢٤٠) » .

وقد أكدت كذلك جريدة « المورنينج بوست » على وجود خلاف حول مسألة تعويض الموظفين الانجليز ، وكان من رأيها أن الوزارة أكرهت على الوقوف في مركز حرج نتيجة لمناورات خصومها الذين تنبئوا بأن مسألة التعويض ستشدد وعلى ذلك دعوا المصريين إلى رفض قبول الطلب الخاص بالتعويض ، فكانت النتيجة ان الرأي العام المصرى معارض للمشروع ، ويعلم ثروت هذا وهو واقع بين المصريين والمعارضين والبريطانيين وعلى ذلك ليست المسألة بين الانجليز والوزارة المصرية فقط بل بين البريطانيين والرأى العام المصرى ، فاذا أصر البريطانيون على قبول طلباتهم فانهم يرغمون ثروت على الوقوف في مركز محفوف بالمخاطر (٢٤١) .

وقد أيدت الأهرام الوزارة فى مسلكها باعتبارها لا تملك الفصل والحكم فى الملايين من أموال الأمة ، وانما هذا الحكم لنواب الأمة صاحبة المال وصاحبة الحق فى التصرف فى هذا المال (٢٤٢) .

(٢٣٩) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٣ . وانظر : ١٩٢٢/٦/١٠ . الموظفون البريطانيون .

(٢٤٠) الأخبار : ١٩٢٣/٦/١٥ .

(٢٤١) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٤ .

(٢٤٢) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ . وانظر : ١٩٢٢/٦/١٧ .

بينما اعترف الموظفون الانجليز بالمتاعب التي تصادف الوزارة ولكنهم قالوا اذا كان المصريون يعينون لأسباب سياسية في المناصب العالية التي يشغلها الانجليز الى الآن فعلى الوزارة أن تتحمل التبعة، وهم يرون من كل جهة أنه يجب الوصول الى اتفاق معين ريثما يضع البرلمان قراره، فقد عقدوا النية على ألا يدعوا المسألة تستقر. (٢٤٣) *

وقد ذكرت « التيمس » بأن روح الاستياء غدت تحل مكان الرغبة الصادقة في معاونة المصريين في الأيام العصيبة الأولى من الحكم الجديد، لا تنبأ بفأل حسن للمستقبل ويجدر بالحكومة المصرية أن تعيد النظر في موقفها لا لأن هذا يمس الإدارة بصفة عامة فقط بل لأنه يجعل من الصعب استبقاء أولئك الموظفين الذين ترى الحكومة أن لا تستطيع الاستغناء عنهم (٢٤٤) *

ويبدو أن اللورد اللنبى قد وافق على رأى وزارة ثروت بأن مشروعه الذى قدمه للتعويض لا يكون ساريا على جميع الموظفين الانجليز الا اذا أقره البرلمان المصرى *

ولكن الموظفين الذين حل بهم ضرر ثابت تقرر له لجنة خاصة ثم يعرض أمرهم على مجلس الوزراء لبحث مسألتهم واعطائهم التعويض على الأساس الذى اتفق عليه يومئذ، وهذا الأساس تراعى فيه مدة الخدمة وسن الموظف وراتبه ومستقبله ... الخ *

وقد اتخذت قواعد شركات التأمين على الحياة أسلوبا للتعويض وتقدير قيمته هذا اذا كان الموظفون من الدائمين * أما الموظفون الظهورات فمن أراد منهم الخروج لا يستحق تعويضا الا اذا كان

(٢٤٣) نفسها : ١٧/٦/١٩٢٢ رأى التيمس *

(٢٢٤) الدورية نفسها والعدد *

قد قضى فى الخدمة ١٥ سنة فأكثر ، أما الموظفون الوقتيون الذين تريد الحكومة المصرية الاستغناء عنهم فإنهم يعطون تعويضا يراعى فى تقديره أنهم مؤقتون وغير دائمين (٢٤٥) .

وبناء على هذا الاتفاق كان الموظف الانجليزى الدائم يقدم طلبا للمندوب السامى ويثبت فى هذا الطلب وقوع الضرر عليه من تغير الحالة كسب طريق الترقى فى وجهه ، فاذا ثبت للورد اللبى صحة الطلب خاطب الحكومة المصرية بشأن الطالب ، فاذا اقتنعت الحكومة المصرية بصحة دعواه قررت له التعويض حسب القواعد المتفق عليها (٢٤٦) .

واذا اختلفت الحكومة مع الموظف على عدم لزوم الاستقالة يحكم فى ذلك أيضا المندوب السامى وقد علق الأهرام بقولها :

« كيف يجعل الخصم حكما ، واللبنى لا يحكم بمفرده بل بمعاونة مستشاريه ، ومستشاروه ليسوا قضاة مستقلين ، بل هم لهم معارف وأصدقاء بسائر الموظفين وتجمعهم ببعضهم رابطة قرابة (٢٤٧) . »

ودلت على ذلك باقالة بعض الانجليز رغم عدم تأثير النظام على استقلالهم فى العمل ولا على ترقيةهم باقالة المستر « روستيلر » المستشار الملكى بوزارة الأشغال واعطائه ٧٧٠٠ جنيه تعويضا فوق معاشه (٢٤٨) .

المستشار الملكى بوزارة الأشغال

المستشار الملكى بوزارة الأشغال

المستشار الملكى بوزارة الأشغال

المستشار الملكى بوزارة الأشغال

المستشار الملكى بوزارة الأشغال

المستشار الملكى بوزارة الأشغال

(٢٤٥) الأهرام : ١٩٢٣/٥/٢٩ .

(٢٤٦) العدد نفسه .

(٢٤٧) نفسها : ١٩٢٣/٤/٢٧ .

(٢٤٨) العدد نفسه .

ومع كل ذلك فقد وصف ما بذله اللنبي بأنه نجاح محدود
لجئت ثروت على عقد اتفاق نهائي بشأن استقالة وتعويض الموظفين
البريطانيين الذين رأوا عطل صلاحياتهم نتيجة للنظام الجديد ،
وشعروا أنهم غير قادرين على الاستمرار في خدمة الحكومة المصرية ،
وقد تم اتفاق غير رسمي مع ثروت .

ومع ذلك فلما جاءت وزارة نسيم رفعت إليها مذكرة بما دار
بين دار المندوب السامي ووزارة ثروت للفت نظرها إلى أنه لا يجوز
تعويض موظفين غير دائمين ، ولكن وزارة نسيم ومن بعدها وزارة
يحيى إبراهيم لم تتمكن من باتفاق الوزارة الشروتية مع الدار
ولا مما أقره اللنبي من أن تلك القائمة تعتبر آخر قائمة ، وقبل
تعويض الموظفين غير الدائمين الذين لا يستحقون معاشا (٢٤٩) .

وقد وصل مجموع ما دفع في وزارتى ثروت ونسيم في ١١
شهر مبلغ ١٣٠ ألف جنيه ، وما دفعته وزارة يحيى باشا في ثلاثة
أشهر قد تجاوز ٤٠ ألف جنيه (٢٥٠) .

وعلى أية حال اعتبر المندوب السامي المسئول الأول أمام
حكومته عن مسألة تعويض الموظفين البريطانيين ، فترك له مهمة
مباحثة الحكومات المصرية المختلفة سواء كانت حكومة ثروت
أو نسيم أو يحيى (٢٥١) ، وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق رسمي
حتى لا يكون بالإمكان التحول عنه في المستقبل (٢٥٢) .

-
- (٢٤٩) السياسة : ١٩٢٣/٨/٥ . وانظر أيضا العدد ١٩٢٣/٧/٢٢ ،
١٩٢٣/٨/١٤ حول تعويض الموظفين الأجانب وحديث رئيس الوزراء وتصحيحه .
(٢٥٠) الدورية نفسها والعدد .
(٢٥١) الأهرام : ١٩٢٢/٦/٢٤ .
(٢٥٢) نفسها : ١٩٢٣/٦/٨ .

وكانت الطريقة التي توصلت اليها دار المندوب السامي مع الحكومة المصرية تأليف لجنة من الواضح أنها اختلفت مع تغيير الوزارات ، فنجدها في عهد نسيم غيرها في عهد يحيى ، ففي ٢٥ من ديسمبر ألفت لجنة للنظر والبت في مسائل الموظفين الأجانب الذين يطلبون اقالتههم من خدمة الحكومة وتعيين المكافآت التي تمنح لكل منهم ، وقد تألفت من وزير الزراعة رئيسا ، والسير ايموس مستشار الحقانية ، ومستر سكوت مستشار دار المندوب السامي وعبد الحميد مصطفى وكيل المالية أعضاء .

وقد اجتمعت تلك اللجنة وتباحثت أربع ساعات في الطلبات المعروضة عليها (٢٥٣) .

وفي خلال تلك المدة قررت وزارة توفيق نسيم الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب فبلغ عددهم ١١ موظفا ، ومنح كل منهم تعويضا استثنائيا يتقاضونه عن تركهم الخدمة فوق المستحق لهم قانونا من مكافأة أو معاش ففي ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٢ خرج أربعة موظفين على سبيل المثال هم :

● المستر جون من موظفي قسم الحشرات في وزارة الزراعة أحيل الى المعاش في ١١ ديسمبر ومنح تعويضا قدره ٥٧٩٠ ج م .

● والمستر بترفيلد من القسم الميكانيكي بوزارة الأشغال وسيحال الى المعاش في أول مارس ١٩١٠ ج م .

● والمستر ديفس من ادارة عموم المباني بوزارة الأشغال وسيحال الى المعاش في أول مارس ٣٤٧٠ ج م .

(٢٥٣) نفسها : ١٩٢٣/١٢/٢٥ . وزير الزراعة هو أحمد على .

● والمستتر ديفيس من مصلحة السكة الحديد بوزارة المواصلات
سيحال الى المعاش فى أبريل وتعويض قدره
٣٢٨٠ (٢٥٤) ج ٢٠١

ونلاحظ ان هؤلاء الموظفين لا يشغلون وظائف ذات أهمية
كبيرة ، ونلاحظ أيضا المبالغ الضخمة التى يحصلون عليها
كتعويض او مكافأة .

وفى اطار جهود اللبى لوضع حل لمسألة التعويض واستقالة
الموظفين الأجانب كتب المندوب السامى الى حكومته فى ٩ مارس
١٩٢٣ ، « لم تلق جهودى التى بذلتها حتى الآن لوضع مشروع عام
لاستقالة الموظفين الأجانب نجاحا كاملا بعد ، وفى اجتماع للجنة
المشتركة التى تكونت من عبد الحميد مصطفى باشا وكيل وزارة
المالية ، والمبستر واطسون Watson ، السكرتير المالى لوزارة
الأشغال مع المستر سكوت Scott نلاحظ اختلاف أعضاء اللجنة
عن اللجنة السابقة التى تكونت فى ديسمبر ١٩٢٢ . وقد قدم
مستر سكوت اقتراح يقوم على الأسس الآتية :

● أن تقوم وزارة المالية بتقديم العرض التالى لكل الموظفين
الأجانب .

● أن أى من الطرفين المتعاقدين له الحق فى إلغاء عقده خلال
سنة شهور من ابداء رغبته فى ذلك على ألا توضع موضع
التنفيذ الا خلال عامين من التاريخ القائم .

(٢٥٤) الأهرام : ١٩٢٢/١٢/٢٠ وانظر العدد ١٩٢٢/١٢/٢٢ الاستغناء عن
٧ من الموظفين الأجانب وكان مجموع ما أخذه هؤلاء السبعة كمكافآت ٢٠٨٣٠ جنيها
مصريا .

وأضاف اللنبى أن الغاء العقد على هذا النحو يترتب عليه
للموظف :

١ - حق الحصول على المعاش الذى يستحقه .

٢ - الحق فى تعويض خاص . وأن قبول الموظف للمعرض السابق
لا يعنى استبعاد حق المندوب السامى لاقتراح قبول الاستقالة
فى فترة بعينها اذا كان سوف يترتب عليها نتائج غير مرضية
وقد أرفق بالرسالة المذكورة جداول .

(أ) الموظفون الذين يستحقون المعاش من البريطانيين ١٩٠ موظفا
ومن بقية الجنسيات ١٩ موظفا .

(ب) الموظفون الذين لا يستحقون معاشا من البريطانيين ٦٢ موظفا
غير البريطانيين ٥٣ موظفا (٢٥٥) .

ويتضح من اقتراح سكوت أنه حدد وقت تنفيذ هذا القانون
بعد عامين أى فى عام ١٩٢٥ ، مما يتيح فرصة أكبر لبقاء الموظفين
البريطانيين وضمان سيطرتهم على الادارة فى مصر ، كما أنه جعل
الكلمة فى يد المندوب السامى فى قبول الاستقالة أو رفضها دون
رئيس الوزراء صاحب السلطة التنفيذية فى البلاد .

وعندما تسلمت وزارة يحيى ابراهيم السلطة فى مصر ، رأت
أن الموظفين الذين لم تنته مدة خدمتهم ولن تستغنى عنهم الحكومة

يظلون فى الخدمة مدة ٤ سنوات والذى يريد الخروج خلال تلك
المدة يستقطع من التعويض الذى يقرر له ما يعادل المدة الباقية من
السنتين الأربعة (٢٥٦) .

وكان بعض الموظفين البريطانيين يرغبون فى تسوية
التعويض ، وأن لم يكن فى نيتهم اعتزال الخدمة ، فالدكتور
جرانفيل طلب أن يحدد له هذا التعويض ، وأن يخرج من الخدمة
بعد سنتين ، وكذلك طلب مدير بلدية الاسكندرية (٢٥٧) :

وقد علقت جريدة « الديلى سباتشى » على موقف الحكومة
المصرية من الموظفين الانجليز بقولها « تجد الحكومة المصرية فى
تعويض الموظفين البريطانيين مشقة كبيرة وهى تريد أن تعمل بكرم
وسخاء ، ولكنها لا تريد أن تقطع عنقها بعملها هذا ، ولا يريد
ولاة الأمور المصريين أن يتخلصوا من جميع الموظفين الانجليز ، وأن
استغنوا عن قليل منهم ، الا أنهم يريدون الاحتفاظ بأغلبية كبرى
للأعوام العصبية المقبلة .

ولا ريب أيضا انه اذا عرضت شروط للتعويض تنطوى على
السخاء كما أبدى المصريون هذه الروح وقتئذ فان هناك جماعات
عديدة من الموظفين الانجليز يخرجون من الخدمة جماعات ، ويدفع
لهم مبلغ ضخم من المال تجد مصر مشقة فى الحصول عليه (٢٥٨) .

وقد ظلت المفاوضات دائرة بين المندوب السامى والحكومة
المصرية بشأن الطريقة التى يجب اتباعها لاقالة الموظفين الأجانب .

(٢٥٦) الأهرام : ١٩٢٣/٦/٨ .

(٢٥٧) الدورية نفسها والعدد .

(٢٥٨) الأهرام : ١٩٢٣/٧/١٧ .

من خدمة الحكومة المصرية ، والقاعدة التي يبنى عليها حساب ما يمنحون من تعويض (٢٥٩) ، مدة غير قصيرة ومن ضمن ما استقر عليه الرأي بين الدار ووزارة يحيى إبراهيم ، تأليف لجنة أخرى من المصريين والانجليز (*) . برئاسة وزير المالية واثنتين من المصريين بالإضافة الى ٣ من الانجليز وإيطالي ، وقد كانت مهمتها النظر والبحث في تعديل المبادئ والقواعد التي تقبل بمقتضاها طلبات الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة وتقرر كذلك المكافآت الاستثنائية التي تمنح لهم بمناسبة اقالتهم (٢٦٠) .

ويرجع أسباب تأليف تلك اللجنة الى ان الوزارة الابراهيمية مع موافقتها للوزارتين اللتين تقدمتاها على مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند اعتزال مناصبهم مبالغ مالية متفائلة القيمة على قواعد وشروط معينة قد أزعجها بعد بضعة أسابيع كثرة الموظفين الأجانب الذين طالبوا بتطبيق هذا المبدأ عليهم ، فخشيت اذا أجابتهم جميعا الى مطالبهم أن ترهق الخزنة أو تعطل المصالح العمومية في البلاد لوجود كثيرين بين هؤلاء الموظفين المطالبين بالاقالة من الفنيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ، ولا يوجد من المصريين من يحل محلهم وقتئذ .

وقد لفتت وزارة يحيى نظر دار المندوب السامي الى هذا الأمر ، وبعد مباحثات بينهما تقرر اختيار المندوب السامي حكما في طلبات هؤلاء الموظفين الأجانب ، مما يعنيه ذلك أنه الذي يقرر ما يقبل منها وما لا يقبل ، وقد نفذ هذا القرار (٢٦١) .

(٢٥٩) نفسها : ١٩٢٣/٧/٦ .

(*) اللجنة تكونت من وزير المالية رئيسا - ودرسن مستشار المالية - وايموس مستشار الحقانية وسكوت مستشار الدار وحافظ حسن - ومحمد رفعت باشا والمسيو كازيللي المستشار الملكي .

(٢٦٠) الدورية نفسها : ١٩٢٣/٦/١٣ ، ١٩٢٣/٦/١٤ .

(٢٦١) الأوامر : ١٩٢٣/٦/١٤ .

ويبدو أن دار المندوب السامي قد أرادت تنفيذ اقتراح المستر سكوت ، بأن يكون اللبني هو الحكم في قبول الاستقالة أو رفضها فاقترحت هذا على الوزارة .

وبعد تنفيذ هذا القرار اتضح للوزارة أنه مع كثرة ما يؤجل الحكم في طلبات هؤلاء الموظفين فيما يقبله منها ، فإن ما يرسله اليها المندوب السامي لتقريره وانفاذه ما يزال كثيرا لا قبل للخزانة على احتماله ، فعادت ولفقت دار المندوب السامي مرة أخرى الى الموضوع ، التي قررت تأليف تلك اللجنة (٢٦٢) .

وأعتقد أن ارهاق المالية المصرية ليس راجعا الى عدد الموظفين بقدر ما هو راجع الى ضخامة المبالغ التي تقرر صرفها لهؤلاء الموظفين .

ولقد عقدت هذه اللجنة خمس جلسات ذكر أحد أعضائها ان مهمتها صعبة وشاقة لا يتيسر انجازها واتمامها قبل عدة جلسات أخرى (٢٦٣) .

والى أن تبت اللجنة في قرار نهائي ظل مجلس الوزراء يقرر تلك المكافآت على القاعدة القديمة حتى أن الاعتماد المفتوح في ميزانية هذه السنة ١٩٢٣ وقدره ٣٦٠ ألف جنيه قد استنفد بأجمعه ولم يمر من السنة المالية الا ثلاثة أشهر فأضطر المجلس الى تقرير اعتماد اضافي قدره ٥٠ ألف جنيه (٢٦٤) .

وقد علقت الأهرام على ذلك « بأنه اذا استمر الحال على هذا المنوال فإن ما ستتحمله الخزانة في هذه السنوات سيزيد على المليون والمائتي ألف جنيه » (٢٦٥) .

(٢٦٢) الدورية نفسها والعدد

(٢٦٣) الدورية نفسها والعدد

(٢٦٤) نفسها : ١٩٢٣/٧/٦

(٢٦٥) الدورية نفسها والعدد

وكان مجلس الوزراء قد قرر فصل طائفة أخرى من الموظفين
الأجانب من الخدمة ومنحهم مكافآت استثنائية (*) خاصة قدرها
٧٧٠٠ جنيه .

- (*) وهم المستر روس تيلر المستشار الملكى يفصل من الخدمة فى أغسطس
ويمنح مكافأة خاصة قدرها ٧٧٠٠ جنيه .
- الكولونيل كوبر مفتش الرأى العام فى السودان يفصل من الخدمة فى
يوليو ويعطى مكافأة قدرها ٧٥٣٠ ج م .
 - المستر سوان المدير العام للقسم الميكانيكى بوزارة الأشغال يفصل فى
أغسطس ويمنح مكافأة ٧ آلاف ج م .
 - المستر غمندى مفتش مصلحة عموم المباني يفصل فى يوليو ويعطى
مكافأة ٥٥١٠ ج م .
 - المستر برنت ستوارز مدير قسم المستخدمين والوزارات بالداخلية
يفصل من الخدمة فى أغسطس ويعطى مكافأة ٧٠٣٠ ج م .
 - المستر ولكردى المدير المساعد لقسم البلديات يفصل فى يوليو ويعطى
مكافأة ٦٥٠ ج م .
 - المستر تود مدير معامل مصلحة الصحة يفصل فى يوليو ويمنح
٤٢٩٠ ج م .
 - المستر بتس مدير المخازن بمصلحة الصحة يفصل فى أغسطس ويمنح
٦٠٨٠ ج م .
 - المستر دى كورس المفتش بمصلحة الصحة يفصل فى الشهر القادم
بمكافأة ٥١١٠ ج م .
 - المستر توماش الموظف بالقسم الميكانيكى بوزارة الأشغال يفصل فى
مايو يعطى ١٨٥٠ ج م .
 - المستر موط الموظف بالقسم الميكانيكى بوزارة الأشغال يفصل فى مايو
مكافأته ٥٢٤٠ ج م .
 - المستر هندرسون المفتش بالمالية يفصل فى يوليو ويعطى ٤٥٦٠ ج م .
 - المستر قوسيل الموظف بالسكك الحديدية يفصل فى فبراير ومكافأته
١٨١٠ .

(*) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٤/٧ .

وقد قدم اللورد اللنبى الى رئيس الوزراء يحيى ابراهيم
كأساس مقترحات لمشروع معاشات وتعويضات الموظفين الأجانب .

فقد كتب اللنبى بذلك الى حكومته بأنه من المحتمل أن تحرك
رئيس الوزراء فى هذا الشأن يهدف الى وضع حد لعدد الموظفين
الأجانب الراغبين فى ترك وظائفهم الأمر الذى أدى الى تقديم اقتراح
بأن من يريد ترك الوظيفة بإرادته يكون تعويضه أقل ، وقد أعرب
رئيس الوزراء فى مناسبات متعددة عن أنه راغب فى عقد اتفاقية فى
هذا الشأن وأنه قادر على اقناع زملائه بها .

وقد أرفق مذكرة هى تنقيح لمقترحات قدمها كازللى Ceselli
المستشار بمحكمة الاستئناف ، والسير موريس ايموس المستشار
القضائى ، والمستر برسيغال ، والمستر فرنك واطسن ، وجمعية
الموظفين البريطانيين ، وقد قدمت هذه المذكرة بشكل غير رسمى
لرئيس الوزراء يوم ٥ يونيه ، وتم طبعها لتداولها فى مجلس الوزراء
الذى اذا ما رأى أنها تشكل أساسا مناسباً للمفاوضات فسوف
يترتب عليها تقديم مزيد من المقترحات عليها من رئيس
الوزراء (٢٦٦) .

وقد علق اللنبى بأن هناك فضلا عن احتمال المعارضة من
الوزارة احتمال معارضة من البرلمان عند انعقاده الأمر الذى يتطلب
شجاعة من رئيس الوزراء وقدرًا من الضغط من جانب المنسوب
السامى حتى يتم قبولها (٢٦٧) .

ويبدو من ذلك المشروع أن الذى وضعه لجنة من الموظفين
الانجليز ، والتي ستراعى فى المقام الأول مصالح الموظفين الانجليز ،

F.O. 407/196 No. 184 Allenby to Curzon June, 8, 1921. (٢٦٦)

Ibid.

(٢٦٧)

وهو ما حدث في الحقيقة ، فقد نالوا تعويضات سخية لا يستحقونها لمجرد تغيير وضع مصر السياسي ، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم الى التسابق لاعتزال الخدمة لنيل ذلك التعويض السخي ، ويتضح مدى اجحاف هذا القانون بالميزانية المصرية من أن لجنة ملنر حينما نظرت في أمرهم اقترحت أن يسمح لمن يشاء منهم باعتزال الخدمة ، ويعطى ما يستحقه من معاش أو مكافأة طبقا للقانون المالي الذي اعتبرته اللجنة عادلا (٢٦٨) .

على كل حال فقد توصل اللبني مع يحيى باشا ابراهيم الى عقد اتفاق يعطى حق الانسحاب من الحكومة المصرية مع الحصول على تعويضات سخية حتى أول أبريل ١٩٢٧ على أن للحكومة المصرية بعد هذا التاريخ مطلق الحرية في اقالة أو الاحتفاظ بمن تشاء من أولئك الموظفين (٢٦٩) .

وقد علقت جريدة وادى النيل على صدور هذا القانون أنه برغم من أن عنوان القانون يبدو عاما وشاملا اسمه « القانون الخاص بشروط خدمة الموظفين والمستخدمين والعامل الأجانب وشروط إحالتهم الى المعاش أو فصلهم من الخدمة » . ولكن الحقيقة أنه كان يتناول عنصرا جوهريا من الموظفين وهو العنصر الانجليزي (٢٧٠) ، فانه ليس هناك تناسب بين العدد الهائل من أبناء التايمز الذين يشغلون مناصب في الحكومة المصرية وبين العدد الضئيل من أبناء الدول الأخرى الذين ما يزالون في مراكزهم (٢٧١) .

(٢٦٨) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٤/٢٧ ، ١٩٢٣/٥/٢٩ ، ١٩٢٣/٦/٢٠ ، سلسلة

من المقالات عن تعويضات الموظفين الانجليز .

(٢٦٩) وادى النيل : ١٩٢٢/٢/٦ . انظر الأهرام : ١٩٢٣/٧/٢٨ الوثيقتان

الرسميتان لتعويض الموظفين الأجانب .

(٢٧٠) نفسها : ١٩٢٣/٧/٢١ .

(٢٧١) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٢٠ .

وقد أخبرت دار المندوب السامي وزارة الخارجية المصرية أن الوثيقتين الخاصتين بقانون التضمينات وقانون تعويض الموظفين قدما الى عصبة الأمم لتسجيلهما وفي الواقع ان تقييد الوثيقتين في عصبة الأمم ، رغم أن مصر ليست عضوا فيها هو القاء الاعتقاد في نفوس المصريين بأن ما تم أصبح عملا مشروعا ، وأنه أخذ جميع المظاهر الشرعية والقانونية يقصده صرف البرلمان المصري عن مناقشة الوثيقتين واعتبار الأمر الواقع جزءا لا ينفصل عن واجب الاذعان (٢٧٢) .

وعلى أية حال فانه وحتى بعد عام ١٩٢٧ ، وهو الميعاد الذي أصبحت مصر فيه حرة طبقا لاتفاق ١٩٢٣ في اقالة أو الاحتفاظ بمن تشاء من أولئك الموظفين صرح وزير الخارجية البريطانية أن عدد الموظفين الذين استبقتهم الحكومة المصرية بعد أخذ التعويضات يبلغ ثمانين في المائة من مجموعهم ، أي أن الحكومة المصرية لم تستغن إلا عن عشرين في المائة من مجموع عددهم .

وذلك لأن الانجليز أرادوا أن تستبقى الحكومة المصرية هذا العدد من الموظفين البريطانيين ليكونوا ممثلين للنفوذ البريطاني في الادارة المصرية (٢٧٣) .

وفي حقيقة الأمر فان دار المندوب السامي كانت حريصة على الحفاظ على نواة للموظفين البريطانيين في الخدمات الأساسية مثل البوليس وادارة المنارات (٢٧٤) . والمواني والسكة الحديد

(٢٧٢) نفسها : ١٩٢٣/١٠/٢١ .

(٢٧٣) الاتحاد : ١٩٢٧/٥/٨ .

(٢٧٤) F.O. 407/200 No. 71 Allenby to Chamberlain Jan. 10. 1925.

والتلغرافات والتليفونات . فقد كانت حريصة على شغل المناصب
الرئيسية بالموظفين الانجليز ، بالإضافة الى منصبى المستشارين
المالى والقضائى . (*)

اهتمت دار المندوب السامى كما رأينا بمسألة عدم احلال
موظفين أجانب محل موظفين انجليز ، وعملت ألا يخرج واحد منهم
حتى يحل محله انجليزى آخر ، أو على الأقل العمل على عدم زيادة
نفوذ دولة فى مصر على حساب الحكومة البريطانية (٢٧٥) .
واهتمت أكثر بمسألة تعويض الموظفين الانجليز وضمان حصولهم
على أكبر قدر مالى ، ولكن كان هناك الموظفون الأجانب أيضا الذين
وجدوا أن كل العناية توجه للموظفين الانجليز من دار المندوب
السامى أو حتى من الحكومة المصرية .

وفى حين أكد ثروت مرارا للورد اللنبى على أنه لا يريد
الاستغناء عن الموظفين البريطانيين ، الا أنه استمر فى سياسة عزل
الموظفين الأجانب لافساح الطريق الى احلال المصريين محلهم (٢٧٦) .

فأقدمت الوزارة الثروتية على عزل ١٦ مهندسا أجنبيا فى
مصلحة الرى من الفرنسيين والايطاليين والسوريين ولكن ليس بينهم
واحد من الانجليز . فرأى أصحاب تلك الجنسيات أن القرار الذى
أصدرته الحكومة المصرية فى هذا الأمر يعد على الأقل قبل
أوانه (٢٧٧) . مما أدى الى أن يهتم القناصل ومعتدى الدول بهذا .

(*) انظر وادى النيل : ١٩٢٢/٢/٦ .

(٢٧٥) وانظر د . طلعت اسماعيل ، ١٣٦ - ١٤٢ . اراء ايموس والنبى .

وكيرزون لمنع احلال موظفين أجانب محل البريطانيين .

(٢٧٦) الامرام : ١٩٢٢/٦/٢٩ .

(٢٧٧) الامرام : ١٩٢٢/٦/٢٦ وانظر احمد شفيق ، المصدر والجزء السابق .

ص ٢٤٩ - ٢٥٠ حديث لثروت على هذه المسألة .

القرار الذى أصدرته وزارة الأشغال بالاستغناء عن بعضهم لأن الأعمال التى يعملون بها قد ألغيت أو عطلت فعاملتهم الحكومة بالقانون ولكنهم طلبوا وطلب معتمدو دولهم أن يعاملوا « بالطريقة الانجليزية » ، أى طريقة التعويض (٢٧٨) .

واستمرارا لسياسة عزل الموظفين الأجانب الذين لا معاش لهم بدون تعويض احتجت الوكالة الإيطالية وخاطبت المندوب السامى كما خاطبت رئيس الوزراء اللذين وعدا بالنظر فى المسائل الفردية دون الاجتفاف بحقوقهم (٢٧٩) .

وكان اللورد اللنبى رافضا فى البداية تناول مسألة الموظفين الأجانب ، ولكنه تراجع تحت ضغط الحكومات الأجنبية وعلى الأخص الإيطالية واليونانية (٢٨٠) . على اعتبار أنهما من أكبر الجاليات الموجودة فى مصر ، وبالتالي فإن عدد موظفيهم سيكون أكثر من أى جنسية أخرى باستثناء الانجليزية بالطبع .

كما أن هذه الدول قد احتجت لدى الحكومة البريطانية (٢٨١) ، التى تدعى حماية المصالح الأجنبية فى مصر فكان من الطبيعى أن يتراجع المندوب السامى ، « فطلب من المفصولين عن الخدمة ارسال التفاصيل عن مدد خدمتهم الى دار المندوب السامى » (٢٨٢) .

وعلى أية حال فقد كان الاتفاق الذى عقد مع وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩٢٣ شاملا الموظفين جميعا الانجليز والأجانب على السواء .

(٢٧٨) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ .

(٢٧٩) الدورية نفسها والعدد - ويذكر أن الحكومة قد استغنت أيضا عن ١٩

موظفا أجنبيا . وانظر أيضا : ١٩٢٢/٦/٣٠ . الموظفون الطليان ومصر .

(٢٨٠) نفسها : ١٩٢٢/١٠/٣ .

(٢٨١) نفسها ١٩٢٢/١٠/٣ .

(٢٨٢) الدورية نفسها : ١٩٢٢/١٠/٣ .

1. 1940年12月，国民党政府颁布《战时新闻纸杂志图书检查办法》，规定所有出版物的内容必须经过审查，不得含有危害国家利益、破坏社会秩序、煽动叛乱等言论。

[illegible]

1. The first part of the document is a letter from the author to the reader, explaining the purpose of the study and the methods used. The letter is dated 1950 and is addressed to the reader.

2. The second part of the document is a list of references, which includes books, articles, and other sources used in the study. The references are listed in alphabetical order.

3. The third part of the document is a list of figures, which includes tables, charts, and other visual aids used in the study. The figures are listed in alphabetical order.

4. The fourth part of the document is a list of tables, which includes tables of data, tables of results, and other tables used in the study. The tables are listed in alphabetical order.

5. The fifth part of the document is a list of appendices, which includes appendices of data, appendices of results, and other appendices used in the study. The appendices are listed in alphabetical order.

6. The sixth part of the document is a list of footnotes, which includes footnotes of data, footnotes of results, and other footnotes used in the study. The footnotes are listed in alphabetical order.

7. The seventh part of the document is a list of indexes, which includes indexes of data, indexes of results, and other indexes used in the study. The indexes are listed in alphabetical order.

8. The eighth part of the document is a list of glossary, which includes glossary of data, glossary of results, and other glossary used in the study. The glossary is listed in alphabetical order.

9. The ninth part of the document is a list of bibliography, which includes bibliography of data, bibliography of results, and other bibliography used in the study. The bibliography is listed in alphabetical order.

10. The tenth part of the document is a list of references, which includes references of data, references of results, and other references used in the study. The references are listed in alphabetical order.

الفصل السادس

موقف دار المنسوب السامي
بعد اصدار التصريح
من الأوضاع الجديدة في مصر

موقف دار المندوب السامي

بعد اصدار التصريح من الأوضاع الجديدة في مصر

أولا : الدستور :

كان من مهام وزارة عبد الخالق ثروت التي تترتبت على صدور تصريح ٢٨ فبراير ، اصدار دستور لمصر ، فشكلت لجنة الثلاثين للقيام بهذه المهمة ، كما قام اللورد اللنبى بتأجيل القيام بأجازته السنوية حتى يكون في القاهرة في أثناء المناقشة التي ستدور حول المقترحات التي تقدمها لجنة الدستور حسب قول جرائد لندن (١) ، أو بمعنى أصح أن يكون رقيباً في أثناء الاعداد لمشروع قانون الدستور تحسباً لأن ينص على نص في غير صالح وطنه وهذا ما حدث بالفعل .

وعلى الرغم من أن المندوب السامي كان مؤيداً لاصدار الدستور (*) حتى أن الملك قد سأل في حديث له مع أحد الساسة البريطانيين « لماذا لا تدع انجلترا مصر وشأنها يحكمها ملك كما رضيت من قبل أن يحكمها خديويون ؟ لماذا يأخذ اللنبى على عاتقه قيام دستور في مصر فيكون له وضع « قابلة التاريخ (٢) » .

(١) الأهرام : ١٨/١٠/١٩٢٢ . كما ذكرت سبباً آخر للتأجيل أجازته وهو تأليف

حزب الأحرار الدستوريين .

(*) قول كيرزون للنبى لا تتوان قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار

F.O: 407/196 No. 88 Op. Cit.

الدستور .

(٢) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

الا أن اللنبي عندما علم بالمادة الخاصة بالسودان في الدستور والتي تنص على أن الملك يلقب « بملك مصر والسودان » ، وتانيا على أن لا يطبق هذا الدستور على السودان الذي سيكون له نظام للحكم فيه بقانون خاص (٣) ، لم يوافق عليها ، وكتب الى كيرزون عن اضافة لقب ملك مصر والسودان على الملك فؤاد في مشروع الدستور ، واعتبار السودان جزء من المملكة المصرية ، وأبدى رأيه في أن الحكومة البريطانية لن تقبل هذا النص لأن السودان وارد ضمن تحفظات ٢٨ فبراير ، كما أنه لا يتفق أيضا مع اتفاقية ١٨٩٩ ، لأنها لم تنص على تلقيب عباس حلمي بخديوى مصر والسودان ، وأنه لو كان الأمر كذلك لأصبح الملك جورج ملك السودان أيضا ، ومن حقه اعتبار هذا البلد من أملاك البريطانيين (٤) .

وقد عرض اللنبي على ثروت استعدادا لأن يصدر كتابا رسميا يبلغه فيه أن حذف هذه المواد لا يكسب انجلترا أى حق على السودان ولا يعد تسليمًا من الحكومة المصرية بأى حق لانجلترا فى مقابل حذف هذه النصوص ، ومناصرة المندوب السامى للوزارة ، فى طلب اصدار الأمر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الأمة ، وعرض ثروت المسألة على عدلى الذى عرضها بدوره على مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، الذين رفضوا العرض ، وهددوا بايقاف مساندته للوزارة الشروتية اذا استجابت لطلب المندوب السامى (٥) .

وأصبح موقف ثروت حرجا للغاية فلم يستطع أن يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص السودان ، وكان الملك يبت العراقيل

(٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء ، ص ٣٩٧ والرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٤) F.O. 407/195 No. 24 A Llenby to Curzon Oct. 25, 1922.

(٥) أحمد زكريا الشلق - حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

أمام الوزارة ، بالإضافة الى معارضة الوفدين لوزارته ، ولأى تغير فى وضع السودان باعتباره جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية ، وبذلك وجد رئيس الوزراء نفسه محاصرا من ثلاث جبهات دار المندوب السامى والقصر والوفد فلم يجد مفرا من تقديم استقالته ، وخاصة بعد أن ضعف مرتزته لدى المندوب السامى (٦) وقد أكدت احدى صحف لندن على أهمية وجود اللبى فى مصر فى تلك الفترة ، لأنه يجب أن تعامل احساسات الذين وضعوا الدستور الجديد واحساسات السياسيين المصريين بكل رفق ومهارة ، وذلك فيما يتعلق بنقط معينة تجاوزت فيها لجنة الدستور الحد الذى يحتمل والذي تعده الحكومة البريطانية الحد الذى يجب الوقوف عنده (٧) .

تسلم توفيق نسيم رجل الملك زمام الحكم فى ٣١ نوفمبر ١٩٢٢ خلفا لوزارة ثروت وواجه أزمة نصوص السودان ، التى كانت موضع الخلاف بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى قبيل استقالة عبد الخالق ثروت .

وفى ١٨ يناير ١٩٢٣ عقد اجتماع فى دار المندوب السامى برئاسة اللورد اللبى وبحضور كبار رجال الدار مستر سكوت Scott وفرنس Furness ، وكير Kerr بالإضافة الى المستشارين القضائى والمالى ، ومدير الادارة الاوربية كين بويد (*) . بهدف البحث فى الوضع السياسى للبلاد .

وكان من ضمن ما عرض على بساط البحث ، البند المتعلق بالسودان فى الدستور وكان من رأى المندوب السامى ، أنه بالنظر

(٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٧) الأهرام : العدد نفسه .

(*) حضر الاجتماع أيضا - مستر باتريك من موظفى الدار - ايموس

مستشار المالية .

الى اعتبارات اخرى ، فان أى امتيازات بالنسبة للقب الملك ، سيدعو
السودانيين الى الاعتقاد بانهم غدروا بهم فعقب أموس مستشار
احمائية ، ان الموقف بالنسبة لبند السودان لم يطرأ عليه حتى الآن
تطور ملموس .

فاستفسر النبي ، عما اذا كان رفضهم لآى نوع من هذه
الامتيازات فى هذه الخصوص ، قد يؤدى الى اسقاط الوزارة
الحالية . فأجابه كين يويد بالنفى (٨)

وفى خلال ذلك الاجتماع كان اللورد النبي يؤكد على الأهمية
الكبرى على تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، بضرورة استمرار سياسة
التصريح ، ومقاومة الخطر الذى يواجهها . كما نلاحظ قلقه على
النصوص الخاصة بالسودان ، حيث كان يخشى من أن تتعرض
للانتكاس فى أى لحظة ، « فسأل المندوب السامى زملاءه ما العمل ،
وما هو أفضل الطرق التى يجب اتباعها (٩) » .

فرأى أموس أن الحل هو صدور وثيقة رسمية من جانب
الحكومة البريطانية يكون لها الصفة القانونية ، كالقانون الأساسى
يتم اللجوء اليها عند انتهاك أو تعارض أى مادة من مواد
المعاهدة (١٠) .

ونلاحظ على هذا الاجتماع الطويل الذى استمر من الساعة
٣ الى ٥ مساء انهم قد بحثوا كل الأوضاع السياسية فى مصر ،

F.O. 141/484 - Minutes of the Meeting at the Residency (٨)
on Jan. 18. 1923.

Ibid. (٩)

Ibid. (١٠)

من الملك والوزارة الى الافراج عن سعد واستمرار الأحكام العسكرية وأخيرا الدستور .

ونلاحظ أيضا استمرار نهج العمل بالأسلوب نفسه المتبع في الدار من قبل من اجتماع المندوب السامي وكبار رجال الدار مع كبار الموظفين البريطانيين ومناقشة كل الأوضاع السياسية أو الاقتصادية للبلاد وخاصة خلال الأزمات ، ثم تقرير سياستهم مما يتماشى ومصالح بلادهم .

وعلى أية حال كان اللنبى هو صاحب سياسة ٢٨ فبراير ، والتي كانت ماتزال تمهد لها المسالك ، كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدي الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به في أحضان الوفد كلية (*) ، أو تقييم من الأوضاع ما يهدد نجاح سياسته (١١) .

فما كان من دار المندوب السامي الا أن اقترحت نصا جديدا ، طرح على بساط البحث وبعد تعديل طفيف نال الموافقة ، وقد أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، حيث نص « أن الدستور يطبق على جميع الأراضي المصرية ، باستثناء السودان ، دون أن يكون لهذا الاستثناء أى تأثير على سيادة مصر على السودان ، أو على حقوقها الأخرى فيه (١٢) » .

كما اقترح اللنبى أن يكون لقب الملك « ملك مصر وحاكم السودان (١٣) » .

- (*) كان الملك قد تقارب مع الوفد في أواخر عهد وزارة ثروت .
(١١) طارق البشرى - المرجع السابق ، ص ١٠٦ ود . مصطفى النحاس - المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .
(١٢) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٤٠٠ .
الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ٧٦ .
(١٣) طارق البشرى - المرجع السابق ، ص ١٠٦ .
مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠٩ .

غير أن كيرزون رفض اقتراح المندوب السامي ، لأنه يتضمن أن السودان أرض مصرية ، وباقرار تلك الصيغة فإنه سيظن أن بريطانيا لا تستطيع أن تقف في وجه الادعاءات المصرية في السودان ، واقتراح كيرزون نصين بديلين ، « هما أن الملك يلقب بلقب ملك مصر ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته في السودان » ، وأما النص الثاني فكان على الوجه التالي ، « وتجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ، ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصر في السودان » . ثم هدد كيرزون بأنه إذا أصرت الحكومة على اصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فإن بريطانيا ستقدم بيانا إليها تتهمها بمحاولة إلغاء تصريح ٢٨ فبراير ، وانتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وبالتالي ستعتبر الحكومة البريطانية نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان ، وذكر كيرزون للورد اللنبي أن على مصر أن تختار أحد الحلين (١٤) . وقد رفض نسيم النصين الجديدين ، وقدم مذكرة للمندوب السامي مبيّنا وجهة نظره وأسانيده في الموضوع (١٥) .

فاقتراح اللنبي على وزير خارجيته تفويضه في الاتصال المباشر بالملك ، والقاء بيان عليه بالمعنى الذي حددته كيرزون ، ويتضمن إضافة الى ذلك قلق الحكومة البريطانية من محاولات الملك فؤاد استعادة سلطاته الأوتوقراطية ، التي استوجبت تدخل بريطانيا في ١٨٨٢ ، وإذا لم يدع عن الملك فإنه سينشر هذا البيان (١٦) .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٧ .

(١٥) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٦) طارق البشري - المرجع السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

د . مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ - ٢٣٠ .

وكان اللنبى قد كتب الى كيرزون ، « بأن خطة الملك الآن هي محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور، تهدئة للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزاده من السلطة ، وأضاف اللنبى . أن الملك يريد كسب الوقت على حساب الانجليز ، والقاء عبء تأخير صدور الدستور عليهم ، فيجب انذاره ، ثم اقترح المندوب السامى صيغتين تصدر أولاهما اذا أصر الملك على التمرد ، والثانية فى حالة انصياعه (١٧) .

ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكرة باستعراض عسكرى لوحدات بحرية فى مينائى الاسكندرية وبورسعيد (١٨) .

وعندما وصلت الى اللورد اللنبى موافقة حكومته على اقتراحه ، قابل الملك لتقديم انذاره طالبا منه توقيعه ، وقد نص على أن الحكومة البريطانية لا توافق على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى ، ولكن حقوق مصر تظل محفوظة الى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين انجلترا ومصر ، وأدعت ان النصين الخاصين بالسودان فى مشروع الدستور انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، وخروجيا على تصريح ٢٨ فبراير ، وفصلا فى أمر السودان من جانب الحكومة المصرية فهى لذلك تطلب حذف هاتين المادتين (١٩)» . وأضاف :

وان الحكومة البريطانية لتأمل ألا يكون اصدار الدستور موضعاً للجدال ، وهى راغبة فى منح المصريين حرياتهم الدستورية ،

(١٧) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ ، المرجع نفسه ، ص ٢٣٠ .

(١٨) المرجع نفسه والصفحة .

(١٩) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٤١٤ .

ورغبة في اجراء المفاوضات مع ممثلين رسميين للشعب المصري ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في المساس بحقوق مصر في السودان أو مياه النيل ، وإن الملك فؤاد ليخول المندوب السامي ابلاغ حكومته أنه أخذ في اعتباره كل تلك الأمور ، وأنه يقدر خطورتها ، وأنه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية في قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير (٢٠) .

ثم هدد المندوب السامي الملك بأنه إذا لم يوقع على هذا البيان ، فإن الحكومة ستنشر بياناً آخر لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان ، وإنها تعتبر مثل هذا الأمر عملاً غير ودي يشكل انكاراً لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودخضاً لتصريح ٢٨ فبراير وإنها ستعتبر نفسها حرة في تحديد مركزها في السودان دون مساس بحقوق مصر في مياه النيل (٢١) .

وأضف اللبني قائلاً للملك وسينذكر في البيان اتهاماً للملك بتعطيل اصدار الدستور وأنه ينتحل بعناد حقوقاً أو توقيراطية (٢٢) ، ثم وجه اليه رسالة شخصية نبهه فيها الى أن الشرور الفردية هي التي أدت الى تدخل بريطانيا في عام ١٨٨٢ ، وأن بريطانيا هي التي منحتة التاج وهي راغبة في اقامة نظام دستوري دون تأخير ، ثم ذكره ببعض الأفعال التي تجاوز فيها حقوقه ومنها ابتعاده عن الأحرار الدستوريين ، وتقاربه مع الوفد وتدخله في الادارة

(٢٠) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

د . مصطفى النحاس ، المرجع نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٢١) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٢) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ . وطارق البشرى ،

المرجع نفسه والصفحة .

والصحافة والسياسة ، وحذره المندوب السامي من تخلي
بريطانيا عنه (٢٣) .

وفي النهاية هدد اللبى بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة
البريطانية في خلال أربع وعشرين ساعة ، فان هذه الحكومة تسترد
كامل حريتها في العمل ازاء الحالة السياسية في مصر وفي
السودان . وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا (٢٤) .

وفي الوقت نفسه تقرر القيام بمظاهرة عسكرية في
الاسكندرية وبورسعيد لتوفير مظلة القوة المناسبة للانذار (٢٥) .

ولما كان المركز الناشئ عن هذا الانذار خطيرا ، والوقت
المضروب للاجابة عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باشا
مخابرات مع دار المندوب السامي كانت نتيجتها وضع نصين ورد
فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان
بواسطة الممثلين المفوضين ، وأن تطبيق الدستور لايمس حقوق مصر
في السودان ثم رفع المندوب السامي النصين الى وزارة الخارجية ،
ورفعهما نسيم بدوره الى الملك ، ناصحا بقبولهما نظرا لما تستهدف له
البلاد من أخطار جسيمة ، في حالة الرفض القطعي عند حلول
الميعاد . ثم قدم استقالته الى الملك في ٥ فبراير ١٩٢٣ (٢٦) .

(٢٣) المرجع نفسه والصفحة ، المرجع نفسه ، ص ١١ .
وانظر الأهرام : ١٩٢٣/٢/١٣ . اللبى هدد الملك اذا خالف شرط من شروط
التصريح فان التصريح كله سيلغى .
(٢٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
(٢٥) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .
(٢٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ . وانظر الرافعى .
المرجع السابق ، ص ٧٦ .

تشكلت وزارة يحيى ابراهيم التى تلت وزارة نسيم فى ١٥ مارس عام ١٩٢٣ ، على أساس الموافقة على ثلاثة أمور : تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقة على الفقرات المعدلة فى الدستور الخاص بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضات (٢٧) .

وقد عقلت التيمس على موقف اللبى من وزارة يحيى ابراهيم بأن لديه فرصة تمكنه من تنويع أعماله « الممتازة وتدوين اسمه فى التاريخ بصفته الرجل الذى أكسب الحرية للمصريين وذلك باظهار حزم لا يلين ، وبشبه أزر يحيى باشا فى رغبته فى نشر دستور ديمقراطى واتباع سياسة الحزم فى افهام الملك أن عليه أن يخضع لسلطته فيصبح حاكما دستوريا (٢٨) » .

وعلى أية حال فقد استطاع يحيى ابراهيم اصدار الدستور فى ١٩ من ابريل ١٩٢٣ بعد ضغط على الملك ، « فما يبدو فى الصورة الفجائية التى صدر بها ، مما يعتبر انجازا للرجل (٢٩) » .

وأرى أنه كان للمندوب السامى أيضا يد فى اصداره بالضغط على الملك فؤاد أو على الأقل بمساعدة يحيى ابراهيم وتشجيعه على ذلك وهو ما يظهر من عدة دلالات :

١ - العلاقات المتوترة بين دار المندوب السامى والملك سواء بسبب السودان أو التحالف مع الوفد أو المماطلات فى اصدار الدستور ... الخ .

(٢٧) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ د . يونس لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٨) الأهرام : ١٢/٤/١٩٢٣ .

(٢٩) د . يونس لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

٢ - الانذار الذى قدم للملك وأجبره على التراجع وجعل نسيم يرضخ للتوقيع على نصوص السودان لاشك قد خلق « جوا » عداثيا بين الدار والملك حتى أن الصحف البريطانية كانت تشن حملة على القصر فى ذلك الوقت فتقول احداها « ومن الموانع الحقيقية التى توجد فى سبيل التقدم الدستورى واستقلال مصر ، الملك فؤاد نفسه وحن الوقت الذى يجب أن يقال ذلك بصراحة (٣٠) » .

٣ - العلاقة الطيبة التى ظهرت بين الدار ووزارة يحيى فكان يهم اللبى أن يوفر لتلك الوزارة المناخ المناسب للعمل وكان منه بلا شك اصدار الدستور .

وقد علق نائب انجليزى على اصدار الدستور بقوله « ان الغاية التى نتوخاها من اصدار دستور مصرى هى أن يستطيع المصريون أن يأخذوا منا الاستقلال الذى منحناه اياهم ، فاذا جاء دستور غير ديمقراطى فليس الذنب ذنبنا لأن اللبى بصفته ممثلا لنا فى مصر قد بذل قصارى جهده لكى لا يكون الدستور غير ديمقراطى (٣١) » .

وليس هذا الرأى دقيقا بل منافيا للحقيقة ، فعلى الرغم من أن موقف دار المندوب السامى كان مؤيدا للدستور تماشيا مع سياسة التصريح ، ولكن فى الوقت نفسه لم يكن يهمها أن ينتقص الملك من حقوق الأمة ليزيد من سلطته بل وقفت موقفا سلبيا من ذلك وكان فى امكان اللبى منعه كما فعل بالنسبة لنصوص السودان ان أراد ، بل أن المندوب السامى نفسه رغب فى عقد صفقة مع ثروت باشا وذلك بالغاء نصوص السودان فى مقابل اصدار الأمر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الأمة كما سبقت الاشارة .

(٣٠) الأهرام : ١٢/٤/١٩٢٣ .

(٣١) نفسها : ١٩/٥/١٩٢٣ .

ثانيا : الملك :

لم تتغير علاقة دار المندوب السامي بسلاطان مصر أو ملك مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير و اعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، حقيقة قد أضاف التصريح ثم دستور ١٩٢٣ للملك من سلطات كأن يستطيع أن يتدخل فى أمور الحكم ويسقط الوزارة أو يفض البرلمان ، ولكن كانت تلك السلطة أو النفوذ بالقدر الذى تسمح به سياسة دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية ، أو بمعنى آخر بما لا يضر المصالح البريطانية .

ولو نظرنا لعلاقة دار المندوب بالملك فؤاد فى عهد وزارة ثروت مارس ١٩٢٢ ، ٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، لوجدنا انها لعبت دور الحكم أو المصالح حسب تعبير جريدة « المورنن بوست (٣٢) » ولكن لصالح وزارة ثروت التى كانت تحظى بتأييد الدار لفترة من الفترات ، خاصة عندما توترت العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه ، وخاصة بعد مقال لجريدة الأهرام « أوصلونا الى الدستور لنرتاح » . وقد تضمن تلميحات واضحة الى أن القصر يسعى الى تعطيل استكمال لجنة الدستور لعملها (٣٣) .

فقام النبي بزيارة للملك مرتين « فى أثناء نهاية الأسبوع (٣٤) » ، للضغط على الملك لمنعه من اقالة وزارة ثروت فى هذا التوقيت بالذات على أساس أنه لم تمض سوى فترة قصيرة على

(٣٢) الأهرام : ١٩٢٢/٨/٩ .

(٣٣) الأهرام : ١٩٢٢/٨/٨ وانظر د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق . أسباب أخرى للخلاف بين ثروت والملك ومحاولته الأخيرة اقالتها من الحكم وتعديل جلسات مجلس الوزراء وقيام ثروت بتعطيل الليبرية ١٠٠٪ .

(٣٤) الدورية نفسها والعدد .

اعتقال أعضاء الوفد في ٢٥ يوليو ومحاكمتهم التي تقرر في ٩ من الشهر التالي ، وقد رأى المندوب السامي أن المصريين سوف يربطون بين الحدين (٣٥) .

ومن ناحية أخرى فإن المندوب السامي لوح للملك بأن أحدا لن يصدق أنه أقال الوزارة بسبب (مقال في صحيفة) ومن ثم فلن يبقى سوى الافتراض الآخر من أن الملك فؤاد قد بدأ في التبرم من تقديم أعمال لجنة الدستور .

ونتيجة لهذا الضغط من المندوب السامي أمكن تسوية أزمة يوليو - أغسطس (٣٦) .

وقد علق كين بويد مدير الإدارة الأوربية في تقريره لدار المندوب السامي عن موقف اللنبى من الملك وثروت باشا بقوله : « من رأيي أن الرئيس لم يعد مرتبطا بثروت ، بل أنه مرتبط بشخص واحد فقط هو الملك فؤاد الذي وضعته حكومة صاحب الجلالة على عرش مصر والتي ضمنت له أن يتولى حكم البلاد من بعده (٣٧) » .

وعندما شكلت وزارة توفيق نسيم بمبادرة من الملك فؤاد في « ٣١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ فبراير ١٩٢٣ » تم ذلك بدون استشارة دار المندوب السامي وربما تكون المرة الأولى التي يقدم الملك فيها على تشكيل وزارة بدون تدخل من قبل الدار .

(٣٥) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .
(٣٦) 407/F.O. 124 No. 68 Allenbyf. Carzon Aug. 21, 1922
Desp No. 671 Conf.

(٣٧) F.O./141/484/278 office of the Director General -
European. Dep. Ministry of Interior to Mr. Archic Jan.
10, 1923.

وقد أرسل الملك الى المندوب السامى يطلب منه ألا يزور القصر حتى تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة على اعتبار أن مثل هذه الزيارة فى تلك الظروف قد تترك الانطباع بأنه يسعى للتأثير على الملك فى اختيار وزرائه ، ولأن كثيرا من المشاكل التى عانت منها الوزارة السابقة كان وراءها الاحساس العام بأن جميع أعضائها من مرشحي دار المندوب السامى .

ولم تسكت الدار ازاء تلك « الفعلة » من جانب الملك ، وبدأ غضبها فى التبليغ الرسمى الذى قدمه المندوب السامى بعد تأليف الوزارة الجديدة بأربعة أيام للملك فؤاد ، فاضطر ازاء ذلك الى التأكيد على استمرار نيته للعمل بولاء نحو البريطانيين (٣٨) .

وقد ذكرت التيمس أن تعيين نسيم باشا يعد فوزا جليا للوطنيين كما أنه ضربه جلية على نفوذ بريطانيا وهو يدل على أن الملك أدرك أنه مصرى ، وأنه لم يعد على استعداد ليكون خادما مطيعا للورد اللنبى « (٣٩) » .

وعلى العموم فانه يبدو أن مقدرة الملك على تحدى دار المندوب السامى وتعيين توفيق نسيم قد أدى بمسئولى دار المندوب السامى وكبار الموظفين البريطانيين الى مناقشة الموقف من الملك . وكان من ضمن تقرير كيني بويد الذى قدمه للدار اجابته عن سؤال « الرئيس » المندوب السامى ، عما اذا كان « الرجل الصغير » « توفيق نسيم » قادرا على أن يقف فى وجه الملك ؟

F.O. 407/195 No. 109 Allenby to Curzon Dec., 4, 1922 (٣٨)
Tel. No. 424.

(٣٩) الأهرام : ١٩٢٢/١٢/١ .

أجاب بويد بالاجاب « وأنه من المستحيل أن نقوم من جانبنا
(أى الانجليز) بضرب الملك أكثر مما يجب » .

ثم نصح الدار بقوله « اننى أرى أن نخفف من غضبنا على
الملك وأن يدعم « الرئيس » حكومة نسيم بالقدر نفسه الذى دعم به
حكومة ثروت » (٤٠) .

يتضح من ذلك مدى قلق دار المندوب السامى وغضبها من
تصرف الملك الخاص بوزارة نسيم دون استشارتهم على الرغم من
اعتراف اللبى لحكومته أن وزارة لاشبهة فى التأييد البريطانى
لها قد تكون أكثر استعدادا لتقديم تنازلات لحكومة لندن دون خشية
اتهامها بالخيانة من جانب القوى الوطنية ، وأنه أقدر على ممارسة
ضغوطه على وزارة لم يؤخذ رأيه فى تكوينها منه على ممارسة هذه
الضغوط على وزارة تحظى بتأييده (٤١) .

وعلى الرغم من ذلك فانه فى الاجتماع الذى عقده اللبى مع
كبار موظفى داره وكبار الموظفين فى الحكومة المصرية والتي سبقت
الاشارة اليه ، كان البحث جاريا بينهم فى بقاء وزارة نسيم المؤيدة
من الملك أو اقالتها ومناقشة موقف الملك .

فكان من رأى آموس مستشار الحقانية ، أن الملك فؤاد سوف
يركب « الموجة » المؤيدة لزغلول ما لم تتغير الوزارة ، كما أن أحدا
لا يثق أو يعتقد فى حكومة مطلقة بواسطة الملك فان مبدأه الأساسى
ثروته العظيمة . وأنه باستخدامها ربما ينجح فى اقامة نوع من

F.O. 141/484/278 Op. Cit.

(٤٠)

(٤١) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

الحكم شبيه بحكم اسماعيل، وأننا لن نسمح بذلك . فانه من المستبعد جدا أن يستخدم نفوذه ليحكم البلاد بالأسلوب الذى نأمل أن نراها محكومة به ولذلك فانه من الضرورى ايجاد وتأييد عناصر سياسية تستطيع أن تأمل فى معارضته وتقيم نوعا من حكومة دستورية معتدلة تفى بالغرض .

ومن هذه العناصر الحزب الذى يمثله عدلى فان مقاومة الملك لهذا الحزب أمر لا مفر منه وذلك بالنظر الى رغبته فى أن يكون حاكما أو توطراطيا غير مقيد (٤٢) .

وأعتقد آموس أن هناك ثلاثة أشكال محتملة للحكومة فى مصر ، اما بواسطة القصر أو بواسطة المندوب السامى أو بواسطة حكومة دستورية .

ولكن Dowson دوسن كان من رأيه أن هناك اثنان فقط ، الوكالة أو القصر ، وشك فيما اذا كانت حكومة دستورية يمكن أن تنجح فى مصر على الدوام .

وعندئذ رأى آموس أنه من غير المناسب فى الوقت الحاضر دفع الملك أو سياقه الى معارضة علنية ، وعقب فرنس Furnes على ذلك معارضة بدون نكت علنى أو صريح (٤٣) .

فأجاب آموس أن الأمور سوف تمضى أكثر من ذلك ، وأنه فى حالة عباس حلمى وكرومر أعتقد كرومر بأن الخديو يود أن يقود معارضة بدون نكت علنى أو صريح (٤٣) .

F.O./141/484 Minutes of the Meeting at the Residency (٤٢)
on Jan, 18, 1922.

Ibid. (٤٣)

وعلى كل حال فإن اللنبى عندما وجه اذاره الخاص بنصوص
السودان وجهه الى الملك شخصيا وليس الى الوزارة المسئولة مع
أنه فى عهد الاحتلال وقبل أن يعترف لمصر بالاستقلال كانت
« المخابرات » التى من هذا القبيل تكون باسم الحكومة
مباشرة (٤٤) • ولكن يبدو أن اللورد اللنبى أراد تلقين الملك درسا ،
وخاصة مع الرسالة الشخصية التى ذكره فيها ببعض الأفعال
التي تجاوز فيها حدوده كما سبقت الإشارة •

وقد علقتم التيمس على سقوط وزارة نسيم بأن « النفوذ
البريطاني ما يزال عظيما وربما كان نفوذ دار المندوب السامي على
الملك منذ سقوط وزارة نسيم باشا أوضح منه منذ بضع سنين
مضت ، فهذا النفوذ يجب أن يستخدم بحق إذا كانت مصالح مصر
الجهوية عرضة للخطر » (٤٥) !! •

ونتيجة لما ترتب على الانذار البريطاني بسقوط وزارة نسيم
ظلمت مصر أكثر قليلا من شهر من غير وزارة ، جرت خلالها
المباحثات والاقتراحات بين المندوب السامي ووزارة الخارجية
البريطانية للبحث عن وزارة جديدة تحل محل وزارة نسيم
المستقيلة وتقبل العمل بمقتضى الترتيبات التى تقررت طبقا
لتصريح ٢٨ فبراير كما جرت أيضا حول وجود الملك فؤاد نفسه
ومدى قدرته على التعامل مع وزارة جديدة فى ظل الظروف القائمة ،
وهل وجوده يمثل عقبة فى تشكيل الوزارة ؟ ، وإذا استحال
قيام وزارة هل فى مكانه حكم البلاد بدون وزارة ، وفى مثل هذه
الحالة ما هى الأداة المطلوبة للإدارة اليومية (٤٦) •

(٤٤) أحمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ، ص ٤١٦ •

(٤٥) الأوامر : ١٩٢٣/٤/٥ •

(٤٦) F.O. 407/196 No. 114 Curzon to Allenby, March 13,

1923.

المندوب السامي ج ٢ - ٢٠٩

كل هذه أسئلة وجهها كيرزون الى اللنبى فى أثناء فترة التشاور بينهما على قيام الوزارة الجديدة ، وصلت الى حد أن سأل وزير الخارجية مندوبه فى القاهرة اذا لم يمكن التوصل الى أى من الحلول السابقة (*) ، فهل نستنتج من ذلك أن الملك يمثل العقبة الرئيسية فى اقرار تسوية سلمية وفى هذه الحالة فهل يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال السهادة ، او من الممرزى ان يشار الى عزله وهل ممكن اجراء ذلك بدون استخدام القوة .

واذا ما سمح أن يخلف ابنه فهل سيلقى ذلك استجابة شعبية ؟ وما هو نوع الأوضاع الذين يمكن ان يهزموا بهذه العمل (٤٧) .

ولقد أرسل اللورد اللنبى برأيه الى وزير خارجيته فأجاب على تلك الاقتراحات بقوله الملك فؤاد كفاء لادارة البلاد لبعض الوقت بدون حكومة غير أنه يمكن ان يفقد شعبيته اذا طالبت السلطة ، فى الوقت نفسه ينبغي أن تبقى تحت المراقبة الدقيقة من جانبهم ويمكن أن تدار الحكومة بالمراسيم الملكية ومن خلال وكلاء الوزارات الذين يخولون سلطة الوزراء وهناك من الأسباب ما يدعو للاقتناع أنه كلما طالبت الأزمة تمكن وكلاء الوزارات من العمل .

ومثل هذا الوضع قد لا يرضى الملك الذى يرغب فى السلطة دون مسئولية وبينما من المحتمل الذهاب الى القول أن الملك فؤاد يمثل عقبة حقيقية فى طريق تهدئة البلاد فان رغبته فى التوصل الى تسوية تتوقف على مدى الزيادة أو النقصان فى سلطته مما يعرضه للخطر وأنه فى هذه الحالة سوف يبذل غاية جهده لتجنب هذا

(*) كان كيرزون قد اقترح عدة حلول لتشكيل الحكومة الجديدة كأن تكون

وزارة ادارية .

F.O. 407/196/No. 114 Op. Cit.

(٤٧)

الخطر . غير أن المقاومة التي يبدونها يمكن التحكم فيها بممارسة مزيد من الضغط عليه وأنه من المحتمل للتغلب على هذه المعارضة ، الوصول إلى قرار بخليعه مما يمكن أن يتم دون استخدام القوة ويمكن أن يستقبل هذا العزل بحالة من الأسف الشديد تصنع تغييرا مهما في طبيعة الرأي العام .

وفي حالة عزل الملك فمن المستحيل التنبؤ عما ان كان ابنه سوف يخلفه وعما اذا كان هذا سوف ينشأ على العرش ويقبل شعبيا أم لا فسوف يتوقف ذلك على ظروف الخلع وعما اذا كان سيتم بمبادرة منا أم يعمل من جانب البرلمان ، وعموما فالأمر يتطلب اجراء الترتيبات الخاصة بالوصاية والتي قد تمت بالفعل (٤٨) » .

من كل ما سبق يتضح لنا أنه في سبيل اقرار المصالح البريطانية كان من الممكن التفكير في خلع الملك على الرغم من صدور التصريح واعتبار مصر دولة مستقلة ومع ذلك ظل التدخل في صميم شئونها قائما سواء في اختيار وزارة أو التعدي على الدستور أو حتى خلع الملك نفسه الى غير ذلك من الأمور الخارجية والداخلية طوال سنين التصريح .

واستمرارا لتدخل دار المندوب السامي في شئون مصر ومع قرب الإفراج عن سعد زغلول ، كان لازما على المندوب السامي أن يذهب للملك لسبر غوره ، واعطائه تعليمات اذا لزم لما يجب عمله في المرحلة القادمة .

فقام المستر سكوت القائم بعمل المندوب السامي ، بزيارة للملك فؤاد وتحدث معه بشأن سياسات الوفد بمناسبة قرب

عودة زغلول باشا ، وقد حرص على تذكيره بتصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ الذى جعل منه ملكا على دولة مستقلة والاتفاقيات التى
صحبته . . . التضمينات والتعويضات (*) التى هى جزء لا يتجزأ من
التصريح وقد وافقه الملك على كل ذلك .

وواصل سكوت حديثه لوزير خارجيته بأنه قد تحدث معه
أيضا على الوضع السياسى وحذر الملك من الانحياز للوفاء
واستعراض بعض الاعتبارات التى يمكن أن تسبب خطرا خاصة
حالة الحماس التى تحوط بزغلول باشا وكيف أنه لا يريد الوزارة
المحايدة القائمة (**) بل يريد وزارة منحاز لحزبه . وأضاف ان
على جلالته أن يفهم زغلول من هو السنيك فى البلاد ، وحذره من
اتباع أى سلوك يفهم منه أنه منحاز بأى شكل للزغلوليين لأن هؤلاء
سوف يستغلون ذلك أسوأ استغلال فى الدعاية لأنفسهم .

وقد أجابه الملك ، أنه لا ينوى أن يسلك هذا السلوك وطلب
من سكوت ابلاغ الحكومة البريطانية أنه سوف يستمر فى مساندة
حكومة يحيى باشا ابراهيم حتى تتم الانتخابات ، فأعرب هذا عن
رضائه عن ذلك .

وتناول الحديث بعد ذلك خطرا آخر وهو أن يقدم عدد من
أنصار زغلول المتحمسين بالضغط عليه لاتباع سياسة خارجية
يمكن أن تؤدى الى صدام بين مصر وبريطانيا العظمى .

(*) قانون التضمينات والتعويضات صدر على عهد وزارة يحيى ابراهيم
فى ١٩٢٣ .
(**) وزارة يحيى ابراهيم التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

وأجاب الملك أن أى مصرى واع ، بمن فيهم الزغلوليين ، يدرك أن فرصة مصر الوحيدة هى بالتعاون مع بريطانيا وأنه شخصيا على ثقة من هذه الحقيقة (٤٩) .

وواصل مستر سكوت حديثه الذى أعرب فيه عن أمله أن يكون ذلك تحقيقيا ، ثم استطرد بأن نبه الملك بأنه ينبغى أن يوضع فى الحسبان أن غالبية رجال زغلول تنقصهم الخبرة ويعتمدون على الطلبة وهم غير تواقين للحفاظ على الاستقرار الذى يحرص عليه الآخرون .

أجاب الملك بأنه يعتقد أنه لن تستمد القوة السياسية فى المستقبل من السعديين أو العدليين بل من الفلاحين المهدبين Gentleman Farmers ، ثم يذكر نائب المندوب السامى بأنه استخدم فى هذه المناسبة العبارة الانجليزية ممن لم يشاركوا من قبل فى السياسة غير أنهم يجدون أنفسهم الآن مضطرين الى ذلك .

وأضاف الملك أن محمد سعيد قد طلب منه رعايته غير أنه لم يرض أن يبلغه أنه ينظر اليه بالنظرة نفسها التى ينظر بها الى كل من الأمير عمر طوسون والخدوي السابق ورئيس الحزب الوطنى .

كما أنكر الملك الاشاعات القائلة بأنه ينوى تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة وأنه لم يره سوى مرة واحدة منذ استقالته فى فبراير .

وتحدث بنغمة يسودها العداء عن أنصار عدلى ، خاصة
محمد محمود باشا وأن لم يستخدمها تجاه عدلى نفسه ، وأن
الانتقاد الوحيد الذى وجهه اليه هو فى تلك المجموعة المحيطة به
والتي لا هدف لاصحابها سوى أن يصبحوا وزراء (٥٠) .

ويبدو من خلال هذا الحديث وكأن نائب المندوب السامى هو
الحاكم الذى يوجه مرؤوسيه الى ما يريد أن يفعله ، وفى الوقت
نفسه يحذره من عواقب الخروج عن السياسة التى يريده أن
ينتهجها .

ويبدو أن العلاقة قد تحسنت بين الدار وبين الملك بعد التوتر
الذى سادها منذ اقالة وزارة ثروت ، بدليل اللهجة المعتدلة التى
حرص الملك على ابلاغها لنائب المندوب السامى بحرصه على مساندة
وزارة يحيى ابراهيم ، وتأكيد على العمال بالتعاون مع بريطانيا
وما يظهر من لقاء اللبى والملك فؤاد فى ٨ نوفمبر .

اذ يذكر المندوب السامى أنه قابل الملك فى اليوم التالى
مباشرة لوصوله الى القاهرة . وكانت معنويات الملك فى أفضل
حالاتها وأعرب عن سروره بالطريقة التى تسير بها الانتخابات وانه
لا يتوقع أى متاعب وأن البرلمان سوف يبدأ اجتماعاته فى منتصف
مارس . ومع أن الزغلوليين سوف يحصلون على أغلبية كبيرة فان
أغلب من رشحوا أنفسهم كزغلوليين فعلوا ذلك ليفوزوا فى
الانتخابات وأنهم بعد ذلك سوف يتبع كل منهم خطة خاصة .

أما عدلى فسوف يهزم لافتقاده الى النشاط والقوة المنظمة وأن
أتباع محمد محمود وعدلى لا يخطون بالشعبية اللازمة (٥١) .

F.O. 407/197 No. 70. Op. Cit.

(٥٠)

F.O. 407/197 No. 124 Allenby to Curzon, Nov. 13,

(٥١)

1923.

وواصل الملك حديثه الى اللبى بقوله أنه قد أزعج اعلان
جمهورية أنقرة البعض الذين تنبأوا له بأن أول عمل سيقوم به
البرلمان المصرى هو اعلان الجمهورية وأنه أجاب على هؤلاء أنه فى
مثل هذه الحالة سوف يحل البرلمان ويعلم الأحكام العرفية .

وقال الملك انه يعرف الكثير من مؤامرات الخديوى السابق
ولكنها لا تزعجه وقال أيضا ان الطريقة التى يؤدى بها يحيى ابراهيم
واجباته طيبة وأنه أشاع الأمن فى البلاد (٥٢) .

وما كان من المنسوب السامى الا أن طمأن الملك بقوله ان
سياسة الحكومة البريطانية تجاه الخديوى السابق والعرش ثابتة
على ما هى عليه وأكد على معونتها المستمرة القائمة على خطوط هذه
السياسة مما كان مبعثا لرضاء فؤاد (٥٣) .

وعلى كل حال فقد ظلت العلاقات بين قصر الدويسارة
وقصر عابدين هادئة مادامت لا تضر سياسة القصر بأى حال من
الأحوال نفوذا ومصالح بريطانيا فى مصر ، وفى حالة الاخلال بذلك
تتدخل الدار على الفور لكبح جماح الملك . وسنلاحظ ذلك على
امتداد فترة الدراسة وخاصة أن الملك قد اعتبر أن ما تنازلت عنه
بريطانيا من مظاهر السيادة يجب أن يتم لحسابه والاستقلال بهذا
المعنى انما كان فكاً لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق
الحسرية فى التصرف فى الشئون المصرية ، ومن ثم يترتب على
ذلك الفهم التضاد بين السلطتين .

ثالثا : دار المندوب السامي والوزارات المصرية بعد التصريح :

وزارة عبد الخالق ثروت أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ :

تألفت وزارة ثروت في أول مارس ١٩٢٢ ، وعد ذلك نجاح
لسياسة اللورد اللنبى (٥٤) . وتوقعت جريدة التيمس ان يلتف
الرأى العام المصرى حول الوزارة الجديدة (٥٥) . وقد غادر المندوب
السامى مصر ستة أسابيع عقب تشكيل الوزارة ، الى السودان من
أجل أن يدع الحكومة الجديدة توطئ أقدامها (٥٦) .

وكثيرا ما أقدم على هذه السياسة المندوبون الساميون عندما
تشهد مصر أحداثا مهمة كاجراء انتخابات (*) ، كان المندوب السامى
يغادر مصر الى السودان حتى يبعد عن نفسه شبهة الانحياز
أو عدم التدخل وما شابه ذلك .

حظيت وزارة عبد الخالق ثروت بتأييد ومباركة دار المندوب
السامى ، فقد اعتبرتها الدار تنفيذا لسياستها القائمة على الأخذ
بيد المعتدلين فى مواجهة من أسمتهم المتطرفين ، فمما سيوفر مناخا
من الاستقرار السياسى ، والتعاون بين الدار وهؤلاء مما أفترقته
البلاد خلال السنوات الثلاثة السابقة (٥٧) .

وترتب على تلك العلاقة القوية التى ربطت بين دار المندوب
السامى ووزارة ثروت فى بادئ الأمر أن ظهرت نغمة أن

(٥٤) المقطم : ١٩٢٢/٣/٥ .

(٥٥) العدد نفسه .

(٥٦) ويفل : المرجع السابق . أحمد شفيق : المصدر والجزء السابق .

ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(*) أسباب أخرى لزيارة السودان .

(٥٧) . يونان لمبيد رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

اللورد اللنبى والجنود البريطانيين هم الذين يحكمون مصر حتى
فى الصحف الانجليزية ، كما ذكرت أيضا ان تصريح فبراير
لم يغير الحالة وأن ذلك لا يمكن أن يدوم كما رأت جريدة الأخبار
المصرية أن على الوزارة أن تنعم النظر فى هذه الحالة ، لأنها وعدت
البلاد بأن تأتى لها بالاستقلال فلم تفعل ، لان الاستقلال الصحيح
لا يمكن مطلقا أن يتفق مع بقاء الحكم بيد السلطة المحتلة
تبرم ما تشاء وتنقض ما تشاء والوزارة لا تفعل سوى مساعدتها
على ذلك (٥٨) .

ومع كل تلك الاتهامات لوزارة ثروت بالحق أحيانا وبالباطل
أحيانا أخرى . إلا أنه سرعان ما خابت الآمال التى وضعها اللورد
فى وزارة التصريح ، فلم تتمتع البلاد بالاستقرار السياسى
المأمول ، واستمرت أعمال العنف سائدة فى البلاد بل استؤنفت
حملة الاغتيالات فى سنة ١٩٢٢ على الموظفين الانجليز وأسفرت عن
قتلى وجرحى وكانت هذه الأعمال ترتكب بكل جسارة فى وضع
النهار ، مما سبب ذعرا كبيرا لافراد الجالية البريطانية فى
مصر (٥٩) .

وبالرغم من أن حكومة ثروت قد بذلت مجهودا كبيرا للقبض
على الذين ارتكبوا حوادث الاعتداء الأخيرة لمنع تكرارها فقد قبض
على بعض أشخاص فيما يتعلق بالبحث عن الأسلحة الذى يجرى
« بهمة » فى أسواق القاهرة ، حيث يفتش رجال البوليس الذين
يركبون الموتوسيكلات المارة للبحث عن الأسلحة » (٦٠) .

(٥٨) الأخبار : ١٩٢٢/٩/٢٩ .

(٥٩) ويفل : المرجع السابق : ٩٥ - ٩٦ . د . عبد العظيم رمضان ، المرجع

السابق : ٢١٣ .

(٦٠) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٠ .

وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد اللنبى التدخل وتقديم ائذار نهائى لوزارة ثروت مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى ، ولكن اللنبى نصح حكومته بألا تتخذ هذا الاجراء مع حكومة ثروت حتى لا يعوق ذلك تقدم السياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصة للدخول فى تفاهم ودى مع مصر (٦١) .

ومع ذلك فقد اضطر عندما استمرت الاعتداءات الى ارسال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يوليو ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا للجرائم السياسية فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى (٦٢) .

وقد رد رئيس الوزراء على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ التدابير لمنع وقوع هذه الحوادث برغم زيادة عدد القوات الأوربية فى البوليس ولكن ذلك لم يمنع وقوع مثل هذه الأعمال (٦٣) .

وفى الحقيقة أن البرلمان البريطانى كان يضغط ويلج على ضرورة اتخاذ اجراءات شديدة لمنع هذه الحوادث واكتشاف الجناة مما أدى بالتالى الى الضغط على اللنبى وثروت من أجل ايقاف تلك العمليات والقبض على الجناة .

-
- (٦١) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .
(٦٢) المرجع نفسه ، ص ٣٦٣ - انظر الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ نص كتاب اللنبى وهو الكتاب الثانى الموجه من الحكومة البريطانية الى ثروت وقد طلب أيضا تعويضا لضحايا الاغتيال وأيضا أحمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ص ٢٢٠ ، ٢٢٣ .
(٦٣) المصدر نفسه والجزء ، ٢٢٣ .
الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

وقد أكد وكيل وزارة الخارجية « مستر هرمورث » للنواب في البرلمان البريطاني « على أن اللورد اللنبي يبذل أقصى جهده لتقديم المساعدة اللازمة لتقديم المذنبين إلى العدالة » (٦٤) .

وكان المندوب السامي قد أمر بأحالة أعضاء الوفد إلى محاكمة عسكرية لأنهم في منشور لهم قد حملوا الحكومة البريطانية مسؤولية الخطر الذي يهدد حياة سعد زغلول في المنفى (٦٥) .

كما أثار النواب البريطانيون مسألة تعويض « ضحايا الاغتيال » الأمر الذي أدى بالمندوب السامي إلى الضغط على ثروت ومطالبته بتحديد مبلغ التعويض (٦٦) . وازاء ذلك كله لم يكن أمام ثروت الا قمع الحركة الشعبية بالقوة ، فاستخدام اجراءات العنف ومصادرة الحريات والاجتماعات السياسية وتعطيل الصحف واصدار أوامره إليها بعدم ذكر سعد وأصحابه المنفيين (٦٧) .

وترتب على تلك الاجراءات ان اتهمت وزارة ثروت بانها تعتمد على دار المندوب السامي في معاملة خصومها السياسيين فهي تنكئ على السلطات الانجليزية العسكرية ، وتستفيد من الأحكام العرفية التي سبق وان عارضتها في القضاء على خصومها ، وقد علقت الجارديان على ذلك بقولها :

(٦٤) المصدر نفسه والجزء : ص ٢٢٢ .

(٦٥) الأخبار : ١٩٢٢/٨/١٤ .

(٦٦) نفسها : ١٩٢٢/٦/٢٤ .

(٦٧) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ٣٦٣ - ٣٦٤ .

ان هذا فال سييء ، فان أمام الحكومة القانون ومحاكم القانون
فى مصر ، فاذا خرق خصومها أحكام القانون فلتسدد هذه المحاكم
تنزل بهم عقوبتها ، ولكن أن تعتمد الالتجاء الى الاحتلال العسكرى
الانجليزى ، وأن ترضى باستخدام المحاكم العسكرية لهُو دليل على
عجزها عن العمل مستقلة عن المساعدة الخارجية وبرهان على
ضعف مركزها فى البلاد (٦٨) .

ومع كل ذلك لم تستطع حكومة ثروت توفير مناخ الاستقرار
والأمن الذى طمعت فيه دار المندوب السامى ، والذى من أجله
قدمت أهم التنازلات على امتداد تاريخ بقاء الاحتلال فى مصر فى
تصريح ٢٨ فبراير (٦٩) . مما ترتب عليه تهاوى كثير من الآمال
التي عقدتها الدار عليها يضاف الى ذلك الخلافات التي احتدمت
بين ثروت واللنبي على تقدير مبلغ التعويض اللازم للموظفين الأجانب
والبريطانيين ممن تقرر أن يتركوا خدمة الحكومة المصرية كما سبق
الإشارة .

وخاصة أن الحكومة البريطانية كانت تلح على هذه المسألة
ففى رسالة من كيرزون الى اللنبي يؤكد وزير الخارجية على مندوبه
السامى « بأنه ينبغي الا ينسى أن قانون التعويضات لا يقل أهمية
عن اصدار الدستور » (٧٠) . بل وأكثر من ذلك يفكر وزير
الخارجية فى فرض السيطرة على جمارك الاسكندرية والحصول
على دخلها (٧١) . ويطلب رأى المندوب السامى الذى يرسل اليه

(٦٨) وادى النيل : ١١٢٢/٩/٦ .

(٦٩) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٧٠) F.O. 407/196 No. Curzon to Allenby, Feb, 17, 1923.

(٧١) F.O. 407/196 No. 114 Curzon to Allenby March, 13, 1923.

تقرير أعده المستر ماكولي Macaulay بشأن جمسارك
الاسكندرية (٧٢) .

كل ذلك كان ينعكس بالتالى على تصرف المندوب السامى
الذى كان يضغط على ثروت من أجل اصدار قانون التعويضات
والى جانب ذلك كانت قضية السودان وتلقيب الملك « بملك مصر
والسودان » والتي سبق الإشارة اليها مما زاد من الخلاف القائم
بين الدار وحكومة ثروت » .

وعلى ضوء كل من تلك المواقف والاعتبارات فان دار المندوب
السامى كانت مستعدة للتفريط فى وزارة ثروت وقبل استقالة
تلك الوزارة بأكثر من ثلاثة شهور ، ففي وثيقة سرية كتبها للنبي
الى حكومته فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ يقول « أن اهتمامه الأساسى
بخصوص استقالة ثروت باشا هو أن يضمن من خليفته المنتظر
جميع الضمانات المحددة بأنه سيأخذ على عاتقه كل تعهدات
ثروت باشا على الأقل مع احترام المسائل التى تم الاتفاق عليها
خارج تصريح ٢٨ خصوصا ما يتعلق منها بأعمال المستشارين المالى
والقضائي ، ونتائج المعاهدات ، وقواعد تعويض الموظفين
الأجانب (٧٣) .

ويذكر كين بويد مدير الادارة الأوربية أنه منذ أغسطس استمر
ثروت يبلغه بين الحين والآخر انه كان باقيا فى منصبه رغم أنه
أكراما لخاطر هذا « المارشال المسكين » (٧٤) .

Ibid No. 140 Allenby to Curzon April, 1, 1923. (٧٢)

(٧٣) • يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

141/484/278 Op. Cit. (٧٤)

ولما كان الخلاف بين القصر والوزارة الشروعية يزداد حدة خاصة حول الدستور ، وقد تدخل المندوب السامي وضغط على الملك وانهى النزاع ولكن كان اهترة مؤسسه ، وما لبث ثروت باشا ان اخبر اللبى برغبته فى تقديم استقالته الى الملك ، حيث ان علاقته به قد اصبحت مستحييه ، وذر ان الملك لم يسىء الى الوزارة فبقيت بل لم يترك لرئيسه لاصعادهها الا واستغلها .

وعلى الرغم من الخلاف الذى كان واقعا بين الدار والوزارة حتى وصل تمكير اللبى الى البحث عن بديل لوزارة الشروعية فان ذلك لم يمنع اللورد من انه كان يامل فى بقاء الوزارة ريثما يصح ذلك من سببين الأول : رد اللبى على ثروت عندما أخبره بعزمه على الاستقالة اذ سأل عما يفعل اذا منحه تأييده الكامل فأجاب ثروت باستحالة ذلك ، لأن صحافة القصر لو أرغم على توقيع الدستور ، سوف تلقى بمسئولية حذف نصوص السودان على عاتقه وحده ، ثم علق اللبى على ذلك بأن ثروت كان مدفوعا بثلاثة عوامل أولها الشرار الذى اتخذه حزب عدلى منذ يومين بأن لن يؤيده الا اذا وقف ضد رغباتهم المتعلقة بالنصوص ، وثانيهما ازدياد النقد لطريقة تعامله مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمراجعة معاهدة سيفر ، وثالثهما : تفشى حوادث القتل السياسى فى الآونة الأخيرة (٧٥) .

السبب الثانى : تأييد اللبى وكبار الموظفين البريطانيين لوزارة يرأسها ثروت أو عدلى مرة أخرى وذلك بعد أن تصدر وزارة نسيم الدستور وقانون الانتخابات ثم يعملون على اسقاطها بعد شهر أو شهرين ويأتون بعدلى أو ثروت ، ويبدأون مرة أخرى

بالسياسة التي جمدت نسبيا بعد استقالة عدلى (٧٦) . وربما كان هذا ما دعا كين بويد الذي كان يدرك ان اللبى وبعض كبار الموظفين ما يزالون يرحبون بعودة ثروت ، أن يؤكد أن دار المندوب السامى ليست واقعة تحت أى التزام أدبى تجاه ثروت وأصدقائه ، حيث ان العمل المشترك بينهم بدأ فى مارس عام ١٩٢٢ وانتهى فى اليوم الذى استقال فيه ثروت (٧٧) . كما سبقت الاشارة وعلى أية حال فقد قدم ثروت استقالته فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ (٧٨) .

واختفت تلك الوزارة التى علق عليها اللبى الآمال الكبار وصدر التصريح استجابة لشروطها ، وكان من المفروض ان ترسى أساس النظام الجديد ، وتصيـدر الدستور وتبرم اتفاقيتى التعويضات والتضـمـينات وتلغى الأحكام العرفية وتجـرى الانتخابات (٧٩) .

دار المندوب السامى ووزارة توفيق نسيم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ،
٩ فبراير ١٩٢٣ :

اعتلت وزارة توفيق نسيم الحكم بارادة ملكية ، وأعترف المندوب السامى بأن وزارة لا شبهة فى تعيينها من قبل الدار قد تكون أكثر استعدادا لتقديم تنازلات لصالح الحكومة البريطانية ، كما أنه سيكون أكثر قدرة على ممارسة ضغوط على وزارة لم يؤخذ رأيه فى تكوينها منه على ممارسة هذه الضغوط على وزارة تحظى بتأييده (٨٠) : كما سبقت الاشارة .

F.O. 141/484/278 Op. Cit.

(٧٦)

Ibid.

(٧٧)

(٧٨) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٧٩) د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ٨١

(٨٠) د . يونان لبـيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

وقد علقت « التيمس » على تأليف وزارة نسيم « بأنها وزارة ملك ، ولا تشترك دار المندوب السامي في تشكيل الوزارة الجديدة » ، وتنبأت بأن الجو السياسي سيصفو بعد هذا التغيير ، وخاصة بعد الأدلة القاطعة على عجز ثروت عن مواصلة السير ازاء المعارضة المتزايدة (٨١) .

وبعد أسبوع من تشكيل الوزارة ، قام اللبني بزيارة لنسيم تحدثا فيها عن سياسة الحكومة المقبلة (٨٢) ، وقد علق مكاتب « المورنينج بوست » أيضا ، ان المندوب السامي قد قام بزيارة جميع الوزراء في مكاتبهم ، ورغم أن الزيارة ذات صفة رسمية بحثة ، فانها عدت دليلا على رغبة اللبني في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع أعضاء الوزارة الجديدة (٨٣) .

وما لبث أن تجددت حوادث الاغتيال للبريطانيين على عهد وزارة نسيم : ففي ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٢ ، قتل أحد مدرسي مدرسة الحقوق يدعى « روبسون » فأرسل نسيم كتابا الى اللبني يدعو فيه الى التفاوض مع ممثل الاكثرية لأنه هو السبيل الوحيد لحل المسألة المصرية .

وبعد أن أبلغ نسيم أسفه لحادثة القتل ، وأنه رغم مرور خمسة أشهر لم يحدث فيها شيء من هذا القبيل فان حوادث العنف قد عادت ، وهذا يحمله على الاعتقاد بأنها نتيجة لعدم مراعاة عواطف الاكثرية ، على الرغم من انها رد فعل يؤسف له صادر عن قلة ترو من قبل بعض العناصر المتهورة . كما يوجد في كل بلد .

(٨١) الأهرام : ١٩٢٢/١٢/١ .

(٨٢) نفسها : ١٩٢٢/١٢/٦ .

(٨٣) نفسها : ١٩٢٢/١٢/١٢ .

وبعد أن نفى أى صلة بين الأكثرية « الوفد » وتلك الحوادث رأى أنه لا سبيل إلى حل المسألة المصرية إلا بالاتفاق مع الأكثرية وبمشاركة ممثلى الأحزاب وأنه وزملاءه يعتقدون بأن التعاون مع الأكثرية هو السبيل الوحيد لتسكين الخواطر والوصول إلى حل عادل يوفق بين المصالح المشتركة لبريطانيا ومصر .

وأبدى استعداد حكومته للاشتراك فى هذا العمل ، وطلب مساعدة اللبى فى هذه المهمة الصعبة وفى النهاية أكد على أن اقتراحاته تعبر عن رأى العام المصرى ، دون أن يستثنى أصدقاء الوزارة السابقة وأنه يحدوه الأمل أن تقابل تلك الاقتراحات بالاعتبار الذى تستحقه (٨٤) .

وقد غضب اللبى من هذا الكتاب ، وكان الذى حملة إلى دار المندوب السامى هو فخرى (*) باشا وزير الخارجية ، فطلب منه « المستر كير » سحبته فأبى وصمم على تقديمه ، أيا كانت النتائج (٨٥) ربما يكون لهذا الكتاب الذى أرسله نسيم إلى اللبى ، صلة بالاجتماع الذى عقد بعد ذلك فى دار المندوب السامى لبحث الموقف من الملك فؤاد ، وبقاء وزارة نسيم وخاصة أنها بهذا الكتاب أظهرت ميولها الوفدية كما أن الملك أيضا كان على صلة بالوفد فى تلك الفترة الأمر الذى أدى إلى تخوف دار المندوب السامى من وزارة ذات ميول ملكية تتعاطف مع الوفد .

(٨٤) الأهرام : ١٩٢٣/٢/١٠ ، كتاب نسيم باشا إلى اللورد اللبى ، مذكرات فخرى عبد النور ، ثورة ١٩١٩ ص ٣٨٧ .
(*) محمود فخرى باشا وزير الخارجية وهو من رجال الملك .
(٨٥) مذكرات فخرى عبد النور ، المصدر نفسه .

وقد اجتمع المندوب السامي مع كبار موظفي الدار وكبار الموظفين البريطانيين للنظر في أمر بقاء وزارة نسيم أو البحث عن بدائل أخرى .

وقد انقسم الموظفون البريطانيون ازاء هذا الموضوع فكان من رأى المستشار القضائي سحب التأييد البريطاني من الوزارة ، أو على الأقل اجراء تغيير أو تعديل جزئي في الوزارة .

أولا : لضمان أن بعض الثقة في الامتيازات الحكومية المقترحة تذهب الى أصدقاء الانجليز .

ثانيا : أنه بات من المستحيل على الوزارة القائمة أن تحول دون سقوطها في أيدي الملك .

ثالثا : هناك سياسيون مصريون خسارج الوزارة الحالية يستطيعون مقاومة الملك ومعارضته من هذه العناصر الحزب الذي يمثله عدلي .

على حين كان من رأي كين بويد مدير الادارة الأوربية بقاء وزارة نسيم ، واذا كان سوف يحدث فيها تعديل وزارى فمن الضروري ان تتصف بالكفاية الادارية كما أن هناك شيئا آخر على جانب من الأهمية وهو ابعاد فخري باشا الذي يرغب فى مشاركة صدقى باشا الوزارة الى جانب انه نائب الملك فيها كما سبققت الإشارة .

وكان من رأى بويد بالنسبة لعودة عدلى الى الحكم خلفا لنسيم ، أنه وان كان موافقا بشكل عام على رأى آموس فإنه من أنصار الرأى الذى يقول بأن عودة عدلى الى الحكم فى تلك الآونة

يعنى تحطيمه ، « اترك الوزارة الحالية تتحطم من خلال الفترة الصعبة التى تواجهها الوزارة وأترك مهابة عدلى مثلما كانت باقية على حالها للمستقبل (٨٦) » .

وقد أرسل فى اليوم التالى للاجتماع بالاسباب التى تدفعه الى تأييد وزارة نسيم وبالتبعية الملك فكان من رأيه :

١ - افتقار عدلى وثروت للشجاعة وانهم سيكونون أكثر جدوى فى الجو الهادى والظروف المواتية التى يمكن أن تسود مستقبلا لو استقرت الأمور فى مصر .

٢ - فى حالة الشعور بفشل الوزارة فمن الأفضل التخلص منها وتجربة آخرين .

٣ - فساد ادارة ثروت وافتقادها للشعبية .

٤ - الفكرة التى استقرت من خلال تقارير مفتش الداخلية انه لو أقيم برلمان فى مصر فينبغى ألا يكون هذا البرلمان مسيرا ، الأمر الذى لابد أن يكون واضحا فى برنامج ثروت بل يجب أن يعكس شعور الأهلين على قدر الامكان (٨٧) .

وبالنسبة لرأى « بويد » عن التعديل الوزارى ، علق المندوب السامى أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ اقتراح بويد .

ولكن بالنسبة لرأيه فى عدلى أيد اللبى بقوله « أنه قليل الثقة فى عدلى كمناضل أو زعيم حزب ، فقد اعتبره عاجزا فى حالة وقوع الخطر » .

وعندئذ تساءل « كير » Kerr ما اذا كانت هذه الاعتبارات تنطبق على اتباع عدلى فوافق بويد على ذلك بقوله « بأنهم خيبوا ظنه أو أحبطوا مسعاه » .

كما أيد سكوت « Mr Scott » وفرنسي « Furnes » ، هذا الرأي ورأيا أنه ينطبق أكثر على صدقي وثروت (٨٨) .

وكان من رأى دوسن المستشار المالى ضرورة عودة اسماعيل صدقي للاشتراك فى الوزارة فى حين أن كين بويد كان يرى ارجاء تغيير الوزارة واستمرارها فى عملها حتى الانتخابات فى حين رأى « كير » ضرورة التغيير الفورى للوزارة ، ثم تساءل ما هو الخطر اذا جاء عدلى الى السلطة (٨٩) وبعد مناقشات حول امكانية عودة عدلى واقامة برلمان يكون مرضيا اتفق المندوب السامى وكبار مساعديه على رأى بويد بأن عدلى يكن لا يستطيع أن يقيم برلمانا مرضيا فى مثل هذه الظروف وأن توفيق نسيم أفضل من عدلى لكى يضمن انتخاب المرشح الصالح ، ووافق اللورد اللبى على اعتبار توفيق نسيم الرجل الأقوى المتاح (٩٠) .

ويبدو أن وزارة توفيق نسيم حاولت أن ترضى قصر الدوبارة كما أرضت قصر عابدين فى نصوص الدستور الخاصة بالملك .

فعندما تقرر فصل أحد الموظفين الانجليز منحتة تعويضا كبيرا فقررت له مكافأة قدرها ١٠٨٠ جنيها عن سنتين فقط قضاهما فى الخدمة ، ومرتب ثلاثة أشهر بصفة أجازة و ٥٠ جنيها للسفر

Ibid.
Ibid.
F.O. 141/278/69.,

(٨٨)
(٨٩)
(٩٠)

الى بلاده فى الدرجة الأولى على الرغم من أنه كان على الدرجة الثانية (٩١) .

ويبدو أن وزارة نسيم قد أرادت احلال انجليزى مكانه ، فكتبت جريدة وادى النيل تعلق على ذلك بأن هناك موظفين وطنيين يمكنهم القيام بهذه الوظيفة خير قيام ، ثم عدد الكاتب فى بيان أكثر عدد كبير من الموظفين الانجليز الذين ادمجوا فى وظائف ادارية مع أن وظائفهم بحرية ثم ذكر أسماء الموظفين الانجليز ، واستعرض كذلك أسماء الموظفين الوطنيين الموجودين فى دميـاط والادارة العمومية الذين ينفعون فى تلك الوظيفة ، ليبين للوزارة ان فى المصلحة ضباطا بحريين وطنيين يمكن تعيينهم فى هذه الوظيفة الخالية ، والاستغناء عن تعيين أجنبى لما فى ذلك من مساس بحقوق الوطنيين وتنفيذا لسياسة احلال الوطنى محل الأجنبى فى المركز الذى يخلو (٩٢) .

وعلى أية حال فقد تحطمت وزارة نسيم على صخرة نصوص السودان ، بتقديم الانذار الى الملك وما تبع ذلك من استقالتها فى ٩ فبراير ١٩٢٣ .

وعلى أثر سقوط وزارة نسيم ظلت مصر بلا وزارة لمدة خمسة أسابيع (٩٣) . كان اللتبى فى خلالها يحاول ايجاد وزارة لوقف هجمات البرلمان عليه وعلى حكومته وقد كتب الى وزير خارجيته . بأنه يأمل أن ضمان تشكيل وزارة على النحو الذى

(٩١) وادى النيل : ١٩٢٣/٢/١ .

(٩٢) نفسها : العدد نفسه . وانظر العدد ١٧/٢/١٩٢٣ « ذكرت أن مصلحة

الفتارات رجعت عن طلبها وستعين أحد موظفى المصلحة » .

(٩٣) ويفل : المرجع السابق : ص ١١٣ .

يسعى اليه يجب أن يتم على نحو سريع وأنه يرى أن الموقف الحالي لن يكون محل ترحيب من حكومته وأن تغييره سوف يخفف عبء الهجمات التي تشن على حكومته في مجلس العموم .

وسوف يكون الانطباع في مصر جيدا وعنده ما يعتقد معه أن الوزارة الجديدة يمكن أن تكتسب شعبية كبيرة وتنجح في تهدئة الرأي العام .

وإذا ما نجح في التأثير على الملك على النحو الذي يرغب فيه فإنه سوف يخبر رئيس الوزراء الذي سوف يتم اختياره أنه يستطيع الاعتماد على تنازلات يمكن أن يقدموها له (٩٤) .

ومن المحتمل أن اللنبي قد نجح في التأثير على الملك كما يقول ، لأنه عندما رشح عدلي لرئاسة الوزراء كما سوف نرى أبدى اللنبي استعدادا للافراج عن سعد والغاء الأحكام العرفية كما وافق على السياسة التي كان ينوي عدلي تنفيذها وهذه هي السياسة التي سيتبناها مع وزارة يحيى ابراهيم التي كانت تعمل بانسجام مع دار المندوب السامي اذا سوف يقوم بالغاء الأحكام العرفية ، وسيفرج عن سعد والمعتقلين الآخرين .

وعندما دعا الملك عدلي لتشكيل الوزارة ، كتب المندوب السامي لحكومته بذلك ، وذكر أن عدلي لم يقبل بعد ، وقد فهم أنه اذا ما قبل المنصب فإنه سوف يسعى الى ضم عدد من عناصر الوزارة السابقة ويخلق نوعا من الائتلاف .

وقد حرص اللنبى على أن يذكر لكيرزون أنه على اتصال به
« بصورة سرية » وسوف يبلغه بنتائج هذا الاتصال أولا بأول (٩٥) .

وقد ذكر المندوب السامى لوزير خارجيته أن الملك قد دعا
عدلى باشا مرة أخرى لتأليف الوزارة ، وأن الرجل يتصرف بحذر
شديد. وقد حاول أن يختبر رأى العام بإصدار بيان عن السياسة
التي سوف يدعمها حزبه إذا ما تبنتها أية حكومة ، وقد جاء فيها :

١ - إزالة أى قيود تفرضها الحكومة البريطانية على الحكومة
المصرية خاصة بأية مواد بشأن السودان توضع فى الدستور .

٢ - إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح سعد زغلول وسائر
المعتقلين .

٣ - إشاعة الوحدة والانسجام فى البلاد (٩٦) .

وفى الوقت نفسه أبلغ اللنبى كيرزون بأنه كان على اتصال
بعدى باشا والذي قال له أنه بالنسبة للبند (١) انه اذا ما تولى
الوزارة فسوف يعثر على الوسيلة التي تكفل استبعاد أى حكم مسبق
عن السودان من الدستور ، وأنه سوف يحيل المسألة الى البرلمان
لدى انعقاده ، وأنه سوف يبذل مساعيه ، هو وحزبه ، لدى البرلمان
لارجاء المسألة لأقرب مفاوضات ممكنة .

وقد أشار المندوب السامى الى مخاطر هذا الأسلوب غير أنه كان
يراه الطريق الوحيد للخروج من المأزق القائم ولم يرغب فى الوقوف
فى طريقه .

Ibid. No. 93 Allenby to Curzon Feb. 19, 1923. (٩٥)

F.O. 407/196 No. 105 Allenby to Curzon, Feb. 28, 1923. (٩٦)

أما بالنسبة للبند (٢) فقد طالب بإلغاء الأحكام العرفية بمجرد أن يصدر قانون مصرى يمنح الحكومة السلطات لمواجهة المظاهرات وأن ذلك سوف يضمن الفوز بالوقت الذى يبقى سعه زغلول معه فى المنفى فى الوقت الحاضر .

وفيما يخص العفو العورى على السجناء فانه يرى ألا يطبق هذا العفو الا بموافقة ثلاثة من أعضاء اللجنة الأربعة التى سوف تنظر فيه ، مما يخوله حق الفيتو .

وقد أيد اللبى خطة عدلى ورأى أن ذلك سوف يمنحهم فى الوقت الحالى موقفا دبلوماسيا قويا .

ويرغب عدلى باشا تأخير اصدار قانون التعويضات الى ما قبل الانتخابات مباشرة وإلغاء قانون الأحكام العرفية قبلها بعشرة أيام فحسب .

وفى النهاية يعلق اللبى بأنه لا يرى مبررا لعدم عودة سعد زغلول اذا ما ألغيت الأحكام العرفية (٩٧) .

ولكن عودة عدلى لم تجد صدق لدى رأى العام المصرى فنشط الوفد بالبيانات والجماهير لمنع عدلى من تأليف الوزارة (٩٨) ، كما وقعت حادثتا اغتيال قتل نيهما بريطانيان عند ذلك رأى عدلى أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ وان وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والارهاب ستضطر الى سياسة

F.O. 407/196 No. 105 Op. Cit.

(٩٧)

(٩٨) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

القمع ، وقد يحدث في عهدها ما حدث في عام ١٩٢١ لذلك اعتذر عن قبول المهمة (٩٩) .

وقد علق اللنبي على اعتذار عدلى ، بأنه نتيجة لما استدعته حملة القاء القنابل من التطبيق الحازم للأحكام العرفية ، قرر عدلى أخيرا ألا يتولى منصب رئاسة الوزارة (١٠٠) ، وقد علقت الديلى ميل على « رفض عدلى تأليف الوزارة ، وعلى ذلك صارت الآمال بالاتفاق أبعد عنها فى وقت مضى (١٠١) .

ونتيجة لتزايد حوادث الاغتيالات والاضطرابات التى استمرت من أوائل فبراير الى أوائل مارس ١٩٢٣ ، أصدر اللنبي أمرا عسكريا فى ٧ فبراير ١٩٢٣ بعد قتل أحد البريطانيين بتعيين الكولونيل « كوك كوكس » حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة .

وقد عزا المندوب السامى هذا التعيين الى تعدد الاعتداءات فى القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين ، على الرغم من الاحتياطات التى اتخذتها السلطات المحلية (١٠٢) . فأصدر الحاكم العسكرى الجديد أمرا بمنع الاجتماعات العامة فى القاهرة والجيزة الا بأذن خاص من حاكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة والا تعرضوا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية ، واعتبرت بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بالخروج أو الدخول إليها الا من أمام مخفر البوليس ، والا تعرض لاطلاق النار عليه .

(٩٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .
F.O. 407/196 No. 134 Allenby to Curzon, March. 31, (١٠٠)
1923.

(١٠١) الأهرام : ١٩٢٣/٣/٨ .
(١٠٢) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٧٨ .

كما أصدر اللبني في ٨ فبراير أمرا بغرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على المنطقة التي وقع فيها الاعتداء الأخير (١٠٣) .

وعلى أية حال فقد كانت حوادث الاغتيالات السياسية والقاء القنابل على معسكرات الاحتلال وجنوده في تصاعد مستمر في تلك الفترة ، الأمر الذي أدى الى تفتيش بيت الأمة وانداز أعضاء الوفد واعتقالهم هم وبعض أعضاء الحزب الوطني (١٠٤) .

كما قام اللبني بدعوة الصحفيين الى دار المندوب السامي وألقى بلاغا حرص فيه على التأكيد على أمرين : الأول أن انجلترا هي التي منحت مصر استقلالها .

الثاني رد على ما يدعى أنها أكاذيب الصحافة المصرية التي سممت عقول المصريين ضد البريطانيين الذين أخلصوا الود لمصر والذين لولا قدمتهم لها لما تيسر للبلاد كسب استقلالها (١٠٥) ! .

وقد قامت كثير من الصحف البريطانية بشن حملة على اللورد اللبني واتهمت سياسته بالفشل نتيجة لتعدد حوادث الاغتيالات وعدم استقرار الأمن وعدم نجاحه في تشكيل وزارة .

فعلقت جريدة ليوليدو أن اللورد اللبني أعلن ان سياسة التحدي ستبقى لأن بعض « المتعصبين » من المصريين أتى فظائع كريمة ، وستبقى الأحكام العرفية ، ثم وصفت الصحيفة السياسية البريطانية في مصر بالنفاق . فقالت .

(١٠٣) المرجع نفسه والصفحة .

(١٠٤) المرجع نفسه ، ص ٧٩ - ٩٠ .

(١٠٥) الأهرام : ١٩٢٣/١/٤ وانظر ١٩٢٣/١/٥ اجتماع الجالية البريطانية في شبرد لبحث مسألة الاغتيالات .

« أننا ننفي زعيم الشعب المحبوب ونقيم حكمنا على القانون
العسكري ، ونبقى حامياتنا ثم نزعم طول الوقت اننا منحنا المصريين
الاستقلال ، (١٠٦) » .

ثم ذكرت « نيوليدو » بأن هناك أخبارا طيبة عن تغيير اللبى ،
فعلقت بقولها لا فائدة من تغيير الرجل اذا استمرت السياسة نفسها
وأول خطوة انما هو وضع حد لنفى زغلول والخطوة الثانية الغاء
الأحكام العرفية ، غير أن أهم نقطة فى الواقع ما هى الا احتلال
اذ ان الانسان لا يضع جنود أجنبية فى بلد مستقل (١٠٧) .

كما انتقدت الديلى هيرالد سياسة اللبى واثمته بسرعة البت
فى الأمور وافتقاده لروح التوفيق والمسالمه التى هى أمر جوهرى
فى سياسة الشعوب ، وأنه ليس بالسياسى المحنك ، ويحيط
باللوز اللبى عناصر شرقية دأبها دس الدسائس كما يحيط به أفراد
من الانجليز المغالين فى الوطنية ، فسجن المعارضين الذين يخلقون
المشاكل وتجاهل شعور المصريين القومى (١٠٨) .

وقد ذكرت « المورنينج بوسست » أنه منذ أعلنت الحكومة
البريطانية تصريح ٢٨ فبراير خلق فى مصر نفوذ قائم على العراقيل ،
وهذا النفوذ مستمر الى الآن ، فقد تحسن الجو السياسى أكثر من
مرة ولكن ما لبث أن اكفهر ثانية لوقوع حوادث الاعتداءات التى قضت
على جميع الجهود التى بذلت للحصول على معاونة أحسن العناصر
المصرية بوضع سياسة تقوم على الإصلاح . ولا ريب أنه اذا لم تؤلف

(١٠٦) الأهرام : ١٩٢٣/١/١٩ . وانظر : ١٩٢٣/٤/٧ .

(١٠٧) نفسها : ١٩٢٣/٥/٥ .

(١٠٨) نفسها : ١٩٢٣/٣/٨ . وانظر : ١٩٢٤/٤/٦ : دعوة لنقل اللبى عن

وزارة مصرية تقوم بأعباء البلاد فإنه لا أمل في السير إلى الامام (١٠٩) .
وأن سياسة القمع والشدة تجر إلى الكوارث ، وأن الوسيلة الوحيدة
للحصول على تسوية المسألة المصرية هي الاعتراف بحقوق الشعب
المصري والمفاوضة الحرة مع زعمائه المختارين .

ان تبعة حوادث الاعتداء لا تقع على كاهل زغلول وزملائه ، بل
على اللورد كيرزون واللورد اللنبى لقد أخذ المسئولون « الآن »
يدركون أن السياسة التي اتبعت بعناد عقيمة « (١١٠) .

كما ذكرت صحيفة « الديلى كرونيكل » بأن سياسة اللنبى
أفلست ولا بد من تغييره فان السياسة القائمة على الأحكام العرفية
لا تؤدي إلا إلى حدوث مثل ما هو حادث (١١١) .

فى حين رأت الديلى نيوز أن أمام بريطانيا سياستين الأولى :
أن ترفض صراحة دعوى المصريين فى تقرير المصير وضم البلاد
وهذه سياسة كثيرة النفقات محفوفة بالأخطار .

والثانية : أن تعترف بريطانيا بحق مصر فى تقرير مصيرها
على شرط أن تصان بعض مصالح بريطانية معينة كحماية
قناة السويس .

وقد حاول اللنبى أن يسير فى طريق وسط بين هاتين
السياستين ولكنه فشل (١١٢) .

(١٠٩) الأهرام : ١٩٢٣/٣/٨ .

(١١٠) الدورية نفسها والعدد .

(١١١) الدورية نفسها والعدد .

(١١٢) نفسها : ١٩٢٣/٣/٢١ .

وأمام تصاعد الحملة الصحفية على اللورد اللنبى ، الى جانب اشتداد المقاومة المصرية للوجود الاحتلالى فى البلاد ، لجأ اللنبى الى استخدام الأحكام العسكرية وكتب الى حكومته « باستحالة الغائها مع تزايد أعمال العنف » (١١٣) .

وأصبح المندوب السامى أكثر اهتماما بالمحافظة على الأمن العام ومحاولة اكتشاف الجناة أكثر من اهتمامه لحل الأزمة السياسية (١١٤) « ايجاد وزارة » .

فما كان من وزير الخارجية اللورد كيرزون الا أن طلب من اللنبى ضرورة اعلامه بالوضع السياسى القائم بالتفصيل ، وحاول أن يجد مع المندوب السامى سياسة ملائمة لمواجهة هذه الظروف كما رأى حضور اللنبى الى لندن للتشاور .

فيقول كيرزون لمندوبه السامى « أنه لم يتكون عنده انطباع واضح عن الوضع السياسى القائم سواء فى القاهرة نفسها أو فى الأقاليم بل الاحساس القائم أن الادارة تفتقر الى الأمانة والكفاية ، فضلا عن التأثيرات غير الحميدة للملك ، وفوق ذلك فانه وراء هذا العنف « المهيجين » الوطنيين والموظفين الفاسدين .

ورأى وزير الخارجية بأنه اذا لم يتم التغلب على هذه العقبات فانه من الصعب ضمان حقوق وأمن الأجانب ، فوق ذلك فانهم ينزلون الى موقف قريب من ذلك الذى كان قائما قبل زيارة اللنبى فى العام الماضى ، مع الفارق أن القوات البريطانية كانت قادرة وقتئذ

(١١٣) نفسها : ١٩٢٣/٣/٨ ، رأى الديلى هيرالد .

(١١٤) F.O. 407/96 No. 111 Curzon to Allenby. March 8, 1923.

على العمل أكثر مما هي الآن ، وأن انهيار الإدارة المصرية يزيد من صعوبة وخطورة الموقف (١١٥) .

وقال كيرزون ان هناك مشكلتين أولاهما : الالمام بشتى العوامل التى صنعت هذا الموقف ، وثانيتهما : أنه على ضوء هذا الالمام يمكن التعرف على الوسيلة التى يتم استخدامها فى هذا الشأن .

يواصل وزير الخارجية ، بأنه فى كلا الأمرين فان الحكومة فى حاجة الى نصيحة المندوب السامى ، ثم سأل عما اذا كان قدومه الى الوطن لن يؤثر على ذلك على الوضع القائم فى مصر ذلك أن الموقف يحتاج الى شكل من التشاور الشخصى وهو أمر مطلوب .

وفى النهاية يقول واذا لم تتمكن من ذلك فانه يرى أن يضع اللبى تقريراً مستوفياً عن كل جانب من المشكلة بهدف التوصل الى التعامل بشكل أكثر كفاءة مع الموقف الذى يبدو أنه يخرج من بين أيديهم (١١٦) .

ولكن اللورد اللبى رفض السفر الى بلاده فى ذلك الوقت وكتب برأيه الى وزيره قائلاً ، بأنه من الصعب جداً أن يجرى الى لندن فى الظروف الحاضرة بحكم ما قد تثيره هذه الرحلة ، والتى قد تفسر ان الحكومة البريطانية واقعة تحت ضغط الموقف ، وأنها بصدد تغيير سياستها واستطرد اللورد بأن المستشارين أبلغوه أن مثل هذا الانطباع سيؤدى الى حملة عنيفة ضد البريطانيين كما سيؤدى الى اعتقاد الملك بأنه ذو قوة وهو الاعتقاد الذى تعاظم جداً قبل اثاره مشكلة السودان ، وان الموقف الذى نال بعض التحسن فى الأسابيع الماضية ممكن أن ينتكس مرة أخرى .

(١١٥) 407/196. No. 111 Curzon to Allenby March, 8, 1923.

Ibid

(١١٦)

ويوافق الهندوب السامي على الحل الثاني لكيرزون ، ويخبره أنه سيهضم باعداد تقرير شامل عن كل جانب من جوانب المسألة غير أنه قد يعاونه على هذا أن ينتهز أول فرصة ليبحث اليه بتساؤلاته التي يرغب في الحصول على اجابات عنها في هذا التقرير ثم استاذن اللنبى رئيسة أن تبدى بعض الملاحظات عن الجزء الاول من برقيته . وكان من رأيه أنه من الصعب في الوقت الحاضر احراز أى تقدم نتيجة لاحداث العنف وتأثيرها على الرأى العام للبريطانيون في مصر وفى إنجلترا .

وأن هذه الأحداث قد خلقت لونا من التوتر السياسى ، ولدى الرأى العام المصرى الذى يجب ان يعنقد بضرورة تأجيل أى تقدم سياسى طالما أن الوسائل المستخدمة ضدهم من بعض المصريين غير ودية (١١٧) .

ويتضح من ذلك أن العلاقة القائمة بين اللنبى ووزارة الخارجية البريطانية بعد التصريح كانت قائمة على « التفاهم » والعمل المشترك وتبادل الآراء والاقتراحات بين قصر الدوبارة فى القاهرة ووزارة الخارجية فى داوونج ستريت .

فاللنبى يوافق على اقتراحات عبدى « السرية » بشأن السودان والأحكام العرفية ، ولا تمنع حكومته فى هذا الرأى ، والخارجية تطلب ارسال انذار الى ثروت قبل ذلك فيستعملها اللنبى ثم يقدم الانذار وهكذا .

وعلى كل حال فان كيرزون قد كتب ثانية فى ١٣ مارس ١٩٢٣ الى اللنبى باقتراحاته سواء لشكل الحكومة المصرية المنتظرة ،

F.O. 407/196 No. 112 Allenby to Curzon March, 1923. (١١٧)

أو التفكير في ادارة انجليزية لمصر مستعينا بقوة الجيش والبوليس ويستشيرهم كذلك في مدى تأثير اطلاق سراح سعد زغلول على الوضع السياسى فى مصر .

وقد كتب اللورد كيرزون ردا على اللورد اللنبى فيما يريد معرفته فيقول :

أن المطلوب تشكيل حكومة مصرية قادرة على التعامل باخلاص مع الترتيبات التى تقرر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وان تكون مستعدة الى :

- ١ - اصدار دستور جديد .
 - ٢ - اقرار التحفظات الأربعة .
 - ٣ - مزيد من انسحاب بريطانيا عن التدخل فى الشؤون الادارية .
 - ٤ - اتخاذ الاجراءات العملية لاستكمال الاستقلال المصرى ، وأن الفشل فى تحقيق هذه الآمال يؤدى الى طرح التساؤلات الآتية التى طالب بالحصول على معلومات كافية بشأنها :
- (أ) عند الحديث عن وزارة ادارية فهل هناك أمل بأن أى رجل دولة مصرى له شأن سوف يرحب بتحمل المسئولية فى ظل الظروف القائمة ومن يكون ؟ .
- (ب) هل سوف يعمل الملك مع مثل هذا الشخص وهل سوف يعمل هو مع الملك ؟

(ج) هل يمكن الثقة في الوزارة أو في الطرفين أن يعملوا وفقا
لخطة ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(د) كبديل اذا لم يتمكن من تشكيل هذه الوزارة فهل الملك كفء
أن يحكم البلاد بدون وزارة وفي مثل هذه الحالة ما هي الأداة
المطلوبة للإدارة اليومية كما سبقت الإشارة .

هل انتخاب أو إعادة دعوة الجمعية التشريعية في ظل
الدستور القائم يستحق المحاولة وإذا لم يمكن التوصل إلى أي من
الحلول السابقة فهل يستنتج من ذلك أن الملك يمثل العقبة
الرئيسية في إقرار تسوية سلمية (١١٨) .

ثم اقترح كيرزون عدة اقتراحات لحل الأزمة ، طالباً رأي
اللبناني فيها فرأى كيرزون : فإذا كان الحل لا يتوافر على ضوء
الأفكار السابقة ، واقتضى ذلك أن يقوم الموظفون البريطانيون
بتشغيل الإدارة مباشرة ، فهل من الجائز أن يواجه ذلك لونا من
حركة عدم التعاون من جانب الموظفين المصريين في الإدارة المدنية .

● وهل ممكن أن تقتصر هذه الحركة على القاهرة ، أم من الممكن
أن تنتشر إلى سائر المديرية خاصة خدمات الري .

● وإذا ما انتشرت حركة العصيان فهل ممكن الاعتماد على
البوليس في المدن والريف وعلى الخفرَاء وعلى الجيش
المصري .

F.O. 407/196 No. 114 - Curzon to Allenby March 13, (١١٨)
1923.

المندوب السامي ج ٢ - ٢٤١

● وكبدل لذلك سأل كيرزون هل سوف تستدعى الضرورة استخدام القوات البريطانية في هذه الحالة ، وهل يتطلب ذلك مزيد من الامكانيات العسكرية (١١٩) .

● وفي مقابل كل البدائل السابقة ، فهل يؤدي اطلاق سراح سعد زغلول الى تهدئة الأمور ، وكيف سينظر الملك وكبار رجال الدولة الى هذا العمل ، وهل يعنى ذلك المطالبة بتخلي بريطانيا عن موقفها تماما في مصر والسودان ، أم ان حكومة تتسمى بالوطنية ممكن ان تقبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتعمل منسجمة مع المندوب السامي .

● وهل يؤدي تشكيل هذه الحكومة الى اثاره مسألة الحماية البريطانية في مصر وماذا تقترح أن يكون الرد .

● وهل يؤدي الاقتراح بالانسحاب الاختياري الى الاسكندرية ، وأن تتحمل الحكومة المصرية مسئوليتها الى الثقة في الحكومة المصرية . أم سيؤدي ذلك الى شكل من الفوضى يتحول الى أعمال عنف ضد الأجانب (١٢٠) .

● وواصل وزير الخارجية عرض خطته التي اقترحها على اللورد اللنبي الى حد الحديث ، عن احتمال خطر توقف الملاحة في قناة السويس ، والسيطرة على جمارك الاسكندرية لتعويض الموظفين الأجانب ، وضم السودان الى الامبراطورية .

وفى النهاية سأل المندوب السامى ، عن اذا ما تم ذلك هل
ممكن أن يحدث بدون مزيد من الالتزامات أو المخاطر العسكرية ،
وبدون مزيد من الأعباء المالية ، وهل ممكن أن يؤدي مثل هذا الاجراء
الى اشغال الموقف فى مصر بكل ما يترتب عليه من نتائج (١٢١) .

ويتضح من هذه البرقيات المتبادلة بين وزير الخارجية
البريطانى ، ومندوبه السامى طريقة العمل بين وزارة الخارجية
ودار المندوب السامى ، وكيف كانوا يحكمون مصر ويرسمون
السياسات ، فكيزون يقترح الشكل الذى سيكون عليه الحكم فى
مصر فى حالة عدم قيام وزارة تعترف بالتحفظات وتصدر الدستور ،
وتأثير ذلك على المصالح البريطانية ، ووجود الحامية ، قناة السويس،
حتى السودان واقتراح ضمها . الخ . ولا يستطيع أن يقرر رأيا
معينا دون موافقة والتشاور مع المندوب السامى ، ونلاحظ أيضا
حرص كيزون على سياسة التصريح ، واتفاقه فى ذلك مع اللبى .

دار المندوب السامى ووزارة يحيى ابراهيم ١٥ مارس ١٩٢٣ -
٢٧ يناير ١٩٢٤ :

وقبيل تأليف وزارة يحيى ابراهيم ، أجل اللبى رحلته التى
اعتزم القيام بها الى شرق الأردن ، مما أوحى للصحف أن الأزمة
السياسية فى طريقها الى الحل . كما قام اللبى بزيارة لقصر عابدين
وبقى مدة طويلة ، مما رجحت التكهّنات بأن ثمة تغيير
سيحدث (١٢٢) .

Ibid.

(١٢١)

(١٢٢) وادى النيل : ١٦/٣/١٩٢٣ .

وقد علقت وادى النيل على ذلك بأن الاحساس بقرب انتهاء
الأزمة ليس بين المصريين فقط بل امتد للصحف البريطانية التي
تعبّر عن الرأى العام ، فانها تبدي خوفا من الأزمة الراهنة وتبدي
رغبتها فى الخلاص من ارتباكها ، ومادام الناس فى مصر وانجلترا
ينظرون الى الامر بهذه النظرة ويتمنون انهاءها ، فان الجهات
الرسمية فى كلا البلدين تسعى الى انهاء لهذه الأزمة ، وهو ما يدل
عليه كذلك مناقشات البرلمان البريطانى عن الحالة فى مصر .

وعلى أية حال وفى مواجهة هذا الموقف العصيب تقرر تأليف
وزارة ادارية مهمتها معالجة الشئون الادارية العادية دون المسائل
السياسية ، الى حين ظهور ما يدل على تخفيف حدة الأحكام العرفية
او الغائها كلية (١٢٣) .

وقد رشح الملك يحيى ابراهيم وزير المعارف فى الوزارة
المستقبلية على أساس أنه يمكنه التعاون معه لاعتقاده بإمكان
السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر .

وقد قبل اللبى هذا الترشيح لأنه سوف يخرج من مأزق
بقاء البلاد بدون وزارة ، بالإضافة الى ما يتمتع به الرجل من استقامة
وبعد عن الدنيا .

وقد قام اختيار الوزراء على أساس موافقتهم على أمور ثلاثة ،
تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقة على الفقرات المعدلة فى
الدستور الخاصة بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضات
ويذكر اللبى أنه هو ورئيس الوزراء كانا معترضين على ضم

(١٢٣) د. يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٥٤ .

محب باشا للوزارة ولكن الملك وضعهما أمام الأمر الواقع بإبلاغ أسماء أعضاء الوزارة الجديدة للصحف ، وعلى ذلك كان من الصعب أحداث أى تغيير دون إثارة القيل والقال ، فتمت الموافقة على الرجل على أساس إبعاده من الوزارة إذا قام بأحداث أى متاعب جدية فى المستقبل (١٢٤) .

وهو ما قد حدث بالفعل وقد ذكرت « التيمس » « بمناسبة تأليف الوزارة » لا ريب فى أن لدى البريطانيين فى الأسبوع أو الأسبوعين الآتين فرصة تمكنهم من اكتساب امتنان الشعب المصرى ، وهى فائدة تضمن توثيق الصلات الودية بين البلدين فى المستقبل ، ولكن يجب ألا يكون هناك تردد أو تبسيط للنتائج الخطيرة التى لا مندوحة عن وقوعها إذا وجدت إرادة الشعب معارضة وأن يبسط ذلك بوضوح لا يدع مجالا لسوء الفهم » (١٢٥) .

وفى رد المندوب السامى على رسالة كيرزون المؤرخة فى ١٣ مارس أبدى اللبى رأيه فى وزارة يحيى إبراهيم وكان انه ونتيجة للتطبيق الحازم للأحكام العرفية قرر عدلى ألا يتولى منصب رئاسة الوزارة ، ومن ثم لم يعد من حل سوى تشكيل وزارة لإدارة شئون البلاد مثل وزارة توفيق نسيم ١٩١٩ - ١٩٢٠ والتى لا تتعامل مع أى شأن سياسى وإنما تدير الشئون العادية حتى تهدأ حملة العنف ويمكن مع ذلك إلغاء الأحكام العرفية ، وإحراز قدر من التعاون مع حكومة سياسية ، وعلى أساس هذه الفكرة أختار الملك رئيس الوزراء الحالى .

غير أن الرجل أعلن أنه لن يكون عمله إداريا بحتا وأنه بمساعدة من المندوب السامى سوف يتمكن من التغلب على المعارضة لأصدار

(١٢٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥٦ .

(١٢٥) الأوامر : ١٩٢٣/٤/٥ .

الدستور وقانون التعويضات واجراء الانتخابات وأكد أنه لن يكون
تابعاً للملك (١٢٦) .

ويواصل اللنبى ردوده على وزير خارجيته بأنه يشك أن أى
رجل دولة له مكانة مثل مظلوم أو محمد سعيد أو ثروت أو صدقي
كان يمكن أن يقبل المنصب فى الوقت الحاضر ، دون إلغاء الأحكام
العرفية .

ومع أنه لم تتح لرئيس الوزراء الحال الفرصة للظهور كرجل
دولة ذى مكانة ، فإنه رجل شجاع ويستحق التأييد ، وعلى العموم
فوزارته تتكون من رجال لا مكانة لهم . ورجل مثل هذا يستطيع
الملك أن يتعاون معه أفضل من أى رجل ذى مكانة مثل أولئك الذين
تم التنويه بهم الأمر الذى يجعل الملك يقبله كرئيس وزراء دون
ضغط يذكر ، لأنه مقتنع أن رغبته فى الاستئثار بالسلطة سوف
تؤدى به الى صدام مع أى من هؤلاء .

واستطرد بأنه بعد الخبرة التى اكتسبت من وزارة ثروت فى
العام السابق فإن الملك لن يستطيع العمل مع أى رئيس وزراء ذى
مكانة دون أن يعتمد هذا الأخير على المعونة البريطانية أو على معونة
البرلمان المصرى (١٢٧) .

ويظهر من رأى اللنبى تأييده للوزارة الجديدة ، كما يؤكد
كذلك بأن أى رئيس وزارة « ذى مكانة » لن يستطيع أن يعمل بدون
معونة من دار المندوب السامى أو البرلمان ، كنتيجة لأن الملك
سينتدخّل فى شئونها .

وعلى كل حال فلم يخب ظن اللبى ففى أول حديث أدلى به رئيس الوزراء قال فيه ، « انه يريد أن يسير دفة البلاد بتأييد الملك ومعاونه دار المندوب السامى ، كما ذكر فى موضع آخر أن الوزارة تعمل بالاتفاق المنطوى على الولاء والاخلاص مع دار المندوب السامى (١٢٨) .

وقد علق الأستاذ الرافعى « بأنه لم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وأن كان أغلبهم سار على منهاجه » (١٢٩) .

ويبدو أن اللورد اللبى قد رأى لكى تكسب وزارة يحيى ابراهيم قدرا من الشعبية ، ان يقوم بتنفيذ السياسة التى كان يود تنفيذها لو أن على باشا كان قد نجح فى تأليف وزارة بعد استقالة نسيم .

ولعل الذى دفع اللبى الى ذلك هو اشتداد النقد الموجه له ولحكومته من قبل الصحافة البريطانية والبرلمان (*) ، مع اشتداد أعمال العنف الوطنى ضد البريطانيين فى مصر .

فلما وجد اللبى ضالته فى وزارة يحيى ابراهيم ، « التى عملت بانسجام مع دار المندوب السامى » (١٣٠) ، رأى أنه من الممكن تنفيذ سياسته بتقديم بعض « التنازلات » ، كالأفراج عن سعد زغلول والمعتقلين السياسيين ، والغاء قانون الأحكام العرفية ،

(١٢٨) الأهرام : ١٩٢٣/٤/٢٣ . تصريح يحيى لمراسل التيمس وادى النيل :

١٩٣٢/١١/١٣ .

(١٢٩) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(*) الأهرام : ١٩٢٣/٣/١٩ « فشل الأحكام العسكرية » .

(١٣٠) د ١ يونان لببيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

عسى أنه يساعد ذلك على إعادة الهدوء الى البلاد ، وتستطيع الوزارة
اصدار الدستور ، وتنجح في تهدئة رأى العام ، مما يخفف من
عبء الهجمات التى تشن عليه وعلى حكومته فى البرلمان .

وكان أول تلك الخطوات التى أقدم عليها اللبى هى الافراج
عن سعد زغلول وزملائه المنفيين .

وفى الواقع فان تلك الفكرة كانت تلح على المندوب السامى
ووزارة الخارجية البريطانية بل أيضا على رأى العام البريطانى
المتمثل فى البرلمان والصحف .

ففى الجانب الرسمى كان يخشى على السياسة الجديدة
« سياسة التصريح » ، من عودة سعد واحتمال أن يتولى الوزارة ،
أو من رد الفعل لدى المصريين اذا ما أطلق سراحه .

أما الجانب الشعبى المتمثل فى الصحف والبرلمان ، فقد
كانوا يأملون فى أن يؤدى الافراج عن سعد الى إعادة الهدوء (١٣١) .
أو انه هو البديل الوحيد أمامهم للخروج من « الورطة » (١٣٢) ،
أو أن فى عودته قد يجعل الاتفاق ممكنا ، وبذلك ثبت خطأ اللبى
فى أن نفى سعد قد يجعل الاتفاق ممكنا (١٣٣) .

وقد دارت المناقشات بين المندوب السامى ووزارة الخارجية
حول الافراج عن سعد زغلول وزملائه وعواقب ذلك كما بحثت أيضا
بين المندوب السامى وموظفى داره وبين كبار الموظفين البريطانيين .

(١٣١) الأهرام : ١٩٢٣/١/١٩ .

(١٣٢) نفسها : ١٩٣٢/٣/١٢ .

(١٣٣) نفسها : ١٩٢٣/٤/٧ .

ففى الاجتماع الذى عقد بدار المندوب السامى فى القاهرة
والذى سبقت الاشارة اليه سأل المندوب السامى زملاءه المجتمعين
معه هل هناك خطورة من عودة سعد زغلول الى مصر وكان ذلك فى
١٨ يناير ١٩٢٣ .

وقد أجاب كين بويد بالنفى وكانت وجهة نظره أن رأى العام
فى مصر قد تغير الى حد ما وأن زعماء حركة زغلول لم يعد لهم الوزن
الذى كان لهم من قبل . فمن خلال السياسة التى اتبعت بعد ٢٨
فبراير ، فإنه يجب ألا يغيب عن البال أنها قد حققت هدفا قيما ،
ومعلوم أن الوزارة القائمة وزارة توفيق نسيم مثلها مثل الوزارات
السابقة قد استمدت عناصرها من السياسة المحافظين .

وكيفما كان الأمر فإن تشكيل برلمان مصرى من العناصر نفسها .
ومع أن يكون له سلطة مثل سلطة البرلمان فى أوروبا ، فإنه سينتج
عن ذلك تشكيل وزارات مصرية من العناصر المسئولة نفسها .

ومن ثم فمن المتوقع وفى المستقبل القريب ألا تتردد أية حكومة
مصرية فى طرح الأصوات العالية المحتجة على التصريح أو اتفاقية
السودان ١٨٩٩ جانبا ثم نخلص كين بويد من ذلك الى القول :

أما عن زغلول فيتمنى لو أبعد هو ورفاقه الى أوروبا ، ولما سأل
المندوب السامى عن كيفية ذلك يجيب بأن تستمر الأحكام العرفية
فى مصر لمدة أطول وأن تستخدم لتحقيق هذا الغرض (١٣٤) .

ونلاحظ أن اللنبى قد اعتمد بالفعل على سياسة الأحكام
العرفية بفرضها على البلاد فى تلك الفترة (**) ، حتى أنه عندما

F.O. 141/484 Op. Cit.

(١٣٤)

(**) انظر الأهرام : ١٩٢٣/١/١٦ ، ١٩٢٣/٣/١٩ .

طلبت الخارجية البريطانية منه الغاءها رفض وكان متذرعاً بحجة
الإغتيالات السياسية المنتشرة في البلاد فيما أيد موقفه لدى
حكومته (***) ، وقد رد المستر كير على بويد ، أن الأحكام العسكرية
مكروهة ليس فقط في مصر ولكن أيضاً في مجلس العموم . غير أن
بويد رأى أنها لابد أن تستمر إلى أن يتم القبض على الجناة في
حادثة المستر روبسون Ropson ، وهي الحادثة التي قوت من
موقف المندوب السامي في الإبقاء على هذه الأحكام ، كما أنه يود أن
يرى سعدا منقيا إلى أوروبا .

بيد أن المستر « كير » رأى أن الحكومة البريطانية قد تتأثر
بالرأي العام في بريطانيا وقد تجد نفسها مجبرة على إطلاق سراح
سعد زغلول وهناك بديلان لمواجهة ذلك :

(أ) أن تطلق يد المندوب السامي في اختيار طبيعة الاجراء
المنوي اتخاذه .

(ب) التصويت في البرلمان المصري على هذا الموضوع .
فرد بويد بأنه لا شك أن البرلمان سيوافق على عودته إلى مصر .
وأخيرا كان رأى المندوب السامي :

أنه يود استمرار نفيه وإبعاده إلى فيشي Vichy أو أي مكان
آخر وفقا للأحكام العرفية .

في حين رأى المستر « فيرنس » أن الملك يعتمد على إبعاد سعد
بهذه الوسيلة (١٣٥) . على أية حال فإن اللنبي وكبار موظفيه

كانوا معترضين على عودة سعد زغلول الى مصر حتى أن « بويد » قد أكد مرة ثانية في تقرير له لدار المندوب السامي « عن المخاطرة الكبيرة التي يمكن أن تواجههم من الفورة التي سوف تعقب عودة سعد زغلول الى مصر » (١٣٦) .

ولم يكن اللنبي وكبار موظفيه في القاهرة هم فقط الذين لا يحبذون اطلاق سراح سعد وزملائه بل أيضا الحكومة البريطانية التي كانت واقعة تحت ضغط البرلمان والصحافة من جهة التي تؤيد اطلاق سراحه ، وبين رأى مندوبها وموظفيه المعترضين على تلك الفكرة .

فقد كتب كيرزون الى اللنبي في ١٧ فبراير ١٩٢٣ ، يريد معرفة حقيقة رأيه في ذلك ويتساءل عن امكانية اطلاق سراح سعد زغلول من جبل طارق وقد رأى انهم لا يستطيعون الاستمرار في استبعاده الا بناء على الاستمرار في الأحكام العسكرية ، كما أنه لا توجد لدى أية حكومة مصرية القوة لاستبعاده (١٣٧) ، ثم يتساءل في برقية أخرى ، هل يؤدي اطلاق سعد زغلول الى تهدئة الأمور ، وكيف سينظر الملك وكبار رجال الدولة الى هذا العمل ، وهل يعنى ذلك المطالبة بتخلي بريطانيا عن موقفها تماما في مصر والسودان ، أم أن حكومة تتسمى بالوطنية ممكن أن تقبل تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وتعمل منسجمة مع المندوب السامي ، وهل يؤدي تشكيل مثل هذه الحكومة الى اثاره مسألة الحامية البريطانية في مصر وماذا تقترح أن يكون الرد (١٣٨) .

F.O. 141/484 - 278 Op. Cit.

(١٣٦)

F.O. 407/196 No. 88. Curzon to Allenby, Feb, 17, 1923.

(١٣٧)

F.O. 407/196 No. 114 Op. Cit.

(١٣٨)

وقد أجاب اللورد اللنبى وزير خارجيته (*) على ذلك ، بأنه من الصعب ربط سعد زغلول بأية فكرة سياسية سوى العداء للحكومة البريطانية ، ومن الصعب توقع سوى نتائج غير مرضية فى حالة عودته ، وأن هذه العودة سوف تؤدى الى زيادة الطلبات ذات الطبيعة المتطرفة ، وعلى ضوء تكرار اعلانات الوفد يرفض تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فانه لا يثق فى أن أية حكومة زغلولية يمكن أن تقبل هذا التصريح وتعمل بالتنسيق مع الحكومة البريطانية .

فى حين كان رأى اللنبى حول اثار حكومة وفدية لمسألة الحامية البريطانية فى مصر بأنه سوف يكون هناك باستمرار ضغط من رأى العام فى هذا الاتجاه ، أما مدى شدة هذا الضغط فسوف يتوقف على تحركات القوى السياسية الداخلية ، وأنه سوف يتردد فى حرمان النفوذ السياسى البريطانى من مساعدة الجيش حتى يستقر الوضع السياسى للبلاد (١٣٩) .

ويتضح لنا أنه بالرغم من أن المندوب السامى وحكومته لم يجدوا أمامهم من مفر سوى اطلاق سعد ، رغم رفضهم للفكرة ، بل وتوقع اللنبى من ذلك نتائج غير مرضية ، وأن الوفد سوف يرفض العمل بسياسة التصريح ومع ذلك فقد وافقوا على اطلاق سراح سعد وزملائه المنفيين ، لأنه كان من المستحيل الاقدام على الغاء الأحكام العرفية ، دون الافراج عن سعد والمنفيين بل والمعتقلين السياسيين ، بهدف تدعيم وتثبيت وزارة يحيى ابراهيم ، للخروج من الأزمة السياسية واعادة الهدوء للبلاد ، وكان اشتداد أعمال

(*) كان كيرزون قد اقترح على اللنبى كحل لقيام وزارة أن يحكم الملك بدون وزارة أو يعزل ويحل ابنه محله ، أو يتولى الموظفون البريطانيون تشغيل الادارة المصرية .

Ibid. No 135 Op. Cit.

(١٣٩)

العنف الوطنى وتراجع عدلى يكن عن تأليف الوزارة ، مع ازدياد
شدة تطبيق الأحكام العسكرية قد أخرج الفكرة الى حين تولى يحيى
ابراهيم الحكم .

ولذلك كان قرار الحكومة البريطانية الافراج عن سعد زغلول
فى ٢٧ من مارس ١٩٢٣ واذاع اللنبى النبأ فى قرار أصدره ٣١
مارس من الشهر نفسه ، وقد علق الأستاذ الرافعى على ذلك « بأنه
قد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم » (١٤٠) .

ثم تبع ذلك القرار الافراج عن المعتقلين السياسيين فى
مصر ، ثم الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم
فى سيشل (١٤١) .

ومن الطريف أن بعض الصحف البريطانية قد أشاعت أن
النبى قد استقال احتجاجا على عودة سعد زغلول (١٤٢) كما ذكرت
أخرى أن القرار الخاص بالافراج عن سعد قد تقرر منذ مدة طويلة،
ولكن اعلانه تأجل الى آخر دور انعقاد البرلمان (١٤٣) .

فى حين ذكرت « الجارديان » أن الافراج عن سعد ليس دليلا
على تبدل حقيقى فى سياسة اللنبى ، « فنحن نشهد مثالا عن خطة
الأخذ باليمين ما تتنازل عنه اليسرى » (١٤٤) .

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ٩٦ ٩٧ .

(١٤١) المرجع نفسه والجزء ، ص ٩٧ .

(١٤٢) انظر الأهرام : ١٢/٣/١٩٢٣ ، وأيضا : ٢/٤/١٩٢٣ .

(١٤٣) نفسها : ٢/٤/١٩٢٣ .

(١٤٤) نفسها : ٢٣/٦/١٩٢٣ .

كما رأت الصحيفة أن اللنبى غير حائز على الصفات التى
تلتزم لمعالجة الحالة الحاضرة الدقيقة فى مصر .

ويجب أن تستبدل الادارة العسكرية فى مصر بمنصب
سياسى (١٤٥) . كما طالبت بتغيير سياسة اللنبى نحو الوفد ومصر
بعد الافراج عنه ، لان عداء اللنبى لسعد يبعد كلا من البلدين عن
الآخر (١٤٦) .

بدأ اللورد اللنبى فى تنفيذ الخطوة الثانية من سياسته فجرت
المفاوضات بين دار المندوب البسامى وبين وزارة يحيى ابراهيم لالغاء
الأحكام العرفية الصادرة فى نوفمبر ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على
أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمنيات،
والذى يقضى باجازه كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية
من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية .

وكان ذلك شرط الحكومة البريطانية لالغاء الأحكام العسكرية،
منذ مفاوضات ملنر والوفد وبعد انتهاء مفاوضات عدلى كيرزون جاء
فى مذكرة ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، أن الحكومة الانجليزية تصر على رفع
الأحكام العسكرية حالما يصدر قانون التضمنيات ويعمل به فى كل
من المحاكم القانونية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لا بد منه
لحماية الحكومة المصرية أو حماية السلطة البريطانية فى
مصر « (١٤٧) .

((١٤٥)) نفسها : ١٩٢٣/٥/١٩ . وانظر : ١٩٢٣/٥/٥ ، ١٩٢٣/٤/٦ « دعوة

لنقل اللنبى من مصر » .

((١٤٦)) نفسها : ١٩٢٣/٤/٣ . أيضا : ١٩٢٣/٣/١٢ .

((١٤٧)) وادى النيل : ١٩٢٣/٦/١٢ .

وقد ذكرت وادى النيل أن أول ذكر لاسم قانون التضمنيات جاء على لسان اللورد اللنبى وأن جميع السياسيين سواء فى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ، مهما اختلفت تصريحاتهم فانهم متفقون على أن الأحكام العرفية لن تلغى الا بعد صدور قانون التضمنيات (١٤٨) .

وعلى هذا حاول اللنبى اصدار القانون ابان وزارة ثروت ، الذى كان العمل على اصدار القانون من ضمن مهامها وذكر ثروت هذا فى كتابة للملك بقبوله تأليف الوزارة فقال « . . . وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية ، وأنه يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية (١٤٩) .

وقد واجهت حكومة ثروت أيضا رفض القوى الوطنية لاصدار قانون التضمنيات ، الا أن المندوب السامى بالاتفاق مع حكومته كان يصر على أن لالغاء الأحكام العسكرية لا بد من صدور قانون التضمنيات .

وقد وصل اللنبى مع ثروت الى اتفاق بشأن هذا القانون (١٥٠) ، وذكر رئيس الوزراء فى كتاب استقالته أيضا

(١٤٨) الدورية نفسها والعدد .

(١٤٩) الرافعى : المرجع نفسه والجزء ، ص ٤٨ .

(١٥٠) د . حمادة اسماعيل ، المجلة التاريخية العدد ٢٨ ، ص ٢٧٦ وانظر

نص القانون الذى تم الاتفاق عليه بين ثروت والنبى ٣٧٦ - ٣٨٠ .

« أما فيما يتعلق بالأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا إذ اتفق على قانون اقرار الاجراءات العسكرية التي اشترط الغاءها ، وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بإرادة حكومة جلالتهكم » (١٥١) .

ولكن ما لبث أن قدم ثروت استقالته بسبب خلافه مع دار المندوب السامي والملك من ناحية أخرى (*) ، وربما أيضا لان نشر القانون مع المعارضة الوطنية له وزيادة أعمال العنف الوطني قد وجدت خلالها الدار عدم امكان تنفيذه وخاصة مع قصر مدة بقاء الوزارة الثروتية ، « كما أن نصوص القانون نفسها بها افتتات كبير على مصر خاصة مسألة المبعدين ونشر القانون بهذه الصورة سوف يزيد من الاضطرابات في البلاد » (١٥٢) .

وقد بحث اللورد اللنبي أيضا مع توفيق نسيم اصدار قانون التضمنيات ، وحاولوا وضع المشروع في قالب تعاقد بين وزير خارجية مصر نائبا عن الحكومة المصرية واللنبي نائبا عن الحكومة البريطانية ، وذلك لتفويت الفرصة على البرلمان القادم حتى لا ينظر في القانون وقد حاول نسيم ادخال بعض التعديلات على نصوص القانون ، في أثناء بحثه مع الدار وقد ذكر نسيم في كتاب استقالته ذلك بالقول :

أما قانون التضمنيات الذي علقت الحكومة الانجليزية عليه رفع الأحكام العرفية التي تشن منها البلاد منذ تسع سنوات ، فقد تباحثنا أيضا فيه ، وطلبنا لاقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا في هذا

(١٥١) الراقى : المرجع السابق والجزء ، ص ١٥٨ .

(*) انظر وزارة ثروت .

(١٥٢) د . حمادة اسماعيل - الدورية نفسها ، ص ٣٨١ .

السبيل خطوات واسعة ، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأي الحكومة البريطانية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ، ذلك من جهة ، ولعدم اتمام البحث من جهة أخرى (١٥٣) . كما ذكر كذلك في كتاب استقالته ، بأن مسألة المنفيين والمعتقلين والمسجونين كانت من المسائل التي دار حولها جدل بين الجانبين (١٥٤) .

وعلى أية حال فقد استقالت وزارة نسيم دون أن تتوصل الى اتفاق مع دار المندوب السامي حول قانون التضمنيات .

وقد حاول اللورد اللنبي التوصل الى اتفاق حول قانون التضمنيات مع يحيى ابراهيم ، والذي صرح عقب توليه رئاسة الوزارة ، « بأنه لم يراجع قانون التضمنيات ، ولكن اللورد اللنبي وعده بالمساعدة ، وأنه اتكالا على هذا الوعد ، واعتمادا على مساعدته يأمل الوصول الى اتفاق ، وتخفيف ما يمكن أن يكون فيه . »

وقد واصل حديثه بأن ورود مادة في هذا القانون من المواد المتعلقة بالمبعدين والمعتقلين ، فانه لم يراجع به بعد ، ولكنه واثق من وصولهم الى امانهم خطوة خطوة ، اذا لم يكن بالامكان الوصول اليها دفعة واحدة (١٥٥) .

وقد تم التوصل الى اتفاق بين اللنبي ويحيى لم يختلف كثيرا عن المشروع أيام وزارة ثروت الا في الشكل ، فقد حقق المندوب السامي هدفه بأن يصدر القانون اليوم نفسه الذي يصدر فيه

(١٥٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(١٥٤) المرجع نفسه ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(١٥٥) الأهرام : ١٩٢٣/٣/١٦ .

قانون الغاء الأحكام العرفية ، بدلا من صدور قرار الالغاء فى اليوم التالى ، وكان فى ذلك تنازلا منه للوزارة بصيود القانونين فى اليوم نفسه كما جعل القانون فى شكل اتفاق بين الطرفين دار المندوب السامى ممثلة للحكومة البريطانية ، وبين وزير الخارجية ممثلا للحكومة المصرية بدلا من الطرح السابق فى عهد وزارة ثروت يجعله فى شكل معاهدة (١٥٦) .

وأن كان أيضا قد حرصت الحكومة البريطانية على تسجيله فى عصبة الأمم (١٥٧) ، رغم أن مصر ليست عضوا بها ، وذلك حتى تلقى فى روع المصريين بأن ما تم أصبح عملا مشروعاً وأنه أخذ جميع المظاهر الشرعية والقانونية (١٥٨) .

وقد علقت جريدة وادى النيل على ذلك ، « بأن تقدمت الوثيقتين (*) الى عصبة الأمم مقصود به صرف نظر البرلمان المصرى عن الكلام فى الوثيقتين واعتبار الأمر الواقع جزء لا ينفصل عن واجب الازعان (١٥٩) » .

وبالتالى أصبح لا خلاف بين اتفاق أو معاهدة . وعلى كل حال قد صدر قانون التضمنيات فى ٥ يوليو ١٩٢٣ ، وفى اليوم نفسه أصدر اللبى بصفته القائد العام للقوات البريطانية بلاغه بإعلان الغاء الأحكام العرفية ، وقد جاء فيه « بما أن حكومة حضرة جلالة ملك قد أصدرت قانون التضمنيات متعلقات بجميع

(١٥٦) د . حمادة اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

(١٥٧) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٢١ .

(١٥٨) نفسها : ١٩٢٣/١٠/٢١ .

(*) قانون التضمنيات - وقانون تعويض الموظفين الأجانب .

(١٥٩) الدورية نفسها والعدد .

التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، وبما أنه حان الوقت اذن لالغاء نظام الأحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن » (١٦٠) . ثم أعلن الغاء الأحكام العرفية : « على أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية الحارس الرسمى لأموال الأعداء ، على مباشرة الحقوق التي خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح ، فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن يتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات ، وبشرط جميع القضايا المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يسير السير فيها الى النهاية ويكون لها ما ترتب عليها من النتائج » (١٦١) .

وقد كتب اللنبى الى وزير خارجيته يبلغه بمسألة المعتقلين والمسجونين ، وكان المندوب السامى قد سمح بتشكوين لجنة معظمها من الانجليز لاعادة النظر فى البحث فى أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية (١٦٢) ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها (١٦٣) ، كبديل عن أن الانجليز هم أصحاب الكلمة فى ذلك حسب ما كان متفق عليه مع ثروت .

وفى تقرير طويل ذكر المندوب السامى أنه فى حالة الغاء الأحكام العسكرية سوف يطلق فوراً سراح ٢٨٠ شخصاً من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم وأنه يرى لأسباب سياسية أصدر عفو عن الأشخاص ممن لا يؤدى العفو عنهم لأى اخلال بالأمن .

(١٦٠) المقطم : ١٩٢٣/٧/٦ .

(١٦١) نفسها : نفس العدد .

(١٦٢) السياسة : ١٩٢٣/٧/١٨ .

(١٦٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .

وعلى ضوء ذلك وبعد مراجعة دقيقة طالب بالغاء الأحكام التي صدرت بسبب أعمال عدائية لا تلك التي صدرت بسبب ارتكاب جرائم اغتيال أو محاولة اغتيال أو تلك التي خضعت لقانون العقوبات وكان لها الطبيعة نفسها (١٦٤) .

واستطرد قائلا انه فيما يتصل بجرائم الاغتيال أو محاولة الاغتيال فقد تم فحص قضاياها جميعا وقد تقرر أن تبقى الأحكام سنارية في أغلبها . وتتضمن هذه المجموعة أسوأ القضايا الناتجة عن اضطرابات عام ١٩١٤ ، والأغلبية العظمى من الأحكام الصادرة في اضطرابات الاسكندرية التي جرت في مايو عام ١٩٢١ ، ومن ضمنها قضية عبد الرحمن فهمي وشركائه .

ومن ثم فإن ١٦٠ من هؤلاء لن يستفيدوا بقرار العفو وسوف يعاد النظر في قضاياهم بواسطة اللجنة التي تقرر تشكيلها بناء على مذكرة مقدمة من « حشمت باشا » (*) في ٥ يوليو (١٦٥) .

وبالإضافة للقضايا المذكورة عالية اقترح المندوب السامي الافراج عن سبعة أشخاص ممن صدرت ضدّهم أحكام بتهمة الخيانة وقت الحرب ، وذلك بمناسبة توقيع معاهدة السلام مع تركيا ، ثم علق بأن الوقت مازال مبكرا للشعرك على تأثير قرارات العفو . وان كان رئيس الوزراء قد أعرب عن تقديره لهذا القرار (١٦٦) .

وقد قضى قانون التضمنيات بأقرار جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ اعلان الأحكام العسكرية من اجراءات قضائية

(١٦٤) F.O. 407/197/No. 22 Allenby to Curzon July, 7, 1923.

(*) حشمت باشا - أحمد حشمت وزير الخارجية .

Ibid. (١٦٥)

Ibid. (١٦٦)

أو تشريعية ، كما سبقت الإشارة ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التي أصابتهم في ظل الحكم العرفي ، وفي الوقت نفسه أبيع تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم .

وقد علقت جريدة « السياسة » على صدور قانون التضمنيات بأنه دليل على ضعف الوزارة لما لصدوره من أثر سييء على سياسة البلاد عامة ، والذي يربط مصر بما اعترفت به حكومتها لانجلترا حق وضع يدها على الأموال الثابتة التي كانت في حوزة السلطة العسكرية بسبب الحرب ، والذي يعرض الخزانة المصرية لتحمل تبعات أعمال السلطة العسكرية البريطانية (١٦٧) .

بينما ذكرت جريدة وادي النيل أن الحكومة ستقول انها فازت في المفاوضة التي جرت بشأنها بينها وبين الانجليز ، ولكن التاريخ سيسجل أنه عقد ارتبطت فيه مصر بخسارة أكثر من الربح ، وهو الاعتراف الضمني الذي يفيد توقيع هذا القانون بأحقية انجلترا في جميع الاجراءات التي اتخذتها استنادا الى الحماية الباطلة ، وفي خطورته عن التنازل عن أحكام عرفية لم يعد هناك موجب لاستيفائها ، لأن الانجليز يهمهم أن تعود الأمور الى حالتها الطبيعية (١٦٨) .

وقد شهد يوم صدور قانون التضمنيات نفسه ، قرار الغاء الأحكام العرفية ، صدور قرار بالعفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية ، وقد يكون حرص اللبني على صدور القرار في اليوم نفسه لامتنعاص قدر من الغضب الشعبي من قانون التضمنيات وبالرغم من المعارضة الوطنية لبعض هذه القرارات ، إلا أن دار

(١٦٧) السياسة : ١٩٢٣/٧/١٨ .

(١٦٨) وادي النيل : ١٩٢٣/٦/٢٠ .

المندوب السامي تقرر في ١٩ يوليو أن جوا من الهدوء والنظام يسود البلاد وأنه جو لا نظير له منذ سنوات (١٦٩) .

وحققت دار المندوب السامي بتلك السياسة ، خاصة وأن وزارة يحيى ابراهيم كانت قد أصدرت الدستور في ١٩ من ابريل ١٩٢٣ ، بعض الهدوء التي كانت ترجوه من سنوات ، ودخول مصر مرحلة جديدة باجراء الانتخابات واقامة البرلمان ، بأقل تنازلات ممكنة خاصة وانها لم تقدم تنازلات من جانبها في الواقع ، فلانها نجحت في سن قانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب كما ترغب ، وأفرجت عن سعد زغلول تحت ضغط الوضع السيئ الذي كانت عليه البلاد من زيادة لحركة الاغتيالات . الخ ، وهي لم تفرج عن بعض المعتقلين الا بالشروط التي ذكرها اللنبى لحكومته ، وقد ألغت الأحكام العرفية في مقابل اصدار قانون التضمنيات كما كانت تشترط .

ثم أن عودة الاستقرار للوضع السياسي للبلاد هو في صميم صالح السياسة البريطانية .

وقد غادر اللورد اللنبى مصر في أواخر يوليو للقيام بأجازة عادية لمدة ثلاثة أشهر (١٧٠) ، وقد اعتزم القيام بتقديم تقرير كامل لحكومته في لندن عن الحالة الجديدة في مصر . وكان من المتوقع أن يناقش هذا التقرير في البرلمان البريطاني (١٧١) .

وكعادة المندوبين السامين عندما يريدون ألا يتهموا بالانحياز الى جانب معين أو التأثير على مجرى الأحداث ، أعلن أن المندوب

(١٦٩) F.O. 407/197 No. 33 Allenby to Curzon July 15, 1923.

(١٧٠) المقطع : ١٩٢٣/٧/٤ .

(١٧١) نفسها : ١٩٢٣/٧/٢٢ .

السامى لن يعود الى عمله فى مصر الا بعد الانتهاء من اجراء الانتخابات ، وعلقت « المقطم » على ذلك ، « بأنه مقصود منه منعاً للقبيل والقبال فى ما يتعلق بالتأثير فى الانتخابات وسيرها فى البلاد » (١٧٢) .

وأثناء قيام اللورد اللنبى باجازته ، تفجرت أزمة خروج محمد محب باشا وزير المالية من وزارة يحيى ابراهيم نتيجة لتدخل دار المندوب السامى . وكان سكوت يشغل منصب المندوب السامى بالنيابة ، حيث طلب من وزير المالية تقديم استقالته من الوزارة .

وكانت البداية عندما طلب يحيى ابراهيم رئيس الوزراء من زميله وزير المالية ترك الوزارة ، وأنه سوف يسند اليه وزارة المعارف (١٧٣) مكانها (*) .

ويذكر محب باشا أن هذا الطلب قد حدث بعد زيارة وفد من النقابة الزراعية لرئيس الوزراء ، حيث وعدهم بالتدخل فى سوق القطن ، وأدعى وزير المالية أنه كان يريد الانسحاب قبل ذلك نهائياً ، وإن رئيس الوزراء لو كان قد استجاب لطلبه حينئذ لقبل اقتراحه بقبول منصب وزير المعارف ، ولكنه فى هذا الوقت لا يستطيع قبول المنصب ، وهو عرضة للتهمة التى يخلقها المضاربون النفعيون ، وأنه قد طلب من رئيس الوزراء اجراء تحقيق فيها .

(١٧٢) نفسها : ١٩٢٣/٧/٤ وانظر العدد ١٩٢٣/٩/١٣ أن اللنبى سيعود فى نوفمبر بعد اجراء ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، لانتخاب المندوبين الثلاثين ، وحدد انتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . انظر الرافعى ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٠٥ .

(١٧٣) الاهرام : ١٩٢٣/٩/٢٦ والوثائق البريطانية تذكر أنه أسند اليه وزارة الاشغال .

(*) صدر مرسوم بتعديل الوزارة فى ٦ اغسطس ١٩٢٣ بتعيين محب باشا وزيراً للمعارف ، انظر فؤاد كرم - النظارات والوزارات المصرية ، ص ٢٤٦ .

بينما يذكر محب في موضع آخر أنه قد قدم استقالته عقب
جدل قام بينه وبين رئيس الوزراء أثر زيارة الوفد له ، لأنه فهم
من خلال الحديث أن بعض أعضاء النقابة بذلوا مساعيهم لديه ،
ورأى أن سلطة وزير المالية تحل محلها سلطة خفية لأفراد غير
مسئولين (١٧٤) .

بينما يذكر المندوب السامي بالنيابة الأسباب الحقيقية لاقالة
محب باشا من الوزارة أنه منذ تشكيل وزارة يحيى باشا كان محب
مصدر ازعاج ومثيرا للمشاكل لرئيس الوزراء ، وأنه منذ خوالي
شهر والصلاات بين رئيس الوزراء ووزير المالية تزداد توترا ، وأن
رئيس الوزراء يتحين الفرصة المناسبة للتخلص من زميله المشاغف .
ولكن موقف يحيى باشا من تلك المسألة صعب بعض الشيء للعلاقة
الحميمة بين محب باشا والملك ، ومساندة الملك له ، حتى أصبح
من المعتقد على نطاق واسع ان الملك يعتبر محب باشا البديل لرئيس
الوزراء عندما تحين فرصة تغيير الوزارة (١٧٥) .

واستطرد سكوت « Scott » في توضيح الخلاف بين رئيس
الوزراء ووزير المالية بقوله ، ان سلوك محب وموقفه ومناقشاته
غالباً ما تفتح ثورة عصيان ضد رئيس الوزراء ، وانه لا يترك فرصة
لتبنى معتقداته ، ولقد نجح في أن يضم الى صفه ويحصل على
مساندة وزيرى الأوقاف والزراعة التابعين للقصر . والتف بقية
الوزراء حول رئيس الوزراء الذى لم يستطع الا أن يظهر كرهه لمحب
معبراً عن احساسه بحرية مستعملا في ذلك الغرض كلمات
« أحرق » . وأصبحت الحالة بين وزير المالية ورئيسه هي استعراض
للقوة ، ولكن كان محب باشا يتمتع بمساندة الملك .

(١٧٤) الدورية نفسها : ١٩٢٣/٨/٢٥ .

F.O. 407, 197 Scott to Curzon Aug. 13, 1923.

(١٧٥)

ولما تعرضت ثقة الملك في محب باشا للاهتزاز لعدم قدرته على تحقيق وعده للملك بأنه لن يكون هناك أى غرامات زيادة على الملك تدفع للحارس القضائي على أموال الخديوى فى نظير تسييل ممتلكات الخديوى فى مصر الى أموال سائلة ، وكان هذا الاقتراح مشارطاً نية للملك (١٧٦) .

وقد علق سكوت « على أن تلك الوعود ليست فى استطاع محب أن يحققها ، ولكنه بغروره وتفاهته أعطى تلك الوعود وتلك هى طبيعته » (١٧٧) .

وفى أول هذا الشهر أصبح الملك على علم بوجوب دفع مبلغ ٧٠.٠٠٠ جنيه للخديوى فى نهاية مايو ، وأنه من المحتمل أيضاً أن يكون هناك مزيد من المبالغ الكبيرة واجبة الدفع للخديوى ، ونتيجة لذلك تملك الغضب الملك وانتكس وضع محب داخل القصر ، فأنتهز رئيس الوزراء الفرصة ليتخلص من ذلك الوزير .

واقترح على الملك وظيفة جديدة لمحب ، وأضاف أنه فى حالة عدم موافقته سيضطر أن يطلب من محب بالتخلي عن منصبه .

ولقد أجابه الملك بأنه فى سبيله لتحديد وظيفة خاصة لمحب باشا ولقد أبدى تفهمه بأن الوظيفة لن تحوز القبول وقبل تسوية يحيى باشا بتحويل محب باشا الى وزارة الخارجية وحشمت باشا الى المالية (١٧٨) .

Ibid.

(١٧٦)

Ibid.

(١٧٧)

F.O. 407/197.. Op. Cit.

(١٧٨)

ثم يذكر المندوب السامي بالنيابة لحكومته الأزمة الأخيرة التي عجلت بالاطاحة بمحب باشا ، وهي أن الحكومة المصرية قررت التدخل في سوق القطن لمصلحة جموع المزارعين ، وقبل اتخاذ ذلك القرار أعلن محب للصحف بدون تفويض من رئيس الوزراء ، أن الحكومة ليست عندها نية التدخل في شئون سوق القطن وأدى هذا التصريح الى انخفاض سعر السوق .

وعلى الرغم من أنه عند اتخاذ ذلك القرار في مجلس الوزراء قاومه محب بشدة وعندما ضغط عليه لسحب اعتراضه وافق على أن يوقف اعتراضه ، ووسط دهشة زملائه أبرز مذكرة أعدت سلفا لمصلحة الحكومة ولخدمة سياسة التدخل في سوق القطن « (١٧٩) » .

ولقد فاجأ رئيس الوزراء ذلك التكتيك واشتعل غضبه ، عندما أعلن محب للصحافة بأنه شخصيا معارض لتدخل الحكومة في السوق ، ولما أصبح الاعتقاد السائد بأنه سيكسب من جراء انخفاض سوق القطن ، وانتهاز الفرصة بالشراء قبل اعلان الحكومة التدخل في سوق القطن .

ويقول أيضا مستر سكوت بأنه لذلك كله صمم رئيس الوزراء بالاتفاق مع ستة من زملائه بأن الفرصة قد حانت لاقضاء محب ، ولقد أخبره يحيى باشا مرة أخرى بأنه سوف يتحدث مع الملك ، ويحصل على موافقته على ذلك . ولكن رئيس الوزراء فقد شجاعته أمام الملك حيث رجع من القصر يحمل مرسوما بتعيين محب باشا وزيرا للأشغال العمومية (*) ، وينقل توفيق رفعت باشا وزيرا للشئون الخارجية ، وأحمد حشمت وزيرا للمالية (١٨٠) .

Ibid.

(١٧٩)

(*) ليس دقيقا ما ذكره سكوت بأن محب عين وزيرا للأشغال ، فالحقيقة أن المرسوم الملكي قد صدر بتعيينه وزيرا للمعارف ، انظر فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

Ibid.

(١٨٠)

وعلق سكوت Scott على ذلك بأنه لا يستطيع أن يقول عما حدث بين الملك ويحيى باشا على وجه الدقة ، ولكن يحيى باشا أوضح له أن هذه التحركات كانت لدفع محب على الاستقالة وأخبره بعزمه على ذلك . وأن محب باشا قد استجاب الى طلبه وسوف يقدم استقالته رسميا (١٨١) .

وكما هو متوقع فإن هذه الخطوة لم تنجح حيث أن محب باشا ليس من الوزراء الذين يتخلون عن طيب خاطر عن مكاسب الوزارة كي يحافظ على كرامته . وعند هذه المرحلة قرر المندوب السامي بالنيابة ضرورة التدخل في ذلك الوقت ويذكر أنه قد دفعه الى ذلك أحداث كثيرة من أهمها اقتناعه أن وجود محب في الوزارة مصدر خطر على وزارة يحيى ، وأنه قد حصل أيضا على معلومات بعيدة عن الشك أن سماح محب لنفسه للتدخل في شئون القطن كانت لمصلحته الشخصية (١٨٢) .

وأيا كانت الأسباب فإن محب باشا قد قبل منصب وزير المعارف وتلقى بالفعل نسخة من الارادة الملكية بتعيينه وزيرا للمعارف .

ومن هنا تحرك سكوت فبعد اتصال تليفوني من دار المندوب السامي لمحب باشا تخبره بزيارة المندوب السامي بالنيابة ، وأنها ليست زيارة عادية بل أنه آت في مهمة ، وبعد وصوله بدأ سكوت حديثه بأنه جاء بخبر غير سار فانه يطلب منه الانسحاب من الوزارة، فحاول محب معرفة السبب ، وأخبر المندوب السامي بالنيابة بأنه قابل رئيس الوزراء الذي طلب منه بقاءه في الوزارة ، وتسلم

F.O. 407/197 Op. Cit.

(١٨١)

Ibid.

(١٨٢)

الارادة الملكية بتعيينه فى المعارف ، فلا يفهم لماذا يطلب منه مستر سكوت هذا الطلب ، وما هى الأسباب التى دعت اليه (١٨٣) .

فأجابه بأن رئيس الوزراء قد فاتحه بشأن تعديل الوزارة على هذا الشكل ، ولكنه لا يرى رأيه ، وإن فى الوزارة عاصفة من الاستياء والأشغال لا تسير كما يجب .

وعندئذ طلب محب ايضا أكثر لأنه لا يقبل هذه الملاحظات ، فأجابه سكوت بأن زملاءه ليسوا على اتفاق تام معه .

فرد وزير المالية حتى وأن كان ذلك صحيحا ، فإن المسألة تخص رئيس الوزراء وأنه يندعش لسماعه منه .

وعند ذلك سأله القائم بعمل المندوب السامى ، لماذا تدخلت فى مسألة القطن ؟ ان هناك اشاعات غير مرضية تتداولها الألسنة ، ومثل هذه الاشاعات يجب الا تقوم حول اسم وزير المالية .

فرد محب باشا ، بأن هذه مسألة درست وقررت فى مجلس الوزراء الذى قرر أن الوقت مناسب للتدخل . وطلب وزير المالية أن يعرف ماذا يعزى اليه ، وممن سمع هذه الاشاعات ، وأنه سيطلب اجراء تحقيق فى هذا الشأن (١٨٤) .

وقد رفض وزير المالية أن يجيب سكوت الى طلبه فيما يتعلق بالاستقالة ، على الرغم من تكرار هذا الطلب (١٨٥) ، ويعلق محبه باشا على ذلك بأنه رأى أن من واجبه أن يرفض هذا الطلب مخافة

(١٨٣) نفسها : ١٩٢٣/٨/٢١ .

(١٨٤) الأهرام : ١٩٢٣/٨/٢١ .

(١٨٥) الدورية نفسها والعدد .

أن يكون ذلك سابقة تجرى عليها دار المندوب السامي ، فقد خشي أن يصبح ذلك تقليدا متبعا في المستقبل بين الوزراء المصريين والموظفين البريطانيين في دار المندوب السامي. (١٨٦) . وعندما أخبر محب باشا رئيس الوزراء بأمر سكوت « Scott » معه ، رد عليه يحيى إبراهيم أن الزيادة صدرت بتعيينه ، وأنه سيسوى المسألة مع سكوت (١٨٧) .

ولكنه في الواقع كان خلاف ذلك إذ أن رئيس الوزراء كان يرغب هو أيضا في استقالة محب كما سمقت الإشارة ، ولكنه لم يستطع أمام رغبة الملك في استناد وزارة أخرى إلى رجله . ولذلك فعندما قابل سكوت وزير المالية ونصحه بالاستقالة فكانت إجابته غير مرضية ، فأخبر رئيس الوزراء أنه سيقابل الملك حيث أن محب لم يأخذ نصيحته بالاستقالة بجدية وسيطلب من الملك إخراجَه من الوزارة .

ولقد أدخل تحرك سكوت هذه الشجاعة لدى رئيس الوزراء ، وأبدى استعدادَه الكامل في السير في الطريقة التي رسمها نائب المندوب السامي . وطلب مقابلته حيث أخبره أنه سوف يقابل الملك وبالفعل فقد طلب مقابلة الملك وحصل على موافقته بدون جهد (١٨٨) .

ثم أبلغ محب أن بقاءه في الوزارة لم يعد ممكنا إذ أن زملاءه في الوزارة لا يرغبون في البقاء معه ويطلبون استقالته (١٨٩) .

(١٨٦) وادي النيل : ١٩٢٣/٨٨/١٧ .

(١٨٧) الأهرام : ١٩٢٣/٨/٢٠ .

FO., 407/197 Op. Cit.

(١٨٨)

(١٨٩) الأهرام : ١٩٢٣/٨/٢١ .

وروى وزير المالية أنه قابل رئيس الوزراء فى اليوم التالى ،
وفهم منه أن تدخل مسستر سكوت أمر طبيعى (١٩٠) ، وأدعى أنه
لهذا عقد عزمه على الاستعفاء لان المسألة لم تعد مسألة كرامته
وحده ، « وأن هذا التدخل الذى يظهر أن رئيس الوزراء لم يدعش
له كان خطيرا وهو ينقض نظام الحكم من أساسه » (١٩١) .

وعلى هذا فقد أوضح وزير المالية فى أسباب استقالته بعد
ذلك الى الصحف أنه عندما خاطب يحيى باشا فى شأن تدخل
سكوت ، كان رد رئيس الوزراء ان ذلك أمر طبيعى !! (١٩٢) . وأن
استعفاءه من الوزارة نتيجة عدة أسباب أهمها خلافه مع رئيسي
الوزراء ، بسبب مشروع تعويض الموظفين الأجانب ، وقد حاول
أن يضى على نفسه « ثوب البطولة » بأنه قد خدم بلاده ، فدرس
المسألة ولولا مجهوداته لتحملت الخزينة المصرية فاق
ما تحملت (١٩٣) .

وقد حاول محب باشا أن ينفى عن نفسه انتفاعه من ارتفاع
أسعار القطن على أثر تدخل الحكومة كمشتريه ، فذكر أن من أسباب
خلافه مع رئيس الوزراء ، أنه كان ضد دخول الحكومة السوق
كمشتري ، لأن ذلك ليس من اختصاصها فان كانت قد تدخلت مرة
وجنت ربحا فليس ذلك دليل على أن تستمر فى أعمالها المراهنة ،
على أنه قد تأتى ظروف تجعل تدخل الحكومة أمرا واقعا ، ولو أنهم
تدخلوا منذ شهرين فى السوق لكان ذلك لخدمة المضاربين ، وأنه
كان على اتفاق مع زملائه عندما قدم مذكرته الأخيرة وفيها ان التدخل

• (١٩٠) الأهرام : ١٤/٨/١٩٢٣

• (١٩١) نفسها : ١٤/٨/١٩٢٣

• (١٩٢) نفسها : ١٦/٨/١٩٢٣

• (١٩٣) نفسها : ١٤/٩/١٩٢٣

فى أول المحصول يكون مفيدا ، ولكن دست دسائس أريد منها أن يفهم رئيس الوزراء أن قرار الحكومة قد عطله وزير المالية فازدادت علاقته المتوترة مع رئيس الوزراء سوءا (١٩٤) .

كما دافع أيضا عن نفسه إزاء اتهامه بتأخير نشر قرار الحكومة فى مشترى القطن فى الصباح ، فعرفه بعض المضاربين فى حين أنه لم ينشر فى البورصة الا ظهرا ، فذكر أن رئيس الوزراء هو الذى أخطأ لأنه أصر أولا على عرضه على الملك فأدى بالتالى الى تأخر النشر ، كما أنه أبلغ النبأ لأحد الصحفيين فى حين لم يعلن الخبر الا بعد عودته من القصر الملكى عند الظهر (١٩٥) .

وقد رد رئيس الوزراء فى حديث له الى الصحف على تصريحات محمد محب وزير المالية . بأن الأسباب الحقيقية لاستقالة محب باشا هى خلافه مع زملائه الوزراء ، بتدخله فيما لا يعنيه وفيما يخرج عن حدود وظيفته ، مما دعاهم الى طلب تقديمه استقالته ، فتحدث معه يحيى فى أمر استقالته ، الا أنه كان يعتذر عن تقديمها بعرض سوء حالته المالية !! .

ويواصل رئيس الوزراء حديثه بأنه قد حاول رفقا به أن يتوسط فى الأمر وطلب من الملك تعديل الوزارة وأن يعهد الى محب بوزارة المعارف ، وان يخلفه فى المالية زميل آخر ، وذلك لأن وزير المالية بسبب طبيعة أعمال وزارته فى احتكاك دائم مع زملائه الوزراء ، وقد حصل هذا التعديل بالفعل وذهب محب باشا الى وزارة المعارف وأستلم أعماله فيها ، ولكن زملاءه الوزراء رفضوا هذا الحل الوسط وقرروا أن البقاء مع محب أمر غير ممكن (١٩٦) .

(١٩٤) الأهرام : ١٤/٨/١٩٢٣ .

(١٩٥) العدد نفسه .

(١٩٦) نفسها : ١٧/٨/١٩٢٣ .

وقد أنكر رئيس الوزراء تدخل دار المندوب السامي ، حيث قال ان مسألة اقالة وزير المالية ليس لها علاقة بتدخل المندوب السامي بالنيابة ، وأنه قرار زملائه الذين أصروا على اخراجه من الوزارة ، وأنه لا يعلم بأمر زيارة سكوت الا بعد ان أبلغ محب بقرار زملائه ، وأنه عندما أيقن من عدم بقاءه في الوزارة أخبره رئيسه أن المستر سكوت من دار المندوب السامي تكلم معه في الموضوع وأشار عليه بالاستقالة . وأنه حينما أخبره بهذه الرواية أعترض بشدة على تدخل « سكوت » وقال له أنه لا يمكن أن يكون قد « تحدث معك بصفة رسمية ، لأنه لا حق له في ذلك مطلقا » ، وأن هذا الطلب على غرابته وعدم رضائي عنه ، لا يمنع من تقديمك الاستقالة ، لأن هذا الحادث لا علاقة له بما تروييه عن حديث سكوت معك ، ولا يبرر أي تأخير وإذا لم تقدم الاستقالة من تلقاء نفسك ، فاني سوف اضطر الى اتخاذ سبيل آخر لفصلك من الوزارة » (١٩٧) .

وازاء هذا التدخل الصارخ في صميم الشئون المصرية ، ولم يمض على تصريح فبراير أقل من عامين ، الأمر الذي أثار الرأي العام المصري ورأى أنه كان ينبغي على الوزارة أن تستقيل جميعا احتجاجا على هذا التدخل (١٩٨) . بما أدى بدار المندوب السامي أن تصدر تصريحا لتهدة الرأي العام .

ادعت فيه أن تدخل مستر سكوت كان بصفة شخصية نتيجة للصدقة القائمة بين دار المندوب السامي وبين وزير المالية ، وأن الدار كانت عليمه منذ مدة ببعض الدسائس المدبورة لأحداث أزمة وزارية اعتمادا على التصريحات العديدة التي أفضى بها محب باشا اليها في الآونة الأخيرة عن صداقته واخلاصه ، فان المستر سكوت

(١٩٧) العدد نفسه .

(١٩٨) الدورية نفسها والعدد .

نصح محب باشا عندما نشأت تلك الحوادث بأن يقدم استقالته
إلى الرئيس (١٩٩) .

وقد حرصت دار المندوب السامي على أن تنفي علم رئيس
الوزراء بهذه الزيارة فأكدت على أن المندوب السامي بالنيابة قد ذهب
إلى منزل محب باشا بنفسه ، وكان مسعاه على غير علم من رئيس
الوزراء ، وأن وزير المالية قد أدى للانجليز خدمات كثيرة جعلت
علاقاته بهم ودية ، وهذا هو الذي سمح للمستتر سكوت أن يقول
له بحكم الصداقة أن الضجة التي قامت حول اسمه بمناسبة دخول
الحكومة في سوق القطن يؤسف لها ، وهذا الذي أجاز له أيضا أن
ينصحه بتقديم استقالته .

كما حرص البيان الذي أصدرته الدار أن ينفي أيضا عن محب
باشا أنه كان يسبب للدار أى مشاكل أو عراقيل ، فأكدت على أنه
لم يكن يسبب لها أى مضايقات ، ولكن مما يؤسف له أن يتهم علنا
عضوا من الوزارة بأشياء كثيرة وهذا ما قاله له المندوب السامي
بالنيابة ، وكرر التصريح على التأكيد بعدم علم رئيس الوزراء بذلك
الأمر (٢٠٠) .

وقد رد محب باشا على هذا التصريح بأن البيان يؤيد تدخل
المستتر سكوت وما بقى منه ليس سوى عبارات سياسية منمقة ،
وبشأن صداقته لدار المندوب السامي نفى ذلك وقال أنه لم يسمع
إطلاقا لتوثيق صداقته بالدار ، وتساءل متى كان ذلك ، وكيف
كان ، ولماذا لم يذكر حوادث معينة ، وأنه لم يذهب إلى دار المندوب
السامي لا في القاهرة ، ولا في الإسكندرية سوى مرتين اثنتين حين

(١٩٩) نفسها : ١٩٢٣/٨/٣٠ . انظر موقف الأهرام من هذه المسألة .

(٢٠٠) نفسها : ١٩٢٣/٨/١٦ .

تألفت الوزارة ، لأن مبدأه أنهم فى عهد جديد ويجب أن يعملوا بملء الحرية والاستقلال ، وأنه قد اتضح مما سبق فى أى قالب أفرغ السعى الذى بذله سكوت لديه ، وأنه يذكر بكل صراحة أنه لم يشعر بأن السعى غير رسمى ، أو أنه وقع بدون علم رئيس الوزراء ، وخاصة أن نائب المندوب السامى قد أخبره أن رئيس الوزراء قد أطلعته على أسلوب تعديل الوزارة (٢٠١) .

أما عن مسألة وجود دسائس قد تؤدي الى حدوث أزمة وزارية ، فأدعى محب أنه يجهلها تماما ، ولكن حتى لو كانت تلك الدسائس موجودة فهل يعنى أمرها دار المندوب السامى (٢٠٢) .

وقد علقت جريدة وادى النيل على ذلك بقولها بأن محب باشا قد تكلم كثيرا فى الصحف ، ولكنه لم يشر بكلمة واحدة على رده على المستر سكوت حين خاطبه فى أمر الاستقالة ، وإذا كان يقول انه رفض الاستقالة حتى لا تكون تقليدا متبعيا فى المستقبل بين الوزراء المصريين والموظفين البريطانيين فى دار المندوب السامى ، فانه كان الواجب عليه أن يثبت فى موقفه للنهاية ، ولقد كان فى استطاعته أن يدافع عن نفسه فى كرسى الوزارة بطلبه لرئيس الحكومة أن يحيله للمحاكمة (٢٠٣) .

أما قول دار المندوب السامى بأن سكوت قد خاطب وزير المالية بصفة ودية ، فان ذلك مقصود به الخروج من نتائج هذه الغلطة السياسية التى قذفت مباشرة فى وجه تصريح فبراير ، ومن

(٢٠١) الدورية نفسها : ١٩٢٣/٨/٢١ .

(٢٠٢) العدد نفسه .

(٢٠٣) وادى النيل : ١٩٢٣/٨/٧ وانظر الأهرام : ١٩٢٣/٨/١٥ تعليق على

مسألة محب .

المؤكد أن هذه الحادثة ستكون محلا للبحث في دوائر السياسة البريطانية ، لو أن البرلمان البريطاني كان معقودا لحكم على كل انجليزى يتدخل هذا التدخل ولو بصفة شخصية ، فى وقت توترت فيه العلاقات بين وزير ورئيس وزارته ، بأنه مجازف لا يحكم الأساليب السياسية الانجليزية وهى الاشتغال من وراء الستار .

وانتهت وادى النيل الى القول « وزير المالية المصرية يتلقى أمر استقالته من المستر سكوت ورئيس الحكومة لا يعلم بذلك ، ولهذا نريد أن نعرف هل الوزراء المصريون يستملكون سلطاتهم من سلطة أخرى غير ولى الأمر ؟ (٢٠٤) »

وازاء غضب الرأى العام المصرى ، أصدرت الوزارة بلاغا تعترض فيه رسميا على تدخل دار المندوب السامى فى شئون مصر الداخلية ، كان مما جاء فيه أنه ما أن وصل الى علم رئيس مجلس الوزراء نبأ المسعى الذى بذل لدى محب باشا قبيل استقالته ، حتى سارع الى لفت نظر دار المندوب السامى البريطانى الى عدم ملائمة مثل هذا المسعى ، والى تنبيهها الى أن النصيحة التى أبدت لوزير المالية السابق ، ولو أنها كانت ذات صفة شخصية محضة ، فقد كان يخشى أن تحمل على غير معناها ، وأن تعد تدخلا فى شئون مصر الداخلية (٢٠٥) .

وقد علقت جريدة الأهرام على هذا الاحتجاج بأنه « خفيف لطيف فى الحقيقة !! » ولكنه يقوى مركز الوزارة فى نظر الشعب ، ويدل على انها سريعة التلبية للرأى العام والغيرة على المصالح الوطنية (٢٠٦) .

(٢٠٤) الدورية نفسها والعدد

(٢٠٥) الأهرام : ١٩٢٣/٩/٢٠

(٢٠٦) الدورية نفسها والعدد

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نشرت هذا البلاغ بعد عدة أيام من إلقاء محب قنبلته فانها أرادت أن تثبت للجمهور أنها لم تغفل الواجب وكان الكثير من المصريين يرغب في أن تحتج الوزارة احتجاجا دوليا قويا على تدخل دار المندوب السامي ، إلا أن الوزارة قد اكتفت بهذا الاعتراض ، لأنها اعتبرت أن دار المندوب السامي لم تتدخل ، وأن المستر سكوت زار الوزير المستقيل في بيته زيارة شخصية كما كان يزوره وبدون أن يكون للحكومتين البريطانية والمصرية علم بالأمر وإذا كان الغرض من هذا الاحتجاج منع تكراره ، فإن اعتراض الحكومة يكفي لهذا الغرض فإن سكوت قد اعترف بأن النصيحة شخصية ، وأنه لو كان الوزير المستقيل غير محب لما قام بزيارته أو أسداء النصيحة إليه (٢٠٧) . أي أنه ليس في نيته أن يتدخل في الشؤون المصرية ؟

وعلى أية حال فإن هذه الأزمة توضح مدى تدخل دار المندوب السامي في الشؤون المصرية ، إلى درجة إجبار وزير على تقديم استقالته واستمرار هذه السياسة حتى بعد تصريح ٢٨ فبراير .

كما أنه على الرغم من وجود خلافات بين رئيس الوزراء ووزير المالية ، فإنه لم يستطع إعفاءه من منصبه ، نتيجة لرفض الملك فأُسند إليه وزارة المعارف . والمعروف أن محب باشا كان رجل الملك في الوزارة ، بل أنه كان يعينه ليخلف يحيى إبراهيم على رئاسة الوزارة (٢٠٨) ، كما أن المندوب السامي ورئيس الوزراء كانوا معترضين في البداية على ضمه ، حتى أن اللنبى قد علق على ذلك بأنه قد وافق على الرجل على أساس إبعاده من الوزارة إذا قام بأحداث أية متاعب جديدة في المستقبل (*) . فنتيجة لكل ذلك تدخل

(٢٠٧) نفسها : العدد نفسه .

F.O. 407/197, Op. Cit.

(٢٠٨) انظر الوثيقة

(*) انظر موقف اللنبى من تعيين وزارة يحيى .

المندوب السامي بالنيابة ، لازاحة وزير المالية من الوزارة نهائيا -
فرضيخ محب والقصر للمشورة البريطانية * ولم يكتف سكوت
بذلك بل أنه حينما حدث تعديل في تشكيل الوزارة نتيجة خروج
محب باشا ، أسند الى توفيق رفعت باشا وزارة الخارجية ووزارة
الأشغال ، فطلب الملك تعيين زكى أبو السعود وكيل وزارة العدل
كوزير للأشغال ، وبرغم من موافقة يحيى ابراهيم على رأى الملك
فانه لم يستطع أن يعمل به ، الا بعد أخذ موافقة مستر سكوت
الذى أبدى له عدم اعتراضه (٢٠٩) .

وقد ظلت العلاقة بين وزارة يحيى ابراهيم وبين دار المندوب
السامي وثيقة . حتى أنه عندما عين يحيى ابراهيم مصريا فى منصب
مدير عام وزارة الخارجية المصرية لم تعترض دار المندوب السامي ،
وكتب مستر سكوت Scott القائم بعمل المندوب السامي بذلك
الى حكومته بقوله :

« عينت الحكومة فؤاد سليم الحجازى بك فى منصب مدير
عام وزارة الخارجية وتذكرون فخامتكم أنه بمقتضى ترتيب مع
ثروت باشا فى العام الماضى شغل المستر كين بويد هذا المنصب ،
وكان من قبل سكرتيرا شرقيا لدار المندوب السامي » .

وعندما نقل المستر كين بويد فى يناير مديرا للإدارة الأوربية
فى الداخلية لم ير اللورد اللنبى أن هناك سببا للتعجل بتعيين
انجليزى فى منصب مدير عام وزارة الخارجية عندما سمع عن نية
توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء وقتئذ على الغاء هذا المنصب وطلب
فقط التشاور معه قبل الاقدام على مثل هذا الاجراء ، واستمر الموقف
على ما هو عليه الى أن تم تعيين سليم الحجازى .

قام يحيى ابراهيم بهذا التعيين دون استشارة دار المنسوب
السامى وتساءل سكوت ما اذا كان يعلم بالتزام سلفه باستشارته
فى هذا الموضوع أم انه تجاهل الأمر بالمرّة (٢١٠) .

وانتهى سكوت الى الرأى بأنه على ضوء العلاقات الجيدة
القائمة الآن بين دار المنسوب السامى وبين الحكومة المصرية فليس
هناك داع على الاصرار على تعيين موظف بريطانى فى المنصب
المذكور خاصة وأن هناك موظفا بريطانيا بالفعل فى الوزارة هو
المسترد . هول D. Hall الذى يشغل منصب مدير الوزارة (٢١١) .

لذا اقترح أن يمر هذا التعيين بهدوء (٢١٢) .

كما وصف كين بويد (*) العلاقة بين الدار ووزارة يحيى
ابراهيم أيضا فى تقرير له قدمه فى ١٧ مارس ١٩٢٤ بأنه قبل
تشكيل وزارة سعد زغلول كان الشعور العام طيبا وآمنا طبقا
للتقارير التى كانت ترد اليه من المفتشين بالوجه البحرى والقبلى
ومن حكامدار القاهرة ، وفى ظل وزارة يحيى كان المديرون والموظفون
الاداريون يعملون بجد ونشاط ، فى ظل الأحكام العسكرية ، كما
أن خلال هذه الفترة كان الموقف السياسى رائعا فهناك حكومة
« استطعنا استعمالها ، ومواهنتها من أجل عمل أى شىء
نريده » (٢١٣) .

F.O. 407/197 No. 45 - Scott to Curzon, Aug., 5, 1923. (٢١٠)

Ibid. (٢١١)

Ibid. (٢١٢)

(*) كين بويد كان يشغل منصب مدير الادارة الأوربية فى ذلك الوقت .

F.O. 141 - 484/278/98 Keown Boyd to Archie March 17, (٢١٣)

1924.

وعن العلاقة بين حكومة يحيى ابراهيم والموظفين البريطانيين فقد وافق الرجل على تعيين ريجنالد باترسون على حسب ترشيح دار المندوب السامى ، فعين مستشارا ماليا لدى الحكومة المصرية ابتداء من ٢٢ أكتوبر وهو تاريخ وصوله الى مصر الذى قدم استقالته من منصبه (٢١٤) .

وقد ظل دوسن المستشار المالى السابق عدة أيام فى القاهرة مع المستر باترسون (٢١٥) ، وذلك لكى يخططه علما بكافة أمور عمله كما هى العادة . وعلى الرغم من احالة المستر دوسن للمعاش من أول أبريل ١٩٢٤ ، ومنحه معاشا قدره ١٢٠٠٠ جنيه (٢١٦) . فقد قررت وزارة يحيى ابراهيم دفع راتب المستشار المالى فى الأشهر الباقية حتى نهاية السنة الجديدة مرتين لمستشارين ماليين أحدهما يعمل فى مصر والآخر يتنزه فى انجلترا على حد قول جريدة السياسة (٢١٧) . بما يعينه ذلك من اهدار للمال العام ، ولا شك أن الوزارة أقدمت على ذلك ارضاء لدار المندوب السامى .

ولم تختلف علاقة اللبى بالمستشاريين وكبار الموظفين البريطانيين فى عهد وزارة يحيى ابراهيم عنها قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير .

فقد قام المستر « توتتهام » وكيل وزارة الأشغال على أثر عودته من رحلته فى أعالي النيل وبحيرات خط الاستواء بزيارة

(٢١٤) الأهرام : ١٩٢٣/١٠/٢٩ .

(٢١٥) نفسها : ١٩٢٣/٩/٢٤ .

(٢١٦) وادى النيل : ١٩٢٣/٨/٣١ .

(٢١٧) السياسة : ١٩٢٣/١٠/٢٨ .

المندوب السامي أولا قبل زيارة رئيسه المباشر وزير الأشغال
عبد الحميد سليمان ، وقص عليه أخبار رحلته ونتائجها الفنية ،
ثم تفرغ لكتابة تقرير عن مهمته هناك (٢١٨) .

وكان قد وقع خلاف بين كبار الموظفين المصريين في وزارة
المواصلات وبين الجنرال بلاكنى مدير السكك الحديدية ، وقد كان
صاحب الرأي والنهي في هذه المصلحة ، فلما صدر التصريح ١٩٢٢ ،
حاول الجنرال أن يجذب السلطة المفتة منه بيد عسكرية ، فتعارضه
وكيل الوزارة في عهد الوزارة الشروتية ، ولما جاءت وزارة يحيى
إبراهيم ، وتولى وزارة المواصلات زيور باشا الذى اتبع سياسة المرونة
الكاملة الى حد أضاع فائدة التدابير الادارية الضرورية ، فما كان
من بلاكنى الا أن أعاد الى سابق عهده برفع سلاحه فى وجه معارضيه
من المساعدين ، ولكن وكيل الوزارة شكرى باشا أراد أن يتمسك
بسلطته فى المحيط المرسوم لمسئولية الوزير ، ففضب الجنرال
واعترض بأنه ليس موظفا كبيرا فقط ولكنه حارس على تصريح ٢٨
فبراير ، وقد احتفظت انجلترا فيه بحماية المواصلات وعلى أثر ذلك
اشتد النزاع حتى قيل أن هناك رغبة فى نقل شكرى باشا ، فأراد
يحيى إبراهيم رئيس الوزراء أن يحسم الخلاف بين الجنرال بلاكنى
وبين الوزير والوكيل فشكل لجنة لهذا الغرض (٢١٩) .

وقد علقت الصحف على ذلك ان هذا الحل أشد ضررا من بعض
النصوص فى قوانين الوزارة الابراهيمية ، لان الجنرال بلاكنى
مرءوس للوزير ، فالخلاف بينهم لا يفصل فيه الا على طريقة واحدة
وهى أن يكون الوزير ومركزه رئيسا لمرؤوسيه .

(٢١٨) الاهرام : ١٩٢٣/٥/٢٥ ، ١٩٢٣/٥/٢٦ .

(٢١٩) وادى النيل : ١٩٢٣/١/١١ .

« وهذه سابقة سيئة النتائج لأنها تتخذ قاعدة ، حتى يخيّل للمرء أن سلطة المستشارين ما تزال باقية ، ويجب ألا تتورط الوزارة في عمل لجنة ، بل يجب أن يعمل برأى الوزير لكي يفهم الجنرال أن له رئيسا ، ولكي يفهم الجمهور أن وزراءنا تزكوا عادات الاستسلام وأخفوا يتحملون المسؤولية » (٢٢٠).

وقد انتهت المسألة بتقديم « بلاكني » استقالته بسبب الخلاف الذي قام بينه وبين الوزارة ، فقد أراد أن يقف أمامها موقف الاعتراض لأنه كان يعتقد أنه الفرد الذي يجب أن تتبع مشورته ويأخذ برأيه (٢٢١) * وعلقت جريدة المقطم على ذلك بأن المعلومات التي وصلت إليها تنذر بأن الخلل يزداد ويتسع في هذه المصلحة ، وأن وجود المهندسين الانجليز في هذه المصلحة ضروري لحسن سير الحركة (٢٢٢) ، بينما ظلت الصحف الانجليزية تردد أن هيمنة الانجليز على شؤونها الادارية أمر لا بد منه لحسن سير الأعمال (٢٢٣) .

قامت وزارة يحيى ابراهيم باجراء الانتخابات في ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وغادر اللنبي مصر بعد عودته من أجازته الى السودان في ٧ من الشهر نفسه تبعا لسياسته السالفة الذكر ، وأنه من الحكمة التثيب في أثناء اجراء الانتخابات وترك مهام دار المندوب السامي يتولاها المستر كير Kerr مدة غيابة (٢٢٤) .

(٢٢٠) نفسها : العدد نفسه .

(٢٢١) وادى النيل : ٢٣/١١/١٩٢٣ .

(٢٢٢) المقطم : ٢٣/١١/١٩٢٣ .

(٢٢٣) وادى النيل : العدد نفسه .

(٢٢٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

وذكرت جريدة « الكرونيكل » عن عدم تدخل المندوب السامي في الانتخابات بأن اللبى قد بذل قصارى جهده لتكون الانتخابات حرة ، وقد فسر التصريح بدقة ، فالتصريح يقول ان مصر حرة ، ولذلك يجب أن تكون حريتها حقيقة ، حتى لو أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحين مرتبطين بحزب لقوا منه متاعب كثيرة ، وهذا ما حدث فقد نجح أعوان سعد بأغلبية كبيرة ، وأصبح الرجل الذى نفى مرتين واعتبر محرضاً خطيراً يوقد نيران التعصب ضد بريطانيا، بطل المعركة الذى يسيطر على النفوذ فى مصر (٢٢٥) .

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد كان يأمل فى الإبقاء على وزارة يحيى إبراهيم حتى يتم انعقاد البرلمان مستخدماً لتحقيق تلك السياسة دار المندوب السامي فقد كتب « كير » Kerr القائم بعمل المندوب السامي الى حكومته ، بأنه توجد دلالات قوية على رغبة الملك فى بقاء يحيى باشا فى مركزه كرئيس للوزرة لتقوية مركزه فى الفترة الواقعة بين الانتخابات وانعقاد البرلمان وذلك لبقاء قوة موازنة القوة سعد زغلول الحزبية ، فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى تلك المرحلة معتمداً على ذلك أن حكومة يحيى باشا تطلق يده فى تعيين ٥/٢ أعضاء مجلس الشيوخ عند تكوينه ، وفى الوقت نفسه يتمكن من ملأ أكبر عدد من الموائين له فى المناصب الحكومية الحساسة ، ولقد اتبع الملك تلك الممارسات مجتهداً فى الشهور القليلة الماضية لتقوية شوكته وزيادة نفوذه فى الوقت الملائم ضد البرلمان (٢٢٦) .

وقد علق المندوب السامي بالنيابة على سياسة الملك هذه ، أنه قد أصبح فى استطاعة الملك كسب وقت اضافى ، وفى إمكانه

(٢٢٥) الامرام : ١٩٢٤/١/١٦ .

(٢٢٦) F.O. 407/198 No. 54 Kerr to Macdonald Feb., 13, 1924.

٥٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

أن يزعم للوفديين أنه احتفظ بحكومة يحيى ابراهيم حسب طلب المندوب السامي بالنيابة ، وانتهى كير الى القول أن الدور الذي كانوا يلعبونه في الماضي ، في حل أزمات الوزارات سيضيف صبغة على أي ادعاء في هذا الشأن (٢٢٧) .

ويعتقد علاوة على ذلك أنه عند أي مقابلة للملك مع سعد زغلول ، فإنه سيعلم موافقته الشخصية على النقد الموجه لحكومة يحيى ، وأن دار المندوب السامي هي التي تدعم الوزارة ، وفي تلك الظروف فإن « كير » لم يتردد عن اخبار الملك بأنه ليست لديه الرغبة في التأثير على قراره بطريقة أو بأخرى ، بالإضافة الى ذلك فإنه من استشعار الرأي الشعبي في الانتخابات فإن الحكومة البريطانية ترغب في ابتعاده عن التدخل في سير الانتخابات (٢٢٨) .

وقد استمر الملك فؤاد محاولا استخدام دار المندوب السامي في تنفيذ سياسته بالابقاء على وزارة يحيى ابراهيم ، فبعث الى المستر كير Kerr القائم بعمل المندوب السامي ببعض الرسائل ، يبلغه فيها أن اللبى قبل رحيله الى السودان قد وعده ببقاء وزارة يحيى باشا الى حين انعقاد البرلمان .

ويبحث الرجل في أوراق دار المندوب السامي ، وفي الوقت نفسه يتصل برئيسه في الخرطوم ، فيؤكد أنه لا ظل من الحقيقة لهذا الادعاء ، وأن الملك يسعى الى توريث الدار في تدخل هم غير راغبين فيه ، مما دفعه الى رفض تلك الادعاءات والمناقشة التي تتضمن ذلك ، وأوضح الملك ما تضمنته محادثات اللبى معه التي أكدت أنه سيقصر نفسه للملاحظة فقط (٢٢٩) . فلو فاز سعد في

Ibid.

(٢٢٧)

F.O. 407/198 No. 54 Op. Cit.

(٢٢٨)

Ibid.

(٢٢٩)

الانتخابات كما هو متوقع عامة في أنه سيفوز بالأغلبية فان وضع
وزارة يحيى باشا سيكون صعبا ، وقد استعلم « كير » عن نية
الملك في ذلك الموقف فأجابه أنه سيستمر في إعطاء يحيى إبراهيم
كامل تأييده .

وقد أكد نائب المندوب السامي لحكومته بثحمته المسئولية
كاملة عن موقفه الراض للتدخل ، وأنه يعتقد أنه لو كان اللورد
النبى في القاهرة فسيكون له الموقف نفسه ، كما أنه استلم من
اللورد النبى موافقته على تصرفه هذا .

وأكثر من ذلك يسعى المستر « كير » Kerr لتدبير لقاء مع
سعد زغلول يوضح فيه حقيقة موقف دار المندوب السامى ، والموقف
الحيادى الذى اتخذته في الانتخابات (٢٣٠) .

وقد استدعى نائب المندوب السامى في ١٧ يناير رئيس
الوزراء ، وتحدث معه طويلا ، ولقد شرح له يحيى مسار الأحداث
التي أدت الى صعوبة مركزه والاحاح على عدم ترك المنصب نتيجة
ضغط الملك عليه ومطالبته بتضحيات لا تطاق ، واستعرض يحيى
تاريخه في الوزارة وانجازاته في استتباب الأمن في البلاد ، وعدم
رغبته في الوقوف ضد عواطف الجماهير ، وهو يسعى لتقديم
الاستقالته فورا ، ويتوقع مقاومة من بعض أعضاء الوزارة ولكنه
سوف يهيم عليهم . كما تحدث حزينا على صعوبة علاقته بالملك
وان تصريحات سعد زغلول لو كالة رويتر كانت بناء على معلومات من
الملك والتي قادت الى أن يقدم استقالته (٢٣١) .

Ibid.

F.O. 407/198 No. ٤٤ Op. Cit.

(٢٣٠)

(٢٣١)

ولكن المستر Kerr لم يوافق رئيس الوزراء على هذا
الرأى ، فقد أبلغ حكومته أنه عنده من الأسباب القوية التى تستبعد
ذلك لاعتقاده من قبل يحيى باشا ، ولكنه يحاول أن يلقي الضوء على
شكوكه التى تمس علاقته الظاهرة الوثيقة بالملك (٢٣٢) .

على أية حال قدمت وزارة يحيى إبراهيم استقالتها فى اليوم
نفسه لمقابلته مع المندوب السامى بالنيابة ، بعد سقوط رئيسها فى
الانتخابات وفوز الوفد بأغلبية ساحقة تزيد على ٩٠٪ (٢٣٣) ولا شك
أن نجاح سعد بهذه النسبة الكبيرة قد أدهش الجميع ، دار المندوب
السامى ، والملك (٢٣٤) ، بل وأحزاب الأقلية كذلك .

وفى الحقيقة أنه منذ النجاح الساحق لسعد زغلول فى
الانتخابات ، أصبح من المؤكد توليته الوزارة ، راحت دار المندوب
السامى تخطب وده فقام المستر Kerr مهندس العلاقة مع
الوفد بزيارة سعد زغلول زيارتين خاصتين غير رسميتين نجح خلالهما
فى إزالة الشك من نفسه (٢٣٥) .

وقد ذكرت جريدة الأهرام أنه قد دار بينهما حديث ودى دام
أكثر من ساعة ، وأن هذه الزيارة أوجدت اتصالا وديا بين سعد
زغلول وبين دار المندوب السامى لأول مرة منذ خمس
سنوات (٢٣٦) .

Ibid.

(٢٣٢)

(٢٣٣) الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٠٨ .

(٢٣٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٢٣٥) المرجع نفسه ، ص ١١٠ ، د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ،

ص ٤٢٤ .

(٢٣٦) الأهرام : ١٩٢٤/٢/١ ، ١٩٢٤/١/٣١ .

ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين دار
المندوب السامي ، وبين سعد زغلول ووزرائه .
دار المندوب السامي ووزارة سعد زغلول ٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر
١٩٢٤ :

وقد سجل سعد زغلول في مذكراته أن كير قد طلب الزيارة
عدة مرات ، وأنه عندما قابل سعد أعرب له « أننا نود أن نراك في
الوزارة ، لأنك الرجل الوحيد الذي يمكننا أن نتفق معه وتسير
الأمور على ما يرام » .

كما تكررت زيارات مندوب وكالة رويتر في القاهرة له ،
وهو الرجل الذي استخدمته دار المندوب السامي في الوساطة بينها
وبين سعد لتحقيق العرض نفسه (٢٣٧) .

وفي الحقيقة أن دار المندوب السامي وجدت في هذا التقارب
فرصتها لحسم المسألة المصرية مع قائد الثورة ، زعيم الأغلبية
ومعبود الجماهير المصرية ، وخاصة أنه قد بات واضحا أن حزب
العمل البريطاني على وشك أن يتقلد الحكم في إنجلترا وهو ذلك
الحكم الذي طالما علق عليه الوفد وسعد أملا كبيرا في الوصول إلى
حل عادل للقضية الوطنية ، يضاف إلى ذلك أن سعد زغلول كان
قد نجح في إقامة علاقات شخصية مع عدد من أعضائه بل ومع
رئيسه رامزي مكدونالد (٢٣٨) . واستمرارا لسياسة دار المندوب
السامي في خطب ود سعد زغلول قام اللورد اللنبي في يوم عودته

(٢٣٧) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢٣٨) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر أيضا عيد العظيم رمضان ، المرجع

السابق ، ص ٤٢٥ .

نفسه من السودان في ٢٢ فبراير ١٩٢٤ بزيارة سعد زغلول في مكتبه بوزارة الداخلية ، ومكث معه عشرة دقائق (٢٣٩) .

رغم جريان العادة بزيارة رئيس وزراء مصر للمندوب السامي أولا ، وكانت هذه المقابلة هي المرة الأولى التي يجتمع فيها زعيم مصر والنبي بعد الثورة (٢٤٠) .

وقد قام سعد زغلول في اليوم التالي برد الزيارة الى النبي في دار المندوب السامي ومضى معه ٣٠ دقيقة (٢٤١) . وتكون زيارة سعد لدار المندوب السامي هي أول زيارة منذ ١٩١٨ عندما قابل ونجت (٢٤٢) . ولا شك أن كراهية النبي الشخصية لسعد كانت موجودة ومعروفة حتى أن الاشاعات قد ظهرت عندما فاز سعد في الانتخابات وأصبح رئيسا للوزراء قيل أن اللورد النبي قد استقال من منصبه (٢٤٣) .

ولكن السياسة كانت تحتم على النبي اظهار حسن نواياه لسعد ، والعمل على عقد صلات المودة بين بريطانيا ومصر ممثلة في حكومة سعد ، حتى أن الصحف البريطانية نشرت صورة لسعد باشا والجنرال النبي وهما يتحدثان في حفل الشاي الذي أقامه الملك (٢٤٤) . مما يدل على تحسن العلاقات .

(٢٣٩) الاهرام : ١٩٢٢/٢/٢٢ . ويقل : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٢٤٠) الدورية نفسها : ١٩٢٤/٢/٢٢ .

(٢٤١) نفسها : ١٩٢٤/٢/٢٣ .

(٢٤٢) نفسها : ١٩٢٤/٢/١ .

(٢٤٣) المقطم : ١٩٢٤/٢/٦ .

(٢٤٤) الاهرام ١٩٢٤/٤/٩ .

وفي الحقيقة أن النبي كان يتصور أن سعدا أصبح الأمل الوحيد للانجليز في مصر مما يتعين عليه معاملته برفق بهدف استمالته للمفاوضة بأي طريقة ممكنة (٢٤٥) .

كما أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن أقل من ممثلها في مصر رغبة في اظهار حسن النوايا نحو سعد ، فقد استجاب مستر مكدونالد للاقتراح الذي قدمه سعد شفويا الى كير المندوب السامي بالنيابة في ٣٠ يناير ١٩٢٤ ، بشأن الافراج عن الأشخاص المحكوم عليهم من محاكم عسكرية تطبيقا للأحكام العرفية (٢٤٦) .

إذا حمل المستر كير Kerr الى سعد باشا رئيس الوزراء كتابا مؤرخا في ٧ فبراير ، صادرا من دار المندوب السامي الى سعد يبلغه فيه ان وزير الخارجية البريطاني تلقى من مندوبه في مصر طلبه الشفاهي بخصوص المسجونين السياسيين وان الوزير نظر في الطلب فوافق على العفو الشامل تاركا له الحقوق المذكورة في مذكرة ٥ يوليو ١٩٣٤ الملحقة بقانون التضمنيات ، وهي التي تنص على عدم الافراج عن المسجونين السياسيين الا بقرار من لجنة خاصة ، وان الحكومة البريطانية واثقة من أن حكومة سعد قوية فلا خوف من اطلاق سراح المسجونين الذي يتفق على أمرهم بين « دولته » وبين المندوب السامي (٢٤٧) .

وقد نقل نائب المندوب السامي ذلك الى سعد زغلول صباح ٨ من فبراير موضحا له أن الافراج لن يشمل بعض الأشخاص الذين صدرت ضدهم مؤخرا بعض الأحكام وعددهم سبعة أو ثمانية أشخاص .

F.O. 141/484 - No. 278/98 Op. Cit.

(٢٤٥)

(٢٤٦) د . عبد الخالق لاستين ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢٤٧) المقطم : ١٩٢٤/٢/١٠ .

وقد رد عليه سعد « أنه قد أعطى هذا التأكيد منذ اللحظة من الآن ، وسأله هل تجرى بطريقة العفو أو على طريقة اخلاء سبيل المأظلة ، أى مسجونى المأظلة بغير عفو عام ، فأجابه الأحسن الأخيرة ، واتفقا على استبقاء أولئك السبعة مؤقتا لبحث آخر » فشكره سعد على ذلك (٢٤٨) .

وقد قام المستر كير بإبلاغ حكومته ذلك ونقل اليها شكر سعد اياها ورأيه فى أن ما اتخذته حكومة جلالة الملك من الاجراءات ستنتج أحسن الأثر ، وأنه سيكون خطوة كبيرة نحو توطيد علاقات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر . وأوضح لها أنه أطلع سعدا على هذا التلغراف ، وقد أظهر موافقته على عباراته (٢٤٩) .

كما حرص سعد أيضا على بناء جسور التفاهم والثقة (٢٥٠) ، فعندما وقع حادث قتل لجاويش من قوة الطيران الملكى ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها منذ سنة تقريبا (٢٥١) ، قام سعد زغلول بزيارة للنسبى وأعرب له عن أسفه لوقوع الحادثة (٢٥٢) .

كما رأى النسبى فى البيانات المعتدلة التى أدلى بها سعد فى البرلمان والتى سعى من خلالها كبح جماح المعارضة التى كانت تدفعه الى مواجهة مع الوجود البريطانى ، دليلا على روح رجل الدولة . وأنها اتصفت بصراحة محبة ويعرب النسبى عن أمله أن يظل هذا النهج « رائد سياسة الوزارة المصرية » (٢٥٣) .

(٢٤٨) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢٤٩) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٥٠) د . يونان لبیب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢٥١) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢٥٢) الأهرام : ١٩٢٤/٤/٢٧ .

(٢٥٣) د . يونان لبیب رزق ، نفس المرجع والصفحة .

وعند افتتاح البرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ ، أصر اللنبى على أن يرى خطبة العرش قبل أن تلقى ، ونشرت الديلى اكسبريس تعليقاً قالت فيه « علمت من مصدر ثقة أن خطبة العرش التى القيت فى البرلمان المصرى كانت سبباً لخلاف ظاهر بين الملك فؤاد واللورد اللنبى ، فقد أصر اللنبى على رؤية الخطبة وتعديلها قبل أن تلقى ، ولم يكن وصول اللنبى الى هدفه خالياً من الصعوبة » (٢٥٤)

وقد عومل اللنبى فى البرلمان معاملة خاصة عن بقية ممثلى الدول ، فعندما دخل البرلمان حيثته شبله من الجنود المصرية ، وسيربه الى مكان وسط فى شرفة مندوبى الدول ، الذين لم يعاملوا بمثل هذه المعاملة ، وكان سعد زغلول قد صرح ان المنسوب السامى البريطانى سيعامل معاملة بقية ممثلى الدول ، ولكن الواقع لم يتبدل (٢٥٥) . وعلقت الديلى كرونكل على ذلك ، « لقد عدت هذه المعاملة دليلاً على أن زغلول باشا لا يزيد أن يثير مسائل مزعجة » (٢٥٦) .

وقد وصف ويفل المنسوب السامى فى البرلمان ، بأنه قد شعر بالغبطة وهو يراقب المنظر ، اذ يرى السياسة البريطانية التى تجسمت فى تصريح ٢٨ فبراير وهى تسلك سبيلها المطلوب فاقم البرلمان حر تستطيع أن تخرج مصر فيه رجال دولة لهم السلطة المطلقة لربط بلادهم بأية تسوية مع بريطانيا ، ولقد كانت المصاعبة وشيكة الحدوث ولكنها ان حدثت فستحدث بأيدي المصريين ، ولكن بقى على اللنبى أن يرى الى أى مدى ستتأثر أو ستتؤخر هذه المصاعبة التسوية الانجليزية المصرية التى كافح باخلاص من أجلها (٢٥٧) .

(٢٥٤) الأهرام : ١٩٢٤/٤/١٥ . وانظر عباس العقاد ، المرجع السابق ،

ص ٤٥٠ التعديل خاص بالاستقلال التام لمصر والسودان .

(٢٥٥) نفسها : ١٩٢٤/١١/١٤ .

(٢٥٦) نفس الدورية والعدد .

(٢٥٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

غير أن العلاقة الودية بين حكومة سعد من جهة ودار المندوب السامى وحكومته من جهة أخرى لم يقدر لها الاستمرار طويلا نتيجة لاختلاف نظرة كل من الجانبين المصرى والبريطانى للقضية المصرية .
اذ رأت دار المندوب السامى وحكومته ان عقد اتفاق مع وزارة شعبية سيؤدى الى استقرار العلاقات المصرية البريطانية على نحو يحقق أهداف الاستراتيجية البريطانية ، وهو استقرار افتقدته تلك العلاقات خلال السنوات السابقة نتيجة النمو المتزايد للحركة الوطنية برئاسة سعد (٢٥٨) .

وبالنسبة لحكومة سعد زغلول فقد رأت أن الظروف مناسبة للحصول على استقلال حقيقى (٢٥٩) وخاصة مع وجود حكومة العمال ، متجاهلة أن أهداف السياسة البريطانية الخارجية لا تتأثر بتغير الحكومات البريطانية ، وان اختلفت فى شىء فأنما يكون فى الأساليب والوسائل التى تصطنعها لتحقيق تلك السياسة (٢٦٠) .

وقد ساعد على تغير تلك العلاقة العديد من الأزمات التى أثرت من الجانبين وخاصة مع ممارسة سعد زغلول للحكم .

فقد أعلن سعد فى برنامجيه بقبوله تأليف الوزارة لا يعنى اعترافا بأى حال أو حق استنكره الوفد المصرى ، أى عدم الاعتراف بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير .

وقد رد مكيدونالد فى البرلمان بأن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير . كما ذكر سعد فى خطبة العرش أن حكومته

(٢٥٨) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢٥٩) نفس المرجع ، ص ٢٧٢ .

(٢٦٠) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حره من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان .

فكانت اشارة سعد الى السودان ماثرا لقلق الحكومة البريطانية التى هى على وشك الدخول فى مفاوضات بينها وبين سعد (٢٦١) .

وما لبث ذلك كله أن تزايد ، ففي ١٠ مارس اتصل سعد بدار المندوب السامى يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب .

فأعلن سعد ان وزارته لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرهقا للخزينة مخالفا للدستور ، ولكن تجنبنا لسوء التفاهم تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة (٢٦٢) .

على أن المستر مكدونالد لم يلبث حين أبلى برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيرا شديدا من هذا التعديل . ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحالة الأولى قبل الارتباط (٢٦٣) .

حيث صرح سعد فى البرلمان للنواب « اذا تشبثنا ببطلان القانون وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة ليسكن ذلك ولترجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط ، فهل يمكننا أن

(٢٦١) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .

(٢٦٢) نفس المرجع ، المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٢٦٣) نفس المرجع والصفحة .

نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة هل منكم من يقول هذا ؟ ثم يواصل حديثه للنواب ما كنت أريد ان أقول ذلك ولكن الضرورة الجأتني اليه . نعم ان المبلغ باهظ ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشتريينا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لان الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٦٤) .

كما كتب اللنبي الى حكومته محذرا من موقف سعد هذا ، وخاصة انه قد أبدى استعدادا للتفاوض ، فان مسألة الموظفين من المسائل المهمة التي ينبغي أن توضع في جدول المفاوضات وقد أعرب زغلول عن نيته في بحث قانون رقم ٢٨ لعام ١٩٢٣ ، بهدف تعديله لصالح الحكومة المصرية ، ومن المتوقع أن يهاجم الأسس التي قام عليها هذا القانون ، « لكنني أعتقد أن الحكومة البريطانية لم ترفض فقط أى تعديلات في هذا الاتجاه بل سوف تطالب بحماية الموظفين الأجانب في مواجهة الظروف التي لم تكن قائمة عندما وضع هذا القانون عام ١٩٢٣ » (٢٦٥) .

ولم يكن ذلك رأى المندوب السامي فقط ، بل كان أيضا رأى مدير الادارة الأوروبية وكثير من الموظفين البريطانيين في مصر .

فقد أشار كين بويد في تقرير له الى دار المندوب السامي ، الى الخوف من تدهور الموقف في المستقبل ، بأن سعدا سيدفع أتباعه وأعضاء الحزب الوطني الى موقف غير ممكن أو مستحيل اذا استنكر القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حيث أنه أثار هذه المسألة من قبل .

(٢٦٤) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٥٥ ، ص ٦٧٦ .

F.O. 407/190 Allenby to Mac Donald, July 25, 1924. (٢٦٥)

ورأى كين بويد أن الأزمة ربما سيتأخذ أشكالا عديدة منها أن
سعدا محل ثقة أتباعه ومدفوعا في معارضة شديدة ومباشرة مع
الانجليز ، ربما يدفعه أتباعه الى الاستقالة واذا فعل ذلك فكل
غضب الجماهير سينصب علينا ، وستثور الجماهير التي لا سعد
ولا أى شخص آخر سيفعل أدنى محاولة لكبح جماحها وستزداد
المظاهرات لهيبا بفعل التعصب الدينى (٢٦٦) .

والاحتمال آخر هو أن الخطط الكثيرة للحزب الوطنى بمساعدة
أنصار الخديوية ربما تنضج وذلك بالاضافة الى بعض المخاوف
مثل مسألة السودان التي هي في الحقيقة ضد شعور سعد ، وربما
تؤدى بعض الشعارات مثل « يسقط سعد » الى صراعات حزبية
ينجم عنها اضطرابات عمالية مما يعطى الفرصة لتحرك « الغوغاء » ،
وكان هذا هو رأى مدير عام البوليس السرى نفسه S. Kaisy Bey
الذى رأى « أن الاضطرابات بالتاكيد ستحدث فى خلال الشهرين
القادمين (٢٦٧) » .

وأضاف كين بويد بأن هناك شيئا واحدا مؤكدا ، انه اذا
حدثت اضطرابات فسوف تتجه الى العدو ، أى الى الانجليز وكل
الأجانب . وبموجب تصريح ٢٨ فبراير مازلنا نتحمل مسئولية معينة
فيما يتعلق بحماية الأجانب ، وأننى أشعر أنه من الضرورى جدا
أن نجعل أنفسنا فى موقف يجعلنا نفعل أقصى ما نستطيع من
أجلهم « (٢٦٨) » .

وفى الحقيقة أن وزارة سعد زغلول قد وضعت الموظفين
الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم وتضاءلت سلطتهم فى
عهدهما (٢٦٩) .

F.O. 141/278/198. Op. Cit. (٢٦٦)

Ibid. (٢٦٧)

F.O. 141/278/198. Op. Cit. (٢٦٨)

(٢٦٩) الرافعى ، المرجع والجزء السابق ، ص ١١٥ .

أولاً : عملت على إحلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب بصورة كبيرة أثارت عليها سحق الانجليز (٢٧٠) .

ثانياً : أنها قد طرحت عليهم حق طلب المعاش في ١٩٢٤ بدلا من عام ١٩٢٧ حسب قانون التعويضات .

فكتب المندوب السامي موضحا لحكومته الأسباب التي سوف تؤدي الى موافقة الموظفين على هذا الاقتراح بقوله ، وكما تعلمون فان الموظفين من هذه النوعية الذين يرغبون في ترك الخدمة قبل التاريخ المحدد للمعاش يمكن أن يفعلوا ذلك في مقابل الحصول على تعويض تم الاتفاق عليه .

وكان الموظفون البريطانيون تحت تأثير الاحساس بأن أحوال الخدمة في الحكومة المصرية لن تبقى على ما كانت عليه في ظل النظام الذي بدأ عام ١٩٢٢ ، أو أنهم قادرون على الاحتفاظ بالكفاءة والنظام الذي اعتادوا عليه ، غير أنهم غيروا موقفهم خلال الستة أشهر الأخيرة ولكن الى الأسوأ وبشكل سريع لم يكن متوقعا . فقد بدأ واضحا أكثر ان رؤساء الادارات المصرية يجعلون موقف الموظفين البريطانيين في الادارة أكثر صعوبة وسوءا على قدر ما يستطيعون ، فان هناك ضوئا أخضر من جانب الحكومة ليفعلوا ذلك ، ويقدم مصطفى باشا النحاس أكثر مثل ذلك في ادارته لوزارة المواصلات ، كما يلاحظ الأمر نفسه بالنسبة لوزراء الزراعة والأشغال العمومية بل أيضا وزارة الحرب . أما في وزارة المالية فبإستثناء حادثة المستر انتوني فالوضع مختلف (٢٧١) .

(٢٧٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨ .
F.O. 407/190 Op. Cit. (٢٧١)

ويواصل اللنبى عرضه للأسباب التى يعامل بها الموظفون
البريطانيون فيقول :

بأنه ليس من قبيل المبالغة القول أن شرف الموظفين البريطانيين
لا يتعرض الآن للمساس وفيما يبدو ومن كثرة الشكاوى التى تقدم
للوزارة الحالية ، وهى شكاوى قد وضعت لتسييء للموظفين
البريطانيين وتتزايد فى أوقات التوتر السياسى .

وقد تجسدت هذه الشكاوى فى أسئلة فى البرلمان ، لم يعد
يعانى منها الموظفون البريطانيون فقط بل الادارة المصرية ككل .

ويقرر اللنبى أخيرا أن طبيعة المعاملة التى يعانى منها
البريطانيون نتجت عن اعتبارات متعددة منها الالتزامات المقررة
بمقتضى قانون رقم ٢٨ .

ومنها الكراهية الشخصية أو العنصرية ، منها ضيق أفق
بعض الأشخاص الذين أرتقوا بسرعة للمناصب الكبرى وهم
لا يستحقون ذلك ومنها سعى هؤلاء الى الحصول على التصفيق
لآخرين (٢٧٢) .

ومن المعلومات التى تصله يبدو أنه اذا خير الموظفون
البريطانيون لترك الادارة المصرية مقابل تعويضات كاملة فإن
غالبيتهم ستقبل هذا فهم محبطون ويشعرون بقدر كبير من التشوش
وأنه يمكن أن يواجه بأحد حلين أما بتركهم مقابل تعويضات كاملة
فى أى وقت يرغبون فيه فى ترك وظائفهم . وأما بتأمينهم فى
مناصبهم اذا ما رغبوا فى البقاء (٢٧٣) .

وفي الحقيقة أن مجلس النواب كان يشير دائما قضية وجود مسألة الموظفين الانجليز والأجانب في مصر باعتبارهم رمزا للسيطرة الأجنبية على البلاد ، مما أقلق دار المندوب السامي ، ففي الجلسة ٥٤ لمجلس النواب أثيرت مسألة ضابط بقسم المحروسة برتبة قائمقام بريطاني ، ولكنه لا يمارس هذه الوظيفة رغم أنه يتقاضى مرتبه من الجيش المصري (٢٧٤) .

فأجاب وزير الحرية أن هذا الضابط يشتغل بدار المندوب السامي من عدة سنوات وقد أظهر المندوب السامي رغبته في إعادة هذا الضابط الى خدمة الجيش المصري وانه بالفعل يتقاضى مرتبه من الجيش المصري ، وسيعود اليه وقد كان موجودا طول هذه المدة مجاملة لدار المندوب السامي .

وعندما سئل لماذا لم تحذف ماهيته مادام كان يشتغل بدار المندوب السامي أكتفى المقرر بالقول أنه سيعود للجيش (٢٧٥) .

ثالثا : محاولة وزارة سعد زغلول تقليص نفوذ المستشارين المالي والقضائي فذكرت الصحف أن المفاوضات كانت تدور في ذلك الوقت على تحديد سلطة المستشار المالي ، وتوضيح مركزه بما يتفق مع قواعد الدستور والسيادة القومية (٢٧٦) . كما يبدو أن سعدا رفض تجديد عقد المستشار القضائي آموس الذي سينتهي عقده في أوائل نوفمبر ، فقد طلبت دار المندوب السامي تجديد عقده ولكن سعدا رفض هذا التجديد (٢٧٧) . وقد علقت الأهرام عن هذا فقالت :

Ibid.

(٢٧٤)

(٢٧٥) ضابط مجلس النواب ، الجلسة ٥٤ ، ص ٦٦٣ - ٦٦٤ .

(٢٧٦) وادي النيل : ١٩٢٤/٧/٤ .

(٢٧٧) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١ .

أصبح من الواجب أن يقال بعد ما كثرت الاشاعات عن منصب
المستشار القضائي أن العقد الذي عقده الحكومة المصرية سينتهي
في نوفمبر المقبل ، ولكن لا يمكن أن يقال في الحالة الحاضرة شيء
نهائي عن مستقبل هذا المنصب ، أو عما إذا كان مستر ايدهوس يبقى
في مصر ، اذ ليس من المنتظر أن يقرر شيء في هذا الشأن حتى
الخريف المقبل (٢٧٨) .

في حين يؤكد الأستاذ الرافعي ، أن سعدا رفض هذا التجديد ،
وكان موقفه في ذلك مشرفا وقد أسرها المندوب السامي في نفسه
حتى كانت حادثة السردار فكان مطلبه في الانذار البريطاني ابقاء
منصب المستشار القضائي ، ومنصب المستشار المالي واحترام
سلطتيهما وامتيازتهما (٢٧٩) .

وأعتقد أن رأي الأستاذ الرافعي كان صحيحا وأن سعدا كان
يحاول التخلص من سلطة المستشارين المالي والقضائي ، أو على
الأقل تحديد سلطتها ، كما ذكر ويفل أن سعدا أسهم في خفض
المركز القضائي والمالي للمستشارين حتى لا يعودا بعد ذلك قادرين
على شيء (٢٨٠) . وخاصة أن دار المندوب السامي كانت قد طلبت
من الحكومة المصرية تعيين سلطة المستشار المالي والمستشار القضائي
وضمائنه هذه السلطة .

فردت الحكومة على هذا الطلب بأنها لا تعرف من أي نظام
يستمد المستشاران المشار اليهما سلطتيهما حتى يصح أن يطالب منهما
تقديم الضمانة لهذه السلطة وكل ما تعرفه انهما موظفان مصريان

(٢٧٨) نفسها : ١٩٢٤/٨/١ وأيضا العدد ٢٢/١٩٢٤ .

(٢٧٩) الرافعي : نفس المرجع والجزء ، ص ١١٦ .

(٢٨٠) ويفل : المرجع السابق : ص ١١٦ .

فى خدمة الحكومة المصرية ، وعلقت جريدة الأهرام بقولها فكان
الجواب مفحما (٢٨١) .

كما أن لجنة الميزانية فى مجلس النواب كانت قد ضمت بابى
قلم المستشار المالى والمستشار القضائى الى باب ديوان العموم
الحقانية والمالية ، حتى لا تبقى ميزة فى الميزانية لهذين المستشارين .
وأرادت أن تلغى ٤٥٠ جنيها من مصروفات « السيارة » لمستشار
المالية، فرفض ذلك بحجة أنه موظف بعقد ينتهى من أول عام ١٩٢٧
وقد نص فى العقد على مبلغ الأربعمئة وخمسين جنيها (٢٨٢) .

وقد أدى تصرف حكومة سعد تجاه الموظفين البريطانيين الى
مناقشة الأمر فى مجلس النواب البريطانى فسئل وزير الخارجية
عن مدى علمه بقلق الجالية البريطانية فى مصر من جراء عدم قيام
الحكومة المصرية بتعهداتها تجاه الموظفين البريطانيين وهل تخاطب
الحكومة المصرية سريعا لاجراء تحقيق نزيه عن حقائق الحالة فى
شأن شكاوى الموظفين البريطانيين ، فيستطيع الموظفون أصحاب
الشكاوى أن يحضروا بأنفسهم أو ينيبوا عنهم من يشاءون لتقديم
شكاوهم .

فأجاب وكيل الخارجية : بأن اللورد اللنبى والموظفين ذوى
الصفة التمثيلية المعينون بصفة خاصة لفتوا نظر الحكومة البريطانية
الى القلق الطبيعى الذى يشعر به الموظفون الأجانب من جراء موقف
الخصومة الذى وقفته فى شأنهم فى أمور عديدة (٢٨٣) .

• (٢٨١) الأهرام : ١٩٢٤/٧/٢٢

• (٢٨٢) الدورية نفسها والعدد

• (٢٨٣) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣

ولكن الحكومة البريطانية لا ترى أن الاقتراحات التي أبديت لها هي أفضل ما يمكن أن يعمل بها فالحكومة البريطانية تنوى أن تخاطب الحكومة المصرية رأسا في هذا الموضوع . كما سئل وكيل الخارجية في البرلمان أيضا عن هل لدى الحكومة البريطانية معلومات بشأن التمييز في معاملة بعض الموظفين البريطانيين المولودين والمستخدمين في السكك الحديدية والهوسنة ، وكان من جراء ذلك التمييز أنهم أصيبوا باجحاف في درجاتهم ومكافأاتهم بين الحاضر والمستقبل (٢٨٤) .

وقد طلبت الحكومة البريطانية من اللنبي تقديم تقرير في هذا الشأن ، وقد أجرى مراجعات غير رسمية من أجل أولئك الموظفين (٢٨٥) .

وقد سئل مرة أخرى رئيس الوزراء بشأن الموظفين البريطانيين في السكك الحديدية المصرية ، وما هي الوسائل التي يرى اتخاذها لكي يضمن إعادة النظر في قضيتهم فأجاب مكدونالد بأنه لم يتلق تقريراً من اللنبي حتى يستطيع الإجابة .

وتصور المناقشات في مجلس النواب البريطاني ، مدى قلق النواب البريطانيين على موظفيهم في مصر سواء من حيث السلطة أو النفوذ أو حتى مسألة التعويض مما يدل على ما أصاب وضع هؤلاء الموظفين على أيدي الحكومة الشعبية الأولى .

كما ذكر كين بويد أيضا أن موظفي الحكومة يقولون صراحة بأنهم لا يستطيعون اتخاذ إجراء نهائي تجاه المتظاهرين لأنهم يخشون من أن يرسل تقرير في حقهم إلى سعد أو البرلمان .

(٢٨٤) نفسها : ١٩٢٤/٤/١٧ ، ١٩٢٤/٥/١٥ .

(٢٨٥) نفسها : نفس العدد ، نفس العدد .

مما دعا كبار الموظفين البريطانيين الى اللقاء اللوم على النهج الذى يسلكونه بالقول « ان خطتنا لتسيير الأمور حسبما نريد ، لم تتبع اتباعا حسنا ، ونحن اليوم لسنا فى الموقف الذى ينبغى أن يكون (٢٨٦) » .

وقد أثرت مواقف سعد الوطنية على وضع هؤلاء الموظفين فى مصر وخشوا على مراكزهم بل وعادوا وزارة سعد .

وقد ظل المندوب السامى يدافع عن الوضع المتدهور للموظفين الإنجليز على عهد وزارة سعد فقدم احتجاجا الى رئيس الوزراء على نشرتهم للمستتر أنطونى المدير العام لمصلحة الدوميين ، الذى كان قد حضر أمام المحكمة كشاهد فى حيثيات حكم محكمة التأديب العليا التى حاكمت محمد أبو الفتوح باشا . وقد رأى المنبى أن تلك التهم أفرغت فى قالب خلو من عدم التميز الملائم لوثيقة قضائية ، وأن نشرها اجحاف بالمستتر « أنطونى » نظرا للتحقيق الذى فى النية اجراؤه وفى الكيفية التى أدى بها واجباته الرسمية (٢٨٧) .

وقد تعرض سعد زغلول أيضا لمنصب سردار الجيش المصرى ، ففي ١٧ مايو ١٩٢٤ رد على سؤال فى البرلمان حول هل السردار موظف مصرى ، وهل هو مرءوس لوزير الحربية ، هل هو مسئول أمامه ويرجع اليه فيه ، وهل يتقاضى مرتبا من خزانة مصر .

وكانت اجابة سعد أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى مرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ويجب عليه أن يرجع اليه فى أعماله ، ومرتبته يتقاضاه من الخزانة المصرية .

F.O. 141/278/198., Op. Cit.

(٢٨٦)

(٢٨٧) وادى النيل : ١٩٢٤/٧/٨ التى ذكرت أيضا أن مستتر أنطونى قدم طلبا رسميا باجراء تحقيق كامل الى لجنة السنة التأديبية التى ينص عليها قانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

وفى سؤال آخر سئل سعد زغلول هل يتفق مع كرامة الدولة المصرية ويتمشى مع روح استقلالها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل .

فكان جوابه نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها (٢٨٨) أجنبيا بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ويجب علينا أن نمحوه .

كما ذكر سعد أيضا « بأننا ولا شك متألمون من هذا الوضع ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة . ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة . ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصرياً (٢٨٩) .

ولا شك أن هذه التصريحات قد أثرت تأثيرا سيئا على العلاقة مع دار المندوب السامي وأيضا مع الحكومة البريطانية .

وقد وصف ويفل أيضا علاقة سعد زغلول بموظفى دار المندوب السامي بقوله ، ان سعد زغلول قد بالغ فى قوته الى حد أن عامل رئيسى موظفى اللبى وقد أرسل لمناقشته فى استشارة قضائية بخشونة وتهور ، مما أوجب تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٢٩٠) .

وفى قول « ويفل » هذا ما يدل على اعتقادهم أنهم فوق أى سلطة فى البلاد ويجب على رئيس الحكومة المصرية أن يعاملهم من هذا المنطلق فهو ممثل للمندوب السامي صاحب السيادة الفعلية فى البلاد .

(٢٨٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ ، ص ٢٤٤ ، ١٧ مايو ١٩٢٤ .

(٢٨٩) المصدر السابق : الجلسة نفسها والصفحة .

(٢٩٠) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

وعلى أية حال فإن سعد زغلول أتبع السياسة التي تليق
بزعيم أمة وتصرفت مصر في عهده تصرف الأمم الكاملة
الاستقلال (٢٩١) . فلم نجد وزارة سابقة تحدث سلطة ونفوذ
الموظفين البريطانيين في مصر الا وزارة سعد ، الذي حاول تحجيم
نفوذهم والتخلص منهم ، الأمر الذي أزعج دار المندوب السامي
والحكومة البريطانية على السواء ، والذين وقفوا بالمرصاد في
التصدي لها ، والتي كلفها بعد ذلك اقالمتها .

دور اللبني في مفاوضات سعد مكدونالد :

كانت دار المندوب السامي والحكومة البريطانية يأملان في
عقد اتفاق مع سعد فقد رأى اللبني في حل المسألة المصرية نجاحا
لسياسته ، في حين رأت الحكومة العمالية في هذه المفاوضات فرصة
حسنة يجب ألا تضيع بتقوية مركزها على حساب مصر لمواجهة
المعارضة القوية التي تواجهها في بلادها (٢٩٢) .

والى جانب ذلك فإن الوصول الى اتفاق سيؤدي الى استقرار
العلاقات البريطانية المصرية على نحو يحقق مرامي الاستراتيجية
البريطانية كما سبقنا الإشارة (٢٩٣) .

وقد بدأت العلاقة كما أتضح لنا من قبل على أحسن ما يكون
بين سعد ودار المندوب السامي وحكومتها .

وتذكر جريدة « ليفربول » أن زغلول أرسل كتاب سريا الى
مستر مكدونالد أبدى فيه رغبته في أن تبتدىء المفاوضات وأنه

(٢٩١) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤١٧ .

(٢٩٢) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

(٢٩٣) د . يوفان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

مستعد للذهاب الى لندن اذا كان حضوره ضروريا ، ويبدو أن الكتاب أرسل الى مكدونالد بواسطة غير دار المندوب السامي ، فلم يعرف اللنبى بارساله ، وهذا ما أوقع مكدونالد فى شيء من الارتباك (٢٩٤) .

وان كان سعد قد تلى عند افتتاح البرلمان برقية تهنئة من مكدونالد وقال بأن حكومته مستعدة الآن وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

ولكن أمام الممارسات الوطنية لحكومة سعد والتي سبقت الإشارة اليها ، بدأت الحكومة البريطانية فى التردد من جدوى هذه المفاوضات .

ومع ذلك فان المندوب السامى لم يفقد الأمل فى الوصول الى اتفاق مع وزارة سعد زغلول فراح يبعث الى حكومته بالعديد من الرسائل لاقتناعها بوجهة نظره (٢٩٥) . انقاذا لسياسة التصريح .

وبالرغم من ذلك أرسل مكدونالد الى اللورد اللنبى يطلب منه أن يحاول استكشاف المدى الذى كان على سعد المضى فيه وعلى أى الأسس يكون اذا كان ظاهرا انه سيتمسك بتصريحاته المتكررة العلنية فان اجراء المفاوضات لن يكون من ورائه فائدة واعتقد المندوب السامى أن وقت الاتصال بسعد زغلول قد مضى للفت نظره بهذا الخصوص وأن آمال المصريين متعلقة على وصول حكومة حزب العمال للحكم واعتزم سعد على عرض القضية المصرية - بنفسه على حكومة حزب العمال ومن ثم فان اللنبى يرفض مجرد التفكير فى أن زغلول لم يعد نفسه بقبول حل وسط (٢٩٦) .

(٢٩٤) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

(٢٩٥) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

L-Lloyd, Op. Cit., Vol. 2, p. 85.

(٢٩٦)

وقد أجاب مكدونالد « بتعقل بأنه ما لم تتوافر لديه بعض الدلائل على أن رغبات سعد زغلول لا تتعارض مع مطالبنا التي لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة فأننى لن أكون مستعدا الى دعوته للتفاوض فى لندن » (٢٩٧) .

وقد رد اللبى فى ٦ أبريل على رئيسه بأنه ما يزال على إيمانه بأن الخطوة التي أخذت لا يمكن التراجع فيها ونصح رئيسه بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد فى حسن النوايا للحكومة البريطانية بالامتناع عن القيام بأى عمل يؤدي الى هز هذه الثقة كما ذكر أنه لا يعتبر أن فشل المفاوضات أمر واقع لا محالة وأن الطريقة التي أقترحها سوف تكون فرصة النجاح فيها ممكنة .

ويظهر حماس اللبى وتأثيره لعقد المفاوضات فيكتب الى مكدونالد فى ١٦ أبريل مقترحا تخويله سلطة ابلاغ سعد زغلول بأنه فى حالة موافقته على محالفة دفاعية هجومية مع بريطانيا تصبح مصر بمقتضاها دولة محاربة فى أى وقت تجد بريطانيا فى حالة حرب ، وعندئذ توافق بريطانيا على بحث انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، وتسقط أى دعوى فى حماية الأجانب والأقليات ، مع اعطاء مصر مشاركة أكثر فى ادارة شئون السودان ، وتنظر الحكومة البريطانية بعين الاعتبار الى الغاء وظيفتى المستشارين المالى والقضائى (٢٩٨) .

ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شئ بهذا الخصوص (٢٩٩) .

(٢٩٧) انظر :

(٢٩٨) J. Lloyd. Op. Cit., Vol. 2, p. 86.

(٢٩٩) الأهرام : ١٩٢٤/٣/٣١

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت ترغب في إجراء المفاوضات في القاهرة أولا بواسطة المندوب السامي ، فقد أجاب المستر « يونسو بناي » عن ذلك أنه قد تقرر بالفعل أن تكون المفاوضات التمهيدية في القاهرة ، فإذا جاء أى وفد خاص الى لندن فإن ذلك لا يكون الا بعد وقوع تفاهم تام فى شأن المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير وسيكون إجراء المفاوضات بالوسائط العادية ، أى المندوب السامي فى القاهرة والمفوضية المصرية فى لندن (٣٠٠) .

وتدل اشارة « بونسويناي » الى تصريح مكسونالد بأن حكومة العمال تعد نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير فإذا جرت مفاوضات فإنها ستكون مؤسسة عليه .

لكن المندوب السامي صمم على أن تكون المفاوضات فى لندن ، فقد كان مقتنعا باستحالة القيام بمناقشات مثمرة فى جو القاهرة الصاخب حيث زغلول معرض للضغط الدائم من المتطرفين (٣٠١) .

وكانت وجهة نظر اللنبي « أننا سنجد أنفسنا فى الحقيقة لا نفاوض زغلولا ، وانما سنفاوض عامة الشعب والصحافة كما لم يكن من الحكمة فى الوقت الذى تعلقت فيه قلوب زغلول وأنصاره بالسفر الى لندن أن يأسسوا من ذلك كما أنه ثمة ميزة كبيرة فى الاتفاق مع سعد ، هى أن أى تسوية يعقدها ستحظى بالموافقة من مصر كلها ، وكلما أسرع بالمفاوضات كان أفضل (٣٠٢) .

(٣٠٠) الدورية نفسها ، العدد نفسه .

(٣٠١) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣٠٢) المرجع نفسه ، ص ١١٠ - ١١١ .

وبعد مناقشة قصيرة بين اللنبى ومكدونالد ، أرسل الأخير الدعوة الى سعد للسفر الى لندن والمفاوضة معه (٣٠٣) . وقد رد سعد بالموافقة الا أن تفاقم الحوادث وسعت من الخلاف بين سعد ودار المندوب السامى والحكومة البريطانية ، سواء بتمثيل السودان فى معرض « ويمبلى » أو مناقشات مجلس النواب المصرى حول سلطة السردار ، ونقد مشروعات الرى فى السودان التى تقوم بها الحكومة البريطانية مرورا بتصريح مكدونالد فى البرلمان فى ٨ مايو ١٩٢٤ ، بأن المفاوضات التى ستقوم بين الحكومة المصرية والبريطانية ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير وقد رد سعد فى ١٠ مايو باستنكار تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الحكومة لا تدخل المفاوضات الا حرة من كل قيد .

الا أن اللنبى لم يتخلى عن عقيدته فى نجاح المفاوضات مع سعد ، فكتب فى ٢٣ مايو الى المستر مكدونالد قائلاً ان سعد زغلول «نما يأمل فى أن يتمكن عن طريق المناورة من زحزحة الحكومة البريطانية عن شدة تمسكها بالتصريح ، وقال انه يشق مع ذلك فى أنه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التى قد تكفى لبعث «الطمأنينة الى قلبه ، على أن المستر مكدونالد رد عليه فى ٣١ مايو بقوله « ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر مهما قال المصريون ، شرعى تماماً من جميع الوجوه القانونية والدولية ، فقد كانت مصر ، من الناحية الشرعية ومن الناحية الفعلية محمية بريطانية الى أن قامت الحكومة البريطانية بتعديل هذا الوضع بمحض ارادتها ومنحتها قدراً من الاستقلال واستقلال مصر أو القدر القائم منه بناء على هذا هو نتيجة مباشرة لهذا الاجراء (٣٠٤) .

(٣٠٣) المرجع نفسه ، ص ١١ .

• مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

• المرجع نفسه ، ص ٢٤٤ .

Lloyd. Op. Cit., p.

(٣٠٤)

وأبدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ في تصوير الصعوبات التي يواجهها بقصد تحقيق هدفين ، الأول الحصول على شيء يمكن أن يعتبره ، في حالة فشل المفاوضات بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به .

أما الثاني فهو أن يجعل حكومة جلالة الملك تبدو في صورة الجانب الراغب في المفاوضة بأي ثمن حتى تضفي على مركزها في مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٠٥) .

وعلى أية حال فإن اللورد اللنبي قد سعى لأن يكون موجودا في لندن في أثناء مفاوضات زغلول باشا (٣٠٦) .

وعندما تفاقمت حوادث السودان في شهر أغسطس كما سبق القول كان كل من سعد في باريس والرنبي في لندن ، ولما كان مكدونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعدا للمفاوضات بعد أن تعذر الاجتماع في أواخر يونيه (٣٠٧) .

رأى سعد أنه بعد ما حدث في السودان وتبادل مذكرات الاحتجاجات والاتهامات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بأن الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل إلى مكدونالد في ٢٩ أغسطس يخبره بعدم إمكان إجراء المفاوضات ،

Lloyd. Vol. 2 Op. Cit., p. 88-89.

(٣٠٥)

د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ من تراجع مكدونالد إليه في أي مسألة مما له علاقة بالنقاط الأربع والا يكون أحد الفريقين مرتبطا بقبول مطالب الآخر .

(٣٠٦) الأهرام : ١٠/٥/١٩٢٤ .

(٣٠٧) محمد إبراهيم الجزيري ، آثار الزعيم سعد زغلول ، ج ١ ص ٣٢٨ .

ولكنه فى الاستطاعة بالرغم من ذلك تبديد الغيوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٣٠٨) .

وقد قبل مكدونالد ذلك وأعلن أنه يرغب فى الاشتراك فى إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين . فأعلن سعد قبوله دعوة الحكومة البريطانية .

وقد علقت إحدى الصحف على وجود اللبى فى لندن فى أثناء مفاوضات سعد مكدونالد ، بأنه أحدث تشويشا لا موجب له على الرغم من أن الحكومة أصابته فى إبقائه وراء الستار ، ولكن التشويش يعزى الى خطأ كثيرين من المصريين فى رأيهم فى الدور الذى لعبه اللبى فى تاريخ السنوات الثلاثة الماضية .

ولعله من الطبيعى أن يكون المصريون ميالين ليتذكروا فيه الشخص الذى ضغط على زغلول باشا وأمر بنفيه بعدما رفض أن يقلع عن الحملة على السلطات البريطانية ، على أنه من المفهوم أن زغلول باشا كان يعرف قيمة الأمر الحقيقى ، وهو أن اللورد اللبى كان أحد العوامل الحاسمة التى أفضت الى تصريح ٢٨ فبراير (٣٠٩) .

وقد حضر اللبى اجتماعا فى مركز أركان حرب الامبراطورية، وقد ذكرت الديلى اكسبريس أنه بالرغم من عدم معرفة تفاصيل الاجتماع ولكن مما لا يخلو من مغزى أن اللبى سيقابل مكدونالد « اليوم » وتقع مقابلة مهمة بين مكدونالد وزغلول « غدا » (٣١٠) .

(٣٠٨) المرجع نفسه : ٣٣١ بلاغ رسمى عن المفاوضات فى ٨ سبتمبر .

(٣٠٩) الاهرام : ١٩٢٤/١٠/٤ .

(٣١٠) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣ .

وبالفعل فقد تقابل مستر مكدونالد مع اللورد اللنبى وحادثه بشأن مصر والسودان على أثر المباحثات المهمة التى جرت فى وزارة الحربىة ، والتى اشترك اللنبى فيها ، ومن المحتمل أن الغرض الرئيسى من هذه المباحثات الرسمية هو إيجاد تحديد أكثر صراحة لموقف بريطانيا فى شأن جميع المسائل المحتفظ بها ، ثم تنبأت الديلى نيوز بأنه من الممكن والحال هذه أن يكون نذيرا بتحول المحادثات البريطانية المصرية الى مفاوضات (٣١١) .

وقد قام اللنبى بترك بطاقة الى زغلول فى فندق « كلاردج » ، وقيل انه سيجتمع بسعد فى منزله بناء على طلب الأخير فى خلال الأيام القليلة المقبلة (٣١٢) .

ولا شك أن اللورد اللنبى قد لعب دورا كما اتضح لنا سواء فى تأييده لعقد اتفاق مع سعد زغلول ، أو فى تشجيعه لحكومته على دخولها المفاوضات ، ثم بعد ذلك فى أثناء انعقاد المباحثات ، فعقب عودة اللنبى الى القاهرة بعد انتهاء مفاوضات سعد - مكدونالد عاد يحمل الكتاب الأبيض الذى وجهه اليه المستر مكدونالد والذى يهدم سياسة التصريح التى كانت قد أبقت مسألة السودان لمفاوضات قادمة ، كما جاء يقرر بقاء القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وفى عاصمتها أيضا .

واعتقدت « الأهرام » وهى على حق أن اللورد اللنبى له يد فى الكتاب الأبيض ، لأنه ليس فى مقامه الأدبى والسياسى فى عين رجال دولته كموظف يؤمر فيطيع ، والدليل تصريح ٢٨ فبراير .

(٣١١) نفسها : نفس العدد .

(٣١٢) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣ .

كما أنه كان قد اجتمع في لندن كما سبق القول بهيئة الدفاع
الامبراطورية وتباحثوا طويلا ثم اجتمع بعد ذلك بمكدونالد (٢١٣) •
الى جانب الاجتماع الذي عقد بين اللنبى ومكدونالد والسودان والذى
قرروا فيه السياسة التى ستتبع فى السودان قبل ذلك •

وقد أعلن الكتاب الأبيض بالقاعدة السياسية التى تتبع ومعنى
ذلك أن الجانب الانجليزى وحده هو الذى يقرر طريقة حكم السودان
وأمر الحماية البريطانية •

علقت الأهرام على ذلك أن معنى هذا فشل سياسة اللنبى
حيث لم تزل أسباب الخلاف وإزالة وجوه الخصومة وصولا للاتفاق
بين الدولتين • • ولا نطن أن المندوب السامى يقر سياسة المشادة ،
وطالة الخصام بين الاثنين ، لذلك نرجو أن يعيد نظره فى الكتاب
الذى يتضمن نقص سياسته هو ، الواردة فى تبليغه الذى قال فيه
« توجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة بوضع الأساس لحل المسألة
المصرية حلا نهائيا » (٢١٤) •

وعلى كل حال فبعد انتهاء المفاوضات بالفشل بدأت مرحلة
جديدة فى العلاقة بين دار المندوب السامى ووزارة سعد زغلول •

كان السودان عاملا آخر من العوامل التى وسعت من الهوة
بين دار المندوب السامى والحكومة البريطانية من جهة ، ووزارة
سعد من جهة أخرى •

(٢١٣) الأهرام : ٢٩/١٠/١٩٢٤ •

(٢١٤) نفس الدورية والعدد •

وقد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد للوقوف
ففي وجه السياسة البريطانية في السودان (٣١٥) ، عندما أقيم في
أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام للمستعمرات الامبراطورية في
« ومبلي » ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأي الحكومة
المصرية وما أن علم سعد بهذا حتى أرسل في أواخر أبريل برقية
الى السير لي ستاك حاكم عام السودان يطلب منه افادته ، « على أي
قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا العرض الخاص بالمستعمرات ؟
وكيف قبل الاشتراك فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ » .

فرد الحاكم العام عن طريق المندوب السامي ، بأنه أرسل الى
حكومته يطلب المعلومات عن جلية الأمر ، ومتى ورد اليه الرد أخبره
به حال وصوله . رفض سعد زغلول هذه الطريقة ، وبخاصة اغفال
الحاكم العام الرد عليه ، فكتب اليه برقية أخرى بأنه كان ينتظر
منه الرد مباشرة لا عن طريق المندوب السامي ، وأن المسائل التي
طلبها منه « انما تتعلق بأعمال هي من خصائصكم » ، لا من اختصاص
الحكومة البريطانية « (٣١٦) » .

وفي اليوم نفسه أرسل سعد الى وزير مصر المفوض في لندن
« عبد العزيز عزت » لكي يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على
دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم
الحكومة المصرية وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من
الحكومة المصرية وتخطيا لها - وفي كلا الأمرين اعتداء صارخ على
حقوق مصر ، وعمل غير ودي ضد الحكومة المصرية (٣١٧) .

(٣١٥) د . يونان لمبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ، ١٨٩٩ -
١٩٢٤ ، ص ٤٤٦ .

(٣١٦) المرجع السابق ، ص ٤٤٧ .

د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

(٣١٧) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ، المرجع نفسه والصفحة .

وقد جاء الرد من الحاكم العام الى سعد يفيد به بأن الطريقة المعتادة للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المندوب السامي ، فتصرفه هذا انما كان عملا بالاجراءات المتبعة ، ثم يعتذر اليه على ما بدأ من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقيته وهو الأمر الذي يرجع الى هذا الفهم الخاطئ (٣١٨) .

وفي ١٢ مايو تلقى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبى أوضح له فيه بأن تصرف السير لى ستاك معكم طبقا للتقاليد المعمول بها ، فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان انما يكون عن طريق المندوب السامي ، وأن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية .

ثم أخبره بالمعلومات التي تلقاها من حكومته مثل أن بريطانيا ليس لديها أى اعتراض على اشتراك السودان في معرض مصرى دون تشاور مع الحكومة البريطانية ، وأن المعرض ليس وقفا على الإمبراطورية البريطانية ، بل فيه أشياء أخرى متنوعة مثل صورة لمسجد فارس ، ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التبت (٣١٩) .

على أن سعدا لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب في ٩ يونية بأن أوضح للمستتر كار Kerr قبل سفره بالأجازة وبعده للمستتر فرنس Furness في أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية

(٣١٨) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق والصفحة السابقة .

الرافعى : المرجع السابق والصفحة ١٠٠ ، المرجع السابق .

(٣١٩) الرافعى : المرجع السابق والجزء ١ ، ص ١٣١ ، د . عبد العظيم رمضان ،

المرجع السابق ، ص ٤٣٥ ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

١٩ يناير ١٨٩٩ ، تتعارض في معناها وفي مبنائها مع النظرية المذكورة في خطبكم ، وفي الحقيقة أنه يتضح جليا مع المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم عام السودان موظف يعينه ملك مصر ، ويستمد سلطته من هذا التعيين ، كما تنص المادة الرابعة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة ، وإلى رئيس مجلس النظار سمو الخديوي المعظم ، وبناء عليه فإن الطريق الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر (٣٢٠) .

« وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان » (٣٢١) . ويتضح من هذه الأزمة مدى تجاهل السردار للحكومة المصرية (٣٢٢) ، وإن السلطة التي يتلقى منها التعليمات والأوامر هي سلطة المندوب السامي وليس وزير الحربية المصرى أو الحكومة المصرية ، التي هو يعمل موظفا لديها ويتقاضى منها مرتبه . .

وهذا يتضح أيضا منذ ارتباك السير لى ستاك أثر تسلمه برقية سعد التي لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، فما كان منه إلا أن بعثها فورا إلى اللورد اللنبى (٣٢٣) .

-
- (٣٢٠) المرجع نفسه والصفحة ١٠٠
(٣٢١) الرافعى ، المرجع السابق والجزء ١ ، ص ١٢٢ .
(٣٢٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .
(٣٢٣) الرافعى : المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

تصاعد تيار الحركة الوطنية فى السودان على أثر تولى سعد الوزارة ، كما ترتب أيضا على تلك الحركة التى قامت بها السلطات البريطانية فى السودان ، وتعمل على حمل السودانين على توقيع العرائض التى تعرب عن ثقتهم فى الحكومة البريطانية ، والمطالبة بالانفصال عن مصر الى قيام حركة وطنية سودانية ضد هذه الاجراءات مؤيدة لوحدة وادى النيل ، قاموا بجمع التوقيعات أيضا وتظاهروا مؤيدين لتلك الوحدة فاصطدمت بهم السلطات البريطانية ، ومنعتهم من التعبير عن ولائهم لمصر ، كما منعت وفدا منهم من الحضور الى مصر للتعبير عن تلك المعانى ، واعتقلت بعض أعضائه (٣٢٤) .

وقد احتج سعد والبرلمان على هذه الاجراءات الباطلة وغير الشرعية وأعلنوا أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٢٥) .

كما أبلغ سعد أيضا رئيس الوزراء البريطانى فى ٢٥ يونية ١٩٢٤ عن طريق المفوضية فى لندن بهذه الحوادث ، وطلب من رئيس الحكومة البريطانية العمل على مساعدة الوزارة المصرية فى القضاء على تلك الأعمال التى تجرح شعور الشعب المصرى وتمس حقوقه ، كما أرسل أيضا الى حاكم السودان العام برقية بالمعنى المتقدم ذكره ، وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث . لكل ذلك فقد أثار مجلس اللوردات فى ٢٥ يونية أى فى يوم برقية سعد نفسه أثار مسألة السودان ، وصرح ممثل الحكومة فى المجلس بأن الحكومة البريطانية

(٣٢٤) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .

والرافعى : المرجع السابق : ص ١٢٢ .

(٣٢٥) انظر : د . يونان لبيب رزق ، السودان فى المفاوضات المصرية

البريطانية ، ص ٢٤ ، ٢٥ وانظر كذلك الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .

لن تترك السودان بأي شكل كان ، وأنه لن يسمح بوقوع تبدل في نظام السودان أو بإجرائه دون موافقة البرلمان البريطاني (٣٢٦) .

وقد أدى هذا التصريح الى اثاره موجة من الاستياء في مصر والسودان ، وبادر سعد بالرد أن الأمة لن تتنازل عن السودان ، وصرح باستعداده للتخلي عن الحكم في مواجهة تلك التصريحات البريطانية المتشددة ، فاتخذ المجلس قرارا بالثقة التامة به وبالوزارة ، وقد عاد سعد وسحب استقالته في ٢٩ يونية (٣٢٧) .

وقد قصد سعد من استقالته هذه أن يحصل من البرلمان والأمة على مزيد من التأييد الشعبي لمواجهة الصلف البريطاني (٣٢٨) . وهو ما فهمه اللورد اللنبى في رسالة بعثها الى حكومته بأنه قد حقق غرضه بإبلاغ الجانب البريطاني « أن الأمة كلها وراء سعد ، مما يضعه في مركز قوة في مواجهة هذا الجانب ، وأمام احتمالات قريبة بالمفاوضات مع المستر مكدونالد » (٣٢٩) .

وقد أرسل اللنبى الى سعد زغلول في ٦ يوليو ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه أن حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن الحركة التي قامت في السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر وفي الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد السالفة الذكر (٣٣٠) .

(٣٢٦) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .

د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

(٣٢٧) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر الرافعى ، المرجع السابق والجزء

ص ١٣٤ - ١٣٦ ، رد فعل سعد والنواب في البرلمان على هذا التصريح .

(٣٢٨) المرجع نفسه والصفحة .

(٣٢٩) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٧٣ .

(٣٣٠) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص .

غير أن أحداث السودان عادت وتفاقت خلال شهر أغسطس ،
وبدأت بمظاهرات خرجت من أورطة السكة الحديد بالعظبرة (٣٣١)؛
وكذلك بعض فرق الجيش المصرى (٣٣٢) .

فأطلقت عليهم القوات البريطانية الرصاص ووقع الكثير من
الضحايا . وقد طلب رئيس الوزراء بالنيابة من حاكم السودان
موافاته بالموقف ، فلم يجبه الحاكم بشئ جريا على عادته (٣٣٣) .

وقد أرسلت الحكومة المصرية احتجاجا فى ١٥ أغسطس الى
الحكومة البريطانية حملت فيه الموظفين البريطانيين عقبة هذه
الحوادث ، لأنها تعمل على فصل السودان عن مصر ، ورأت ضرورة
تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق فى تلك الحوادث وذلك بهدف
تأكيد سيادة مصر على السودان ، وتحديد ما قد يظهر من المسئوليات
والعمل على تهدئة الخواطر وذلك رغبة منها فى ازالة كل عقبة فى
سبيل الاتفاق المرغوب فيه رغبة شديدة ، مع ضرورة وقف المحاكمات
التي شرع فيها (٣٣٤) .

وقد رد المندوب السامى بالنيابة ووصف الاحتجاج بأنه
« تهديدى » فان الحكومة البريطانية أعلنت مسئوليتها الكاملة عن
حفظ النظام فى السودان ، وأيدت فيه حكومة السودان فى خطتها ،
وفى اتخاذ جميع التدابير التى تراها لازمة لحفظ الأمن العام .
كما فوضت حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديد
المصرية ، وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها .

(٣٣١) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣٣٢) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .

(٣٣٣) الرافعى ، المرجع السابق والصفحة . وايضا د . عبد الخالق لاشين ،

نفس المرجع والصفحة .

(٣٣٤) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٩٧ .

ثم اتهمت المذكرة البرلمان المصرى والصحافة المصرية بأنهم
مستولون عن حوادث السودان وعلى الأخص خلال الأشهر الخمسة
الماضية (٣٣٥) .

وقد علقت احدى الصحف الانجليزية على احتجاج دار المندوب
السامى بقولها « احتجاج القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ،
لدى رئيس الوزراء بالنيابة على رواية حوادث عطبرة فى بلاغه الرسمى
على غير حقيقتها فيما يتعلق باطلاق النار ، فانه لما كان البلاغ الرسمى
قد أغفل أن الذين أطلقوا النار هم الفرسان السودانيون من حملة
البنادق فقد فسر بعضهم ذلك ، بأن الذين أطلقوا النيران هم الجنود
البريطانيون وهذا مخالف للواقع (٣٣٦) .

وقد ردت الحكومة البريطانية بلهجة « حازمة » مؤيدة لموقف
المندوب السامى بالنيابة وأن الحكومة البريطانية موافقة على فحوى
المذكرة التى قدمها الى الحكومة المصرية وأنه ليس لدى الحكومة
البريطانية ما تضيفه على هذه المذكرة (٣٣٧) .

وقد علقت جريدة « التيمس » على ذلك بأن الحكومة البريطانية
لا تنوى ارسال جواب خطى ، فعسى أن يفتح هذا الكلام الصريح
عيون الفريق الأعظم تهورا والأقل اختبارا فى الوزارة المصرية ،
وقد عرف أن الوزراء الأقدم عهدا والذين على شئ من المعرفة بالأمور
كانوا يسعون الى حمل زملائهم على التبصر والمسالمه ، وهؤلاء الزملاء
هم الفريق الأحداث سنا ، وكان أعظم مؤهل لهم المنصب الوزارى
اخلاصهم لسعد زغلول (٣٣٨) .

-
- (٣٣٥) المقطم : ١٩٢٤/٨/١٧ ، ١٩٢٤/٨/١٩ مستوفى الأهرام والرافعى ،
المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، د . عبد الخالق لاشين ، ص ٣٩٨ .
(٣٣٦) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١٦ .
(٣٣٧) الأهرام : ١٩٢٤/٨/٢١ .
(٢٢٨) العدد نفسه .

تم ردت الصحيفة أيضا على قول محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بالنيابة ، أن الوزارة مقتنعة تماما ، وأنها نشرت بيانا حقيقيا عما وقع ، وأنها راغبة في ذكر الوقائع كما بلغتها من القائم بأعمال المندوب السامي ومن السودان (٣٣٩) .

بأن هذا الحديث قد زاد الاهانة الأصلية فداحة بدلا من أن يقللها ، لأنه زعم مرة أخرى أن التهم التي نشرت في البيان صحيحة وان الأنباء تؤيدها (٣٤٠) .

وقد ردت الحكومة المصرية على « انذار » ١٥ أغسطس ، بأن أعلنت رفضها لما يحمله الانذار من تهديد ، وأن الجيش المصرى خاضع للحكومة المصرية وحدها ، وأنها ترفض أن يتصرف حاكم السودان وسردار الجيش المصرى فى الوقت نفسه دون مشورتها فهو موظف مصرى لدى الحكومة المصرية ، يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل اختصاص وظيفته الى رأى الحكومة المصرية .

وأن ما قيل وما تردد عن السودان فى البرلمان المصرى والجرائد المصرية ، ما هو الا ردا على ما قيل فى البرلمان الانجليزى والجرائد الانجليزية (٣٤١) .

وقد ثارت الجرائد البريطانية (*) على هذه المذكرة ، واستنكرت على الحكومة المصرية أن ترسلها مع سكرتير ثالث (**)

(٣٣٩) الدورية نفسها والعدد .

(٣٤٠) الدورية نفسها والعدد .

(٣٤١) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ .

(*) برمنجهام بوست ، بوركشين أوبزرفر ، الانصين نيوز وغيرهم .

(**) مستشار المفوضية المصرية والقائم بأعمالها فى لندن .

الى وزارة الخارجية البريطانية (٣٤٢) . وقد كان اللنبي والسير
لى ستاك فى لندن يقومان بإجازتهما عندما وقعت تلك الحوادث ،
وقد صرحا انهما لا ينويان قطع اجازتيهما وليست ثمة سبب يحملهما
على ذلك (٣٤٣) .

وصرح المندوب السامى بأنه ستكون فى السودان قوات كافية
فى أقرب وقت لمعالجة كل ما يمكن وقوعه من الطوارئ (٣٤٤) .
وقد وصلت بالفعل نجدات بريطانية الى الخرطوم وعسكرت فى
كلية غوردون فى مدة الاجازات ، كما تقرر أن تتعين فصائل
خصوصية للمراكز البعيدة (٣٤٥) ، من أجل قمع أى ثورة قد
تحدث .

وقد أعلن اللورد اللنبي أنه معارض فى الجلاء عن السودان ،
وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك كل التأييد (٣٤٦) .

ولم تكتف الحكومة البريطانية بتلك الاجراءات العسكرية ،
بل أرسلت الدارعة « مارلبو » الى الاسكندرية (٣٤٧) ، لتهديد
وردع الحكومة المصرية .

وقد أصدرت دار المندوب السامى بلاغا عن تأليف محكمة
عسكرية بأمر نائب السودان لاجراء تحقيق فى الحوادث الأخيرة

(٣٤٢) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢١ .

(٣٤٣) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١٦ .

(٣٤٤) الدورية نفسها والعدد .

(٣٤٥) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ .

(٣٤٦) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٦ .

(٣٤٧) العدد نفسه .

في السودان ، كحادثة اطلاق النار في عطبرة ، وسترفع هذه المحكمة تقريرها الى الخرطوم ، كما عين نائب السودان محكمة عسكرية أخرى مكونة من ضباط بريطانيين ومصريين للتحقيق أيضا في أسباب حادثة عطبرة (٣٤٨) . وقد نشرت دار المندوب السامي بعد ذلك ملخصا لقرار لجنة التحقيق في هذه الحادثة حيث حكم على بعض المتهمين « ١٣ شخصا » بالحبس لمدة مختلفة لا تزيد عن سنتين (٣٤٩) . وقد ظل اهتمام دار المندوب السامي بحوادث السودان ، فقابل المستر مور وكيل حكومة السودان المستر كير Kerr المندوب السامي بالنيابة ، حيث أفضى اليه برأيه في حوادث السودان (٣٥٠) .

كما لم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد بل انها عقدت خلال شهر أغسطس اجتماعا اشترك فيه المستر مكدونالد رئيس الوزراء البريطاني ، واللورد اللنبي المندوب السامي في مصر ، والسير لي ستاك حيث درسوا التفاصيل المفصلة التي وردت عن الاضطرابات الأخيرة في السودان (٣٥١) ، حيث أسفر اجتماعهم ، بضرورة استعداد الحكومة البريطانية لاجبار المصريين على اخلاء السودان اذا رفضت الحكومة المصرية أن تتصرف بأمانة في السودان ، وانشاء قوة سودانية خالصة ، لمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية في الميزانية السودانية ، يسمح لحكومة السودان بتنمية مواردها الاقتصادية وزيادة مساحة الأتبان المنزرعة قطنا (٣٥٢) .

(٣٤٨) العدد نفسه : انظر الأهرام أيضا : ١٩٢٤/٨/٣٠ ملخص قرار لجنة

التحقيق .

(٣٤٩) نفسها : ١٩٢٤/٨/٣٠ .

(٣٥٠) العدد نفسه .

(٣٥١) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ .

Lloyd. L. Op. Cit., Vol. 2, pp. 133-134.

(٣٥٢)

وينبغي أن نشير إلى أن تلك المقترحات هي التي لجأ إليها اللنبى
فيما بعد عند مقتل السردار في شهر نوفمبر ١٩٢٤ (٣٥٣) .

وقد علقت جريدة برمنجهام بوست عن هذا الاجتماع بأنهم
قد اتفقوا على اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية التي يقصد منها
تلافى ما يمكن وقوعه من الأمور ، وأفهام « المهيجين » ضد بريطانيا
أن السياسة التي أعلنتها بريطانيا بحزم وثبات في شأن السودان
ستصر عليها (٣٥٤) .

على أية حال فقد عرضت جريدة « ستر داي ريفيو » باللورد
النبى بسبب حوادث السودان فقالت ما هي التدابير التي اتخذتها
السلطات البريطانية لابطال مفعول الدعاية المصرية ، فإذا كانت
هذه التدابير قد اتخذت فهي لم تفلح ، وإذا لم تكن قد اتخذت فهي
تدل على صحافة غريبة عن حقائق الحالة ؟ فمن هو المخطئ يا ترى
أهو القاهرة أم الخرطوم أم لندن ؟ على أنه لم تكن الضرورة لتقضى
بأن تسأل هذا السؤال لو كان كرومر في مصر (٣٥٥) !! .

(٣٥٣) د. يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية البريطانية :

ص ٣٠ .

(٣٥٤) الأهرام : ١٥/٨/١٩٢٤ .

(٣٥٥) نفسها : ٣٠/٨/١٩٢٤ .

الفصل السابع

موقف دا رالمندوب السامي
من اغتيال السيرى ستاك

موقف دار المندوب السامي من اغتيال السير لي سناك

لقد واجهت حكومة سعد زغلول بعد فشل مفاوضات مكدونالد ، مشاكل عديدة ، حيث تربصت بها القوة المعادية لها سواء من القصر وأحزاب المعارضة أو من دار المندوب السامي والحكومة البريطانية . فبعد فشل المفاوضات أبلغ الملك فؤاد المندوب السامي بالنيابة عن رغبته في التعاون مع بريطانيا ، وأنهم سيجدون لتعاونه قيمة كبيرة . كما ألمح « كير » للملك عن احتمالات حل البرلمان اذ ساءت الأحوال في البلاد فيجيب الأخير عن استعداده لذلك اذا أصبح هذا الوضع ضروريا (١) .

وعلى الجانب الآخر كان اللبني بدوره متربصا بالوزارة فكما أوبرق الى حكومته في ١٤ نوفمبر بأنه ينتهز الفرصة المناسبة لتحدي الحكومة المصرية « فان زغلول منذ عودته يريد أن يتلافى الأزمة ، ولكنه ليس من المستبعد في خلال المناقشات المقبلة ، أن يضطر الى التصريح بما يحملنا على اتخاذ اجراءات لتوضيح الحالة الراهنة فيما يختص بالسردار وبالوضع في السودان (٢) » .

وقد كان اللبني ومستشاروه يتوقعون منذ عودة سعد بأن أزمة سوف تفع ، فيذكر « ويفل بأنه الى جانب مسألة السودان كانت هناك مسائل عديدة أنكر فيها زغلول المصالح البريطانية كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ثم ظهر أنه مصمم على خفض

(١) د . يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ ، د . مصطفى النحاس

جبر - المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) د . مصطفى النحاس : المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ . د . يونان لبيب رزق ،

المرجع السابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

المركز القضائي والمالي للمستشارين حتى لا يعودوا بعد ذلك قادرين على شيء ، كذلك أعلن عن نيته في إلغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب ، ورفض دفع بعض الأموال التي سبق أن تعهدت الحكومة المصرية بدفعها (٣) .

ويستطرد ويفل أن سعدا قد قبل اجتنابا لسوء الفهم أن ينفذ هذا القانون لحفظ حقوق الأفراد المكتسبة بشرط مناقشة القانون في المفاوضات المقبلة (٤) ، وبالنسبة لعدم دفع بعض الأموال يقصد « ويفل » مسألة الديون العثمانية ، فقد أوضح سعد مكدونالد قبيل انتهاء جلسة المفاوضات بينهما ، أن مصر لم تتوقف عن دفع ديون الجزية ، وإنما أودعت هذه الديون لدى أحد البنوك انتظارا لحكم محكمة لاهاي الدولية ، وذلك تنفيذا لقرار البرلمان المصري الذي لا يستطيع سعد الخروج عليه (٥) .

وقد لخص اللورد اللنبى مركز سعد الشخصى الى وزارة الخارجية بأنه من الواضح أن ما لم يستطيع زغلول فعله هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذى كان خلال السنوات السابقة نسمة حياته ، والذى لم يعد يستطيع الاحتفاظ به الآن ، كما كان فى الأحوال السابقة الا بالتطرف (٦) .

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد بتأييد اللورد اللنبى ، يفكر فى صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسى الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن المشروع توقف عندما سقطت حكومة العمال ، وعندما تولت وزارة المحافظين الحكم استأنف

(٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٤) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٥) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٦) ويفل : المرجع السابق : ١١٦ - ١١٧ .

المستر تشميرلين على الفور مناقشته مع المندوب السامي حول الصيغة
التي يوضع فيها هذا التبليغ (٧) .

وعلى أية حال فأمام مؤامرات القصر ودار المندوب السامي في
التخطيط للاطاحة بوزارة سعد زغلول ، جاء حادث اطلاق الرصاص
على السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، ليكون حلا لكثير من الصعاب
التي واجهت التسلط البريطاني في مصر أو السودان منذ قيام
الثورة الزغلولية (٨) .

ففي دار المندوب السامي وعندما علم اللنبي بالحادث كان في
قمة ثورته واضطرابه ويصف مستر « مورثون هاول » وزير أمريكا
المقوض في القاهرة ، موقف اللورد من الحادث بعد أن ذهب بنفسه
إلى دار المندوب السامي ، حيث وجد اللنبي مع المستر اسكويث
رئيس وزراء بريطانيا السابق وكان في زيارة إلى مصر ، فيذكر .

أن اللنبي « وقد برقت عيناه ببريق السخرية » ، قد قال له
أن رئيس الوزارة المصرية زغلول باشا حادثه ليحبر له عن أسفه
الشديد ، وأسف الحكومة المصرية لهذا الحادث الفظيع ، ثم علق
اللورد على حديث سعد قائلا انه لم يكن لديه كلمات يقولها له .
ثم ضرب اللورد المائد بقبضته وهو في حالة اضطراب شديد ،
لقد كنت أريد أن أشنق هؤلاء جميعا (*) في أول فرصة ، ولكن
حكومتى لم توافق وقتئذ (٩) .

(٧) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

(٨) د . يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي ، ١٨٩٩ -

١٩٢٤ ، ص ٤٧١ .

(*) يقصد بشنق هؤلاء : سعد زغلول ورجال ثورة ١٩١٩ .

(٩) آخر ساعة : ١٩٣٥/١٢/١ من كتاب « هاول » مصر في الماضي

والحاضر والمستقبل .

وقد علق هاول على هذا الموقف بقوله ، « لقد فهمت من حديث اللورد اللنبى أنه يظن أن الفرصة تهيأت للقيام بعملية الشنق التى لم توافق عليها الحكومة البريطانية » ! وأن المندوب السامى يعد مأساة لمصر وكان ظنى فى محله (١٠) .

ويحلل « هاول » موقف اللنبى بأنه كان متأثرا لأمرين ، الأمر الأول أنه فقد بهذا الحادث صديقا قديما ، « والأمر الثانى انه كما قال لى أنه بذل نفوذه وسلطته حتى نالت مصر استقلالها ، ولم ينل هو من المصريين سوى العقوق والاساءة وأن المصريين جازوه أعظم جزاء ردا على جميله الذى أسداه لهم باعطائهم الاستقلال » . ولهذا أراد اللنبى أن ينتقم فأخذ باليمين ما أعطى بالشمال (١١) .

وقد توجه المندوب السامى فورا الى قصر عابدين ، وطلب الى الملك فؤاد أن يقوم باصدار بلاغ للجيش المصرى يعبر فيه عن أسفه للاعتداء الذى وقع على السردار كما أوضح له ضرورة استمرار الحالة على ما هى عليه حتى ينبجلى الموقف وبالفعل أصدر الملك البلاغ الذى طلب منه (١٢) .

كما أصدر سعد « بيانا للأمة عن الحادث » أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوع الجريمة وناشد المواطنين بالمساعدة فى القبض على الجناة ، كما رصد مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن القاتل (١٣) .

(١٠) الدورية نفسها والعدد .

(١١) الدورية نفسها والعدد .

(١٢) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ، د . مصطفى

النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(١٣) أحمد شفيق ، الحولية الأولى ١٩٢٤ ، ص ٣١٣ .

فقد أدرك سعد كنه هذا الحادث منذ وقوعه ، فكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب الحكومة التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين (١٤) .

حتى أن سعدا قد صرح بعد وقوع الحادث أن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا (١٥) ، وأنها ضربة قاضية موجهة لى (١٦) .

وقد ذهب سعد الى مكان الحادث حيث قابل رسل حكمدار البوليس الذى طلب الى سعد ضرورة القاء القبض على بعض أعضاء جمعية العلم (*) ، فأجابه سعد أن يفعل ما يراه مناسبا (١٧) .

كما ذهب سعد الى دار المندوب السامى معربا عن شديد أسفه وحزنه ، فما أن رآه اللبى حتى أشار بشدة الى الياور الجريح والى السائق وهو يقول « هذه فعلتك » ، ويذكر « ويفل » أن اللبى كاد أن يقوده الى السردار نفسه لولا أن أفهمه رجاله بعدم مناسبة ذلك لوجود اللادى ستاك معه ، فما كان من سعد زغلول الا أن استدأر دون أن ينطق بكلمة وأسرع بالخروج (١٨) .

(١٤) عباس العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ . د . يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

(١٥) الرافعى : المرجع والجزء السابق ، ص ١٤٥ .

(١٦) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(*) جمعية العلم : اللواء الأبيض السودانية لاتجاه الشبهة اليها . انظر :

د . عيد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢١ .

(١٧) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(١٨) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٦ .

وفي صباح ٢١ نوفمبر توفي السردار متأثرا بجراحه وبعث
« كير » مستشار دار المندوب السامي ، بخطاب الى الوزارة يطلب
اليها تنكيس الأعلام فوق دار الحكومة وكان طلبه « بلهجة » الأمر
لا الراجي (١٩) .

فأجابته الوزارة مع ذلك الى طلبه وعندما التقى به سعد عند
تقديم تعازيه أبلغه أنه مستعد لعمل ما يطلبوه لتشجيع الجنازة ،
فشكره « كير » على ذلك .

وقد قررت الحكومة تحمل نفقات الجنازة ، ومع ذلك كله
فقد عومل أعضاؤها معاملة سيئة ، خلال مراسيم التشييع ، ولم
تقبل دار المندوب السامي اشتراكهم فيها الا بعد جهود بذلها .
واصف غالى وزير الخارجية (٢٠) .

وقد ذكر ويفل أن أعضاء الجالية البريطانية قد استشاطوا
غضبا عندما علموا بأن سعدا والوزراء المصريين ، هم المسئولون في
نظرهم عن الجريمة الى حد كبير سيحضرون تشييع الجنازة ، حتى
قامت بينهم محاولة لارغام المشي على تغيير الترتيبات التي ستتخذ ،
الا أنها فشلت حين قال لهم ان السردار رئيس الجيش المصرى
ومستول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق أن يشترك
أعضاؤها في جنازته (٢١) .

وقد كانت الاتصالات تتوالى بين دار المندوب السامي في
القاهرة ، وبين وزارة الخارجية منذ اغتيال السردار .

(١٩) عاصم محروس عبد المطلب ، رئاسة الوزارة. سعد زغلول : ١٩٢٤ -

١٩٢٧ . وأيضا : د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، صفحة

(٢٠) المرجع نفسه السابق : ١١٧ - ١١٨ وأيضا د . لاشين : نفس المرجع
والصفحة .

(٢١) ويفل : المرجع السابق : ١١٩ - ١٢٠ .

فأرسل النبي إلى حكومته مقترحا أن تلقن مصر درسا صارما لأن روح الاخلال بالنظام والكراهية التي أثارتها حكومة زغلول بالخطب العامة وعن طريق نشاط الوفد ، لا يمكن إلا أن يعتبر مساعدا على الجريمة ، وطلب منها الموافقة على تقديم انذار إلى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هي حكومة في ذلك الحين ، بأنها تستحق ازدراء الشعوب المتمدينة (٢٢) ، ثم قدم مطالبه .

وقد ظل النبي ينتظر في دار المندوب السامي رد وزارة الخارجية بشروطه المقترحة وخاصة وأنه قد طلب منهم أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر فلما انقضى الظهر ولم يأت الرد بلغ نفاذ الصبر بالنبي مداه فقد كان مصرا على تسليم المذكرة لسعد زغلول قبل أن يجتمع البرلمان في الخامسة ، وكان يخشى أن يقدم زغلول استقالته قبل ذلك . فلما بلغت الرابعة والرابع رأى أنه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك . وبينما هو يغادر دار المندوب السامي ليركب عربته اذا بأحد موظفيه يهرع إليه ، بأن البرقية قد وصلت وأنهم يحلون شفرتها ، وكانت برقية طويلة ، كما وضح أنها ليست موافقة تماما على كل مقترحات النبي فلم يرغب في الانتظار إلى حين حل رموزها وقراءتها فقرر أن يمضي في تنفيذ انذاره بغير تردد (٢٣) .

وقد توجه المندوب السامي بمظاهرة عسكرية غير مسبوقة نحو دار رئاسة مجلس الوزراء ، وصفته جريدة الأهرام بقولها :

« في الساعة الخامسة أقبل على دار رئاسة الوزراء المندوب السامي في سيارته وعن شماله المستر « كير » Kerr مستشاره ،

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

(٢٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وبجانب السائق أحد ياورانه ويحيط بسيارته الآلى الحادى عشر من الفرسان البريطانيين وهو الآلى الذى كان يتولى اللبى قيادته فيما مضى ، وكان الفرسان شاهرين رماحهم وضباطهم مستلن سيوفهم ، فلما بلغت السيارة باب دار الرياسة اصطف الفرسان على جانبى الطريق وصعد اللورد يتبعه مستشاره ويأوره الى دار الرياسة حيث قابل سعد زغلول (٢٤) . مقابلة جافة فكان واجما ، وزاغ مستر كار عن السلام (٢٥) على حد قول سعد وتلا اللبى على سعد بلاغين (انذارين) باللغة الانجليزية ، ترك له نسخة منه باللغة الفرنسية (٢٦) ، ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة (٢٧) .

وتذكر الأهرام أن هذه المقابلة لم تستغرق سوى ٧ دقائق ولما خرج المندوب السامى صلدحت موسيقى الآلى البريطانية بالسلام الملكى البريطانى ، ثم استقل اللورد سيارته وعاد الى داره بمثل المظاهرة الحربية التى جاء بها وكان مرتديا بدلة ملكية (٢٨) .

ويذكر سعد « وفهمت أنهما انذار ولكنى لم أفهم موضوعه جيدا (٢٩) ، وقد وصف توينبى هذا الانذار بأنه كان « مهينا فى كل جزء من أجزائه للحكومة المصرية » (٣٠) وفى المذكرة الأولى من الانذار سبعة طلبات محددة .

(٢٤) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٣ .

(٢٥) مصطفى أمين : الكتاب المنوع ، ج ١ ، ص ٣٩ .

(٢٦) د . أمال السبكى : المرجع السابق ص ٩٢ .

الرافعى : المرجع السابق .

(٢٧) مصطفى أمين ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٨) الأهرام : العدد نفسه .

(٢٩) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢١ . د . أمال السبكى :

المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣٠) د . يوفان لبيب رزق : المرجع السابق : ص ٤٧٤ .

١ - أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
٢ - أن تتابع بأكبر نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بهم أشد العقوبات .

٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهر شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع في الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية .

٥ - أن تصدر الأوامر خلال ٢٤ ساعة بإرجاع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة الى السودان .

٦ - اطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠٠ ر ٣٠٠ ألف فدان كما كان مقررا من قبل الى مقدار غير محدود .

٧ - أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشئون المتعلقة بحماية مصالح الأجانب فى مصر (٣١) .

واختتم اللبى انذاره بأنه اذا لم تلبى هذه المطالب فى الحال ، فسوف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان (٣٢) .

بينما أوضحت المذكرة « الانذار » الثانى مزيدا من الطلبات المتعلقة بالجيش فى السودان ، وضمان المصالح الأجنبية فى مصر .

(٣١) محمد الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٣٩٥ . مصطفى أمين : نفس المرجع والجزء ، ٤١ - ٤٢ . وأيضا د . عبد الله عزباوى : المرجع السابق ، ١٣١ .

(٣٢) المرجع نفسه والصفحة . وأيضا عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

١ - بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام .

٢ - يعاد النظر فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين ما يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة . وكذلك الشروط المالية فيما يختص بمعاشات الموظفين الأجانب .

٣ - الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب فى مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركزى المستشارين المالى والقضائى ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه (٣٣) .

ورغم تأييد الحكومة البريطانية لفكرة الانذار أساسا فانها انزعجت من الأعمال المفاجئة العنيفة التى قام بها اللبى وطلبت تبريرا لها ، وعندما حلت الشفرة البرقية وجد أن وزارة الخارجية قد حذفت طلب التعويض وطلب إعادة النظر فى مسألة الموظفين ، على حين غيرت طلب رى منطقة غير محدودة من أراضى الجزيرة الى زيادة الرى فى الجزيرة الى حد عدم الاضرار بمصر بواسطة لجنة فنية تعين الحكومة المصرية أحد أعضائها ، كما خفضت من لهجة الاتهام الموجودة وقد اتهم انذار اللبى على أساس أن المطالبة بثمن

(٣٣) مصطفى أمين : المرجع السابق وأيضا الجزيرى : المرجع نفسه .

ص ٣٩٦ . والرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

الدم أمر مزر الى جانب أن مسألتى تعويض الموظفين وري السودان
لا علاقة لهما بالجريمة (٣٤) .

ومع أن الحكومة البريطانية قد وافقت على مطالب اللبى وأهمها
سحب القوات المصرية من السودان ، مما يعنى انفراد إنجلترا
بشئون حكمه وإدارته (٣٥) . فانها انزعجت لما اعتبرته عملا
مفاجئا عنيفا وطلبت منه ايضا جاله (٣٦) .

ومع ذلك فان د . عفاف لطفى السيد ذكرت بأن انذارى اللبى
القاسيين قد صيغا عن قصد لتحطيم سعد زغلول مرة وإلى الأبد ،
ولكن وزارة الخارجية استنكرتها بشدة . واذ كانت تعتبرهما بندين
صبيين وبعيدتين عن حدود اللياقة (٣٧) .

وقد أجاب اللبى مبررا موقفه ومخالفاته على النحو الآتى :

ان استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان
لابد من تقديم انذاره قبلها وأن رأى العام المصرى كان يتوقع
اجراءات شديدة فى ذلك الوقت ، فاذا مضت فترة كان من المحتمل
أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيوًا ، ولأن الجاليات الأجنبية
كانت مضطربة وكانت تآثرتها فى ازدياد بما كان يكتب فى الصحف
الأجنبية ، فكان يخشى من قيامها بمظاهرات عدائية ضد المصريين
أو الحكومة البريطانية (٣٨) .

(٣٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٤ . وأيضا د . يونان لبى رزق ،

المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٣٥) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

(٣٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ وأيضا د . يونان لبى رزق ،

المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٣٧) د . عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

Lloyd L-Op. Cit., Vol., P. 99. (٣٨)

وأيضا مصطفى أمين ، الكتاب المتنوع ، ص ٢٢ . د . عبد العظيم رمضان ،

ص ٤٧٤ .

كما رد اللنبى أنه اعتبر المطالبة بذلك المبلغ الكبير أمرا ضروريا ليقنع المصريين بالنتائج « الاجرامية لسياسة حكومتهم » ، وأنه قصد برى الجزيرة أن يدرك المصريون مدى السلطة التي تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان ، وقال انه لم يقصد اطلاقا « برى منطقة غير محددة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية .

ولكنه أراد بذلك أن شيئا من التنازل يمكن تقديمه لحكومة مصرية أكثر صداقة أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد رأى اللنبى أن ضمه الى مطالب الانذار كأفضل حل لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، ولكى لا يقدم مثل هذا الطلب الى حكومة صديقة تخلف حكومة زغلول التي توقع اللنبى لاستقبالها (٣٩) .

وهكذا برر اللنبى تقديم طلباته التي اعتبرها حق الانجليز سعيا للانتقام وهي كذلك بالفعل وانهازا للفرصة للكسب حيث اعتبروا المطالبة بثمان الدم أمر مشين كما سبقت الإشارة كما انتقلت صحيفة « وستمنستر جازيت هذا بقولها » ، لو اقتضت الحكومة البريطانية في مطالبها من مصر على طلب تعويض كاف لعائلة السردار لوقفت موقفا عظيما . ومما زاد الطين بلة طلبها المتعلق باطلاق يد حكومة السودان في زيادة رى الجزيرة ولا يخطر فى بال أحد أن الأزمة قد انتهت فالانذار الذي أرسله اللنبى الى الحكومة المصرية لم يكن سلسلة مطالب فقط بل كان أكثر من ذلك لأنه قلب السياسة السابقة وجاء بمثابة اعلان حرب على القومية المصرية (٤٠) .

(٣٩) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٤ وأيضا د . عبد العظيم رمضان :

المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٤٠) الأهرام : ١٩٢٥/١٢/٢ .

كما هاجمت « الديلي نيوز » انذار اللبني فيما يتعلق بحياة النيل بقولها : « قد شرعنا في الزمن الأخير نحو التأثير السبي » الذي أحدثته الهفوة السقيمة التي وردت في مذكرة اللبني وما فيها من التهديد المقنع في شأن مياه النيل فكانت اعتداءات لا يليق بأمة عظيمة » وعلى أثر ذلك اعتذر تشميرلين في مجلس النواب عن النص الذي أفرغ فيه التهديد ، ولم يعتذر عن التهديد نفسه (٤١) .

وفي الحقيقة أن الخلافات بين الحكومة البريطانية ومندوبيها السامي لم تكن خلافات جوهرية ، فقد اتخذت لتنفيذ ما جاء بالانذار وإخراج مركز الحكومة المصرية واجبارها على الاستقالة (٤٢) .

وقد ذكرت الأهرام أن الحكومة البريطانية لا تتخذ تدابير فعالة إلا بعد أن يصل نيبأ من اللورد اللبني بأنه موافق على التعليمات المعنية التي أرسلتها الوزارة البريطانية وفي خلال ذلك تتخذ الاحتياطات الكافية الواقية لكل طارئ .

وبناء على ذلك فقد أرسلت بعض قطع الأسطول البريطاني الى الاسكندرية فالدراسة « فاليانت » عليها ١٢٠٠٠ رجل بجميع معداتهم ، وفي البحر المتوسط ست مدرعات ، ويوجد علاوة على ذلك خمس طرادات وسفینتان لنقل الطائرات وطراد مدمر و ٣٦٥ مدفعة وكثير من هذه السفن راسية على الساحل اليوناني على مسافة يسيرة من الاسكندرية الى جانب السفن الموجودة في مالطة أو جبل طارق أو انجلترا . وقد تلقت جميع الوحدات تنبيها بأن تكون متأهبة للسير في البحار (٤٣) .

(٤١) نفسها : ١٩٢٥/١٢/٣ .

New Man Polson : Op. Cit., p. 244.

(٤٢)

(٤٣) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٣ .

كما علقّت الجريدة بقولها على أنه يظن بأنه قد لا يكون من الضروري استعمال قوة كبيرة ما لم تزدد الموقف حرجا ، ويوافق رجال الجيش اجمالا على أنه من المحتمل أن يزداد عدد الجنود في مصر لواء واحدا ، ومن المحتمل والحالة هذه أن ترسل أورطة على الأقل الى مصر ربما كانت أورطة الحرس الأيرلندي ، ويشتظر أن ترسل دبابات وسيارات مدرعة ، وكان اللورد « بيتي » أميرال الأسطول واللورد « كافان » قائد الجيش العام على اتصال دائم بالوزارة (٤٤) .

ولم يقتصر الأمر على تلك الاستعدادات الحربية ، وكأن بريطانيا قد أعلنت الحرب على مصر بل أن جنودها الموجودين في مصر قد قاموا بمظاهرات عسكرية في شوارع القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، وقد ذكرت جريدة « بيتي - باريزيان » لم يقع أي حادث ويلوح أن الجميع يتوارون وإذا كان كره انجلترا قد زاد كثيرا في البلاد بسبب التدابير التي اتخذت بحجة مقتل السير لي ستاك فان كل واحد يخفى عواطفه الحقيقية ، وينتظر الساعة التي يستأنف فيها الكفاح في سبيل الاستقلال (٤٥) .

كما قيل لتبرير استعراض القوة بقصد ردع المصريين وتخويفهم ، أن الغرض من هذا الطواف منع المظاهرات أو الاعتداءات الجنائية والمساعدة في التحقيق في مقتل السير لي ستاك (٤٦) ٩ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ضوعف الحرس على دار المنسوب السامي ، وزيدت الاحتياطات للمحافظة على حياة اللنبي في أثناء

(٤٤) الدورية نفسها والعدد ٩٩٢٤/١١/٢٨ .

(٤٥) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٨ .

(٤٦) الدورية نفسها والعدد نفسه .

مروره بسيارته في الشوارع وصدرت الأوامر أيضا بأن يرافق جندي مسلح كل ضابط أو موظف بريطاني كبير ، وأن يحمل الضباط مسدسات ، ويقوم الموظفون بأعمالهم وهم مسلحون بمسدسات وضعوها على مكاتبهم .

وقد كتبت الأهرام تحت عنوان « ترهات مكاتب انجليزى » على أن هناك مؤامرة للاعتداء على النبي فقالت وجدت أسباب شديدة تبعث على الاعتقاد بأن الوطنيين الذين يتولى زغلول باشا زعامتهم اتفقوا نهائيا على الاعتداء على حياة النبي مهما يكن من أمر ، وقد جاءت هذه المعلومات من مصادر كثيرة موثوق بها ؟ (٤٧) .

وفي واقع الأمر أن كلا من دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية كانت تتهم سعد زغلول بالذنب فيما حدث للسردار نتيجة لسياسته المعادية لهم . حتى أن سعد باشا قد علق على موقف دار المندوب السامى وحكومتها بقوله :

« وكان يعيب علينا الانجليز في الماضي أن دية الرجل عندنا رجل مثله ، وكانوا يقولون أن هذا توحش وبربرية ، هم الذين يفعلون أكثر مما كنا نفعل منذ مئات السنين لقد أصبحت دية الرجل الانجليزى تساوى أمة وشعبا فمن هم الزنوج ومن هم البرابرة » (٤٨) .

كما ذكر مستر هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامى في مذكراته أن قتل السير لى ستاك كانت القشة التي قصمت ظهر البعير ، وخاصة أن حركة « عصيان » الخرطوم قد أجمدت ولكن الانذار الذي قدمه النبي كان دليلا على أن الأسد البريطانى الهادى فقد أعصابه (٤٩) .

(٤٧) العدد نفسه .

(٤٨) آخر ساعة : ١٩٣٥/١٢/١ مذكرات مارتن هاو .

(٤٩) نفسها : ١٩٥١/١/١٠ مذكرات هندرسون .

وفي ٢٣ نوفمبر أى فى اليوم التالى من تقديم الانذارين ، ذهب واصف بطرس غالى وزير الخارجية الى دار المندوب السامى ، وقدم رد الحكومة على الانذارين (٥٠) .

وكان مجلس الوزراء قد قرر قبول الطلبات التى لها علاقة بالجريمة كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجانين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام (٥١) .

أى أنه قبل المطالب الأربعة الأولى ، ورفض الثلاثة الأخيرة ، ومرة ثانية ودون موافقة حكومته (٥٢) ، تتحرك شهوة الانتقام عند اللبى لاجراج القوة الشعبية باجبارها على اخلاء مراكزها (٥٣) . يسرع المندوب السامى بإرسال خطاب آخر يرد فيه على الحكومة المصرية مع أحد سكرتيرية دار المندوب السامى ، الذى طلب مقابلة الرئيس ورفع اليه الخطاب ويتضمن الآتى :

١ - أن يخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحصنة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى ترتبت على ذلك .

٢ - التوسع فى المساحة المزروعة قطناً فى الجزيرة الى مقدار غير محدود وفقاً لما تقتضى به الحاجة .

٣ - أما فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، فإن حكومة سعد ستعلم فى الوقت المناسب بالعمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية فى هذا الصدد .

(٥٠) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٥١) د . لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ . والرافعى : المرجع نفسه والصلحة .

(٥٢) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٥٣) محمد زكى عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ٥٣ ، ١٩٥٣ .

كما طلب اللنبى فى خطابه ضرورة دفع الغرامة المقررة قبل
ظهر اليوم (٥٤) . ولم يكتف اللنبى بذلك بل واصل سياسته التى
رسمها للاطاحة بوزارة سعد واذلالها الى أقصى حد ممكن ، حتى
اقترح على حكومته قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وأخذ
رهائن مصرية تقتل فى حالة وقوع اغتيالات أخرى ، ورفضت
الخارجية البريطانية هذه الاقتراحات ، فاقترح قطع العلاقات
لا معنى له ، كما أن سياسة قتل الرهائن أمر بربرى ، وبلا شك
فإن الخارجية البريطانية قد اهتزت ثقتها فى قدرة المندوب السامى
على الحكم السليم (٥٥) .

وفى ٢٤ نوفمبر بعث سعد الى اللنبى برده على المذكرة الجديدة
محتجاً احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته الحكومة البريطانية من
القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة
الأراضى الزراعية بالجزيرة اذ رأى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مصر
مناقضة لما لها من الحقوق المعترف بها ، ثم أرفق برده تحويلاً على
البنك الأهلى المصرى بقيمة الغرامة المطلوبة (٥٦) .

وقد رد اللورد اللنبى فى اليوم نفسه بكتابين ، أولهما بتسليمه
تحويل نصف المليون جنيه الغرامة المطلوبة ، وثانيهما - أمر القوات
البريطانية باحتلال جمر ك الاسكندرية (٥٧) ، والاستيلاء على
أيراده (٥٨) دون أن ينتظر أيضاً موافقة حكومته (٥٩) .

(٥٤) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٤ . والجزيرى : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .
Marlowe, J. Op. Cit., p. 271.

(٥٥)

وأيضاً عاصم محروس عبد المطلب ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .
(٥٦) الرافعى : المرجع والجزء السابق ، ج ١٥٠ . الجزيرى ، المرجع

السابق والجزء ، ص ٤٠٢ .

(٥٧) المرجع نفسه والجزء والصفحة . ويقل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ،

(٥٨) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٥٩) ويقل : المرجع نفسه ، والصفحة .

وقد وصفت « التيمس » موقف المصريين من سرعة رد اللنبى واحتلال منطقة الجمارك بقولها « وقد دهش » المصريون لما أظهره اللنبى من السرعة فى الرد على المذكرة المصرية ، لأنهم كانوا يتوقعون التأخير المأثور ، كما كان هناك ميل الى الاستخفاف بما ذكره اللنبى من أن الحكومة المصرية ستعلم فى الوقت المناسب ما تتخذه بريطانيا من الأعمال ازاء رفضها تلبية الطلب الخاص بمصالح الأجانب ، فلما وضعت السلطات البريطانية يدها على الجمارك ذهل الناس وقد كان لحزم بريطانيا مع ما هناك من الدلائل على أن بيدها القوات اللازمة . وقع عظيم فى نفوس المصريين وحملهم على الاعتقاد بأن بريطانيا ليست الآن هائلة (٦٠) !! .

وقد أيدت الدبلى ميل أيضا اجراءات اللنبى فقالت ان معظم المطالب البريطانية قد نفذت فالوحدات المصرية تنقل من السودان بناء على أوامر اللنبى ، ورفضت الحكومة المصرية أن توافق على توسيع المساحة التى تروى فى السودان ، ولكن هذا التوسع ممكن فى كل وقت بدون استشارة الحكومة المصرية مرة أخرى ، اذا شاءت الحكومة البريطانية ذلك .

وبقى أن تمتنع الحكومة المصرية عن معارضتها للخطط البريطانية فى حماية الأجانب ، ولا شك أن اللورد اللنبى سيفعل ما يراه واجبا لصيانة الجنود والرعايا البريطانيين والأجانب (٦١) .

وعلى أى حال فقد ذكر سجد زغلول أنه عندما تسلم خطاب اللنبى الأخير فى ٢٤ نوفمبر ، رأى بعد ذلك أن البقاء مستحيل .

(٦٠) الامرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ .

(٦١) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٦ .

وأنه وزملاءه لا يمكن أن يصبروا أكثر من ذلك (٦٢) . فقد رأى
سعد أن الأمر بينه وبين الانجليز لم يعد أمر حجة تقابل بالحجة ،
بل أنه مقصود شخصيا بهذه الإجراءات العنيفة ، وأنه يخشى
ما يصيب البلاد بسببها من ضرر ، وأنه لذلك لا يستطيع البقاء في
الحكم (٦٣) ، ولهذا ألح على الملك في قبول استقالته ، وكان قد
قدمها شفوية في يوم ٢٢ ثم كتابة في يوم ٢٣ وقد قبلها الملك
فؤاد فعلا في يوم ٢٤ منه (٦٤) .

ومع كل سياسة اللبى القائمة على الشدة والتعنت ، انتقدت
بعض الصحف البريطانية تلك السياسة وأن اللبى لا يصلح
لتنفيذها فقد علقت « الديلي اكسبريس » بأن الموقف فيما يختص
بتسوية العلاقات الانجليزية المصرية كان باعثا على اليأس حتى قبل
مقتل السردار . لأن السياسة البريطانية المنطوية على الضعف
شجعت المصريين واحتملت بريطانيا اهانات ازداد حجمها بسبب
ما رسخ في أذهان المصريين من أهميتهم وأهمية بلادهم بعد السياسة
التي جرى عليها اللبى في استقلال مصر ، ولم تعد السياسة
الانجليزية الى مقامها الا بالعمل الشديد الذي عمل بعد الجريمة ،
غير أن اللبى ليس الرجل الذي يصلح لتنفيذ هذه السياسة لأنه هو
صاحب سياسة السخاء التي أفضت الى النكبة (٦٥) .

كما نشرت جريدة برمنجهام غازيت منتقدة كذلك اللبى
لسياسة التصريح ومخالفته مذكرة وزير الخارجية فقالت ، ان فريقا

-
- (٦٢) الجزيرة : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .
(٦٣) محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
(٦٤) الراقى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٥١ - ١٥٢ . د . عبد العظيم
رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .
(٦٥) المقطم : ١٩٢٥/٢/٨ .

من أنصار الوزارة البريطانية ممتعضون من اللبى لأسباب منها استيائهم من الدور الذى لعبه فى منح مصر الاستقلال ، ويتهمون به بأنه كان مسئولاً عن المصائب التى نشأت منذ ذلك الحين ، ومما يزيدهم غيظاً أن السياسة التى تنطوى عليها مذكرة تشميرلين بعد قتل السردار قد تعدلت .

ومن الغريب قولهم كذلك أن اللبى جرى على سياسة الاستسلام ، ويزعمون أن تشميرلين نفسه يشاطرهم عدم الرضا عن الطريقة التى يسلكها اللبى فى تصريف الأمور (٦٦) .

وبالفعل فيما يتعلق بعدم رضا تشميرلين على بعض سياسة اللبى الأخيرة فى تصريف الأمور كان قولاً حقيقياً ، الأمر الذى أدى بوزير الخارجية بعد قليل بتعيين هندرسون وزيراً مفوضاً فى القاهرة الى جانب قيامه بالعمل فى دار المندوب السامى ودون علم اللبى (٦٧) .

وقد علق جريدة الأهرام أيضاً على سياسة اللبى بعد مصرع السردار بأن هذه الأزمات هى نتيجة سياسة الانجليز مباشرة وليس للمصريين يد فيها ، وإذا كانت هذه السياسة الانجليزية المضطربة المتقلبة قد زعزعت الحياة الدستورية فى مصر ، وزعزعت الثبات فى نظام الحكم ، وأنها جرفت فيما جرفت أولئك الرجال الذين نفذوها ، فجرفت اللبى وجرفت « كير » وآخرين ولم تنته الى حد تقف عنده لأنها مرتبكة جائرة لا نظام لها ، ولن تنتهى مادامت وزارة خارجيتهم متقلبة تفعل الشئ الكبير وهى لا تقدر نتائجها ، وإذا حوسبت اعتذرت كما فعلت باعتذارها عن كثير فيما جاء فى انذارها الذى قلب حياة هذا البلد رأساً على عقب (٦٨) .

(٦٦) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٤ . وانظر السياسة : ١٩٢٥/٣/٥ .
(٦٧) عفاف لطفى السيد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
(٦٨) الأهرام : ١٩٢٥/٩/١٣ .

وعلى كل حال فإن نظرة فاحصة لرد الفعل البريطاني تجاه مقتل السردار يبين مبلغ الظلم والعسف الذى بدأ فى موقف كل من المندوب السامى وحكومته أثر مقتل السردار ، فقد استغلا هذا الحادث الفردى لتحمل الحكومة المصرية مسئوليته لتحقيق أهدافها .

فقد كان كل من المندوب السامى والحكومة البريطانية يهدفان الى الاطاحة بحكومة سعد واذلالها لمخالفتها من وجهة نظرهم سياسة التصريح ، وما جاء فى البلاغات بخصوص اخراج الجيش المصرى من السودان ، أو المطالب الخاصة بالشئون المصرية التى تؤدى الى مزيد من التدخل كان عملا مبيتا من قبل بين المندوب السامى وحكومته حينما اجتمع مكدونالد مع اللبى والسيرلى ستاك فى لندن أثر حوادث السودان ، وقرروا معظم هذه القرارات التى نفذها اللبى وقد اعترف بذلك المندوب السامى « حينما ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى ، قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته وجعلتها أكثره شدة (٦٩) » .

لذلك كله انتهز اللبى فرصة مصرع السردار لينفذ ما اعترى سلطة الموظفين البريطانيين من تضائل بل وأيضا سلطة الدار نفسها ، ويعمل على تشديد سلطتهم كما كانت أيضا لشخصية اللبى نفسها عامل آخر فى ازدياد الموقف اشتعالا ، فى شدة البلاغات التى قدمها حتى وصفها نائب حزب العمال فى مجلس النواب البريطانى « بأن المذكرة البريطانية تجاوزت المدى الذى بلغته المذكرة التى أرسلتها النمسا الى صربيا ١٩١٤ ، وخاصة فى المطالب السياسية فقد سعت الى فرض رأى الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية قوة

(٦٩) الواقع: المرجع السابق والجزء السابق: ص ١٥٢ من (٦٩)

واقتردار ، وسارت الى أبعد مدى في الأمور التي لا علاقة لها
بالحادث « (٧٠) .

وكان اللبى يتنازعه عاملان كراهيته الشخصية لسعد منذ
الثورة ، حتى توليه الوزارة وما حدث لسياسة التصريح والسلطة
الدار الموظفين البريطانيين . على عهدة من تراخى لهذا النفوذ حتى
أن ويفل قد ذكر أن اللبى كان يتكلم عنه بعد ذلك بقوله « ذلك
العجوز الخبيث » (٧١) .

ثانيا - شعوره « التجنى » على مصر بأنه صاحب سياسة
التصريح التي أعطت لمصر الاستقلال ، فوجب على المصريين الخضوع
« وعدم التمرد » مكثفين بهذا القدر من الاستقلال بل والنظر اليه
بعين الامتنان .

وعلى العموم فإن كلا من اللبى وحكومته على الرغم من
اختلافهما على بعض السياسات قد أرادا التخلص من سعد والاستئثار
بالسودان .

فقد صرح تشميرلين بذلك فى مجلس العموم بقوله إن مصرع
السردار كان نتيجة للتهيج الذى أثاره وشجعه زغلول باشا وأقرب
المتصلين به .

دار المنسوب السامى ووزارة زيور (*) :

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور وكان رئيسا
لمجلس الشيوخ . فى اليوم نفسه الذى قبلت فيه استقالة وزارة

(٧٠) الأهرام : ١٦/١٢/١٩٢٤ .

(٧١) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(*) وزارة زيور : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ .

سعد زغلول ، ولم يكن معقولا في الظروف الخطيرة التي تكتنف الأزمة في البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة في اليوم نفسه الذي قبلت فيه استقالة سعد لو لم يكن الأمر مديرا قبل ذلك بين دار المندوب السامي والسراي (٧٢) .

ويبدو أن الرأي العام البريطاني كان مؤيدا لتولي زيور الوزارة ، فقد نشرت « الديلي هيرالد » تعليقا ذكرت فيه « يظهر أن الضربة التي ضربتها انجلترا قد صادفت نجاحا الى حين ، وقد أخذت الحكومة البريطانية تعزز بقوة ساحقة واستطاعت أن تتخذ من مقتل السردار حجة لاجراج المصريين من السودان والقضاء على استقلال مصر نفسها ، وتنظر الدوائر الرسمية البريطانية الى زيور باشا بعين الارتياح ولذا يلوح لنا أنه دعى الى تولي زمام الحكم لتهدئة ثائرة اللورد اللنبي » (٧٣) .

وقد اضطرت مصر في الحقيقة الى ابدال الحكومة التي كان يرأسها سعد زغلول ويؤيدها السواد الأعظم من النواب النخبين ، بحكومة أخرى على رأسها رجل يقبله النظام المألوف في دار المندوب السامي ، وهو أن تؤلف وزارات تكون العوبة في يد المندوب السامي (٧٤) .

ويحكى هندرسون علاقة زيور بالمندوب السامي فيقول ، دعا اللورد اللنبي زيور باشا ليتولى العمل الجريء الشاق في ذلك الوقت فما كان من زيور الا أن ضرب بيده على صدره الواسع الكبير وقال بالفرنسية ، سأحتفظ بالممر من أجلك « تعبير حربي عندما

(٧٢) الرافعي : المرجع السابق والجزء ، من ١٩٥ .

(٧٣) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ .

(٧٤) نفسها : ١٩٢٦/٥/٣٠ .

يقول الضابط لرئيسه انه سيحتفظ بموقع خطير حتى لا يمر منه العدو ، ثم علق هندرسون بقوله وقد فعل هذا زيور باشيا تماما (٧٥) .

وتحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه قدمت الوزارة الزبورية خلال أيامها الأولى كل تنازل ممكن للحكومة البريطانية سواء في السودان أو في مصر (٧٦) .

أما مطالب السودان فقد قررت وزارة زيور التسليم بالمطالب البريطانية التي وردت في الإنذار .

فخرج الجيش المصري من السودان كما طرد الموظفون المصريون منه ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان (٧٧) . وبذلك خلاص السودان للانجليز ولم يبق من الحكم الثنائي الا العلم المصري يرفرف على سراي الحاكم العام في الخرطوم (٧٨) . كما أنشئت قوة دفاع السودان حيث أبلغ اللبني الحكومة المصرية بذلك في ٢٥ يناير أرفقه بمنشور حاكم عام السودان في هذا الأمر . وقد رد عليه رئيس الوزراء هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المندوب السامي وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغيرات التي قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البحتة منه (٧٩) . وعن مسألة الري في السودان فقد انتهت المباحثات التي جرت

(٧٥) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١ . مذكرات هندرسون .

(٧٦) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات ، ص ٢٨٣ .

(٧٧) الرافعي : المرجع والجزء السابق ، ص ١٥٦ .

(٧٨) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ ، المصدر نفسه .

(٧٩) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ .

بين زيور باشا والمندوب السامي بخطاب أرسله للنبي في ٢٦ يناير ١٩٢٥. قالت فيه الحكومة البريطانية انها « لا تنوى الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل وانها تعترف بهذه الحقوق ، ثم أبدت استعدادها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له وأن تولف لجنة خبراء (*) ، لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن اجراء الرى بمقتضاها (٨٠) » .

بدأت المباحثات شبه رسمية بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انهاء احتلال القوات البريطانية لجمارك الاسكندرية وكانت هذه المباحثات طويلة ومجهدة ولكنها كانت تتسم بروح المسالة وتناولت (٨١) .

١ - أن تعترف الحكومة المصرية بسلطة المستشار المالى والفضائي وبامتيازاتهما وباستقلال منصبيهما .

٢ - أن تعترف بسلطة مدير الفرع الأوربي في ادارة الأمن العام وبنظامه وأن تتعهد بقبول ما يوصى به في جميع المسائل المتعلقة بالرعايا الأجانب .

٣ - تعديل بعض الأمور المهمة في النصوص المتعلقة بشروط خدمة الموظفين الأجانب وبنظامها وبأحالتهم الى المعاش (٨٢) .

(*) تتكون اللجنة من : كانتر كريم رئيسا وهو هولندى - ماك جريجورى مندوبا عن بريطانيا - عبد الحميد سليمان عن مصر .

(٨٠) د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، من ٤٩١ - ٤٩٣ .

(٨١) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/٣ .

(٨٢) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٨ .

وقد طلب رئيس الوزراء من المندوب السامي أن يحيطه علما بالطلبات التي يصح للمندوب السامي أن يشير على حكومته بالجلوس من جمر ك الاسكندرية فيما لو قبلت الحكومة المصرية (٨٣) .

ولم تنته العلاقة « الودية » بين دار المندوب السامي ووزارة أحمد زيور عند تسوية مسألة الانذارات بل أنها شجعتها في السياسات التي اتبعتها بعد ذلك كتأجيل البرلمان ثم حله بهدف القضاء على الوفد .

وكان أول عمل لجأت اليه الوزارة بعد تشكيلها فقد قامت في اليوم التالي باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر تمهيدا للموافقة على ما لم توافق عليه وزارة الوفد السابقة من مطالب اللبى حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية (٨٤) .

ويبدو أن ذلك كان صحيحا الى حد كبير حيث ذكرت جريدة الليبرية أنه يظن الآن أن الاتفاق الذي تم بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي لا تكون له صفة قانونية الا بعد أن يبرمه البرلمان المصرى ومن الأمور المقرونة بالشك أن تبرم الهيئة النيابية الحالية أو الجديدة هذا الاتفاق وتوجد أدلة تبعت على الاعتقاد بحل مجلس النواب ولكن زغلول ما يزال ذا تأثير عظيم فى الشئون المصرية (٨٥) .

كما تنبأت أيضا « الديلى تلغراف » بحل البرلمان ذى الأغلبية الوفدية فقالت « يظهر أن التساهل فى التسوية التى وضعت بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي كان شكليا برمته ، ولا شك

(٨٣) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ .

(٨٤) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .

(٨٥) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/٥ .

أنه لم يبد شيء من الصفح في الموقف البريطاني في هذه التسوية وتبادل الدلائل الحالية على إمكان حل البرلمان ، فإذا كان زيور باشا يريد أن يغتنم فرصة الضعف المؤقت الذي ظهر في مركز زغلول فعليه أن يبادر سريعا في العمل (٨٦) .

وعندما استقال الوزيران الوفديان (*) من وزارة زيور بعد أسبوع (٨٧) ، صرح زيور للمندوب السامي ، « أن الفكرة التي تسيطر عليه هي ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة إلى الزغلولية إذا ما أريد للبلاد إدارة كريمة ونظام مستتب وعلاقات ودية مع بريطانيا » (٨٨) .

وقد بعث النبي بهذا التصريح إلى وزير خارجيته ، مؤكدا على سياسته القديمة عندما بعث باتفاقه مع ثروت على التصدي بكل قوة لزغلول إبان التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير (٨٩) .

ولتحقيق سياسته نصح النبي رئيس الوزراء بأن يستعين بالأحرار الدستوريين أكثر لتدعيم وزارته من ناحية ، وللمضي في سياسة التضييق على الوفد ورجاله بغرض النيل من مكانة سعد ونفوذهم لدى الجماهير من ناحية أخرى ، ولكن عدلى وثروت ومحمد محمود لم يكونوا على استعداد للاشتراك في حلبة ذلك الصراع الدائر بين الوفد من جانب والقصر والمندوب السامي من جانب آخر (٩٠) .

(٨٦) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٤ .

(*) الوزيران هما : عثمان محرم وأحمد خشبة .

(٨٧) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٨٨) د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٨٣ .

(٨٩) د . مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

Marliw, J. Op. Cit., p. 272.

(٩٠)

ولكن اسماعيل صدقي قبل الاشتراك في الوزارة في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، وزيراً للداخلية حيث رأى في ذلك فرصة لمجابهة سعد وأنصاره ، وكان الغرض من تعيينه تقوية الوزارة والاستعانة به في تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التي بدت بوادرها تلوح في الأفق (٩١) .

وقد كتب اللنبى بذلك لحكومته بأنه منذ تعيين صدقي صار واضحا لمصر أن حكومة زيور تعتزم قيادة الهجوم على الزغلولية التي اصطفت في مواجهتها كل القوى السياسية الأخرى في البلاد الملك والحكومة وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني .

وشرع صدقي في مهمته العسيرة والخطيرة بحماس وتصميم ، وسرعان ما بسط نفوذه تماما على زيور باشا حتى أن كل الأمور ذات الأهمية السياسية ، بل والإدارية أصبحت تحال إليه لاتخاذ قرار فيها (٩٢) .

وكان أول إجراء إداري له - إعادة تنظيم المديرين ونوابهم بالاحالة ومأموري المراكز ، ثم ذكر اللنبى لحكومته بقية التغيرات التي قام بها صدقي سواء بالاحالة إلى المعاش كمدير الغربية أو النقل إلى مناصب أخرى أو إعادة تعيين العمدة الذين طردهم سعد زغلول الخ .

ثم علق المندوب السامي على ذلك أنه عندما قدم صدقي باشا هذا البرنامج أبلغته أنه بمقدوره الاعتماد على تأييده المعنوي العام مادام ليست هناك مساومة على زغلول باشا وظلت الحكومة على

(٩١) الراقى ، المرجع السابق : ١٦٣ . وانظر د . محمد حسين هيكل ،

المرجع السابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ موقف الأحرار من اشتراك صدقي .

(٩٢) محسن محمد ، أصول الحكم ، ص ٤٩ .

استعداد للتعاون بصورة موالية مع الحكومة البريطانية على أساس
تصريح فبراير (٩٣) .

وقد أقدمت وزارة أحمد زيور على حل مجلس النواب الوفدي
بتاريخ ٢٤ ديسمبر وحددت يوم ٦ مارس موعدا لانعقاد المجلس
الجديد ، وقامت في اليوم نفسه باستصدار مرسوم بأن تتم
الانتخابات الجديدة وفقا لقانون الانتخاب القديم الصادر في
٣٠ أبريل ١٩٢٣ أي على درجتين متجاهلة تماما قانون الانتخاب
المباشر الذي أقره مجلس النواب السابق (٩٤) .

ولا شك أن الوزارة كانت تقوم بذلك مؤيدة من القصر ومن
دار المندوب السامي للتخلص من البرلمان ذي الأغلبية الوفدية ،
واقامة برلمان آخر من العناصر الموالية لهم .

وقد أدار صدقي المعركة الانتخابية لصالح الأحزاب المعارضة
للوفد ، فأشاع في البلاد جوا من الخوف والقلق بايقاف العمدة ونقل
ورفت الموظفين والاغراء بالمناصب (٩٥) .

وكانت شكايات الوفد لها ما يبررها تماما ، لأن اتجاه صدقي
نحو تأمين هزيمة المرشحين كان واضحا ، كما ذكر اللنبى الذي
أضاف :

أن أكثر من شخص ممن على صلة وثيقة بالوفد ، اتصل به
لجعل الحكومة محايدة ، والواقع وأن هذه المسألة لا تمهه ، فليس

(٩٣) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٩٤) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

(٩٥) د . أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

راغبا في التقصى عما يفعل صدقي وكانت لممارسته سوابق مع بعض
الاختلاف وذلك في الانتخابات في مطلع عام ١٩٢٤ (٩٦) .

وقد علقت احدى الجرائد الفرنسية على موقف اللبى من
اجراء انتخابات جديدة بقولها :

يجب أن لا ينتظر اللبى ومساعدوه تهاني لندن الخالصة
فانهم اذا كانوا غير واثقين من قبضتهم على ناصية الحال في بلاد
كمصر فالأفضل العدول عن اجراء الانتخابات بدلا من التعرض
لانتخابات ضامين نتائجها بما يرضيهم ، واذا قرروا مع ذلك أن
يجربوا بختهم مرة أخرى فالأولى في حالة الفشل أن يطلعوا الرأى
العام على الحقيقة بدلا من أن يعمدوا الى المغالطة (٩٧) .

وكان طبيعيا أن يؤيد البرلمان الانجليزى وزارة زيور ويقول
بأنها لا تقل معارضة لبريطانيا عن وزارة زغلول باشا ؟ ، ولكن
الأساليب التى يجرى عليها زيور تفضل أساليب زغلول ، ويؤكد
أن موقف بريطانيا الرسمى هو الحياد التام وهو قول غريب .
فبعد كل الانذارات البريطانية التى أجبرت الوزارة الشعبية على
الاستقالة والتدخل السافر فى شئون مصر الداخلية تدعى الحكومة
البريطانية الحياد (٩٨) .

وعلى كل حال فقد سأل عضو من أعضاء البرلمان الانجليزى
تشمبرلين وزير الخارجية عن تدخل المندوب الساسمى فى أمور
الانتخابات المصرية بقوله :

F.O. 407/200 No. 4 : Allenby to Champerlain May, 4, (٩٦)
1925.

(٩٧) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٦ .

(٩٨) نفسها : ٢٧ - ٣ - ١٩٢٥ .

هل من واجبات المندوب السامى البريطانى فى مصر أن يقدم نصيحة الى الحكومة المصرية فى شأن الأمور المتعلقة بالاصلاح الانتخابى فى مصر ؟ ولم يجب تشمبرلين وفى سؤال آخر فى البرلمان البريطانى اذا كانت نصيحة اللنبي قد طلبت لحل البرلمان المصرى ، وهل أعطى اللورد نصيحته ، أجيب بالنفى (٩٩) .

ولا شك أن المندوب السامى كان موافقا ومؤيدا لخطوة حل البرلمان الوفدى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ومؤيدا كذلك للاجراءات التى اتخذت بعد ذلك بالتحالف بين القصر الذى أنشأ حزب الاتحاد والدستوريين ، وأنه ان لم يكن موافقا على ذلك ما استطاعت وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه حل البرلمان والوقوف فى وجه الانجليز وهى التى سلمت بجميع مطالبه ، ثم انه بقبول الحكومة المصرية لجميع هذه المطالب ، كانت يد المندوب السامى الثقيلة قد أصبحت أشد وطأة بالمكاسب التى حصلت عليها سواء للمستشارين أو ادارة الأمن العام . وأمام كل ذلك لم يكن معقولا أن تقدم الوزارة على تلك الخطوة دون موافقة المندوب السامى أو على الأقل باعطائه الضوء الأخضر وعلى أية حال أجريت انتخابات ١٩٢٥ ولم تعرف نتيجتها الحقيقية الا بعد أن انتخب سعد رئيسا لمجلس النواب حيث فاز ١٢٣ صوتا فى مقابل ٨ صوت لثروت مرشح الحكومة (١٠٠) .

وازاء ذلك أسرع زيور بتقديم استقالته الى الملك فؤاد الذى رفضها فتقدم بطلب حل البرلمان ، وافق الملك على طلب الوزارة

(٩٩) السياسة : ١٩٢٥/٤/٢ .

(١٠٠) محسن محمد ، اصول الحكم ، ص ٧٤ . والرافعى : المرجع السابق ،

ص ١٧٠ .

وصدر قرار بحل المجلس في ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى في نفس يوم
افتتاحه نفسه (١٠١) .

وان كنت أعتقد أن دار المندوب السامي كانت أيضا وراء تلك
الخطوة التي اتبعت تجاه حل برلمان ١٩٢٥ ، كما أكد ذلك عبد العزيز
فهمي وهو أحد أعضاء تلك الوزارة في مذكراته التي اتهم فيها
الانجليز بأنهم أرسلوا الى الملك انذارا بحل المجلس فورا فلما علم
زيور باشا بهذا الانذار قدم استعفاءه للملك ولكن الملك بصر زيور
وحكومته بخروج الموقف وما كانت عليه البلاد في ذلك الحين خصوصا
والانجليز يتحفزون لوضع يدهم على مرافق البلاد بالقوة ، فاضطر
لحل المجلس تفاديا للخطر (١٠٢) .

وان كان هذا الكلام يحتوى على مبالغة شديدة خصوصا مسألة
الانذار فلم نجد في الوثائق والمراجع ما يشير الى تقديم اللبني
انذارا للملك بخصوص حل البرلمان ، ورغم تبرير صدقي أيضا بأن
الوزارة اضطرت الى حل المجلس ، لأنه لم يقدر النتائج التي تترتب
على انتخابات سعد رئيسا له . وأن أيسر النتائج انها تضع الملك
والأمة كل منهما في واد ، وأبلغ من ذلك خطرا أن تؤدي الى تدخل
الانجليز في شئون مصر الخاصة بحجة ما حدث من مقتل
السردار (١٠٣) .

وأيا كانت فكرة حل المجلس من الملك أو الوزارة أو المندوب
السامي ، فانه من المؤكد أن اللبني قد أعطى موافقته على ذلك ،

(١٠١) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ . وأيضا محسن
محمد ، نفس المرجع ، ص ٧٦ .

(١٠٢) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ١٥١ . النحاس : المرجع السابق ،
ص ٢٦٨ .

(١٠٣) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢٦ .

ثم أنهم جميعا كان يعملون على منع سعد من الوصول الى السلطة مرة ثانية كما أنه جاء تعبيرا عن قوة قبضتهم في مواجهة الأمة والوفد نظرا لشعورهم بالهزيمة الساحقة على الرغم من الاجراءات العنيفة التي اتخذت للحيلولة دون فوز الوفد في الانتخابات (١٠٤) .

وقد أيدت ذلك أيضا جريدة « الايكودي بارى » التي ذكرت أن فوز زغلول في الانتخابات الأخيرة يدل على أن جمهور الناخبين استمر على منهجه نحو حكومة لندن ، وان تدابير القمع الشديدة على أثر جريمة السردار لم تبعث المصريين على الهوادة .

وقد عملت الحكومة والمندوب السامى البريطانى عملا سريعا بازاء مجلس النواب فحل المجلس وستجرى انتخابات جديدة ، ولكن قانون الانتخابات سيعدل فتخرج العناصر المتشددة من جمهور الناخبين ، فاذا حصل الوفد على خمسين كرسيًا نيابيا تؤلف بعد ذلك حكومة يتفق تأليفها والمصلحة البريطانية ، وقد أخذت حكومة لندن تعمل فى هذا السبيل ويقال ان اللبى بعدما حل مسألة السودان سيعزل من منصبه قريبا فيتولاه مندوب آخر يبدو بقفاز من القطيفة (١٠٥) .

ونشرت مجلة « نيراست » أيضا مقالا دعت فيه الاعتزال للنبى اذا فاز السعديون فى انتخابات ١٩٢٥ ، فذكرت أن المزية العسكرية فى اللورد اللبى غالبية على المزية السياسية ومن المعروف لدى الجميع ، أنه يرغب منذ حين أن يسمح له باعتزال العمل حالما تتمهد السبيل فى مصر للمزية السياسية وحدها ، فاذا فاز السعديون فى الانتخابات فوزا كافيا فان الوجود العسكرى السياسى فى القاهرة

(١٠٤) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .

(١٠٥) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٨ .

يصبح أقل لزوما ولعل النبي يجد مبررا في الحض على قبول رأيه لأنه ليس من الصعب إيجاد خلف مناسب له (١٠٦) .

وعلى نهج محاولة ضرب السياسة التي استنتها سعد زغلول إبان وزارته ، بل والتعدي على سياسة التصريح نفسها التي يعتبر النبي نفسه صاحبها ، أطلق المندوب السامي يد المستر كين بويد مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية ، ويذكر الأستاذ الراقعي ، أنه خاطب المديرين مباشرة بقوله لهم :

« أمرني فخامة المندوب السامي أن أطلب الى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب في دائرة اختصاصكم » .

ثم يعلق بقوله ، انه صار له الحول والطول في ادارة الأمن العام (١٠٧) .

وأخذ حكامدار العاصمة رسل باشا يرسل الى مأموري الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسي لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره (١٠٨) .

لذلك فانه عندما قامت الوزارة الزبورية بفصل محمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية من وظيفته ، وهو الرجل الذي قام سعد بتعيينه « علق زغلول على ذلك بأن الوزارة تريد أن تبطل كل ما عملت الوزارة السابقة باعتبارها وزارة خارجة عن القانون وأعمالها باطلة » (١٠٩) .

(١٠٦) العدد نفسه .

(١٠٧) الراقعي : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(١٠٨) المرجع نفسه والجزء والصفحة .

(١٠٩) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

وأعتقد أن هذا القول قريب من الصحة ، ولكن ليست الوزارة
التي تريد بل ان دار المندوب السامي هي التي كانت وراء ذلك ،
وحيث ان الادارة الأوروبية تولت مهمة البحث عن قتلة السردار ،
فان كل من كين بويد مدير الادارة الأوروبية ورسيل باشا طلبا أن
ترفع عنهما المسؤولية في التحقيق في هذا الحادث بدعوى تدخل
النقراشي وغيره من الموظفين المواليين للوفد في أمور التحقيق (١١٠) .

فقد ذكر مكاتب روتر أنه تحدث مع موظف بريطاني كبير
فكشف له عن العقبات الهائلة التي اصطدمت بها التحقيقات ولاسيما
في درجاتها الأولى وأنه لا يلوم تصرف البوليس أو السلطات القضائية
المصرية ، ولكن اتضح أن التحقيق يلقى تأثيرا وعرقلة من أشخاص
ذوى مناصب سياسية بحتة فكان همهم الرئيسي أن يحولوا الشكوك
عن أنصارهم السياسيين (١١١) .

ثم اتهم الوفد بأنه في اليوم الثالث بعد ابتداء التحقيق قد
عقد جلسة سرية وقرر اظهار الموظفين المتبرمين في السودان أنهم
هم الذين وراء جميع أنواع الجرائم وواصل المكاتب اتهمه بالقول
ان النقراشي وكيل الداخلية قد عنف أحد ضباط البوليس السرى
تعنيفا شديدا لأنه سار في التحقيق في خطة لا تتفق مع سياسة
الوفد ، واتهم النقراشي هذا الضابط بأنه صنيعه للانجليز (١١٢) .

ثم علق المكاتب بأنه أصبح من الواضح أن وجود هؤلاء الموظفين
الاداريين ذوى الميول السياسية يعرقل سير العدالة ، وأنهم مضمون
على جعل التحقيق يدل على أن مصدر الجريمة سوداني مما جعل من

(١١٠) الأهرام : ١٧/١٢/١٩٢٤ .

(١١١) الأهرام : ١٨/١٢/١٩٢٤ . وايضا الأهرام ٢٣/١١/١٩٢٤ .

(١١٢) نفسها : العدد نفسه .

المتعذر على كل موظف بريطاني أن يكون له شأن في التحقيق فاضطر
كين بويد ورسسل باشا الى طلب رفع المسؤولية عنهما في هذا
الشأن (١١٣) .

وعقب ذلك لجأت السلطة العسكرية البريطانية في ٢٧ نوفمبر
الى القاء القبض على عدد كبير من قادة الوفد ورجاله وكان من بينهم
عدد من أعضاء مجلس النواب مما كان يتنافى مع الحصانة البرلمانية ،
خاصة وأن الأحكام العرفية كانت قد ألغيت منذ عام ١٩٢٣ (١١٤) .

وكان اعتقال هؤلاء بواسطة قوة عسكرية بريطانية اهانة
للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، كما هال الناس أمر هذا
الاستخفاف بدستور البلاد وقوانينها والاعتداء على الحصانة البرلمانية
والحرية الشخصية ، فاحتج الكثير من الأفراد والهيئات على ذلك ،
كما رفع معظم أعضاء المجلسين النواب والشيوخ عريضة الى الملك
يطلبون فيه عقد البرلمان لمنع هذا الاعتداء ، ولم يكن مجلس النواب
قد حل بعد (١١٥) .

وازاء هذا الاحتجاج والرفض للتدخل السفير البريطاني في
شئون مصر الداخلية اتفقت وزارة زيور مع دار المندوب السامي
تخفيفا لثائرة الرأي العام والبرلمان على أن تسلم المقبوض عليهم الى
السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الاجراءات التي يقضى بها
القانون (١١٦) .

(١١٣) العدد نفسه .

(١١٤) مصطفى أمين : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، ود . مصطفى
النحاس جبر ، المرجع السابق ، ٢٦٤ ، وأيضا د . عبد الخالق لاشين ، المرجع
السابق ، ص ٤٣٤ .

(١١٥) د . عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(١١٦) الرافعي : المرجع نفسه ، ص ١٥٩ .

وضع الموظفين البريطانيين على عهد وزارة زيور طبقا للقانون الجديد :

ونتيجة لقبول حكومة زيور ائذار اللنبى الخاص بقانون احالة الموظفين الأجانب للمعاش قبل ١٥ يناير ١٩٢٥ ، أقدم كثير من الموظفين الأجانب على اعتزال الخدمة بحسب الترتيب الجديد (١١٧) .

وقد أرسل اللنبى الى وزير خارجيته المنشور الذى وزعته جمعية الموظفين البريطانيين على أعضائها تبدي فيه رأيها فى الترتيبات (*) التى تم ابرامها مؤخرا مع الحكومة المصرية .

● وقد وضعت الفقرة السادسة من هذه المذكرة بالاتفاق مع دار المندوب السامى .

● ولقد اتبع طول الوقت أسلوبا يقدم على ترك هؤلاء الموظفين يقررون مستقبلهم على أن يفهموا أنهم اذا قرروا البقاء فان الحكومة البريطانية سوف تستمر معنية بحسن وضعهم .

● غير أنه على الجانب الآخر أفهمهم أن طلباتهم لتدخل الدار يمكن أن يكون أحيانا مستحيلا أو غير سياسى ثم ان التمييز بين الموظفين بعضهم وبعض قد يكون صعبا ويقول اللنبى انه كان فى الوقت نفسه على اتصال وثيق بالحكومة المصرية من خلال المستشار المالى بهدف الحفاظ على نواة للموظفين البريطانيين فى الخدمة الأساسية مثل البوليس وادارة المنارات والموانئ .

F.O. 407/200 No. 71 Allenby to Chamberlain Jan. (١١٧)

(*) المذكرة ، المشار اليها جاءت بالفرنسية .

ويتضح من ذلك حرص اللنبى على بقاء موظفين بريطانيين فى الأماكن الرئيسية التى لها علاقة بمصالح بريطانيا سواء فى الداخل بسيطرة على الأمن فى البلاد أو الخارج بالمحافظة على مصالح بريطانيا الإستراتيجية لكل ما له علاقة بالمحافظة على قناة السويس أو البحر المتوسط أى المرتبطة بأمن مواصلات الامبراطورية البريطانية .

كما قام اللنبى بإرسال نسخة من المذكرة التى رفعها وزير المالية الى مجلس الوزراء بشأن إعادة التعاقد مع الموظفين البريطانيين الذين يرغبون فى البقاء بعد التواريخ المعتمدة لتركهم وظائفهم بمقتضى الترتيبات الأخيرة التى تم التوصل اليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقد قبل مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير المقترحات التى تقدم بها الوزير (١١٨) . كما قام المندوب السامى أيضا بإرسال جداول مقارنة توضح أوضاع الموظفين الأجانب المستقلين قبل وبعد الاختيارات الأخيرة .

ومن مجموع ١٠٥١ ترك لهم حق الاختيار قرر ٧٤٠ البقاء وأغلب هؤلاء اختاروا الاستقالة قبل أول ابريل ١٩٢٦ (١١٩) .

F.O. 407/200 No. 72 Allenby to Chamberlain Jan, 24, (١١٨)
1925.

Ibid No. 73 Allenby to Chamberlain Feb. 8, 1925. (١١٩)

Ibid - Enclosure in No. 73.

وفيما يلي الجدول المذكور : استقالة الموظفين الأجانب .
 ما هو تحت رقم (١) العدد قبل ، وتحت رقم (٢) العدد بعد اتفاق
 ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

الاجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		
١٠٤٤	٨٣٤	٧٦	١٣٤	(١)	
١٥٠١	١٧١	٨٧	٧٩٣	(٢)	
		الوزارات			
الاجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		اولا : المالية :
١٤٩	١٠٠	١٣	٣٦	(١)	
١٥٠	١٦	١٩	١١٥	(٢)	
الاجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		ثانيا : المواصلات :
٣٥٠	٢٨٣	٢٥	٤٢	(١)	
٣٥٢	٣٠	١٩	٢٩٤	(٢)	
الاجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		ثالثا : الاشغال العمومية :
١٦٩	١٤٠	١٧	١٢	(١)	
١٧٢	٢٣	٢٣	١٢٦	(٢)	

المجموع	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥		ثالثا : الداخلية
٢٣٧	٢١٥	٦	١٦	(١)	
٢٣٧	٤٥	١٠	١٦٢	(٢)	
					رابعا : الزراعة :
٨	٣	٤	١		
٨	٣	٤	١	(١)	
٨	—	٢	٥	(٢)	
					خامسا : العدل :
٢٨	١٩	٢	٧	(١)	
٢٩	٣	١	٢٥	(٢)	
					سادسا : المعارف :
٧٦	٥٠	٨	١٨	(١)	
٧٦	٢٥	٩	٤٢	(٢)	
					ثامنا : القصور الملكية :
١٥	١٤	—	١	(١)	
١٥	١٢	١	٣	(٢)	

ونلاحظ من هذه الجدول أن نسبة الذين قرروا اعتزال الخدمة لم تكن كبيرة برغم التسهيلات والاغراءات المادية التي حظى بها الموظفون والتي كانت أكثر بكثير سواء من ناحية المكافأة أو المعاش عن التي صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (١٢٠) . فقد قرر البقاء من هؤلاء الموظفين حوالي ٦٨٪ وهي نسبة كبيرة ، وحتى بالنسبة أيضا لكل وزارة فباستثناء وزارة الأشغال التي كانت الزيادة فيها بنسبة حوالي ٢٪ كانت جميع الوزارات الأخرى أو حتى موظفى القصر الملكى الزيادة طفيفة للغاية أو بقيت النسبة كما هى .

ورغم ذلك علقت التيمس على اعتزال الموظفين الأجانب الخدمة حسب الترتيب الجديد بقولها « هذا وأن شدة شوق الموظفين الى انتهاء الفرصة التي سنحت لهم بالتسهيل الجديد المعروض عليهم وتقديم مواعيد اعتزالهم للخدمة وتصفية مراكزهم على المنوال الذى تظهره هذه الأرقام يدل على قلة ثقتهم بالمستقبل من جراء ما صنعت وزارة الوفد السابقة فى جميع فئات الموظفين الأجانب (١٢١) .

وقد استحدثت وزارة زيور فى الاغداق على الموظفين الانجليز تملقا لدار المندوب السامى فعندما احيل المستر برس توتنهايم وكيل وزارة الأشغال الى المعاش تقرر تعيينه مديرا لمكتب مشتريات الحكومة فى انجلترا من أول أبريل ١٩٢٥ .

وأضمت له الوزارة عقدا استخدام لعدة سنوات مع منحه مرتبا قدره ٢٣٠٠ جنيه مصرى زيادة على ما يستحقه من معاش وقد ثارت ثائرة الصحف منتقدة الحكومة على هذا التصرف فما كان منها الا أن أصدرت بلاغا تنكر ذلك بقوله « ان الواقع أن معاش

(١٢٠) انظر : د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ .

(١٢١) المقطم : ١٩٢٥/١/٢١ .

توتنهام سيوقف صرفه مادام عقد استخدامه الحاضر نافذا على أن هذا العقد نفسه يمكن أن يفسخ في أى وقت من أحد الطرفين بمجرد اخطار يسبق الفسخ بثلاثة شهور (١٢٢) .

ثم حاولت تهدئة رأى العام بالقول وانها طلبت من وزارة المواصلات أن تنتدب موظفا مصريا للقيام بأعمال وكيل للمكتب المذكور يستطيع فى المستقبل أن يتولى ادارته اذا قررت الحكومة ابقاء هذا المكتب (١٢٣) .

وقد استمرت دار المندوب السامى تقوم بتعيين المستشارين حتى ذلك الوقت فكتب اللنبى الى وزير خارجيته فى ١٠ مارس ١٩٢٥ يخبره باعتزال السير آموس Amos ، فيقول سوف يترك السير Amos مقامه ، « وفى رأى أن القاضى برسيفال اختيار برسيفال Percival قبل نهاية هذا الشهر عمله ، واقترح أن يقوم القاضى مناسب جدا لوظيفة المستشار القضائى، واذا وافقتم على ذلك سوف أعرض عليه المنصب دون انتظار لخلوه » (١٢٤) .

وقد كان منصب المستشار القضائى فى غاية الأهمية وخاصة لأنه كان فى الوقت نفسه المستشار القانونى لدار المندوب السامى مما مكنه أكثر من أن يؤدي خدمات عديدة لبلاده وكان سعد زغلول قد رفض تجديد عقده وكان ذلك من المآخذ التى أخذتها دار المندوب السامى عليه ولما جاءت وزارة زيور وافقت على مد عقده ٦ شهور أخرى (١٢٥) . وقد كتب اللنبى عن اعتزال آموس الخدمة لحكومته بقوله :

(١٢٢) الأهرام : ١٩٢٥/٤/٢٠ .

(١٢٣) الدورية نفسها والعدد .

(١٢٤) F.O. 407/200 no. 75 Allenby to Chamberlain March 10. 1925.

(١٢٥) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

أنه مع ترك السير موريس آموس لوظيفته في الحكومة المصرية فقد ترك في الوقت نفسه وظيفة المستشار القانوني لدار المندوب السامي (١٢٦) .

وتظهر أهمية منصب المستشار القضائي من قول اللنبى ، أما عمله كمستشار لدار المندوب السامي فقد كان متميزا وكان بمثابة صاحب مقعد في الحكومة ممثلا للدار وأنه وليس في حاجة للقول عن أهمية الاستشارات التي كان يقدمها الرجل للدار بكل ما له من وعى سياسي وإدراك بطبيعة الشؤون العامة . وكانت إجادته للغة الفرنسية المستخدمة في الحكومة المصرية ذات فائدة قصوى . ولا شك أن الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية مدينون له للدور النشط الذي قام به في المباحثات التي أدت إلى صدور القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٢٣ (١٢٧) .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على رأى مندوبها السامي فشكرت السير آموس على خدمته لدار المندوب السامي (١٢٨) .

كما وافق المستر تشمبرلين على الاقتراح اللنبى الخاص بعرض وظيفة المستشار القضائي على القاضي برسيفال (١٢٩) .

وبعد أن استقر اختيار المستشار القضائي بين المندوب السامي وحكومته عرض الأمر على الحكومة المصرية رغم أنه في الأساس موظف لديها يقبض راتبه منها ولكن الواقع غير ذلك .

F.O. 407/200 No. 75. Op. Cit. (١٢٦)

Ibid. (١٢٧)

F.O. 407/200/ 200 No. 79 Foreign Office to sir Mourice (١٢٨)

Amos May, 21, 1925.

Ibid No. 76 Chamberlain to Allenby March, 17, 1925. (١٢٩)

وعلى أية حال فقد وافق مجلس الوزراء على تعيين برسيغال
وكيل محكمة الاستئناف الأهلية مستشارا قضائيا لمدة خمس سنوات
خلفا للمستتر ايموس الذي اعتزل الخدمة (١٣٠) .

وعلاوة على ذلك كان للمستتر برسيغال مطلق الحرية في ترك
الخدمة في أى وقت كان ، أما الحكومة المصرية فليس لها الحق
في فصله اذا رغبت خلال هذه المدة (١٣١) .

وقد علق ت وادى النيل على هذا بقوله ، لم يدعى رجال
الصحافة الى الحفلة التى أقامها الوزراء وأصحابهم من رجال القانون
لتكريم المستتر برسيغال لمناسبة تقلده منصبه المستشار القضائى
فى مصر ، انفاذا لتصريح فبراير ، وقد أصبح بحكم منصبه الجديد
ذا كلمة فى سير التشريع المصرى وصاحب حق فى الرقابة التشريعية
وما يتبع ذلك من الملحقات (١٣٢) .

وقد انتقدت الجريدة أيضا قول أحد الوزراء أن المحامين الذين
لم يحضروا هذه الحفلة ليسوا على شىء من الأمانة ، والأغرب من
ذلك قول وزير الحقانية على انه لا يجد رجلا مصريا يليق للتربع
على كرسى المستشار برسيغال . ؟ ، ذلك القول هو الذى دعى
المستشار محمد محرز أقدم المستشارين سنا والمرشح الوحيد لوكالة
محكمة الاستئناف بحكم القانون الى الاحتجاج رسميا لدى رئيس
محكمة الاستئناف بعد أن هدد بالاستقالة واختتمت وادى النيل
تعليقها « أن هذا الحادث لم يوجه فى ذاته الى شخص محرز باشا
بل الى هيئة القضاء العليا بأسرها وإلى رجال التشريع المصرى (١٣٣) » .

(١٣٠) المقطم : ١٩٢٥/٥/٥ .

(١٣١) نفسها : ١٩٢٥/٥/٦ .

(١٣٢) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/١٣ .

(١٣٣) الدورية نفسها والعدد .

كما أصدر اللنبى خمسة قرارات حدثت من خلالها جملة متغيرات فى الوظائف وقد استلزم هذا التغيير فى المقام الأول استقالة سير موريس آموس كما سبقت الإشارة ، وفى المقام الثانى التغيرات التى جرت للمستتر واطسون Watson السكرتير المالى لوزارة الأشغال العمومية .

وبناء على اقتراحه عين هذا الأخير مكان السير آموس فى لجنة الثمانية فى حين عين المستتر برسيفال مكان السير آموس فى لجنة الستة وقد تم كل هذا بناء على رأيه .

وفىما يتعلق بالمثلث المصرى فى هذه اللجان فقد خلف وزيرا الأوقاف والزراعة وزيرى المواصلات والعدل السابقين فيهما (١٣٤) .

استقالة اللورد اللنبى فى ٢١ مايو ١٩٢٥ .

تعيين فيفيل هندرسون وزيرا مفوضا فى دار المندوب السامى :

فى أعقاب مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ، أصدر المستتر تشميرلين قرارا بتعيين فيفيل هندرسون وزيرا مفوضا فى القاهرة (١٣٥) ، الى جانب قيامه بالعمل فى دار المندوب السامى (١٣٦) ، وأصبح الرجل الثانى لدى مقر المندوب السامى ، وتقدم على كل رجال دار المندوب السامى فى مصر (١٣٧) .

F.O. 407/200 No. 77 Allenby to Chamberlain, March 21, (١٣٤)
1925.

(١٣٥) د . عفاف لطفى السيد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ . الأوامر :
١٩٢٤/١١/٢٧ . والمقطم : ١٩٢٩/١٠/١٣ .
(١٣٦) د . عفاف لطفى السيد ، المرجع نفسه والصفحة .
(١٣٧) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٨٦ . وأيضا ويفل : المرجع السابق ، ١٣٢ .

وذكرت « الديلى نيوز » أنه سيكون نائبا للورد اللنبى فى
الفرع السياسى من واجباته المتعددة (١٢٨) .

وكان هندرسون يشغل من قبل منصب وكيل للمندوب السامى
فى الآستانة عام ١٩٢٢ (١٣٩) ، ووصف بأنه شاب نشيط حازم ،
ذو خبرة واسعة فى السياسة الشرقية مما يؤهله لهذه المهمة ،
وهو الرجل الذى يمكن أن يستفز الوطنيين الحقيقيين من المصريين ،
ويوضح لهم بأنه على الرغم من الأقوال : « الطائشة » التى ذاعت
بين المحافظين المتطرفين فى انجلترا ، فإن رغبة بريطانيا الأكيدة
هى أن يكون لمصر من الحكمة ما يخولها بأن تنفرد بنفسها فى إدارة
شئونها (١٤٠) .

ويبدو أن تشمبرلين رأى فى شروط انذار اللورد اللنبى عقب
مصرع السردار خطلا فى رأى وعملا لا روية فيه ، فلقد بدا اللنبى
فى نظر وزير الخارجية كأنما أخذ الشكيمة بين أسنانه ، ولذلك
صمم على أن يستعمل له « الفرملة » (١٤١) . ولذلك فقد انتهز
وزير الخارجية ، فرصة وجود هندرسون فى لندن واتصل به ،
حتى أنه ذكر فى البيان الرسمى الذى صدر بتعيينه ، أنه من كبار
موظفى الحكومة الواقفين وقوفا تاما على سياسة الوزارة ، فوجوده
فى القاهرة يقلل كثيرا من الحاجة الى التلغرافات المتبادلة بين اللورد
اللنبى والوزارة البريطانية (١٤٢) .

(١٢٨) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/٢ .

(١٣٩) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٧ .

(١٤٠) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٣ .

(١٤١) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(١٤٢) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ .

ولكن تشمبرلين لم يستشر مندوبه السامى فى الأمر ، ويذكر ويفل أنه سرعان ما أصبح هندرسون بطريقة آلية ممثل وزارة الخارجية الرئيسى فى مصر ، ومستشار اللبى المهم ، وكان هذا العمل من وجهة النظر الحربية مساويا لطرد أهم ضابط فى أركان حرب جنرال فى أثناء المعركة دون تنبيه عليه ، وطبيعى أن يعتبر اللبى ذلك عملا يتضمن عدم الثقة بكل من ضباطه وبه (١٤٣) .

ويذكر هندرسون أيضا فى مذكراته ، أنه عندما قتل السردار قررت الحكومة البريطانية ارسال مندوب عنها فى مصر ليشرح وجهة نظرها شخصيا للمندوب السامى ، وأنه فى الليلة نفسها قابل وزير الخارجية تشمبرلين مقابلة طويلة وقابل سير « كرو » الوكيل الدائم ، وأنه وقبيل مغادرته لندن قال له سكرتير الخارجية وهو يودعه « لقد منحناك رتبة وزير مفوض لتقوى مركزك فى القاهرة ، ولكن بربك لا تفقد أعصابك مع اللورد اللبى (١٤٤) . وقد علق نائب المندوب السامى بأنه لم يفهم هذه الملاحظة الا عندما وصل الى القاهرة (١٤٥) .

وقد قصد بهذا التعيين العلنى أن يكون مستر هندرسون وزيرا كامل التفويض ، فى حين يعمل بالدار فى القاهرة ، وهذا هو اللقب العادى لدرجة الوزير فى السلك السياسى ، وقد علق ويفل على ذلك بأنه لم يرد به أن يتضمن شيئا غير مألوف ، ولكن لحدوثه فى ذلك الوقت جعل من الطبيعى أن يفسر ذلك فى القاهرة على أنه اشارة تنطوى على رسالة خاصة وهى تغيير فى السياسة والى حد ما على الأقل تقييد سلطة اللورد اللبى (١٤٦) .

(١٤٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(١٤٤) آخر ساعة ، مذكرات هندرسون ، ١٠/١/١٩٩١ .

(١٤٥) الدورية نفسها والعدد .

(١٤٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

وبالفعل فقد أدى تعيين هندرسون الى حدوث ضجة ، فقد رأى البعض فى مصر أن تعيين هندرسون مقدمة لتبديل فى منصب المندوب السامى ، بل وظهرت الاشاعات عن استقالة المندوب السامى ، فان هذا التعيين قد أقلق الخواطر فى مقامات متعددة ، وعد بمثابة تعنيف لدار المندوب السامى على الطريقة التى عالجتها بها الموقف (١٤٧) .
وان هذا التعيين قد اتخذ دليلا على أن الحكومة البريطانية غير مسرورة من سياسة اللبى فهى تهيب وسائل الانسحاب (١٤٨) .

وعلقت الدبلى كرونىكل ، بأنه من ذلك الحين اشتدت لهجة الصحف المصرية (١٤٩) . وقد تساءلت أيضا جريدة المورنينج بوست ، ان هذا التعيين ما زال محاطا بالأسرار ، فاذا كان مستر هندرسون قد وفد بمهمة خاصة فان نوع هذه المهمة لم يعرف عنه شىء (١٥٠) .

وذكرت أخرى عن تعيين هندرسون أنه سيكون ملحقا بغيره لا بدلا منه ، وأنه لا صحة لكل ما أشيع عن سياسة بريطانية جديدة (١٥١) .

كما كثرت الأحاديث فى الدوائر السياسية الفرنسية عن المهمة الموكولة الى نيفيل هندرسون ، حتى ظنت أن الحكومة البريطانية مع محافظتها على تصريح ٢٨ فبراير ، تريد حل مسألتين من المسائل الأربعة المحتفظ بها وهما مسألة السودان ومسألة حماية المصالح الأجنبية ، وقد أرادت حل مسألة حماية المصالح

(١٤٧) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/٤ .

(١٤٨) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٢ .

(١٤٩) العدد نفسه .

(١٥٠) نفسها : ١٩٢٥/٣/٢ .

(١٥١) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٤ .

الأجنبية التي تعدها تابعة لشرط حماية مصر من كل اعتداء والمظنون
أن المباحثات بين هندرسون والحكومة المصرية ستجرى فى هذا
النسبيل (١٥٢) .

وأمام كل هذا اللغط اضطر هندرسون الى أن يصرح بحديث
صحفى (*) يوضح حقيقة مهمته لتهدة الرأي العام . فعندما سئل
عن رأيه فى الحالة الحاضرة فى مصر ، خاصة وأنه قد قدم فى وقت
انعقاد البرلمان ، أجاب بأنه ليس عنده ما يقوله فى هذا الصدد ،
وأن آراءه هى بالطبع وبلا جدال آراء اللورد اللنبى ، وآراء الحكومة
البريطانية وأن سياسة حكومته معروفة وهى جارية على وتيرة
واحدة ، ما تزال قائمة على تصريح ٢٨ فبراير (١٥٣) .

فسأله المحرر عن حقيقة أنه جاء الى مصر بمهمة خاصة ، فأكد
نائب المندوب السامى أنها اشاعة غير حقيقية وأنه ليس له مهمة
خاصة ، وأنه موظف عادى فى هيئة الموظفين التابعة للورد اللنبى ،
وأنه لم يكن فى تعيينه شئ غريب أو شاذ ، حيث جرت العادة على
أن يكون الموظف الأكبر من موظفى دار المندوب السامى برتبة وزير
مفوض ، وكذلك كان السير ملن شتيهام ، وكان المستر سكوت وزيرا
مفوضا وأنه ليس سوى عضو عادى فى هيئة الموظفين التابعين للورد
النبى ، وأنه يتلقى تعليماته من اللورد اللنبى (١٥٤) .

(١٥٢) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٩ .

(*) أدلى هندرسون بحديث لمراسل المقطم : ١٩٢٥/٣/٢٠ .

(١٥٣) المقطم : ١٩٢٥/٣/٢٠ . الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٠ .

(١٥٤) العدد نفسه . العدد نفسه .

وعندئذ كذب المحرر الرواية التي ذكرت أن هندرسون مكلف خصيصا بملاحظة سير الانتخاب ، وتقديم تقرير عن الحركة الانتخابية ، بأنها عارية من الصحة فأكد هندرسون بأنها رواية كاذبة ، وطلب منه أيضا نشر تكذيب ما ذكرته جريدة الاجبيسن غازت ، على أنه زار قصر عابدين وحادث الملك في الشئون السياسية وعلق بقوله ان هذا الخبر ليس فيه ذرة من الحقيقة ، لأنه لم يذهب الى قصر عابدين الا لما قدمه اللنبى للملك عند وصوله مصر (١٥٥) .

أما عن وزارة الخارجية فقد كتب تشمبرلين الى اللنبى موضحا له الأسباب التي دعته الى تعيين هندرسون بأنه متأثر من الصعوبة التي يلقاها في محاولة وضع رأى وغرض الحكومة البريطانية في متناول يد اللنبى ، عن طريق البرقيات المتبادلة ، وعلى ذلك فقد قرر أن يرسل مستر هندرسون الى القاهرة وأنه موظف ذو خبرة فائقة ، وأنه قد شرح له مما لا يمكن ان توفره في المراسلات التلغرافية ، الأغراض التي تهدف اليها الحكومة البريطانية ، والصعوبات التي ترغب أن تتفادها ، وأنه قد وضع فيه ثقته التامة .

ثم أكد للورد اللنبى بأنه سيسره العمل بالبيانات التي سيكون في مقدوره أن يقدمها له ، ولسوف يخفف كما يرجو من العبء الذي لابد أن يكون على رجاله القليلين هذه الأيام (١٥٦) .

وقد أبرق اللنبى الى وزير الخارجية بأنه سيكون سعيدا بتلقى مساعده مستر هندرسون في أثناء فترة الشدة ، وبأن يعرف منه رأى وغرض حكومته لكنه سيكون مسرورا لو أخذ تأكيدا بأن الغرض

(١٥٥) العدد نفسه .

(١٥٦) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

من ذلك ليس هو اراحة مستشاره كلارك كير ، الذي يضع فيه كما يضع في بقية رجاله ثقته الكاملة (١٥٧) .

وكان الرد يرمى الى أن وزير الخارجية ولو لم يقصد اهانة « كير » الا أن مستر هندرسون بالطبع سيصبح المقدم على كل رجل من رجال اللنبى .

ورأى اللنبى فى الوقت نفسه أثر التعيين العلنى فى مصر ، فأبرق بأن ذلك قد حمل على أنه مساو لتنجيته عمليا ، وأنه قد أضعف مكانته اضعافا شديدا ، وسيصبح مركزه فى الواقع غير مفهوم (١٥٨) ، لذلك طلب أن يكون تعيين هندرسون مؤقتا وطلب من تشمبرلين اصدار بلاغ فى الحال بأن هندرسون جاء بقصد دراسة الموقف وتسهيل تبادل الآراء بين وزير الخارجية وبينه ، وأنه سيغادر مصر الى لندن بعد أسبوعين من وصوله (١٥٩) .

ويشرح ويفل حقيقة موقف اللنبى عن ذلك فيقول : « كان شعور اللنبى فى الواقع حيال غرض وزير الخارجية الذى صرح به ، أنه يمكن أن يتوفر ذلك أن لم يكن أفضل منه بزيارة مؤقتة ، أكثر مما يتوفر بالتعيين الدائم ، ومع ذلك فلو أن هذا التعيين قد تم بسبب عدم الرضا عنه أو عن رجاله لكان من الواجب أن يقال ذلك صراحة (١٦٠) » .

(١٥٧) المرجع نفسه ، ص ١٣٤ .

(١٥٨) المرجع نفسه والصفحة .

(١٥٩) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ . ويفل : المرجع نفسه

والصفحة .

(١٦٠) ويفل : المرجع السابق والصفحة .

وقد تبودلت برقيات عنيفة عديدة احتجاجا على تعيين هندرسون
وزيرا مفوضا في القاهرة (١٦١) ، حاول فيها وزير الخارجية اقناع
النبى بان التعيين كان تعيينا عاديا ، يقصد به فقط تقديم المعاونة
له وملء الفراغ الشاغر بين رجاله ، فى حين أصر النبى بأنه فى بلاد
كمصر يكون التفسير الوحيد لهذا التعيين هو تغيير السياسة
البريطانية (١٦٢) ، وأنه ما لم تصبح زيارة مستر هندرسون مجرد
زيارة مؤقتة فانه سيحافظ على عزمه على الاستقالة (١٦٣) .

وقد كتب النبى الى رئيسه بقوله : « اما أن يكون لك ثقة بى
أو لا يكون ، وحيث أنك قمت بتعيين عجيب لرجل من رجالى فى أثناء
أزمة دون أن تستشيرنى ، وأعلنت ذلك من غير أن تترك لى فرصة
أعبر فيها عن رأى ، فانى أعتقد أنك لا تشق بى ، واذن يكون من
واجبى أن أستقيل . ولكن يجب أن تعرف أنه فى بلاد كهذه يكون
التفسير الوحيد فيها لمثل هذا التعيين هو عدم الاصرار على الهدف ،
مما يعد فى هذه اللحظة مصيبة من المصائب ، لست أبغى سوى
المصلحة العامة . »

ثم طلب النبى مرة أخرى أن يعلن وزير الخارجية أن هندرسون
جاء برسالة خاصة ولفترة وجيزة جدا ، ثم ختم رسالته بأنه سيسر
لقاء مستر هندرسون وتلقى معاونته ، وأنه يقرر تضامنه معه التضامن
المطلق فى التعاون فى هذا العمل المهم العام ولا يجب أن يقحم
مسألة استقالته فى هذه اللحظة (١٦٤) .

(١٦١) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١١ .

(١٦٢) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٦٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٦٤) نفس المرجع والصفحة .

وعندما اكتشف اللنبى أن هندرسون كان فى أجازة فى لندن ، وأنه اجتمع مرة واحدة فقط بوزير الخارجية بل انه دعى على عجل من أجازته ، وأنه لا يحمل تعليمات محددة واضحة (١٦٥) ، كما لم تكن له خبرة بمصر سابقة (١٦٦) ، ازداد شكه فى نوايا مستر تشمبرلين . ويصور لنا هندرسون فى مذكراته كيف التقى مع اللنبى أو « الثور الهائج » على حد قوله فيقول ان اللورد مكث ساعتين يهاجمه ، ولقد كانت هذه تجربة طيبة له فقد علمته كيف يقابل هتلر بعد ذلك عندما أصبح سفيرا فى برلين كما كان عنيفا فى مهاجمة لوزير الخارجية سير تشمبرلين وكان عنيفا فى مهاجمته له ، ولكنه صبر ولم يفقد أعصابه تنفيذا لتعليمات وزارة الخارجية (١٦٧) .

ويصف هندرسون أيضا موقف موظفى دار المندوب السامى منه بقوله كان اليومان التاليان له فى دار المندوب السامى من أصعب أيامه ، فقد شعر أن أحدا فى الدار لا يريد له ولكن كان عليه أن يلعب الدور الذى كلفته به وزارة الخارجية (١٦٨) .

وقد بلغ الأمر بالنبى أن طلب من هندرسون بأن يعرض على مستر أسكويث رئيس الوزراء البريطانى السابق شكواه من تعيينه فى الدار .

وقد وافق الوزير المفوض ، لأن وزير الخارجية قد قال له ان مستر أسكويث فى القدس وانه قد يزور القاهرة ، وطلب اليه أن يذكر له الحقائق بكل صراحة . لذلك وافق على رأى اللنبى قائلا ،

(١٦٥) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٦٦) نفسه : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٦٧) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ .

(١٦٨) الدورية نفسها والعدد .

انه موافق على أن يشرح المسألة لمستر أسكويث وأنه كذلك سيبلغه
وجهة نظر وزير الخارجية .

وقد علق هندرسون بأنه في اليوم التالي قد فرجى « باثور »
يطلبه ، وقال له ان مستر أسكويث أبلغه بأنه رجل حسن الحظ
لأنه يعمل مع جنتلمان مثل هندرسون « منذ تلك اللحظة أصبحت
علاقتهم عادية ولطيفة ، ولكن « الثور » لم يناده الا باسم الوزير
المفوض (١٦٩) !!

ومع ذلك كله فقد رأى اللنبى أن يتخلص من وجود هندرسون
فى القاهرة وأن يقضى على الاشاعات التى ذاعت فى مصر عن أسباب
تعيينه وزيرا مفوضا فى دار المندوب السامى فأرسله الى الخرطوم
لكى يحيى الحاكم الجديد ، ويبحث معه مسألة النظام الجديد فى
السودان .

وعلى هندرسون على ذلك بأنه قد أسعده جدا أن يقوم بهذه
المهمة وخصوصا بعد أن حصل بموافقة « الثور » أن يصحب معه
المستر « ديك مور » مندوب حكومة السودان فى القاهرة ، وأنه كان
خير دليل وموجه له فى تجربته فى السودان (١٧٠) .

وعلى أية حال فقد كان بالفعل تعيين هندرسون مقدمة لعزل
اللورد اللنبى ، ويذكر هندرسون فى مذكراته أن اللورد قد استقال
احتجاجا على تعيينه وزيرا مفوضا .

كما تغلب رأى وزارة الخارجية على رأى مندوبها السامى
بتعيين هندرسون دون علمه ولا رغبته ، ورفضت اقتراحه بجعل
مهمته مؤقتة ، ثم طلبت منه تقديم استقالته فى الوقت الذى رآته

(١٦٩) العدد نفسه .

(١٧٠) آخر ساعة : العدد نفسه .

هى مناسبة ، مما يدل أيضا على عزمها على تغيير اللبى ، وخاصة ان حكومة حزب المحافظين الجديدة رأت ضرورة تغيير المندوب السامى فانه حتى ولو لم تختلف السياسة الجديدة ، فسوف يختلف بالتأكيد الأسلوب والتطبيق نتيجة- لتغيير المندوب السامى .

كما أن اللورد اللبى لم يكن يستطيع فى عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ان يقف موقف عام ١٩٢٢ نفسه لاختلاف الظروف السياسية وكانت انذارات اللورد أثر مصرع السردار دون انتظار رأى حكومته ، وعلى الرغم من موافقتها على أغلب البنود كما مر بنا قد دفع وزارة الخارجية الى التفكير فى الاسراع فى تغيير مندوبها عندما خرج عما يمكن أن نطلق عليه « الخطوط الحمراء » التى لا يستطيع أى مندوب سامى أن يتجاوزها وهى عندما ترى أى وزارة بريطانية أن المصالح البريطانية قد باتت عرضة للخطر .

أصبحت استقالة اللبى شبه مؤكدة بعد تعيين هندرسون ، وتجددت الحملات الصحفية فى بلاده على مدار الستة شهور التى بقاها فى مصر حتى قدم استقالته رسميا فى ٢١ مايو ١٩٢٥ .

فمنذ يناير بدأت أخبار الاستقالة تظهر على صفحات الصحف فقد جدد مكاتب « ليفربول بوست » ، اشاعة وصفتها وذلك لعدم تأكدها تماما منها بأنها غير قائمة على أساس متين ، وهى أن اللورد اللبى يرغب فى اعتزال العمل ، وأن الحكومة البريطانية تريد أن تعين رجلا سياسيا مكانه ، ويذكر المكاتب اسم جورج لويد (١٧١) . بينما نشرت « المورنينج بوست » ، أنها علمت أن اللورد اللبى استقال من منصب المندوب السامى البريطانى الذى تقلده منذ

(١٧١) الأهرام : ١٩٢٥/١/٢٧ . وادى النيل : ١٩٢٤/٢/٥ .

عام ١٩١٩ (١٧٢) ، وان كان من المتعذر الحصول على تأييد رسمي لهذا الخبر ، « وأن كان ليس هناك مجال للشك أن الاستقالة قد قدمت » (١٧٣) .

كما يؤخذ من معلومات مستقاه من مصدر ذى شأن كبير أن الحالة فى مصر قد ظهرت فيها بعض الصعوبات ، فان اللبى المندوب السامى فى القاهرة أصبح هدفا لانتقادات شديدة فى انجلترا ، فقرر تقديم استقالته التى ستقبلها الحكومة البريطانية .

ومن الانتقادات التى وجهتها بعض الدوائر السياسية فى لندن الى اللبى هو أنه جندى أكثر منه سياسى (١٧٤) .

وقد كذبت دار المندوب السامى الخبر الذى ذكر أن اللبى قد استقال من منصبه وكان جوابها بأنه لا أساس له من الصحة وذكرت المقطم أنها قد كلفتها بتكذيبه بتاتا (١٧٥) .

أما بالنسبة للحكومة البريطانية فقد كذبت هى الأخرى أنباء الاستقالة وذكر مراسل الأهرام الخصوصى قوله :

« أذن له رسميا أن يقول أن لا صحة لما شاع عن استقالة اللورد اللبى ، ولم تقابل هذه الاشاعة بشئ من التصديق فى المقامات الواقفة على مجرى الأمور فى لندن ، فهذه المقامات ترى أنه لا يمكن أن يسبب اللبى ارتباكا للحكومة المصرية بتقديم استقالته فى حين أن الانتخابات المصرية مازالت سائرة (١٧٦) » .

(١٧٢) المقطم : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

(١٧٣) الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

(١٧٤) وادى النيل : ١٩٢٥/٣/٦ .

(١٧٥) المقطم : ١٩٢٥/٢/٢٨ .

(١٧٦) الأهرام : ١٩٢٥/٢/٢٨ . وانظر السياسة : ١٩٢٥/٥/٢٠ .

وقد علق مراسل الأهرام أن هذه الاشاعة التي تكررت أكثر من مرة من قبل ، قد بعثتها الآن من قبرها جريدة المحافظين المتطرفين الذين لم يكتفوا قط معارضتهم لسياسة اللنبى فى مصر وعمدها حرة أكثر مما يجب أن تكون ولعل إعادة هذه الاشاعة « الآن » تعزى من بعض الوجوه الى أن الرغبة تولد الفكرة (١٧٧) .

ولا شك أن نفى دار المندوب السامى والحكومة البريطانية لاستقالة اللنبى نتج عن أن الحكومة البريطانية كانت تنتظر الوقت المناسب لاعلانها وخاصة مع وجود الانتخابات فى مصر .

وفى الوقت نفسه تعرض اللنبى لهجوم عديد من الصحف الانجليزية فى الشهور الستة الأخيرة قبيل استقالته ، واختلفت فى ذكر الأسباب الحقيقية التى أدت الى استقالته ، فمن قائل أن سياسة الشدة التى اتبعها اللورد قد فشلت ، فى حين اتهمه آخرون بالضعف ، وأن سياسة التصريح قد فشلت فى حين أرجعها البعض الى رغبة حكومة المحافظين الى تغيير سياستها (١٧٨) . وعلقت « السنداي اكسبريس » أن الواجب على الحكومة البريطانية أن تضمن صيانة النظام الجديد من أغلاط النظام القديم ، ولذا وجب عليها أن تنظر هل مهندس النظام القديم هو أفضل مهندس للنظام الجديد ، اذا لم يبق فى مصر فراغ يكتب فيه فصل جديد من الهفوات ، وليس من العدالة أن يطلب المستحيل من اللنبى ، فانه

(١٧٧) الدورية نفسها والعدد . وانظر العدد ١٩٢٥/٥/٤ . الاشاعات حول

النبى .

(١٧٨) انظر وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ .

المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، ١٩٢٥/٥/٢٣ . والأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ ،

١٩٢٥/٥/٢٣ ، الأهرام : ١٩٢٥/٢/٩ . والسياسة : ١٩٢٥/٣/٥ .

لم يستطع أن يبرر سياسته ، فيجب بدون تسويق آخر بأن يسلم قيادة السياسة التي يقبلها لخلف لانق (١٧٩) .

كما أرجعت بعض الصحف أيضا أسباب الاستقالة إلى الحالة الحاضرة في مصر ، وأن المندوب السامي كان يعارض معارضة شديدة في بعض النقط في السياسة التي اتبعت في الخريف الماضي ، وإذا فرض أن اللنبى لم يجد من المتاعب غير مشاق الحالة الحاضرة وأخطارها وعدم رغبة حكومته في مواجهتها فانها كافية لحمله على الاستقالة وقد غيرت الحكومة البريطانية سياستها منذ تولت وزارة زيور الحكيم ، فوقفت موقف المناصر لحزب يحتمل أن يضطر في أى وقت إلى انتهاك حرمة الدستور المصرى لكى يبقى قابضا على زمام السلطة ، فاستقال لأنه يخشى وقوع انفجار ولا يستطيع أن يحمل الحكومة على أن تخفف من دوى الانفجار (١٨٠) .

ومن كل ذلك يتضح لنا الأسباب التى دعت حكومة المحافظين إلى تغيير مندوبها السامي في مصر مما يمكن أن نقول انها :

أولا : لعدم موافقتها عن تصرف اللنبى « الجامح » بسياسة الانذارات دون انتظار معرفة رأى حكومته أو أخذ موافقتها .

ثانيا : أن اللنبى ظل في مصر ٦ أعوام ومع مجيئ حكومة جديدة « المحافظين » فانها قد فضلت أن تختار هي مندوبا ساميا جديدا بسياسة جديدة ، ربما لأنه أصح لهذه المرحلة ، وربما أيضا يكون أكثر تعبيرا عن وجهة نظرها وفكرها للمرحلة الحالية لتحقيق هدفها (١٨١) .

(١٧٩) الأهرام : ١٩٢٥/٢/١ .

(١٨٠) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٣ . عن مجلة ينشن وأقوال صحف أخرى .

(١٨١) انظر الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، ١٩٢٥/٦/١٩ من سياسة المندوبين

السامين وسياسة الخارجية البريطانية .

ثالثا : ان تشجيع اللبى وبموافقة حكومته لسياسة تشجيع
أحزاب الأقلية ووزارة زيور ، وما ترتب عليها من حل البرلمان
مرتين ، مع ازدياد نفوذ القصر ، مما أدى الى عدم استقرار الأحوال
فى مصر فكان من المستحيل بقاء هذه الحالة وخاصة « أنه
لم يعمل شيئا لوضع تسوية دائمة للمشاكل المزعجة التى لم تحل
بل أجلت تأجيلا » (١٨٢) .

كما أكد تشمبرلين على تمسك الحكومة البريطانية بسياسة
تصريح ٢٨ فبراير وأنها سياسة بريطانية قبل أن تكون سياسة
خاصة باللبنى فقد صرح وزير الخارجية أن هذا التبدل لا يغير شيئا
من علاقة بريطانيا بمصر أو بالسودان مما يعنى أن التصريح باق
مكانه فى نظر الحكومة البريطانية (١٨٣) . حتى أن وادى النيل
قد علقت أن تشمبرلين قد عنى بهذا التمييز والتفريق بين جزئى
القطر المصرى « مصر والسودان » ليكون تصريحها على تأييد السياسة
الماضية أوضح وأجل (١٨٤) .

إذا فقد أرادت حكومة المحافظين تغيير ممثلها فى مصر ، لتغيير
فى أسلوب السياسة البريطانية فى مصر فى إطار سياسة
التصريح .

وربما أيضا قد اعتقدت حكومة المحافظين أنها باختيارها
لمندوبها الجديد سيكون التعاون بينهما قائما على أساس تفاهم أكثر

(١٨٢) الدورية نفسها والعدد .

(١٨٣) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، الاتحاد :

١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٨٤) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، انظر السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ ،

« المندوب السامى » ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية وانظر المقطع :

١٩٢٥/٥/٢٢ ، استقالة اللورد اللبنى .

سهولة ، وخاصة بعدما حدث بين اللنبى وتشمبرلين اثر تعيين
هندرسون .

بعد انتشار كل هذه الأنباء عن استقالة اللنبى ، وما كان من
قبل بعد حادثة السردار وتعيين هندرسون من ابداء اللنبى رغبته
فى الاستقالة الى حكومته غير أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت
تأجيلها وفقا لما تقتضيه مصالح بريطانيا العليا (*) .

أرسل اللنبى مرة أخرى الى وزارة الخارجية يستفسر عن
حقيقة الأخبار التى أخذت ترددها الصحف فى انجلترا عن مركزه
فى مصر وطلب تكذيب هذه الأخبار وابلاغه ذلك رسميا ليعلن هذا
التكذيب فى مصر فتلقى تلغرافا مختصرا لا يفى بالأخبار ولكنه
يشعر بأنها صحيحة (١٨٥) .

فكتب برقية ثانية الى وزارة الخارجية طالبا فيها الايضاح
بصراحة ، وأعلن استعداداه للاستقالة فجاء الرد سريعا بتعيين لويد
خلفا له فى مصر وبقبول استقالته مع الأسف المقرون بالاعتراف له
بخدماته (١٨٦) .

ويذكر ويفل أن وزير الخارجية قد كتب للمورد اللنبى أن
الرغبة الطبيعية لرجل عظيم خدم التاج ، هى أن ينتهز الفرصة التى
أتاحها انتهاء فصل من علاقتهم بمصر ، وابتداء آخر كوقت مناسب
لنشء الراحة من عناء مثل هذه الفترة المديدة والخدمة الشاقة ،
وللختام الطبيعى والاشراف لمجرى حياته العظيم فى الشرق الأدنى
أولا كجندى والآن كسياسى (١٨٧) .

(*) انظر تعيين هندرسون .

(١٨٥) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ .

(١٨٦) نفسها : العدد نفسه .

(١٨٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

وقد رفض اللبني الموافقة على اعتبار أن المسألة مجرد سوء تفاهم مؤقت وكتب مقترحاً عن الأسباب الخاصة التي يقدم على استقالته بأنه ليست له مشاعر خاصة في هذه المسألة لكنه كان يشكره على الحل الذي اقترحه ، لا يستطيع أن يطلب التخلص بقصد الاستراحة من عناء لا يحس به وعلى ذلك يرجو عندما تنتهي الأزمة أن يوافق على طلبه بخصوص السماح له بالاستقالة من عمله الحالي على الأساس الذي قدمه في برقيته بتاريخ ٢٦ نوفمبر (١٨٨) . وقد كان من شروط اللبني التي كتبها لوزير خارجيته أن يبدى أسبابها (١٨٩) ، بأن ينشر له مذكرة في هذا الشأن (١٩٠) ، وقد قضى ٦ سنوات مندوباً سامياً ، وهذه التعيينات غير محدودة الزمن ، والتعيين مفهوم منه أنه مستديم (١٩١) ! وقد ذكرت وادي النيل أن هذه المذكرة اذا نشرت كان لها تأثير قوى في سير الأمور (١٩٢) . ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل ان اللبني طلب من تشمبرلين أن يعرف اسم خليفته في منصب المندوب السامي ليبلغه للملك فؤاد ، كما طلب أن يصدر من لندن بيان رسمي بأن قبول استقالته يعني تغيير أشخاص ولا يعني تغيير سياسيات (١٩٣) .

وفي الحقيقة أن استقالة اللبني والضجة التي ثارت حولها في الصحف ثم شروطه على حكومته لتقديمها ، تدل على أن اللورد له دور خاص وأنه أكثر من مندوب سامي لما كان له من دور في التصريح ، « مما جعل له هذه القيمة وذلك الخطر هو أنه صاحب

-
- (١٨٨) المرجع نفسه والصفحة .
 - (١٨٩) السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ والاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .
 - (١٩٠) وادي النيل : ١٩٢٥/٥/٢١ .
 - (١٩١) السياسة : العدد نفسه .
 - (١٩٢) وادي النيل : العدد نفسه .
 - (١٩٣) محسن محمد : المرجع نفسه .

آراء معروفة في القضية المصرية ، وميول خاصة تجاه السياسيين المصريين مما يفسر الاهتمام بالماريشتال ومركزه في مصر أكثر منه عملاً تنتهى بمثله كل أعمال الموظفين » (١٩٤) .

وقد ذكرت جريدة وادى النيل أنه يكفى في بيان الفسكرة السياسية التى يمثلها اللنبى في مصر أن سعد باشا زغلول ذكر فى أحد تصريحاته ، أنه ليس ثمة ما يعوق التفاهم بين مصر وانجلترا سوى وجود اللنبى فى قصر الدوبارة (١٩٥) .

كما أنه لم تشر هذه الضجة لأى مندوب سامى من قبل باستثناء جورج لويد خليفته الذى ثارت أيضا ضجة كبيرة حينما عزل فى البرلمان البريطانى والصحف الانجليزية وعلى كل حال فإن كل ذلك يدل على مدى قوة شخصية ومركز اللنبى فى وزارة الخارجية لو قارنا ذلك باستقالة مكماهون أو وينجت اللذين نفذوا أوامر حكومتهم فى الحال بدون نقاش على خلاف اللنبى كما لم يحدث من قبل أن تقدم مندوب سامى بشروطه التى سوف يذكرها فى أسباب استقالته وحتى ولو لم تنفذ هذه الشروط أو معظمها فإن لها دلالتها .

وان كان تشمبرلين قد أعلن فعلا فى البرلمان ، وان لم يصدر بيان رسمى الا أنه قد صرح بأن استبدال المندوب السامى يعنى تغيير أشخاص ، ولا يعنى تغيير السياسة فهذا شرط من شروط اللورد اللنبى .

كما أن وزير الخارجية كذلك لم يأخذ رأى اللنبى فى اختيار خلفه جورج لويد انما عرفه اللورد من تلغراف لرويتش الأمر الذى

(١٩٤) ويفل ، المرجع السابق ص ١٢٧ . الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٩٥) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٢ .

أغضبه كثيرا (١٩٦) ، وخاصة أن خبر التعيين قد عرف في مصر قبل أن يعلم هو نفسه به (١٩٧) .

وهذا أيضا رغم عدم تحقيقه يدل على أن اللبى لم يكن وينجت أو مكماهون حتى أنه يطلب أن يؤخذ رأيه في من يخلفه .

وقد عقلت المقطم في ١٧ - ٥ - ١٩٢٥ على أن منصب المندوب السامى قد عرض على السير جورج لويد ليكون خلفا للورد اللبى فقبله ، مما يدعو للاستغراب أنه لم يرد في هذا الخبر ذكر لاستقالة اللبى ، وقالت « الجازت » ان هذه المسألة نتيجة دسياسة كان اللبى يقاومها ، طالبا أن تتاح له فرصة يدفع فيها عن نفسه نقد الناقدتين (١٩٨) .

وقد ذهب مندوب المقطم الى دار المندوب السامى واستفهم عن اشاعة تعيين خلف للورد اللبى فقبل له ان الخبر لم ينشر في لندن لا بطريقة رسمية ولا بطريقة غير رسمية (١٩٩) .

وعلى هذا كتب اللبى الى وزير خارجيته في ٢ مايو ، أنه يعتبر الوقت الذى يجب فيه عليه أن يقدم استقالته للملك ويعلمها قد حان .

وكان تشميرلين أيضا قد كتب قبل ذلك بيومين ، يطلب الطلب نفسه فعلق ويفل بقوله « بأنها المرة الوحيدة في هذه المأمورية المؤسسة التى كانا فيها على اتفاق تام (٢٠٠) .

(١٩٦) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٧ . الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٩٧) المرجع نفسه والصفحة : محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(١٩٨) المقطم : ١٩٢٥/٥/١٧ .

(١٩٩) نفسها : ١٩٢٥/٥/١٩ .

(٢٠٠) ويفل : المرجع السابق الصفحة نفسها .

أبلغ اللنبى الملك فؤاد نبأ استقالته من منصبه فى ٢١ مايو ١٩٢٥ ثم زار رئاسة مجلس الوزراء وقابل زيور باشا وأنباء بعزمه على ترك مصر وأن خلفه قد يكون السير جورج لويك (٢٠١) .

ويذكر سعد أن استقالة اللنبى قد تركت جوا من الكآبة وعدم الارتياح لدى كل من الوزارة والقصر لأنهم ظنوا أن من ورائها تغييرا فى السياسة البريطانية فى مصر ، الى الحد الذى دارت فيه الشائعات بتغيير الوزارة المصرية ، بل وأكثر من ذلك الى تغيير الملك فؤاد ذاته وابعاده عن حكم مصر (٢٠٢) .

وقد علق زيور على هذا « بأن مصر لا يمكن أن تنسى ما صنعه اللنبى من أجلها » (٢٠٣) كما أن يحيى ابراهيم قد امتنع امتعاضا شديدا حينما علم بأن اللنبى لن يبقى فى مصر ، وعلمت وادى النيل بأن يحيى أصدر بلاغا رسميا وليس فيه ما يشف عن معرفة مخبات السياسة وأن الدوائر الوزارية قابلت خبر الاستقالة باهتمام ، أما الدوائر السعدية قابلت الخبر المقدم العارف مما سيكون (٢٠٤) وقد علق جريدة الاتحاد الملكية بقولها انتهت بذلك تلك الضجة الكبيرة الثقيلة التى بدأت منذ شهر ، والتى خلعت من الذوق والأدب ، والواقع أننا لا نعرف استقالة أحاط بها ما أحاط استقالة اللنبى من الضوضاء ومن الدسائس أيضا ولقد استقال كرومر من قبل أو حمل على الاستقالة ، وأقيل كذلك مكماهون ووينجت فى هدوء ، أما حكاية هذه الاستقالة قد طالت حتى أهملت (٢٠٥) .

(٢٠١) الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١

(٢٠٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٢٠٣) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣

(٢٠٤) وادى النيل : ١٩٢٤/٥/٥

(٢٠٥) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢

ولكن تصريح تشميرلين في مجلس العموم من أن اللنبى أعرب
عن رغبته فى الاستقالة فى الخريف السابق يدل على أن خلافا على
شئ ما بين المندوب السامى وحكومته ، وأن تردد هذه الاشاعات
الخاصة باستقالته وعودتهم اليها بمناسبة وبلا مناسبة جعل هذه
الاستقالة أمرا محتوما لا مفر منه ولا سبيل الا اليه اذ كان من
المستحيل أن يظل يشغل هذا المنصب فى وسط هذه الاشاعات
الملحة (٢٠٦) .

وبالنسبة لموقف سعد والوفد من الاستقالة فقد ذكرت وادى
النيل أن بعض السعديين يظهرون « الغبطة » من هذا التغير لتصلب
اللورد اللنبى أمام زعيمهم العظيم ووقوفه له بالمرصاد (٢٠٧) .

فى حين كان تعليق جريدة الأحرار الدستوريين « بأنه لا يعنينا
كثيرا من يكون فى منصب المندوب السامى بمصر فهذا المندوب
انجليزى ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية وهذه
السياسة تنفذ على يد أى رجل تختاره الحكومة البريطانية لتمثيلها
فكل ما يجب أن نهتم به ألا تكون هذه السياسة هادمة لامكان
التعاون بين بريطانيا ومصر على تحقيق استقلال مصر وكفالة
المصالح البريطانية (٢٠٨) .

وبالنسبة لاثار استقالة اللنبى على دار المندوب السامى ،
فقد قيل انه من المؤكد اجراء تغيرات كبيرة بين موظفى دار المندوب
السامى فى القاهرة (٢٠٩) . وبالفعل فقد تم نقل المستر كير

(٢٠٦) الاتحاد : نفس العدد .

(٢٠٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(٢٠٨) السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(٢٠٩) الاهرام : ١٩٢٥/٥/٢٧ .

المستشار لدار المندوب السامي من مصر ، وذكرت جريدة المقطم
« أنه تقلد منصبا في أمريكا الجنوبية » (٢١٠) .

كما علق وادي النيل بأن سفر المستر كير الذي عزى الى
وفاة قريبة لقرينته كان من دلائل نية الحكومة البريطانية على
استبدال اللنبي بغيره (٢١١) .

كما ذكرت جريدة ايفنج ستاندر أنه جاء في وقت كان فيه
المستر « كير » من المغضوب عليهم في « داوننج ستريت » لأنه أظهر
في أثناء مساعدة اللورد اللنبي في القاهرة نشاطا سبب ارتباكا
لوزارة الخارجية (٢١٢) .

كما عين المستر لب جرافتي سميث سكرتيرا شرقيا مساعدا
لدار المندوب السامي بدلا من المستر تويدي (٢١٣) .

وقبيل سفر اللنبي واقامة حفلات الوداع بمناسبة سفره لم
يُشأ أن يترك مصر دون اثاره فقد أصدرت دار المندوب السامي
مستندة الى وزارة الخارجية بلاغا تصرح فيه انها لا تنوى اجراء
مفاوضات ولا محادثات ما مع سعد زغلول سواء بطريقة رسمية أو غير
رسمية وسواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

والذي دعا دار المندوب السامي الى اصدار هذا البلاغ هو
هذا ذاع عن عزم سعد السفر الى أوروبا في هذا الصيف واحتمال
زيارة انجلترا ، وقد ذكرت الأهرام بأنه من المعروف عن دار المندوب

-
- (٢١٠) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣
 - (٢١١) وادي النيل : ١٩٢٥/٥/١٩
 - (٢١٢) الأهرام : ١٩٣١/٢/٢٤
 - (٢١٣) نفسها : ١٩٢٥/٤/٤

السامى أنها وهى لا تتحمل مسئولية الإدارة فى البلد تقابل أحاديث
المجالس وأقوال الصحف بالصمت ، فما هى الحكمة فى خروجها
عن ذلك ؟ إذا كان قد ذاع أن سعد باشا ينوى أن يذهب الى أوروبا
أو انجلترا للمحادثة أو المفاوضة فلا نفهم الحكمة من اهتمام وزارة
الخارجية البريطانية بإشاعة تنافلها الألسنة فى مصر ، حتى تصدر
بلاغاً رسمياً ، ثم أنكرت الجريدة أن سعدا ذاهب الى انجلترا
للمفاوضات ، أو للمحادثة وإذا كان قد ذاع على ألسنة أشخاص
غير مسئولين فقد جعلت له وزارة الخارجية ودار المندوب السامى
أعظم مما يستحق وإذا كانت دار المندوب السامى تصدر بلاغات
رسمية عن أمثال هذه الاشاعات ففى وسعنا أن ننتظر منها كل يوم
بلاغاً (٥١٤) .

وفى واقع الأمر فإن هذا البيان كان ترضية للورد اللنبى ، ففى
سؤال فى مجلس العموم البريطانى عن لماذا صدر بلاغ من دار
المندوب السامى فى القاهرة بعدم اجراء مفاوضات مع حزب سعد
زغلول بأى حال من الأحوال ؟

أجاب وكيل وزارة الخارجية بأنه كانت للورد اللنبى السلطة
العامة فى اصدار مثل هذا البيان ، اذا وجدوه ضروريا لتصحيح
تأثير غير صحيح يسعى أناس ذوو مصلحة به الى الاذاعة فى مصر
بأن الحكومة البريطانية عازمة على مباحثة سعد زغلول فى الموقف
السياسى (٢١٥) .

س : وهل هذا يعنى أنه اذا نجح سعد زغلول فى الانتخابات عند
اجرائها لا تجرى مفاوضات ؟

ج : هذا أمر مرفوض .

(٢١٤) الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٥ .

(٢١٥) نفسها : ١٩٢٥/٦/١١ .

س : هل كان البيان الذى أصدرته دار المندوب السامى فرضيا أم قطعيا ؟

ج : أصدر ذلك البيان بالنسبة الى الظروف الحالية .

س : اذا فالبيان لا شأن له بسياسة الحكومة البريطانية فى المستقبل ؟

ج : ليس لدى معلومات أعطيها عن هذه النقطة (٢١٦) .

وعلى أية حال فقبيل مغادرة النبى مصر قابل الملك فؤاد الذى أنعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على (٢١٧) . وأقام له مأدبة عشاء فى القصر الملكى (٢١٨) . كما أقام له زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية مأدبة عشاء فى فندق الكونتنتال توديعا للورد وعقليته بمناسبة قرب سفرهما من مصر (٢١٩) ، وكذلك فعل حسن نشأت رئيس الديوان الملكى حيث أقام أيضا مأدبة عشاء اكراما للورد حضرها الوزراء ووزراء مصر المفوضين وكبار موظفى دار المندوب السامى وكبار موظفى القصر الملكى (٢٢٠) .

كما أقام له الأعيان من المصريين من أعضاء حزب الاتحاد والأحرار الدستوريين حفل تكريم له أيضا ، حتى ذكرت « المقطم » أنه دليل على الاحترام الذى يكنه المصريون للورد ، كما أنه بينة باهرة على ما طرأ من التغيير على الأحوال المصرية (٢٢١) .

(٢١٦) العدد نفسه .

(٢١٧) نفسها : ١٩٢٥/٦/٥ .

(٢١٨) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢ .

(٢١٩) نفسها : ١٩٢٥/٦/١ .

(٢٢٠) نفسها : ١٩٢٥/٦/٤ .

(٢٢١) المقطم : ١٩٢٥/٦/١٠ .

وفى حفل دار المندوب السامي الذي أقامه للنبي لمثلَى الدول
السياسيين ثم استقبل خلاله المصريين ، علقت مجلة « نيراست »
بأن وجود هذا العدد الكبير من المصريين الذين كانوا من مدة قصيرة
يخجلون من زيارة دار المندوب السامي برهان ساطع على التغيير
الذي أحدثته شخصية النبي وقد مثلت فى هذه الحفلة جميع
العناصر المصرية عدا الزغلوليين طبعاً (٢٢٢) .

وقد خطب النبي قبل سفره يصف علاقته بالجمالية البريطانية،
فنوه بدين الامتنان الذى عليه للجمالية البريطانية من أجل المعاملة
التي عاملوه بها دائماً وقال ان تاريخ السنوات الستة كان تاريخاً
مليئاً بالعواصف يتخلله سطوع الشمس ، وكان للجمالية البريطانية
أعظم يد فى اشراق ذلك الشعاع ، ولم تقل قط مهابة انجلترا
ومقامها كما علت على يد هذه الجمالية (٢٢٣) .

وقد غادر النبي مصر فى ١٤ يونيو ١٩٢٥ بعد مظاهر توديع
حافلة فى محطتى القاهرة وبور سعيد (٢٢٤) ، وأرسل رسالة يشكر
رئيس الوزراء على الحفاوة التى غمرته بها الحكومة المصرية على
الدوام توفيراً لأسباب راحته الشخصية فى جميع أسفاره فى داخل
البلاد (٢٢٥) .

وتبدو المفارقة فبالرغم من كل هذه المظاهر الحافلة فى توديع
النبي ، فإنه عندما وصل الى بلاده لم يجد فى استقباله شيء من

(٢٢٢) الأهرام : ١٩٢٥/٦/١٩ .

(٢٢٣) المقطم : ١٩٢٥/٦/١٢ .

(٢٢٤) الأهرام : ١٩٢٥/٦/١٥ ، توديعه فى محطة القاهرة : ١٩٢٥/٦/١٦ .

وفى بورسعيد .

(٢٢٥) نفسها : ١٩٢٥/٦/١٦ .

المظاهر الرسمية ، باستثناء مندوب من وزارة الخارجية ، وقد رفض أن يصرح بأى حديث للصحف (٢٢٦) .

وصرح اللنبى خلال مأدبة أقيمتها له حوالى مائتى موظف انجليزى من الموظفين الحاليين والسابقين فى الحكومة المصرية فى لندن بعد اعتزاله بقوله :

« لقد نفذت السياسة التى وضعتها الحكومة البريطانية ، وهى عندى سياسة حسنة ، على أنه يلزم أن تعطى وقتا كافيا ، وأنه واثق من ان السواد الأعظم من المصريين المتعلمين يرغبون فى أن يكونوا أصدقاء لهم ، لأن من مصلحتهم أن يتخذوا من المصريين أصدقاء لهم وحلفاء (٢٢٧) .

وقد ردت وادى النيل على اللورد بالتساؤل هل من مقتضيات الصداقة فصل السودان عن مصر . وتقرير مسألة مياه النيل وفقا للرغبات الانجليزية والمقاصد الاستعمارية ، ليس هذا ما يسمى سياسة صداقة بل هى فى عرفنا سياسة عداة (٢٢٨) .

وكعادة الصحف البريطانية فى مقارنة المندوبين السامين بعهد كرومر فبعدما أثبت « التيمس » على عهد كرومر ذكرت أنه لا ينتظر أن يكون اللورد اللنبى كرومر آخر ، فقد كانت أيام اللنبى دور انتقال ، ودور بذل الجهود على سبيل التجربة لاتخاذ شكل للعلاقات بين انجلترا ومصر ، التى تغيرت كثيرا ولكن بعد اغتيال السردار صار لشخصية اللنبى شأن عظيم فى إعادة الثقة والنظام (٢٢٩) !!

-
- (٢٢٦) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢٦ .
(٢٢٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٧/١٢ .
الاهرام : ١٩٢٥/٧/١١ .
(٢٢٨) وادى النيل : ١٩٢٥/٧/١٤ .
(٢٢٩) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ . وانظر أيضا جريدة الاهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ .

كما ذكر أيضا أن اللورد اللنبى لم يكن له حظ كبير من الخبرة الادارية والمران السياسى اللذين كان كرومر يمتاز بهما ، ولا كان يعرف البلاد كما يعرفها اللورد كتشنر وأنه أتى الى مصر وليس له من الخبرة سوى ما أكتسبه فى ميادين القتال ، وهذا أمر كبير له أهميته فى الشرق ، وإن كان قد حافظ طوال مدة اقامته فى مصر على كرامة منصبه وسعة صدره (٢٣٠) ، كما أن الحالة السياسية قد تغيرت تغيرا تاما بتخليهم عن المسئولية مع احتفاظهم التام بجميع المصالح الجوهرية (٢٣١) .

كما قارنت أيضا مجلة نيراست بين اللنبى وكرومر المعنى نفسه ، انه لا يتعذر المقارنة بين أعمال كرومر والنبى فى مصر لاختلاف الأحوال والظروف التى كان على كل منهما معالجتها بالرغم من طول السنين التى قضاها كل منهما فى مصر .

على أن الفرق الشاسع بين شعور المصريين والمندوبين البريطانيين عند رحليهما من مصر كان من الأمور البارزة التى لاحظها الجميع (٢٣٢) يتضح لنا من كل ذلك أن تأثير الكرومرية على مصر ظلت موجودة لا ينساها الانجليز فمع قدوم أو رحيل أى مندوب سامى ، كانت المقارنة دائما بعهد كرومر هى أول ما يقيمون به أى مندوب سامى عن آخر ، وحتى عندما أعلن عن تعيين لويد فقد وصفت الصحف هذا التعيين بأنه عودة الى عهد كرومر (٢٣٣) .

-
- (٢٣٠) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢١
 - (٢٣١) الاهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢
 - (٢٣٢) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢٦
 - (٢٣٣) انظر المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣
 - والاهرام : ١٩٢٥/٣/٢٦

الخاتمة

خاتمة

نستطيع أن نخرج من هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها :

١ - أن كرومر هو مؤسس الوجود الاستعماري في مصر ، فهو واضح أسس السيطرة البريطانية على البلاد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية . . والكرومرية في مصر لم تنته برحيل مؤسسها ، بل استمرت طوال الفترة التي تعالجها الدراسة ١٩١٤ - ١٩٢٤ وما بعدها ، وإن اختلف الأسلوب بحكم سنة التطور ، وتغير وضع مصر السياسي بتصريح ٢٨ فبراير وحصولها على الاستقلال الذاتي ، وظهور قوى أخرى إلى جانب دار المندوب السامي متجثلة في الملك والوفد .

وأیضا باختلاف شخصية المندوب السامي الذي يحكم مصر ، وبرغم كل ذلك بقيت السياسة الكرومرية التي يقاس على أساسها نجاح أي مندوب سامي في مصر ، هي النموذج المثالي الذي ينبغي على الآخرين أن يحذوا حذوه بحيث أصبح حكم الرجل حلما يداعب خيال كل مندوب سامي في مصر . فاللورد اللنبي شبه بكرومر على سبيل المثال أحيانا ، وأحيانا أخرى عقدت مقارنة بينهما ، باعتبار كرومر « مؤسس لمصر الحديثة » ، واللنبي « واضع حجر ضريحها » ، وعندما تفجرت ثورة ١٩١٩ ، وكان من رأى وكيل وزارة الخارجية البريطاني أن سببا من أسباب الثورة هو اختفاء شخصية لها كرينما مثل كرومر من على مسرح السياسة المصرية .

٢ - ظلت دار المعتمد البريطاني أو دار المندوب السامي تتحكم في شتى الشئون المصرية من أيام الاحتلال على عهد كرومر وتتدخل المندوب السامي في كل صغيرة وكبيرة في حكم البلاد ، حتى لقب « بقيصر قصر الدوبارة » التي لم تفتت شاردة ولا واردة إلا وكان على علم بها .

فقد رأيناه وقد نجح في تعيين عباس الثانى خديويا ، فور وفاة أبيه رغم عدم بلوغه السن القانونية ، لكى يقطع على تركيا أى تدخل . وكيف أجبر الخديوى عباس عن التراجع على تعيين فخري باشا ، لمجرد أنه لم يستشير في هذا التعيين ، ونجح في استصدار بلاغ رسمي من حكومته بضرورة أخذ رأيها في المسائل الخطيرة كتغيير النظار .

كما كانت حادثة الحدود واجبار عباس أيضا على اصدار بيان رسمي يثنى على سردار الجيش المصرى والضباط الانجليز فيه بل ويعزل ماهر باشا وكيل نظارة الحربية بدعوى أنه المحرض للخديوى . الخ ، لمجرد أن الخديوى القائد الأعلى للجيش قد انتقد وحدة من وحداته .

وقد ساعد كرومر على وضع أسس السيطرة على مصر ، جيش من الموظفين البريطانيين سواء كانوا موظفى دارة ، أو المستشارين الذين وضعهم على رأس الجهاز الادارى فى مصر بحيث أصبحت سلطتهم تجب سلطة الوزير أو الناظر حتى بلغ عددهم ٦ مستشارين ، واستمروا كذلك حتى صدور التصريح ١٩٢٢ ، الى جانب سيطرتهم على البوايس والجيش المصرى ، بالإضافة الى وجود قوات الاحتلال على أرض مصر ، بل استدعائه أيضا للأسطول البريطانى فى وقت الأزمات ، مثلما حدث عند منع قراءة فرمان تولية عباس الثانى حتى يقرأه أولا وقد طلب من حكومته ارسال تسع مدرعات حربية الى ميناء الاسكندرية لمعاكسة تأثير فرمان السلطانى .

٣ - ومع اعلان الحماية والدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى اختيار هذا النظام دون غيره « الضم » يؤكد على استمرارها فى حكم مصر باشتراكها فى اختيار النظام الذى سيطبق عليها .

كما اتضح لنا أنه لا فرق بين المعتمد البريطاني في عهد الاحتلال ، والمندوب السامي في عهد الحماية ، فقد قام مكماهون ومن بعده ونجت بالدور الاجتماعي والسياسي للمندوب السامي في مصر ، ويظهر ذلك من طابع الاستقبالات التي كانت تقام له عند زيارته لمديريات مصر المختلفة ، فيتفقد المنشآت الحكومية ، ويستمع لشكاوى الأعيان وكأنه هو السلطان الحقيقي للبلاد رغم ظروف الحرب . وأطلق مكماهون يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وأخذت السلطات تتركز في أيدي المستشارين البريطانيين ، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين كما كانوا على أيام كرومر وكتشنر ، فمجلس الوزراء مجرد هيئة استشارية كما اتضح في تناولنا لتلك الفترة ، كما ظل المستشار المالي يمارس سلطاته التي كان يتمتع بها طوال عهد الاحتلال وكأنه رئيس الوزراء ، وكذلك الحال بالنسبة للتدخل في أخص الشؤون الداخلية والخارجية لمصر ، فعندما تقدم رشدي كما رأينا بفكرة مشروع « متواضع » يحقق لمصر بعضا من الاستقلال الذاتي ما كان من وينجت عند لقائه به إلا أن رفض تقديم مثل هذا المشروع بحجة انشغال حكومته بلجنة الامتيازات ٠٠٠ الخ وانتهى الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الى تقديم اعتذاره للمندوب السامي ؟

وعلى كل حال فقد تدخلت دار المندوب السامي في فترة الحماية مثلها في فترة الاحتلال في شؤون الحكومة المصرية كما رأينا ، فتدخلت في تشكيل الوزارات المصرية كما تدخلت في مسئوليتها عن تنفيذ القرارات .

ففي بدء عهد السلطان حسين وجدنا شتيهام ممثل المندوب السامي يتدخل في تشكيل الوزارة الجديدة ، ويرفض طلب كل من رئيس الوزراء حسين رشدي باشا ، والسلطان حسين بإدخال سعد في الوزارة الجديدة ، وتوافقه حكومته على هذا الرأي ، وعندما أراد مرة أخرى أثر استقالة صدقي في مايو ١٩١٥ من وزارة

الأوقاف تعيين سعد محله رفضت دار المندوب السامى أيضا وكان هذه المرة بناء على رغبة كتشنر وزير الحربية ، بالإضافة الى رأى سسل المستشار المالى وستورز المستشار الشرقى بدار المندوب السامى اللذين كانا يؤيدان ترشيح مرشح آخر على رغم من معارضة السلطان حسين ، ورئيس وزرائه لهذا المرشح .

ولم يختلف الحال بالطبع ابان عهد وينجت الذى شل تماما حق السلطان ووزيره فى اختيار وزرائهم ، الى حد وصف رغبتها فى ادخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمى لوزارة رشدى الثالثة « بالحادثه » .

وكان رد السير وينجت الى رشدى باشا بأن للحكومة البريطانية بموجب الحماية الحق فى أن تستشار فى شأن جميع التغييرات الوزارية سواء كانت متعلقة بفصل الوزراء أو تعيينهم وانتهى الى رفض رغبتهما فى احداث التغيير . وعلى العموم فان الأمور التى كان يقررها مجلس الوزراء كانت تعرض على السلطان فؤاد بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين دار الحماية وبينهم وحتى فى علاقة السلطان أو الوزراء بالمستشارين وكبار الموظفين البريطانيين .

فقد استأثر هؤلاء بالسلطة دونهما ، فلم يستطع السلطان ايقاف جريدة رسمت صورة للخديوى اسماعيل أغضبت السلطان ، لأن مستشار الداخلية عارض فى الأمر ، وكان فؤاد كثيرا ما يشكو من ضغط مستشار الداخلية عليه . كما رأينا كيف عملت دار المندوب السامى مع السلطة العسكرية بتنسيق تام فى فترة الحرب ، وكان السلطان والوزراء الى جانب موارد مصر كلها فى خدمة مصالح بريطانيا وعلى الرغم من تصريح مكسويل « بأن انجلترا ستتحمّل وحدها عبء الدفاع عن مصر » فان السلطان والوزراء كانوا تحت امرة دار المندوب السامى والسلطة العسكرية

وقاموا بمساعدتهم مما طلب منهم سواء التجنيد الاجبارى أو السخرة أو الاستيلاء على موارد مصر لخدمة الحلفاء الى اشراك الجيش المصرى فى الحرب ٠٠٠ ولم يكن أمام الحكومة الا تنفيذ ما يطلب منها ، وذهب وعد شتيةهام المندوب السامى بالنيابة لرئيس الوزراء بأن الحكم العرفى مقصور على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر ، دون أن يتعدى ذلك التعرض لتشريع البلاد ، ونظامها الأساسى أدراج الرياح .

٤ - لم يختلف وضع دار المندوب السامى على عهد التصريح فقد ظلت تتحكم فى شتى الشئون المصرية فى حين كان يحدث الصدام نتيجة لهذا التحكم مع قيادة ثورة ١٩١٩ فان الحكومات الأخرى غير الوفدية كانت أقرب لأدوات تنفيذ سياسات دار المندوب السامى .

فقد ظهر لنا الدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى الاتفاق مع ثروت وزملائه من الأحرار الدستوريين قبيل اصدار التصريح وبعد صدوره فى اختيار وتعيين وزارة ثروت الأولى ، فقد اعتبرتها الدار منفذا لسياستها « الجديدة » فى ذلك الوقت الرامية على الأخذ بيد المعتدلين حتى اتهمت الوزارة الثروتية بأنها صناعية دار المندوب السامى فهى تعتمد عليها فى معاملة خصومها السياسيين وتتكىء على السلطة العسكرية الانجليزية وتستفيد من الأحكام العرفية .

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة توفيق نسيم التى تلتها ، فقد عقد اللبى مع كبار موظفى داره وكبار المستشارين والموظفين البريطانيين للبحث فى بقاء وزارة نسيم أو اقالتها رغم تصريح فبراير وحصول مصر على استقلالها .

وعندما وصل يحيى ابراهيم الى كرسى الحكم كان تصرّحه
الذى أبداه أنه يحكم مصر بمساعدة دار المندوب السامى !! ، أو أنه
يعمل بالاتفاق والولاء مع دار المندوب السامى ، مما يؤكد على أن
هذه الحكومات سواء من أحزاب الأقلية أو المستقلة لم تكن تستطيع
البقاء على سدة الحكم رغم أنها قد تحظى بتأييد من الملك ، الا بتأييد
القوة الكبرى التى لها الكلمة العليا فى حكم مصر أى دار المندوب
السامى ، سواء لما استلقاه من مقاومة وطنية من الوفد صاحب الأغلبية
فى البلاد ، أو من الملك اذا كانت غير ملكية ، أو اذا لم تكن تحظى
بتأييد من الملك .

وقد عبر اللبى عن ذلك لوزير خارجيته بأن الملك « لن
يستطيع العمل مع أى رئيس وزراء ذى مكانة دون أن يعتمد هذا
الأخير على معونتهم أو معونة البرلمان المصرى » فما بالك اذا كان
الرجل ليس سياسيا بل رجل ادارى مثل يحيى ابراهيم .

ولكى يدعم اللبى وزارة تحظى بتأييده ، يوافق المندوب
السامى وأدواته من كبار الموظفين البريطانيين على اطلاق سراح
سعد زغلول والمنفيين والمعتقلين السياسيين لتأييد وتشبيت حكومة
يحيى و ابراهيم للخروج من الأزمة السياسية وإعادة الهدوء للبلاد
ولكن مع ذلك كان الافراج عن سعد والمنفيين فى الوقت الذى ارتؤوه
مناسبا لهم وكان قمة تدخل دار المندوب السامى ، عندما أجبر
مستر Scott نائب المندوب السامى وزير المالية محمد محب
باشا على تقديم استقالته بالرغم من الدستور والاستقلال .

وعلى أية حال فان حكومات الأقلية كانت أقرب الى تنفيذ
سياسات دار المندوب السامى ، فقد رضى ثروت المندوب السامى
بشأن تعويض الموظفين الانجليز ، كما قمع بشدة واستخدم الأحكام
العسكرية لقمع الحركة الوطنية كما طلب المندوب السامى ، كما

استطاع اللبى أن يظفر من حكومة يحيى إبراهيم باصدار قانون
التضـمـنـيات الذى كانوا يرغبون فيه ، وقانون تعويض الموظفين
الانجليز والأجانب ٠٠٠ الخ وصدر الدستور محذوفا منه نص
السودان .

فعلى النقيض من ذلك تماما عندما حاول سعد زغلول إبان
وزارته الأولى ١٩٢٤ أن يمارس حقوقه الوطنية كاملة كزعيم أمة ،
ورئيس حكومة مثل أى بلد كاملة الاستقلال ، فيحاول إعادة النظر
فى قانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب ، ويرفض تجديد عقد
المستشار القضائى آموس ، ويشير مسألة سردار الجيش المصرى فى
البرلمان ٠٠٠ الخ ، الأمر الذى أزعج دار المندوب السامى وحكومته
على السواء ، فتصدوا له حتى كانت حادثة مصرع السردار ، التى
استغلها المندوب السامى وحكومته لاجبار سعد على الاستقالة وتقديم
الانذار الذى احتوى على تهديد للسيادة المصرية .

ولم تتغير العلاقة بين دار المندوب السامى والملك بعد صدور
التصريح ١٩٢٢ واعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ بالرغم
بما تمتع به الملك من سلطات نتيجة لصدور دستور ١٩٢٣ كتعطيل
الحياة النيابية أو اقامة الحكومة فان ذلك كله كان متوقفا على
ما تسمح به دار المندوب السامى .

فعندما علم اللبى بالمادة الخاصة بالسردار فى الدستور وأن
يلقب بملك مصر والسودان ، لم يوافق المندوب السامى على ذلك
وأبدى رأيه أن حكومته لن توافق على هذا لأن السودان وارد ضمن
التحفظات الأربعة وأن اتفاقية ١٨٩٩ لم تنص على تلقيب عباس
حلمى بخديوى مصر والسودان ٠٠٠ الخ وسرعان ما قدم اللبى
بالاتفاق مع حكومته انذاره للملك مباشرة « وهدده اذا لم يوقع على
ذلك فان الحكومة البريطانية ستنشر بيانا آخر لا تعترف فيه

بإدعاءات فؤاد بالنسبة للسودان ، وأنها ستعتبر حرة في تحديد مركزها في السودان »

كذلك نجد اللنبي المندوب السامي يقوم بزيارة الملك للضغط عليه لمنعه من اقالة وزارة ثروت ١٩٢٢ وفي خلال فترة حكم ثروت كان المندوب السامي يقوم بدور المدافع عن الوزارة الشروتية أمام محاولات الملك بث العراقيل لها .

وحتى عندما اختار الملك رئيس وزرائه توفيق نسيم وكانت المرة الأولى التي يختار فيها الملك رئيس وزرائه دون تدخل من دار المندوب السامي وعلى الرغم من أن اللورد قد رأى في ذلك مصلحة لهم على اعتبار أنها وزارة ليست من صنع دار المندوب السامي فإنها تكون أكثر قبولا لتقديم تنازلات لصالح الحكومة البريطانية ، فانه لم يغفر للملك ذلك وسرعان ما قدم له انذاره بعد أربعة أيام فقط من تأليف الوزارة كما وصل الأمر بالدار ووزارة الخارجية الى التفكير في خلع الملك فؤاد اذا كان سوف يعوق تشكيل وزارة بعد استقالة وزارة نسيم .

٥ - لم تكن دار المندوب السامي منفذا لسياسات وزارات الخارجية البريطانية وانما كان يدر نوع من الصراع في كثير من الأوقات بين الجانبين الذي كان أظهر ممارساته خلال تصريح ٢٨ فبراير .

وقد كان ذلك منذ البداية حين أطلقت الخارجية البريطانية يد معتمدها في مصر اللورد كرومر ، برغم من اختلاف انتماءات هذه الوزارات سواء من الأحرار أو المحافظين فقد كان كل ما يطلبه من حكومته نافذا سواء انذارا للخديوى أو ارسال البوارج البريطانية لتعزيز موقفه أو تأييدا لرأيه وقد استمرت كلمة كرومر مسموعة لدى حكومته حتى بعد عزله من مصر ، فهو الذي رشح جورست خلفا له ، ثم رشح كتشنر بعده .

وقد ذكرت التيمس للتدليل على أن كرومر كانت له الكلمة العليا لدى حكومته ، بقولها « لما كانت مصر محكومة حكما جيدا فقد كان الفضل فى المسائل المهمة موكلا للمورد كرومر » .

وكذلك الحال بالنسبة للدور الذى لعبه اللبى والموظفون البريطانيون فى اقناع حكومتهم بتقرير سياسة التصريح الى حد أن هددوا جميعا بتقديم استقالتهم اذا لم توافق على تلك السياسة ، وكيف نزلت حكومتهم على رأيهم .

وكان انذار ١٩٢٤ الذى قدمه اللبى الى سعد زغلول دون انتظار رد حكومته على هذا الانذار ، ورغم وصول الرد قبيل مغادرة اللبى داره لتقديم الانذار الى سعد ، وعلى الرغم من تأييد الحكومة البريطانية لفكرة الانذار ومطالب اللبى الأساسية فيه ، فانها قد أزعجها خروج اللبى عن نصيحته والأعمال المفاجئة العنيفة التى قام بها وطلبت منه تبريرا لذلك الموقف .

ولم يرتع اللبى لمطلب حكومته فأقدم كذلك على التصرف من تلقاء ذاته عندما وصله رد الحكومة المصرية على انذاره فقام فى الحال باحتلال جمرك الاسكندرية والاستيلاء على ايراده دون انتظار موافقة حكومته للمرة الثانية .

خلاصة القول أن السياسة التى كانت تطبق على مصر ، لم تكن من صنع وزارة الخارجية أو الحكومة البريطانية وحدها ، بل يسنها المندوبون الساميون أيضا فقد كان للخارجية البريطانية خطوطها العريضة يضعها المندوب السامى فى حسبانته ولكنه فى الوقت نفسه لا ينفذها بخلافها بل يسن لنفسه خطة وأسلوبا معيننا تبعا لشخصيته وانتمائه قد تختلف أو تبعد به عن سياسة لندن ، ولكن لا تخرج عن الخطوط الحمراء التى كان لا يستطيع

أى مندوب سامى تجاوزها وعندما ترى حكومته فى سياسة مندوبها
خطر على مصالحها ، أو ترغب فى سن سياسة جديدة ، فى هذه
الحالة فقط تغير المندوب بآخر تكون له سياسة جديدة ، وأسلوبه
وخطه مختلفة مع مراعاة للأحوال والظروف الداخلية الموجودة فى
البلاد فى ذلك الوقت ...

الملاحق

المستشار	الاسم	الألقاب	المرتبة	المرتبة	جهة التوقيع	تاريخ التوقيع	ملاحظات
١- المستشار	H.S. Scott	وزير موقوف في الملك الديبلوماسي	١١٧٥	٢٨٠٠ جنيه	وزارة الخارجية	مارس ١٩٢٠	المستشار فستينز موظف في الحكومة المصرية ويقترح تعيينه في الخارجية
٢- Chancery (١) راجع Chancery (٢) وزارة العدل الديبلوماسي A- قسم مصر الديبلوماسي وعلم	H. Selby R.A. Furnes A.F. Wiggin E.R. Graffley smith	سكرتير أول لا وظيفة له في الملك الديبلوماسي سكرتير ثالث مساعد قنصل بوظيفة سكرتير ثالث معالية	٧٩٠ ٥٤٠		وزارة الخارجية وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	يقوم بالإضافة لعمله كخسيلة اتصال مع المخابرات وممثل للدر في لجنة المخابرات
B- لحدود بين مصر والسودان والجنينة	ميجور تويدي Tweedy	لا وظيفة له في الملك الديبلوماسي	٨٠٠		وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	المستشار حول الذي لشغل لبعض الوقت قسم التهريب ثم اعيد من وزارة العدل إلى دار المندوب الديبلوماسي في يونيو الماضي ويعمل منذ ذلك الوقت كمفتي الاسم في
C- قسم المعاهدات والجنينة والطبيعية معاهدات السلام على مصر	D.P. Hall	لا وظيفة له في الملك الديبلوماسي	٦٤٤		الخارجية المصرية	يونيه ١٩١٩	Chancery

الاسم	الانتماء	الأوردة المستعملة	الوزن	نوع المادة	تاريخ التفتيش	ملاحظات
(١١) السجلات والمخبره III موظفو السخرة	CL Horton Patman ملاحم Goo كلين Spring field	موظف السخرة الثاني موظف مشغرة موظف مشغرة وزارة الخارجية	٦٤٠ جنيه ٤٠٠ جنيه ٤٠٠ جنيه ٤٠٠ جنيه ٤٠٠ جنيه	وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية وزارة الخارجية	أحد سبعة ضباط تم تعيينهم بقسار من الخارجية أحد ستة ضباط تم تعيينهم بقسار من الخارجية	
IV مديع المصناعات والأفلاك	A. Scott Graig Watson	كاتب مرسلات مكروفر ثالث محلي ورئيس الحفظ موظف حفظ	٣٠٠ جنيه ٥١٦ ٧٥٦	وزارة الخارجية وزارة الخارجية الحكومة المصرية	١٩٠٥ أكتوبر ١٩١٨ يوليه	أعيد المستر والمعون من وزارة المعارف المصرية وموقف يتسود إليها فور أن يعود المستر جيريغ من اجازته.
V الأرشيف	Game ملاحم من هنرمون	موظف حفظ مكروفر	٤٠٠ ٥٩٦,٤٠	وزارة الخارجية الحكومة المصرية	١٩٢٠ فبراير ١٩١٧ فبراير	أعيدت من وزارة المالية المصرية التي لا تزال تكفي مربحها.
٢- لقسم الشرقي	Keown Boyd	المكروفر الشرقي وليس له وظيفة بالمملك النيلوماسي	١١٤٠	وزارة الخارجية	أول فبراير ١٩١٧	معار من وزارة المالية المصرية موظف في حكومة السودان
القسم الشرقي	E.S Thomas Mazloun Eff	المكروفر الشرقي	٦٢٠ ٥٠٠	الحكومة المصرية حكومة السودان	يناير ١٩١٥ أول يناير ١٩١٧	

القسم	الاسم	المراجع	الترجمة	الترتيب	جهة الإقلاع	تاريخ التعيين	ملاحظات
٤ - إدارة الوكيل التجاري	Shafik Eff	السكرتير العربي	السكرتير العربي	٢٠٠	لم يتبين بعد	٢٠ أغسطس ١٩١٩	نظرا عن المكتب العربي
	Mr Reis	آلة كاتبة لاختزال	آلة كاتبة لاختزال	٢٨٥	وزارة الخارجية	٥ أغسطس ١٩١٩	
	Mvlock	سكربتير أول بالسلك الديپلوماسي	سكربتير أول بالسلك الديپلوماسي	١٨٠٠		١٤ مايو ١٩١٩ ١٨ أغسطس	
	B J Smith	سكربتير	سكربتير	٣٥٠		١٩١٩ أول نوفمبر ١٩١٩	
٥ - لسكربتير الخاص للمندوب السامي ١ - القهوجية ٤	Flax	سكربتير	سكربتير ثالث في السلك الديپلوماسي	٣٥٠	وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	مستعمل المرسل أيضا
	G M Vareker	علي محمد - أبو أحمد	علي محمد - أبو أحمد	٨٨٥	وزارة الخارجية	١٨٩٦-١٨٩٩ ١٩٠٦-١٩٠٦	
	مفتون	سيد يوسف - مرسى	سيد يوسف - مرسى	١٥٣-٢١١ ١٣٤-١٤٤	وزارة الخارجية	مارس ١٩١٧ مارس ١٩١٧	
	حلمي ياروس	محمود لبيب	محمود لبيب	٩٦ ٩١	وزارة الخارجية	سبتمبر ١٩١٨	
٣ - السعاة	عبد العزيز صالح	عبد العزيز صالح	عبد العزيز صالح	٨٦	وزارة الخارجية		

F.O. 407/186 Enc. In Vol. 215 - 1920.

المصادر والمراجع

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

المصادر والمراجع

(أ) الوثائق البريطانية غير المنشورة :

- F.O. 407/183 — Aug. 1914, Dec. 1918.
F.O. 407/184 — Jan. - June, 1919.
F.O. 407/185 — July - Dec. 1919.
F.O. 407/186 - Jan - June, 1920.
F.O. 407/187 — July - Dec. 1920.
F.O. 407/188 — Jan. - March, 1921
F.O. 407/189 Apr.-June, 1921.
F.O. 407/190 — July - Sept, 1921.
F.O. 407/191 — Jan. - Mar, 1922.
F.O. 407/192 — Jan. - Mar. 1922.
F.O. 407/194 — July. - Sept. 1922.
F.O. 407/195 — Oct. - Dec., 1922.
F.O. 407/196 — Jan. - June, 1923.
F.O. 407/197 — July - Dec., 1923.
F.O. 407/200 — Jan. - June, 1925.
F.O. 407/213 — Jan. - June, 1931.
F.O. 407/215 — Jan. - Junl, 1932.

هذه الوثائق موجودة لدى الدكتور يونان لبيب رزق كلية
البنات - جامعة عين شمس .

F.O. 141/484.

موجودة لدى الدكتور - طلعت اسماعيل رمضان كلية
الآداب - جامعة المنصورة .

المندوب السامي ج ٢ - ٤١٧

(ب) وثائق منشورة :

١ - فؤاد كرم / النظارات الوزارات المصرية - القاهرة ١٩٦٩ .

٢ - مجلس الشيوخ / قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - المطبعة الأميرية ١٩٣٧ .

٣ - مضابط مجلس النواب

دور الانعقاد العاды الأول من ٣ - ١٥ - ١٩٢٤ - الى ١٠ - ٧ - ١٩٢٤

دور الانعقاد العاды الثاني من ١٢ - ٤ - ١٩٢٤ الى ٢٤ - ١١ - ١٩٢٤

- مضبطة الجلسة ٤ مايو ١٩٢٧

- مضبطة الجلسة ١٩ مايو ١٩٢٧

٤ - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩

مؤسسة الأهرام - مركز الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٧٠

٥ - الدليل المصري من القطرين المصري والسوداني .

القاهرة ١٩١٧ - مطبعة الفاروقية

٦ - الدليل العام للقطر المصري والخارج

السنة الأولى ١٩٢٥ الشركة المصرية للمطبوعات والاعلانات
- القاهرة ١٩٢٥ الفاروقية

٧ - الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٢٧

الشركة المصرية للمطبوعات والاعلانات - مطبعة المقتطف -
والمقطم بمصر والقاهرة ١٩٢٧

٨ - الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٢٩

صاحبة مكس فيشر - الفاروقية

مذكرات وذكريات

مذكرات منشورة :

١ - أحمد شفيق / مذكراتي في نصف القرن الجزء الأول
١٨٧٣ - ١٨٩٢ سلسلة تاريخ المصريين - رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤ .

مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني ١٨٩٢ القسم الأول
تاريخ المصريين - رئيس التحرير د. عبد العظيم رمضان - الهيئة
العامة للكتاب ١٩٩٥ .

٢ - أحمد عرابي مذكراتي الجزء الأول دار الهلال - العدد
٢٣ فبراير ١٩٥٣ .

٣ - أحمد لطفى السيد قصة حياتي الهيئة العامة
للكتاب ١٩٩٣ .

٤ - ادوارد سيسل حياتي اليومية - أوقات فراغ موظف
مصرى - ترجمة محمد التابعى القاهرة ١٩٢٢ .

٥ - اسماعيل صدقى مذكراتي - تحقيق سامى أبو النور
- مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٩١ - الطبعة الأولى .

٦ - مذكرات سعد زغلول - الجزء الأول تحقيق -
د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر - الهيئة
العامة للكتاب ١٩٨٨ .

الجزء الثالث - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ .

الجزء الخامس - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز
وثائق تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٢ .

الجزء السادس - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز
وثائق تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .

الجزء السابع - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - الهيئة
العامة للكتاب ١٩٩٦ .

الجزء الثامن - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦ .

الجزء التاسع - تحقيق د. عبد العظيم رمضان - مركز وثائق
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب .

٧ - مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية
- الجزء الأول - اشراف الدكتور يونان لبيب رزق - مركز وثائق
تاريخ مصر المعاصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ .

الجزء الثاني يوليو ١٩١٩ مارس ١٩٢٠ اشراف الدكتور
يونان لبيب رزق الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .

٨ - عبد العزيز فهمي - هذه حياتي الهلاك أبريل ١٩٦٣ .

٩ - مذكرات فخرى عبد النور - دور سعد زغلول والوفد
في الحركة الوطنية تحقيق د. يونان لبيب - دار الشروق .

١٠ - مذكرات د. محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ١٩١٢ - ١٩٣٧ الجزء الأول - القاهرة ١٩٥١ .

١١ - محمد علي علوبة (١٧٧٥ - ١٩٥٦) ذكريات اجتماعية وسياسية المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٢ .

١٢ - مذكرات محمد فريد - القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٩٨١ ، ناشر عالم الكتاب - تحقيق وتقديم د. رءوف عباس حامد .

١٣ - محمد كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى - أخبار اليوم مارس ١٩٧٦ الجزء الثالث .

السلويات

- ١ - آخر ساعة : - ١٩٣٥ - ١٩٣٩ - ١٩٥١ .
- ٢ - البلاغ : - ١٩٢٩ .
- ٣ - الأهالي : - ١٩١٦ .
- ٤ - السياسة : - ١٩٢٣ - ١٩٢٥ .
- ٥ - الاتحاد : - ١٩٢٥ - ١٩٢٧ .
- ٦ - الأخبار : - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ -
١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ .
- ٧ - كوكب الشرق : - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ -
١٩٢٨ - ١٩٢٩ .
- ٨ - وادى النيل : - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ -
١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٣٠ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ .
- ٩ - الشعب : - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٥ .
- ١٠ - الدنيا المصورة : - ١٩٣١ .
- ١١ - الوقائع المصرية : - ١٩١٧ .
- ١٢ - الأهرام : - ١٨٨٣ - ١٨٨٤ - ١٨٩٠ - ١٨٩٢ -
١٨٩٤ - ١٨٩٨ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٤ - ١٩٠٩ - ١٩١٤ -
١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ -
١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ -
١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ -
١٩٣٦ .

١٣ - المقطع : - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ -
- ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ -
- ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ -
١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ .

١٤ - المجلة التاريخية - العدد ٣٨ - ت د حمادة اسماعيل
١٩٩١ - ١٩٩٥ - الدار العربية للكتاب ١٩٩٥ .

١٥ - مجلة السياسة الدولية د . يونان لبیب رزق - قضية
الحماية البريطانية على مصر ١٩٧٢ .

المراجع

- ١ - أحمد شفيق - حوليات مصر السياسية - تمهيد الجزء الثالث طبعة أولى ١٩٢٨ .
- حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ - طبعة أولى ١٩٢٨ طبع بمطبعة شفيق باشا .
- ٢ - د . أحمد زكريا الشلق - حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٩ - دار المعارف .
- حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - دار المعارف ١٩٨٢ - الطبعة الأولى .
- ٣ - د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة - دار المعارف ١٩٦٧ .
- مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ - ١٨٨٢ - دار المعارف بمصر .
- ٤ - د . آمال السبكي - سعد زغلول والكفاح السرى ١٩١٩ - ١٩٢٥ - دار المعارف الطبعة الأولى .
- ٥ - بيتر مانسفيلد - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال - تاريخ المصريين - الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥ .
- ٦ - يتودور روستن - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران - دار الوحدة - الطبعة الثانية ١٩٨١ .

٧ - جاد طه - بريطانيا والجيش المصرى فى ضوء الوثائق
البريطانية - الجزء الأول ١٩٨٤ - الطبعة الثانية - مكتبة سعيد
رأفت - جامعة عين شمس .

٨ - حسن الشريف - الرجال أسرار - أخبار اليوم .

٩ - د . رؤوف عباس حامد - الملكيات الزراعية ودورها فى
المجتمع المصرى ١٨٣٧ - ١٩١٤ دار النهضة العربية ١٩٨٣ .

١٠ - سامى أبو النور - دور القصر فى الحياة السياسية
فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ .

١١ - صفاء محمد فتوح شاكر - اسماعيل صدقى دوره فى
السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٠ - رسالة ماجستير غير منشورة -
كلية البنات - جامعة عين شمس ١٩٩١ .

١٢ - طارق البشرى - سعد زغلول يفاوض الاستعمار -
دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢١ - ١٩٢٤ - الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

١٣ - د . طلعت اسماعيل رمضان - الادارة المصرية فى فترة
السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ - دار المعارف ١٩٨٣ .

- القضاء المصرى فى ظل السيطرة البريطانية ١٨٨٢ -
١٩٢٢ - مكتبة السيدة زينب - المنصورة ١٩٨١ .

- الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز فى الادارة
المصرية ١٩٢٠ - ١٩٣٦ كلية الآداب المنصورة - مكتبة السلام
المنصورة .

١٤ - عاصم محروس عبد المطلب رئاسة الوزارة سعد
زغلول ١٩٢٤ - ١٩٢٧ .

١٥ - عباس محمود العقاد - سعد زغلول سيرة وتحية -
القاهرة ١٩٣٦ .

- ١٦ - د. عبد الخالق لاشين - السياسة البريطانية تجاه
إعادة تنظيم الجيش المصري عند بداية الاحتلال - المجلة التاريخية
المصرية مجلد ٣٥ سنة ١٩٨٨ .
- سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤ - دار
المعارف بمصر ١٩٧١ .
- سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية - دار العودة
بيروت مدبولي القاهرة - طبعة أولى ١٩٧٥ .
- ١٧ - عبد الله محمد عزباوي / حزب الوفد منذ نشأته حتى
معاهدة ١٩٣٦ - رسالة ماجستير غير منشورة آداب عين شمس
١٩٧١ .
- الجيش المصري منذ انفراج الأزمة الاقتصادية الى المعاهدة
١٩٣٣ - ١٩٣٦ .
- ١٨ - عبد الوهاب بكر محمد / الجيش المصري ١٩٣٦ -
١٩٥٢ - رسالة دكتوراه غير منشورة اشراف عبد العزيز نوار
١٩٨٠ - كلية آداب جامعة عين شمس .
- ١٩ - عبد الرحمن الرافعي / مصر والسودان في أوائل عهد
الاحتلال - الدار القومية للطباعة والنشر الطبعة الثالثة ١٩٦٦ -
ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي ١٩١٤ - ١٩٢١ جزءان كتاب
الشعب .
- ٢٠ - د. عبد العظيم رمضان / تطور الحركة الوطنية في
مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ - مدبولي الطبعة الثانية ١٩٨٣ .
- الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ - الهيئة
العامة للكتاب ١٩٧٧ .
- ٢١ - د. عفاف لطفى السيد / تجربة مصر الليبرالية
١٩٢٢ - ١٩٣٦ - ترجمة عبد الحليم سليم - المركز العربي للبحث
والنشر - القاهرة ١٩٨١ .

٢٢ - د. على الدين هلال - السياسة والحكم فى مصر -
العهد البرلماني ١٩٢٣ - ١٩٥٢ نهضة الشرق ١٩٧٧ .

٢٣ - د. فاطمة علم الدين عبد الواحد / التطورات
الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ - الهيئة العامة
للكتاب ١٩٨٤ .

٢٤ - د. لطيفة محمد سالم / مصر والحرب العالمية الأولى
١٩١٤ - ١٩١٨ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤ .

٢٥ - مارسيل كولومبس / تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦ -
ترجمة زهير الشايب - القاهرة ١٩٧٢ - مكتبة سعيد رأفت .

٢٦ - ماجدة محمد حمود / محمد محمود ودوره فى السياسة
المصرية ١٩١٩ - ١٩٤١ - رسالة ماجستير غير منشورة كلية البنات
- جامعة عين شمس - اشراف الدكتور يونان لبيب رزق ١٩٩٠ .

٢٧ - محسن محمد / أصول الحكم - تاريخ مصر بالوثائق
البريطانية والأمريكية - دار المعارف ١٩٧٠ .
التاريخ السرى المصرى - دار المعارف .

٢٨ - محمد ابراهيم الجزيرى / آثار الزعيم سعد زغلول -
عهد وزارة الشعب الجزء الأول - الطبعة الأولى - مطبعة دار الكتب
المصرية بالقاهرة ١٣٤٦ م - ١٩٢٧ م .

٢٩ - محمد زكى عبد القادر / محنة الدستور ١٩٢٣ -
١٩٥٢ - كتاب روزاليوسف العدد ٦ .

٣٠ - محمد سيد الكيلانى / السلطان حسين كامل - فترة
مظلمة فى تاريخ مصر ١٩٦٣ - الطبعة الأولى - دار القومية العربية
للطباعة .

٣١ - محمود أبو الفتح / المسألة المصرية والوفد .

٣٢ - مصطفى أمين / الكتاب الممنوع - أسرار ثورة ١٩١٩ -
الجزء الأول - أخبار اليوم - ١٩٩١ .

٣٣ - الكتاب الممنوع - أسرار ثورة ١٩١٩ - الجزء الثانى -
دار المعارف مصر ١٩٧٥ .

٣٤ - مصطفى النحاس جبر / سياسة الاحتلال تجاه
الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ .

٣٥ - مصطفى النحاس جبر / سياسة الاحتلال تجاه الحركة
الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦ - الجزء الأول - الهيئة العامة للكتاب
١٩٧٥ .

٣٦ - سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ -
١٩٣٦ - الجزء الثانى - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ .

٣٧ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد / الأجانب وأثرهم فى
المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ - رسالة ماجستير غير منشورة
١٩٧٦ - اشراف الدكتور جمال زكريا قاسم - كلية آداب
عين شمس .

٣٨ - المارشال ويفل / النبى فى مصر - ترجمة على
ابراهيم الأقطش - مصطفى كامل فودة - مكتبة النهضة
مصر ١٩٤٥ .

٣٩ - د. يونان لبیب رزق / الحياة الحزبية فى مصر فى
عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - مكتبة الأنجلو
المصرية - القاهرة ١٩٧٠ .

- د. يونان لبیب رزق / الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٣٧ -
الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٩ .

- تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ - الأهرام -
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٧٥ .
- السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣١ -
١٩٣٦ - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .
- السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ -
معهد البحوث والدراسات العربية .

المراجع الأجنبية

1. Chirol Valantine : The Egyptian problem London 1920.
2. Deep Mariusi - Perty Polities in Egypt - The Wafe its Rivals 1929, London, 1979.
3. The Earl of Cromer : Abbas II, London, 1915.
4. Harris, Mrry : Egypt under the Egyptian London.
5. Lord Lloyd : Egypt since Cromer Volume ? London 1933, Volum II, London.
6. Major, E.W. Polson New Man Greate Britain i Egypt, London.
7. Marlow John : Anglo Egyptian Relations 1900-1952 London 1954.
8. Storrs, Ronald : *Orient et ions* London,, 1945.
9. Amine Youssef Bey : Independent Egypt, London 1945.

Page 10

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who were absent from the meeting.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

4. The fourth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

5. The fifth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

6. The sixth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

7. The seventh part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

8. The eighth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

9. The ninth part of the document is a list of the names of the persons who were present at the meeting.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع	
دار المندوب السامى وبدايات ثورة ١٩١٩	٥
وينجت ومقابلة ١٣ نوفمبر	١٤
أولا : الحركة الوطنية	٢٥
ثانيا : مع السلطان والوزراء	٣٠
تعيين اللبى مندوبا ساميا على مصر	٤٨
دار المندوب السامى ولجنة ملنر	٦٦
الفصل الخامس	
دور اللبى وكبار الموظفين البريطانيين	
فى التمهيد لسياسة التصريح	٩٥
اللبى وكبار الموظفين والصراع مع حكومتهم لاصدار التصريح	١٣١
أثر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فى وضعية دار المندوب السامى	١٤٨
أولا : بالنسبة للمندوب السامى	١٤٨
ثانيا : موظفو دار المندوب السامى	١٥٥
ثالثا : الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية	١٥٦
الادارة القضائية	١٥٧

الفصل السادس

موقف دار المندوب السامي
بعد إصدار التصريح

١٩١	من الأوضاع الجديدة في مصر
١٩٣	أولا : الدستور
٢٠٤	ثانيا : الملك
	ثالثا : دار المندوب السامي والوزارات المصرية بعد
٢١٦	التصريح
٢٤٣	دار المندوب السامي ووزارة يحيى ابراهيم
٢٨٦	دار المندوب السامي ووزارة سعد زغلول
٣٠٣	دور اللبى في مفاوضات سعد مكدونالد

الفصل السابع

موقف دار المندوب السامي

٣٢٣	من اغتيال السير لى ستال
٣٤٦	دار المندوب السامي ووزارة زيور
	وضع الموظفين البريطانيين على عهد وزارة زيور طبقا
٣٦١	للقانون الجديد
٣٦٩	استقالة اللورد اللبى
٣٩٧	الخاتمة
٤٠٩	الملاحق
٤١٥	المصادر والمراجع

صدر فى هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر *
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة *
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - ثارات أوروبا على الشواطيء المصرية فى العصور الوسطى *
عليه عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ *
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي *
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبروتى لأزمة الحياة الفكرية *
د . على بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل *
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية *
محمود فوزى ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية *
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير *
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكنوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية .
 د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام السولة
 الطولونية .
 د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي .
 د . علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
 عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
 د . حلمى أحمد شاذلى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
 د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
 د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
 د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
 سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
 د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
 د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر .
 جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، أمام التصوف
 فى مصر : الشعرانى .
 د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩ .
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩ .
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩ .
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩ .
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩ .
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي الجميعى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : ولم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧ ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفه محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرون
الثامن عشر ،
د . الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة ، د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ، د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم (١٩٥٧ - ١٩٦١) ، د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ، عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ، د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ، لمعى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ، تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور . وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية ، د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ، د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ، (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،

تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٣

٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،

د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ - أهل الزمة في الاسلام ،

تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،
ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،

اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر

في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،

أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،

د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني

د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ - أهل الزمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،

د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال

البريطانى) ،

د . سعيد اسماعيل على ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد تيلرن ، ج ٢ ، (١٩٢٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدّها للنشر د . عبد العظيم رمضان

- ٩٦ - **عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)** .
تأليف : مالكولوم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - **العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر** ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - **هيكل والسياسة الأسبوعية** ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - **تاريخ الطب والصيدة المصرية (العصر اليوناني - الروماني) ج ٢** ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - **موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر القديمة** ،
أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد ابراهيم بكر ، أ . د . ابراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضي ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظيم رمضان
- ١٠١ - **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة** ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفاقي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - **المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢** ،
د . تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - **رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره** ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - **تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)** ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب هير ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١١ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب أسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د . محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوي .
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش

١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم

١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى

١٢٩ - الدين العام (وأثره فى تطور الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود

١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد

١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر

١٣٢ - دار المندوب السامى فى مصر ج ١ ،
د . ماجدة محمد حمود

١٣٣ - دار المندوب السامى فى مصر ج ٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د . ماجدة محمد حمود

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٦٩٥ / ١٩٩٨

ISBN — 977 — 01 — 6016 — 4

يتضمن هذا الكتاب قيام نظام الحماية في مصر،
وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال في مصر من «المعتمد
البريطاني» إلى «المندوب السامي». كما تناول تكوين دار
المندوب السامي ونظام العمل فيها، وبعض المناصب
الكبرى، والأقسام التي تكونت فيها الدار، وعلاقة دار
المندوب السامي بالحكومة المصرية في عهدى مكماهون
وريجينالد ونجت، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان
فؤاد. كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩، وتعيين الجنرال ألنبي
مندوباً سامياً في مصر، ثم دوره في تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢م.

كذلك تناول الكتاب دور دار المندوب السامي في
حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م،
وصلتها بالدستور والملك والوزارات.